

جرج كاشمان

لماذا تنشب الحروب؟

الجزء الثاني



ترجمة : د. أحمد حمدي محمود



الهيئة المصرية العامة للكتاب

لماذا انشبت الحروب ؟

الألف كتاب الثاني

الإشراف العام

د. سمير سرحان

رئيس مجلس الإدارة

رئيس التحرير

أحمد صليحة

سكرتير التحرير

عزت عبدالعزیز

الإخراج الفني

محسنة عطية

لماذا تنشب الحروب؟

مدخل لنظريات الصراع الدولي

تأليف

جرج كاشمان

ترجمة

د. أحمد حمدي محمود



General Organization of Scientific Research
الهيئة العامة للبحوث العلمية
١٩٩٦

هذه هي الترجمة العربية الكاملة لكتاب :

*WHAT CAUSES WAR
AN INTRODUCTION
TO THEORIES OF
INTERNATIONAL
CONFLICT.
BY
GREG CASHMAN*

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الفصل السادس :	
نظريات الصراع	٧
الفصل السابع :	
نظرية المباراة - نظرية الردع	٥٩
الفصل الثامن :	
النظام الدولي - الفوضى والقوة	١٠٧
الفصل التاسع :	
النظام الدولي : النظريات الدورانية والنظريات البنوية	
التاريخية للحرب	١٥٣
الفصل العاشر :	
خلاصة وتعقيب	١٩٣
بيلوجرافيا /	٢٠٩

الفصل السادس

نظريات الصراع

لو جاع عدوك أطعمه ، لو أصيب بالعطش
أسقه الماء يهزمك إذا عليك أن تظهر الشر
بالحذر .

إذا تمتعت قوة ما بالأمان المطلق فسيضعف
ذلك عن تعرض جميع القوى للخطر .

هنري كيسنجر

تخيل غلامين في الثامنة من عمرهما ، أتلفا بعض أثاث غرفة المعيشة .
وأيقظت الضجة أميهما المسترخيتين بعد تناولهما الشاي ، فهرولتا لفض
الضجيج . وعندما دخلت السيدتان الغرفة كان الصغير جوى يصوب
رشاشه على رأس الصغير سامي :

● ما الذي يجري هنا ؟ لماذا تتقاتلان ؟

ان جوى يرفض اعطائي دبابته لالعب بها .

● ولكن سامي لم يترك لي لعبته ، مع أنه الدور حل علي لالعب بها .
ولن أشارك معه في اللعب ، اذا كان لا يود أن يشاركني .

● جوى هو المتسبب في الشجار ، لأنه رفض أن يموت عندما صوبت
رشاشي الى صدره . انه لا يعرف أصول اللعبة .

● نعم نعم لقد كان هو البادئ ، فقد اعتاد دوما القيام بدور الرجل
الطيب .

لعل هذا الحديث أمر مألوف . فمن حين لآخر يذكرنا هذا الحديث بعدم وجود اختلاف بين ما تفعله الدول وما يفعله صغار الأطفال . اذ يصور السيناريو المذكور آنفا دورة نزاع شائعة ، فيها يرد طرف ما على ما فعله طرف ثان بفعله تعد بدورها ردا على ما فعله الطرف الأول، ونلاحظ أن ما قام به الاثنان كان بمثابة رد فعل على مسلك الطرف الآخر ، ويتحول رد الفعل الى صدام ، ويتصاعد الصدام ويبدأ القتال .

ويحاجي محللون كثيرون بالقول بأن الدولة تشن الحرب ردا على أفعال سابقة موجهة من دول أخرى ، وأن كل ما فعلته الدولة « أ » هو ردما على أفعال عدوانية من الدولة « ب » . ولعلك تتساءل : وماذا عن الدولة « ب » ؟ . انها نفس الاجابة . فما استتحت الدولة (ب) هو فعلة أبكر للدولة (أ) ، وهكذا دواليك . وربما بدت بدايات هذه العملية التفاعلية بين الدولتين مستترة وراء غلالة الأحداث التاريخية ، مما صعب معرفة من كان البادئ وكيف بدأ . وينتهى الأمر بنزوعنا الى عدم المبالاة .

نظرية المؤثر والاستجابة :

وتعتمد نظرية المؤثر والاستجابة (الفعل ورد الفعل) في العلاقات الدولية كتفسير للسلوك القومي انعكاسا لنظرية المؤثر والاستجابة في السلوك الفردي التي ارتكزت عليها المدرسة السلوكية في علم النفس . وتعتبر هذه النظريات أغلب الأفعال ردودا على مؤثرا (أو مجموعة مؤثرات) في البيئة ، وبالمقدور تفسير سلوك الأفراد الى حد كبير على أساس المؤثر الذي تأثروا به مما أحاط بهم . والدول ليست وحيدة في العالم . اذ بعد الجانب الأكبر من أفعالها استجابة لمسلك الدول الأخرى (أو لأشخاص يتصرفون لحسابهم الخاص) ، وإن كان تصرفهم يترك أثرا على النظام الدولي . فما تفعله إحدى الدول يرتكن الى ما تفعله الدول الأخرى . يعني هناك تأثير متبادل للأفعال السياسية للدول .

وفي هذا المستوى من التحليل . يميزركز الانتباه على تفاعل الدول وعلى تكوين هذه الأفعال التفاعلية ، وعلى عملية التفاعل ، أما مسألة ما الذي جال بفكر الزعماء السياسيين بصفتهم أفرادا ، أو ماهية طبيعة شخصياتهم ، وماذا كانت مدركاتهم . وماهية عملية صنع القرار ، وهل توجه اعتبارات داخلية سياسية . جميع هذه التساؤلات لن نعتنينا هنا . وكما أشار سنجر ان بمقدورنا اعتبار هذه التغيرات كأنها داخل الصندوق الأسود (١) .

فلسنا بحاجة لمعرفةا أو فهمها • وبوسعنا أن نفترض تماثل أغلب
البدول في ردود فعلها ازاء نفس المؤثر بغض النظر عن خصائص هذه الدولة
القومية ، أو الصفات الشخصية لزعمائها • اذ تبدو أفعال معينة هي التي
تولد أنواعا معينة من ردود الفعل ، فإذا استطعنا التعرف على هذه العملية
الخاصة بالفعل المضاد وفهمناها ، فسيكون بمقدورنا - في أغلب الظن -
تعلم كيف نتجنب العواقب الوخيمة للأحداث المؤدية للحرب •

وليس من المستبعد أن تتبع إحدى العمليات المزدوجة الاقطاب ،
أي التي يشترك فيها قاعلان ، في سيرها عندما من السبل المختلفة ، كما
يبين من الجدول الآتي :

الجدول رقم (١)

أربعة أنماط للصراع :

بعد الاستعانة بتدرج من تسع نقاط باعتبار ٩ ممثلة للحد الأقصى
للعدوان •

المقابلة بالمثل / التكافؤ		التصعيد / الانقراض	
الزمان	مستوى العدوان = ١	مستوى العدوان = ١	الزمان
٥	٥	٥	٥
٥ + ١	٥	٥ + ١	٥
٥ + ٢	٥	٥ + ٢	٦
٥ + ٣	٥	٥ + ٣	٧
٥ + ٤	٥	٥ + ٤	٨
٥ + ٥	٥	٥ + ٥	٩

التخفيف		لا تكافئ - التصعيد	
الوقت	مستوى « ١ »	مستوى « ب »	الوقت
٥	٦	٥	٥
١ + ٥	١ + ٥	٦	١ + ٥
٢ + ٥	٢ + ٥	٦	٢ + ٥
٣ + ٥	٣ + ٥	٧	٣ + ٥
٤ + ٥	٤ + ٥	٧	٤ + ٥
٥ + ٥	٥ + ٥	٨	٥ + ٥

ومن بين الأنماط الممكنة عندما يتقدم الصراع بين دولتين ، أن تنشأ بينهما علاقة ثارية (عين بعين) ، أى أن تتخذ استجابة كل دولة نحو الأخرى شكل الأفعال المائلة فى نوعها وشدها ، ويكون هناك تناسب بين استجابة كل منهما لمسلك الأخرى والفعل الذى سببها . وبوسعنا تسمية هذا النمط بالنمط السيمترى التبادلى . ويكشف هذا النمط نفسه عن علاقة يحتفظ فيها مستوى الصراع/التعاون بثباته ، أى لا ينجح الى التصاعد أو الهبوط . وربما كان من بين الأمثلة الدالة على النمط التفاعلى العلاقات الأمريكية الكندية ، أو علاقة كوريا الشمالية بكوريا الجنوبية بعد الحرب الكورية .

والنمط الثانى المحتمل للتفاعل هو النمط التصاعدى ، وهو ما سماه أناتول رابو بورت أيضا « عملية القتال » (٢) . ويصف النمط التصاعدى القتال موقفا يرد فيه كل طرف على أفعال خصمه فى النزاع بردود فعل أكثر اتساما بالجرأة والعدوانية . وليس هذا النمط مرادفا لاتجاه « العين بالعين » المشار اليه آنفا ، ولكنه أقرب الى « عينان وإبهام مقابل عين واحدة » ووصفه لينج وجودسيل « بنمط التغذية الارتجاعية المتفاقمة » (٣) وفيه يتزايد مسلك الدول تهديدا وعدوانية ، ويتحول الصراع الى صراع حلزوني ، وما لم تنقطع هذه الدورة الحلزونية ، فإن مستوى العنف قد يتصاعد الى درجة الحرب الشاملة . ولعل أفضل مثل لهذا النمط هو العلاقات الصينية السوفيتية إبان أواخر الخمسينات وبواكير الستينات ، وهى حقبة حفلت بتبادل الاتهامات والأفعال القمينة التى تصاعدت وتمثلت فى الاحتكاكات الحدودية المسلحة بين زعيمى المسكر الشيوعى .

أما لماذا يحدث النمط التصاعدي الاقتتالي بدلا من النمط السيمتري التبادلي فمسألة نظرية خلافية . وهناك عدة احتمالات (يحتاج بعضها الى الانزلاق الى مستوى آخر من التحليل) ويعتقد لنج وجود سبل أن التصاعد يحدث بعد التجاء أحد طرفي النزاع الى التهديد بالعنف العسكري . واكتشفا عند تحليلهما خمسة نزاعات بين الدول بين ١٨٥٠ و١٩٦٥ احتمال ازدياد تصاعد النزاعات عندما يلجأ أحد الخصمين الى التهديد (٤) . وربما مثلت التهديدات باستعمال العنف العسكري نوعا من تكتيكات الحافة . وبمجرد تخطي أحد الطرفين لهذه الحافة تحل عملية التصعيد محل العملية السيمترية .

ومن الجائز أن يثبت هذا الكلام صحته ، ولكنه يثير التساؤل حول لماذا يقرر أحد الطرفين زيادة مستوى العدوان عن طريق التهديد العسكري ؟ وللدرد على ذلك ردا متوافقا وتناولنا للمستوى الفردي للتحليل نقول ان الزعماء الأفراد في أحسد البلدين قد يسيئون ادراك مستوى العدوان الموجه لبلدهم ، ومن ثم يجيء الرد على مستوى أعلى من العدوان ، حتى بالرغم من اعتقادهم أنهم يواجهونه على نحو متبادل ومتناسب ، وثمة احتمال آخر ، فربما تطلبت أساليب التعامل للزعماء المعنيين نوعا من الرد « بالضربة القاضية » على المسلك غير الودى للخصم .

وا احتمال الالتجاء الى النمط التصاعدي الأسيمتري وارد أيضا . فليس من المستغرب عند حدوث نزاع بين دولتين أن تتورط إحدى الدولتين في التصعيد ، بينما تقنع الأخرى بالرد المتبادل والمتناسب كقصد . وكثيرا ما ينظر الى العلاقة بين ألمانيا وخصومها في الحلف الثلاثي في الأسابيع السابقة لاندلاع الحرب العالمية الأولى على هذا الضوء ، فيتغير دور ألمانيا متصاعدا ومغاليا في رد الفعل ضد مسلك بريطانيا وفرنسا وروسيا .

ونمط رد الفعل الرابع ميسور أيضا . انه نمط التخفف ، وفيه تعمد كل دولة في رد فعلها تبعا لنمط التخفف تجاه مسلك الأخرى الى الرد بأفعال أميل الى التعاون والتخفيف من العداة ، مما يساعد على تزايد جنوح مسلك الطرف الآخر الى التعاون وتضاؤل الميل للعدوان (وربما اتصفت هذه العملية بسيمتريتها أو لاسيمتريتها) . وزيادة في التبسيط فقد مثلناها في شرحنا التالي بالعملية السيمترية ، وفيها بدلا من أن يتخذ الفرع شكلا حلزونيا ، قاله يتخذ شكلا سلام حلزوني . وتمثل علاقات أمريكا بالسوفييت في بواكير السبعينات في أعقاب أزمة الصواريخ الكوبية (في عهد كيندي) وأيضا فترة الوفاق في بواكير السبعينات هذا

النوع من العلاقة . ومن المحتمل أن تكون العلاقات السوفيتية الأمريكية والعلاقات السوفيتية الصينية في عهد جورباتشوف قد اتسمت على خير وجه بطابع التخفف الأميترى ، مع ملاحظة أن السوفيت هم الذين اضطلوا بالدور الرئيسى فى عملية التخفف (٥) .

وقصارى القول ، فإن نظرية المؤثر والاستجابة فى العلاقة الدولية توحى باعتبار مسلك الدولة على الأفعال الموجهة ضدها من قبل الدول الأخرى ، والصيغة الكلاسيكية لنظرية المؤثر والاستجابة ترى جنوح أفعال أية دولة الى التماثل فى النوع والصفة مع الأفعال الموجهة ضدها من قبل الدول الأخرى ، وقد يتخذ نمط التفاعل شكلا ثابتا نسبيا ، أو يتضمن اما تصعيد الصراع أو تخفيفه ازاء تحركات الطرف الآخر .

نظرية المؤثر والاستجابة : النظرات الليبرالية والمحافظة :

داد نقاش طويل له صلة بهذه النظرية بين الساسة والأكاديميين فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . ورأى الليبراليون أن الأفعال العنيفة ذات الطابع العسكرى للولايات المتحدة هى التى دفعت الاتحاد السوفيتى السابق بالحزم الى أحداث ردود فعل عنيفة ذات طابع عسكرى . اذ كان المأمول أن تدفع المعاملة الودية المتعاونة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى الى اتباع ردود قبل ودية وتعاونية . هذه هى الصيغة الكلاسيكية لنظرية الفعل ورد الفعل ، فالعنف يولد العنف والتعاون يولد التعاون وما يتضمنه ذلك بالصفة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة هو أن أفضل وسيلة للحصول على تعاون الاتحاد السوفيتى هو معاملتهم بأسلوب تصالحى تعاونى .

ويعتقد المحافظون رأيا معاكسا لذلك ، ويعتقدون أن السوفيت كانوا يردون ردا معاكسا وليس متعاوناً ، فلم تقابل الأفعال التعاونية للولايات المتحدة بغير الأفعال العدوانية والمتصلبة من قبل الاتحاد السوفيتى ، بينما كان من المرجح أن تستجيب أفعال الولايات المتحدة بالمثل ، أى بأفعال متعاونة من الاتحاد السوفيتى ، وما يفهم ضمنا من ذلك هو أن سياسة « الاستئساد » مع السوفيت هى الاتجاه الأصوب لتحقيق التناجح المنشودة .

فما الذى يمكن أن يفهم من هذا التضارب فى الرأى بين الليبراليين والمحافظين ؟ الى حد كبير يجب إرجاع الاختلاف الى نظرتيهما المتباينتين الى طبيعة الدولة بوجه عام ، وإلى نظرتيهما الى طبيعة دولة السوفيت بوجه

خاص • اذ يعتقد الليبراليون أن جميع الدول متعاونة ومسألة بطبيعتها • فالدافع وراء الدول (يعنى زعماءها) يكمن فى الخوف من الآخرين أكثر من كونه فى أية نوايا شريرة للقضاء على الآخرين ، والاستيلاء على ممتلكاتهم • ويجتنب المحافظون بوجه عام الى الافراط فى الارتياح فى نوايا الدول ، ومن ثم فقد نظروا الى الدولة السوفيتية (أو أية دولة شيوعية أخرى بالنسبة لهذه المسألة) على أنها بعيدة الاختلاف عن الدول الديمقراطية • ولما كانت طبيعة الدولة مختلفة ، فهناك اختلاف بالتبعية بين أهدافها • فهدف هذه الدول هو خلق امبراطورية شسوعية عالمية ، ومن هنا لن يستجيب الاتحاد السوفيتى الى الأفعال التعاونية أو يرحب بتعاونها ، اذ ينظر زعماءها الى التعاون على أنه علاقة ضعف عند أعدائه ، ومن ثم فانه يتخذ موقفا عدوانيا نحوها •

الى لنا ان نعرف ؟

فأى النظريات اذن قد شرحت التفاعل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى. شرحا صحيحا ؟ أنى لنا أن نعرف ؟ والاجابة الواضحة على ذلك هى وجوب ملاحظتنا مسلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى (أو مسلك أية دولتين أخريين) يوما بيوم أو أسبوعا بأسبوع • ومحتاج الى تقرير ماهية أنواع الأفعال التى قامت بها كل منهما وأدت الى نوعية خاصة من ردود الفعل عند الطرف الأخر ، وسيكون من المفيد أيضا أن نتمكن من تحديد الى أى مدى كان كل فعل تعاونيا أو عدوانيا ، لأن هذه الصفات تمثل استقطابا مقابلا بطبيعة الحال ، وان كانت عدة أفعال تستق بين هذين القطبين المتضادين ستحتاج الى تصنيف هذه الأفعال أيضا • ومن الوسائل النافعة البدء فى ترتيب الأفعال على شكل متدرج ، ولنقل انه يحتوى على ٩ درجات • ابتداء من الأفعال الممثلة لأكبر قدر من التعاون (وتحتل الدرجة الدنيا) وتندرج حتى تصل الى الأفعال الممثلة لأقصى درجة من العدوانية • ويبدو التدرج فى شئ شبيه بالتدرج المذكور فى الجدول الثانى ، ويلاحظ أننا قد سبق أن اتبعنا هذه الطريقة لتطوير أنماط النزاع التفاعلى •

ويتمثل أصعب جانب فى تجميع المعلومات عن كل الأفعال الممكنة التى اتبعتها الدولة فى فترة محددة من الزمان • وستجرب هذه العملية بالتنقيب فى تقارير شتى عن الأحداث اليومية يستدل منها على ما يهنا من أحداث • وبمجرد التعرف على هذه الأفعال يوضع كل فعل منها فى خانته الصحيحة ويرقم برقم دال على قيمته العددية تبعا للمقياس الذى اتخذناه لقياس العدوان • وبعد تقييمه عدديا يفرغ فى رسوم بيانية

وخرائط تصور التفاعل بين الدول ، وتجري اختيارات احصائية لمساعدتنا على استقصاء العلاقة بين أفعال الدولة (١) وأفعال الدولة (ب) .

الدلائل التجريبية على المعاملة بالمثل :

استعان عدة دراسات بالانباء الذى يربط بين الحدث والتفاعل فى فحصها لأنماط التفاعل والنزاع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . فبحث راسيل لنج البيئات المتعلقة بالتفاعل التساوى بين القوتين العظميين خلال ثلاثة عقود للأزمة : حصار برلين ١٩٤٨ - ١٩٤٩ وأزمة برلين ١٩٦١ وأزمة الصواريخ الكورية ١٩٦٢ . واهتم بصفة خاصة بالافتراضين المتعارضين : الليبرالى والمحافظة ، وقد سبق الكلام عنهما ، وأشاد لنج بأهمية الدليل التاريخي ، الذى أيد تأييدا كاسحا الرأى الليبرالى ، ورجع استجابة السوفيت للأفعال الأمريكية الموجبة أكثر من ادعائها للتهديدات الأمريكية ، على أن التقنية الأمريكية الأعظم تأثيرا قد لجأت الى كل من « الجزرة » و « العصا » ، أى الى الجمع بين التهديدات والمغريات الموجبة (٧) .

ودرس وليم جامسون وأندريه موديليانى التفاعل بين بلدان الحصار الغربى والشرقى ابان فترة الحرب الباردة بين ١٩٤٦ و ١٩٦٣ ، وأجبت كشوفهما أيضا القول بأن التعاون يولد التعاون ، بينما يولد العدوان عدوانا مماثلا ، واستخلصا الرأى بأن الفعل المعادى من أحد الطرفين (ولا يهم من هو هذا الطرف) يرجع توليده فعلا معاديا عند الطرف الآخر . وبالمثل ، فإن الأفعال التوفيقية لا يستبعد أن تحدث على حدوث استجابة تصالحية عنه المعسكر المقابل (٨) .

واهتمت دراسات أخرى الى نتائج مماثلة تتعلق بالعلاقات السوفيتية الأمريكية ، فاكشف جان تريسكا ودافيد فينلى (وهما خبيران فى السياسة السوفيتية الخارجية) أنماطا صريحة قاطعة للمعاملة بالمثل فى العلاقات السوفيتية الأمريكية خلال حقبة الحرب الباردة (٩) . واكتشف أولى هولستى أيضا أنه خلال أزمة الصواريخ الكوبية بين الولايات المتحدة والسوفيت ، اعتمد بقدر كبير مستوى العداء من كلا الطرفين على عداء الجانب الآخر فى الفترة التى سبقت الأزمة مباشرة (١٠) . وأكدت دراسات التفاعل الأحداث طبيعة المعاملة بالمثل بين الولايات المتحدة والسوفيت (١١) . كما أن العلاقات السوفيتية الصينية تتواءم هى ونفس النمط (١٢) .

واستخلص تحليل جولدستين وفريمان للعلاقات بين الولايات المتحدة والسوفيت والصين من البيانات الخاصة بالتفاعل في ثلاثة أحداث كبرى (*) ، والتي تغطي مجتمعة الحقبة بين ١٩٤٨ و ١٩٨٩ ، أى المعاملة بالمثل بين أى من الأطراف الثلاثة هي القاعدة في الجوانب الثلاثة من المثلث الاستراتيجي . اذ تبين أن ردود البلدان الثلاثة جميعا على أفعال الآخرين تكاد تتبع كلية في طبيعتها قاعدة المعاملة بالمثل ، وإن لم تكن بالضرورة دراسات سيمترية كاملة على أساس قصير الأجل . ولا يوجد في أى نمط من أنماط التفاعلات أى دليل على استجابة معاكسة ، فربما كشفت أية دولة من القوى العظمى عن بعض علامات دالة على الانتهازية في استغلال تعاون القوى الأخرى ، كما أنها جميعا لم تكشف عن علامات تراجع عندما واجهتها أعمال عدوانية من الآخرين . ويستخلص من ذلك أن جولدستين وفريمان لم يكتشفا أى دليل على وجود بلدان تسلك سلوكا يتوافق مع ما يفترض المحافظون حدوثه (١٣) .

وكشفت البيانات المستقاة من التفاعلات بين شتى البلدان في عهود مختلفة تماثلا ماحوظا . فلقد درست مجموعة أبحاث روبرت نورث في ستانفورد تفاعلات المنازعات ابان أزمة ١٩١٤ التي سبقت الحرب العالمية الأولى ، وكان من أكبر الاستنتاجات التي تمخضت عن هذه الدراسة اعتماد مستوى العدوان لكل من قوى الحلف الثلاثي وقوى الحلف الثنائي أساسا على العدوان الموجه نحوها من التكتل الآخر (١٤) . وبحث لينج وجوسيل نمط التفاعل في الصراعات الثنائية بين ١٨٦٤ و ١٩٦٢ كالنزاع بين سلفيج وهولشتاين (ألمانيا والدنمارك ١٨٦٤ - ١٨٦٦) والنزاع المراكشي بين فرنسا وألمانيا (١٩٠٤ - ١٩٠٦) والنزاع بين النمسا والصرب قبل نشوب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) وأزمة السويس بين بريطانيا ومصر (١٩٥٦ - ١٩٥٧) وأزمة الصواريخ الكوبية بين الولايات المتحدة والسوفيت ١٩٦٢ ، وتبين للكاتبين أن المسلك الصراعى لجميع البلدان المعنية كان سيمتريا لدرجة ملحوظة ، وتماثلت الأفعال السالبة للطرفين المتنازعين في اتباعها النمطى لأسلوب المؤثر والاستجابة . وبالإضافة الى ذلك ، فلقد اكتشفا أنه كلما ازدادت مقادير التفاعل ازداد مسلك البلدين تماثلا (١٥) . ويزداد مقدار الأفعال الموجهة من بلد لآخر بدا أنهما قد ازدادا وعيا بالعلاقات المتبادلة ، ونزعت التفاعلات الى زيادة الاتصاف بصفة الاستجابة المباشرة لكليهما ، أى غدت أفعال كل بلد كأنها أصبحت أكثر تناعما هي وأفعال البلد الآخر .

ولقد اضحى الشرق الأوسط من أكثر المناطق خضوعا للدراسة في العالم ، وتزويد تحليلات التفاعلات السابقة للحرب في هذه المنطقة صحة عملية المؤثر والاستجابة ، ويثبت دراسة جيفري ميلستين للعنف العربي الاسرائيلي في الشرق الأوسط بين ١٩٤٨ و ١٩٦٩ وجود معامل ارتباط عال بين أفعال اسرائيل وأفعال الدول العربية . فمن المستطاع تفسير أفعال العنف التي ارتكبتها كل بلد على أفضل وجه بالرجوع الى أفعال عنف خصومه (١٦) . ودرس بيروير وجاريجا بيكو التفاعل بين بلدان الشرق الأوسط في فترة السنتين ونصف السنة التي سبقت حرب ١٩٦٧ ، واكتشفا وجود تأييد لنموذج المؤثر والاستجابة (١٧) . واختبر ماكورميد صراحة نموذج المؤثر والاستجابة باعتباره مابنا لنموذج التصور البيروقراطي في تفسير مسلك دول الشرق الأوسط أثناء أزمة السويس وحرب ١٩٦٧ ، واكتشف تفوق نموذج المؤثر والاستجابة ، وبخاصة في اشبه الفترات العصبية في الأزمة (١٨) .

وثمة تحليل آخر مؤثر للاهتمام لعلاقات الشرق الأوسط يؤيد نظرية المؤثر والاستجابة . فلقد فحص ولكنفيلد ولوسير وتاهيتين بينات الأحداث الواقعة بين يونيو ١٩٤٩ ويوليو ١٩٦٧ لدول المنطقة (مصر والعراق واسرائيل والأردن ولبنان وسوريا) (١٩) ، وخطط الاختبار خصيصا لتقدير أى العاملين هو الأهم في تحديد مسلك الدول : العوامل الداخلية ، أم أفعال البلدان الأخرى ، واختير عاملان داخليان : الأول هو وجود صراع داخلي ، وترجع أهمية هذا المتغير - بطبيعة الحال - الى اتصاله بنظرية « كبش الفداء » ، أى بعد الاستعانة المسبقة بمستوى التحليل في مستوى دولة المدينة . وكان العامل الداخلي الثاني هو التصور البيروقراطي ، أى جنوح مسلك البلدان لأن تكون صدق لمسلكتها في الماضي في السياسة الخارجية . ويعد هذا الاختيار الى حد ما اختيارا قائما على نظريتين من مستوى المجموعة الصغيرة للتحليل - المزايعة والسياسة التنظيمية . واستعان الباحثون بالتحليل النكوصي المتعدد لاختيار آثار المتغيرات المتعددة المستقلة على التغير السابع (يعنى مسلك السياسة الخارجية) . ويعد النكوص المتعدد تقنية احصائية تساعد الباحث على تحديد درجة اسهام كل متغير مستقل في تفسير المتغير التابع . وانتكرت لكل بلد صيغة قياسية تصلح للتطبيق في الحالات الأخرى ، وتم اختبارها ، فمثلا ، افترض أن مسلك أى بلد يمكن تفسيره باتباع الصيغة الآتية (مع اتخاذ مصر كمثال) :

- منازعات مصر الخارجية في الزمان $EG/cn = n$ (مصر)
- P (ثابت غير معروف يمثل التصور الذاتي السياسي) +
- $EG\ de\ n-1$ da (صراعات مصر الداخلية السابقة) +
- $b_1, b, EG\ cn-1$ (صراعات مصر الخارجية • ضد الآخرين) +
- $TRAQ\ f - Eg$ (نزاع العراق مع مصر) +
- $ISRI \triangleright Eg$ ba (صراع اسرائيل مع مصر) +
- $Jor \triangleright Eg$ b_0 (صراع الأردن مع مصر) +
- $Leb \triangleright Eg$ b_1 (صراع لبنان مع مصر) +
- $Syr \triangleright Eg$ b_2 (نزاع سوريا مع مصر) •

وتبين نتائج الاختبار الاحصائي بعد ذلك كيف ينطبق النموذج على العالم الفعلي • وبعبارة أخرى ، هل بالمقدور تفسير مسلك مصر (أو أية دولة أخرى) بالرجوع الى هذه المتغيرات ، أم أن هناك متغيرات أخرى (غير موجودة) يحتاج اليها لتفسير أفعال مصر ، ومن بين متغيرات المعادلة أيها الأهم في تحديد مسلك الدولة ؟

وأظهرت النتائج أنه من بين ١٤ معادلة تم اختبارها من ١٥ افصح أن أقوى نبوءة عن أفعال أحد البلدان قد تكشففت من الفعل الموجه ضدها من البلدان الأخرى خلال نفس الحقبة (٢٠) ، أي بدت أفعال البلدان الأخرى أهم كثيرا من العوامل الداخلية في تفسير مسلك السياسة الخارجية • فمثلا : تبين أن أفضل تفسير لعدوان اسرائيل الفعالي (يعني عدوانها الذي لم يصل الى درجة التحول الى عملياته العسكرية) كان ردا على اشتراك مصر والعراق في أعمال عدوانية • وأفضل تفسير للاجراء العسكري الذي اتخذته اسرائيل هو العمليات العسكرية المشتركة بين الأردن ومصر وسوريا ، ويؤكد العدوان الفعالي لمصر أن يكون وحده سببا للعدوان الاسرائيلي الموجه لمصر ، وكان أقوى منبئ بحدوث عمل عسكري نحو ما قامت به اسرائيل في الناحية العسكرية وأفعالها العسكرية في الفترة السابقة •

ولما كان الاستنساخ من بين المقومات المميزة للمنهج العلمي في اختبار النظرية ، لذا رأينا ولكنغيلد يكرر فيما بعد دراسته بالاستعانة بتقنيات أرقى ، واكتشف نتائج مماثلة رائعة • وفي كل حالة من الحالات التي درسها ، كان مستوى الصراع الذي تقبلته الدولة هو المتغير التفسيري

الحاسم . وبطبيعة الحال ، لن يستطيع الصراع المتقبل تفسير مسلك الدولة تفسيراً شاملاً . وبينت بالفعل جميع معادلات الدول العربية تأثيراً مستمراً مهما من السياسة الماضية على سياسة المستقبل ، وإن لم يكن هذا العامل ذا تأثير مهم إطلاقاً على تحديد سياسة إسرائيل . ومن جهة أخرى ، فإن آثار الصراع الداخلي على مسلك دول الشرق الأوسط بدأ وكأنه لا يمثل إلا قدراً ضئيلاً من التأثير (٢١) .

واستعان ميكائيل وورد أيضاً بتقنيات النكوص لاختبار الأهمية النسبية للتصور البيروقراطي (والذي سماه الذائفة قصيرة الأجل) ، ورد الفعل الدولي على مسلك السياسة الخارجية لاية دولة . وبحث حالة خمسة تفاعلات طويلة الأجل بين ١٩٤٨ و ١٩٧٧ : بين أمريكا والسوفييت ، وأمريكا وفرنسا ، وأمريكا واليابان وأمريكا وإسرائيل وإسرائيل و « الجمهورية العربية المتحدة » . واستخلص من ذلك ضلالة الدور الذي يقوم به تصور البيروقراطية في تصوير مسلك أية دولة ، بينما يبدو رد الفعل في مواجهة مسلك الدول الأخرى ذا أثر حاسم . واكتشف حالة المعاملة بالمثل والصلة بين الفعل ورد الفعل في كل حالة من حالات العلاقات الخمس . إذ يؤدي أي سلوك اصطدامي لاحدى الدول الى حدوث مسلك صدامي عند الأخرى ، ويولد السلوك التعاوني سلوكاً تعاونياً عند الدول الأخرى . على أن وورد اكتشف أن عملية الفعل ورد الفعل لا تنصف دوماً بالسيتمرية . فمثلاً اكتشف أن السوفييت قامت برد فعل لمسلكتها ضد الولايات المتحدة بقدر مضاعف لمسلك الولايات المتحدة ضد المسلك الصدامي السوفيتي (٢٢) .

الأداة التجريبية : المؤثر والاستجابة والغرب :

لاحظنا أن مسلك الدول يعتمد الى حد كبير على مبدأ المعاملة بالمثل ، ولكن هل بقدرنا. الاعتماد الى أي دليل أكثر مباشرة يبين كيف يدفع السلوك العنيف خصومنا الى شن الحرب ؟ لقد اكتشف لنج وهيو ويلر في تصوص دراستيهما لعشرين مشاحنة من المشاحنات الخطيرة في القرن الحالى اقتران تكتيكات الاستئساد بالمشاحنات التي تتصاعد الى الحرب . بينما تقترن الاستراتيجيات القائمة على المعاملة بالمثل بتجنب الحرب . والواقع أنه قد اتضح أن استراتيجية المعاملة بالمثل هي وحدها القادرة على التصدى بنجاح لاستراتيجيات الاستئساد . إذ أدت جميع محاولات التصدى لاستراتيجيات الاستئساد بالاستئساد المائل الى اشتعال الحرب (٢٣) . وأسفر تحليل لنج لعينة ١٤ مشاحنة خطيرة شنت بين خصمين (بين

١٨٥٠ و ١٩٦٥) من نتائج مماثلة ، وعلى الرغم من أن لنج اكتشف بعض التأييد للمبدأ « الواقعي » الذي يعتبر التهديدات أنجح من الوعيد في تليين عريكة الطرف الآخر ، إلا أنه يصح القول أيضا ان الاستمانة بالتهديدات كانت استراتيجية شديدة الخطورة ، فلربما رضخت الدول الضعيف من حين لآخر ، ولكن عندما تسترد هذه الدول عافيتها ، وتقترب من التكافؤ مع من يهددها ، يزداد الموقف خطورة ، بأن تزيد المخريات السالبة (التهديدات) من احتمالية الردود المتحدية . ويصح هذا الحكم بوجه خاص في حالة الدول ذات القدرات المتكافئة نسبيا . اذ يبدو أن محاولات التأثير التي تضمنت تهديدات بالعنف السياسي قد أحدثت استجابات متطرفة ، فاما الإذعان المقوت أو التهديدات المضارة والعقوبات التي اقترنت بدورها بالحرب ، وليس هناك أى تداع موجب بين غلبة الالتجاء للتهديدات والاندلاع الحرب ، ولكن هناك ارتباطا بين الاستجابات المتحدية والحرب (٢٤) .

وأسفرت بحوث لنج وجوشمان لثلاثين من المشاحنات الثنائية ذات الصبغة العسكرية بين ١٨١٦ و ١٩٧٥ عن بعض النتائج المثيرة للاهتمام . فلقد أثار ثلاثة جوانب للتفاعل السلوكي في المشاحنات : عسكرية (١) المشاحنة ، وتصعيد المشاحنة ودرجة المعاملة بالمثل عند الأطراف . المشاحنة . وكما هو متوقع ، لقد رجحت كفة التفاعلات المقترنة بالصراع . والتي اتصفت بقدر كبير من العسكرية والتصعيد والمعاملة بالمثل في تمخضها عن وقوع الحرب (فقد انتهت خمسة من ستة من هذه التفاعلات بالحرب) . أما التفاعلات التي اتسمت بدرجة متدنية من العسكرية واللاتصعيد وانخفاض درجة المعاملة بالمثل - يعنى النمط الذي أطلق عليه اسم نمط « التمثل » - فكانت أقل ميلا للحرب . وإذا تحدثنا بوجه عام ، فإن السلوك التساومي عندما يجنح الى اتخاذ الصيغة العسكرية ، وتزداد صلفته التصعيدية ، فإن احتمالية الحرب تتفاقم (٨ من ١٢) ، ولكن عندما يصطبغ السلوك بالصيغة العسكرية ولكن يكون بعيدا عن التصعيد . فإن الحرب تكون أقل احتمالا (٢٥) (٣ من ٩) . وتكرر القول بأن الالتجاء الى استراتيجيات الاستئساد لردع أو تهديد الخصم يبدو اجراء مفعما بالخطورة .

واكتشف لنج أيضا نمطا مثيرا للاهتمام ظهر من تواصل المواجهات . وتكرارها بين أية دولتين . ويشرح لنج قوله بأن الساسة يميلون

للاسترشاد بمزاعم المحافظين اتباع السياسة الواقعية عن المساومة التي تدعو الى اتباع استراتيجيات استعراض القوة والتصميم (ولعل الأفضل هو الاعتقاد بأن افتراضات السياسة الواقعية هي مجرد أسلوب للتعامل أو منظور للفعل) . ويجنح الزعماء ممن يتبنون هذه النظرة الى الاعتقاد بأن الاخفاق في الأزمات السابقة انما يرجع الى عدم كفاية استعراض العنف أو الحشونة ، ومن ثم ، فانهم يتبنون استراتيجية أشد تهديدا لكي تتبع مع الخصم تفوق ما اتبع في الأزمة الأخيرة . ومن جهة أخرى ، فإن الدولة التي « آمنت » بفاعلية الاستئساد ستواصل الاستراتيجيات التهديدية التي سبق أن اتبعتها ، ويصعد الخصمان مستوى التهديد في أية مواجهة لاحقة ؛ ويرجع لنج نشوب الحرب بعد حدوث ثالث مشاحنة (لو صح أنها لم تقع بالفعل) (٢٦) .

وأخيرا ، فأننا بحاجة للرجوع الى دراسة نازلي شكرى ونورث عن جذور الحرب العالمية الأولى ، ونظريتهما عن الضغط الثنائي الأطراف - وهي الفكرة التي تجدنا عنها عند تقديم مستوى « دولة - المدينة » في التحليل . ويعد كتاب الصراع بين الأمم للمؤلفين محاولة فذة للجمع بين نظريتين مسبوكتي دولة المدينة ونظريات مستوى التفاعل في التحليل (٢٧) . ونجلى أن نتيجة بحث عن جانب من تحليلهما يتصل بموضوع بحثنا لنظرية العقل ورد الفعل ، علينا أن نوجز نظريتهما عن الضغط الثنائي الأطراف .

ويقترض المؤلفان أن السبب الجذري للصراع الدولي يرجع الى اشتراك عاملين : الزيادة السريعة في السكان وتقدم التكنولوجيا التي تزيد من الحاجة الى الموارد داخل الدولة ، ويدفع البحث عن الموارد الدولة الى الاقدام على عملية توسعية تتجاوز حدودها ، وتتخذ عملية التوسع الخارجي هذه ، والتي يسميها المؤلفان بالضغط الجانبي (٢٨) عدة مظاهر شتى ، تتضمن التوسع في التجارة والاستيلاء على المستعمرات .

ويسوق الضغط الجانبي أية دولة الى النزاع مع البلدان الأخرى ، التي تمر بعملية نمو وتوسع متشابهتين ، وتظهر مناطق التشابك عندما تتداخل الضغوط الجانبية لبلدين أو أكثر ، فيحدث التناقص والنزاع . وكلما اشتدت المناقصة بين الدول ، ازداد رجحان كفة الحرب .

هنا نبدأ في ولوج عالم عمليات التفاعل . فبمجرد زج الضنط الجانبي الدول الى حالة تنافسية مع الدول الأخرى ، فانها تبدأ في الرد على أفعال منافسيها . وتحدد نازلي شكري ونورث انشاء الأحلاف وعمليات التسليح كأفعال مهمة قد تسوق الطرف الآخر الى الرد بالمثل . وبالإضافة الى ذلك ، فان العنف من أحد الطرفين يؤدي الى التجاه الطرف الآخر الى العنف ، وربما نجحت الحرب نتيجة لذلك . ويستطاع عرض معتقدات نازلي شكري ونورث في الرسم التخطيطي المبين في الصفحة التالية الذي يبين العلاقات المفترضة بين المتغيرات في نظريتهما .

وتم اختبار النظرية بالرجوع الى بيانات مستقاة من ستة بلدان أوربية عظمى ابتداء من ١٨٧١ حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ . ودفع التحليل الاحصائي نازلي شكري ونورث الى استخلاص القول بأن الحرب (السلوك العنيف) لها جذور مختلفة ، وبالإمكان التعرف باتباع طرق شتى . ويبدو أحد الأنماط قويا بوجه خاص كارجاع التوسع الاستعماري الى زيادة السكان والتقدم التكنولوجي . ويؤدي التوسع الاستعماري بوجه عام الى زيادة شدة الاشتباك عندما تدفع المصالح القومية لشنتي البلدان الى الصراع حول إحدى المناطق لاستعمارها . في ذات الوقت ، فان انشاء القواعد العسكرية (والأحلاف الى حد ما) يرتد أيضا الى الزيادة السكانية والتقدم التكنولوجي ، والى قوة دفع المزايدة التامة في البيروقراطيات الدفاعية ، عندما يستثير التضخم المتزايد للمقدرات الدفاعية وزيادة الاعتمادات العسكرية والأحلاف السلوك المعادي من البلدان الأخرى . ويستثير صنف الآخرين المزيد من العنف . وهكذا تستخلص نازلي شكري ونورث القول بأنه بالرغم من امتداد جذور العنف الى الجوانب الداخلية وعمليات النمو الاجتماعي والاقتصادي ، الا أنها أساسا عملية رد فعل . اذ يعد العنف بقليل كبير ردا على عوامل خارجية مثل زيادة الاعتمادات العسكرية عند الدول الأخرى والسلوك المعادي للدول الأخرى (٢٨) .

المثير والاستجابة : خلاصة :

على الرغم من أن هذه الدراسات المتعلقة برودود الفعل وعلية الصراع التي انتهينا من عرضها ، تمثل دليلا دائما يؤيد صحة نظرية المثير والاستجابة ، الا أنها لم تستطع المضي قدما بلا تحدد من الأدلة المعارضة . وكثيرا ما طرحت ثلاث دراسات لرد الفعل الصراعى باعتبارها دليلا معارضا للأدلة السابق ذكرها . ولقد خططت كل دراسة لاختبار الفاعلية

النسبية لنموذج المؤثر والاستجابة على ضوء نموذج التصور الديمقراطي (الذى يفترض استناد السياسة الراحنة لأى بلد - سياسيا - على سياساتها الماضية) ولم ترق الى ما هو أكثر من التأييد المتواضع كل من دراسة رايهوتيه عن تأثير التفاعل بين الناتو وحلف وارسو بأزمة برلين ١٩٦١ ، ودراسة دونكان وسيفرسون التى تضمنت تحليلا للتفاعل الصينى الهندى (بين ١٩٠٩ - ١٩٦٤) ، ولكنهما استخلصا القول بأنه من بين النموذجين ، يعد نموذج التأثير والاستجابة هو الأضعف (٢٩) . وانتهى تحليل جوردون هيلتون للتفاعل الذى سبق الحرب العالمية الأولى الى بيان أن العدوان السابق الملحوظ، كان العامل الأقوى فى اتخاذ أية دولة موقفا لاحقا معبرا عن العداء (٣٠) .

وعلى الرغم من هذه الدراسات المتضاربة. فالظاهر أننا اذا تأييد معطرد لنظرية التأثير والاستجابة فى الصراع . فهناك مقدار هائل من الأدلة المؤيدة لفكرة مفادها اتباع البلدان فى تصرفاتها نفس الوسيلة التى تعامل بها فهمى تلجأ فى معظم الأحيان الى المعاملة بالمثل ، اذ يسوق سلوك المعادى عند المرسل الى سلوك معاد عنه المستقبل ، ويتساوى مع ذلك فى الأهمية . فنعندما اختبر الأثر العلى (بتشديد اللام) لسلوك الدول الأخرى بالاشتراك مع المؤثرات المحتملة الأخرى ، قد اتضح أن سلوك المبادر بالعداء أقوى من الطرف الآخر (٣١) . ولا يقتصر الأمر على قوة تبييد الدليل لمبدأ التطابق فى سلوك الدول بوجه عام مع مبدأ المعاملة بالمثل ، الا أنه يشير بقوة الى اعتقاد الحرب بمثابة رد فعل لأية دولة ضد أفعال الدول الأخرى المعادية غير المسالمة .

ولابد أن تحسب أية نظرية شاملة للحرب بين الدول حسابا لهذه الكشوف . وبينما يصح القول بوجود عدة طرق مؤدية للحرب الا أن طريق التصعيد المتبادل للعدوان من قبل الدول التى تتبع تكتيكات الاستئساد تمثل جانبا مهما من المعضلة النظرية . ولنحاول الآن الكشف عن مظهر آخر لنظرية المؤثر والاستجابة يتمثل فى سياق التسليح .

سياق التسليح :

عرف كثيرون سياق التسليح بأنه فئة من فئات السلوك الدولى تنتمى الى نمط الفعل ورد الفعل . ويعد تصور « سياق التسليح » من المصطلحات المراوغة مثل مصطلحات أخرى كمصطلح القوة . فلكل إنسان تعريفه الخاص لهذا المصطلح . ومن بين التعاريف التى كثيرا ما يستشهد

بها تعريف صمويل هانتنجتون الذى عرف سياق التسلح « بأنه زيادة فى التسلح فى وقت السلم تصنف بتصاعدها ونزوعها الى التنافس بين دولتين أو التسالف بينهما » (٣٢) وتعزى هذه الزيادة « الى الاهداف المتصارعة والمخاوف المتبادلة » . وحتى بالرغم من شدة الاختلاف بين الكلمات المستعملة فى التعاريف التى ذكرها مؤلفون آخرون ، إلا أن هناك عناصر عديدة مشتركة يمكن التعرف عليها :

١ - يركّز سياق التسلح الى الدراية الواعية عند كل بلد باعتماد سياستها التسلحية على سياسة التسلح فى البلد الآخر . وتعتمد نتيجة لنوازع خارجية تنافسية . وثمة تزامن واتكال متبادل بين منشآت التسلح عند أى بلدين .

٢ - يمتدّ سياق التسلح على الزيادة السريعة فى تكديس الأسلحة بمعدل غير عادى فى تزايد الحصول على المعدات العسكرية .

٣ - يعتقد أن أنسب وقت لسياق التسلح هو فترات السلم ، لأن تكديس الأسلحة أثناء الحرب لا يحسب ضمن سياق التسلح .

٤ - الأسلحة المستخدمة فى سياق التسلح مصممة بحيث تواجه الأسلحة الأخرى فى القتال . فاما أن تكون متماثلة (كان توضع الدبابات فى مواجهة الدبابات) أو تكون متكاملة (كان توضع المدافع المضادة للدبابات فى مقابل الدبابات) .

هل يتبع سياق التسلح نمط المؤثر والاستجابة فى التفاعل ؟

جرت عدة محاولات لتقرير الى أى مدى يتبع سياق التسلح عملية التفاعل والمؤثر والاستجابة . وأشهر من صاغ هذه المحاولات هو لويس ريتشاردسون الذى تصور معدل التغير فى أية زيادة فى التسلح عند أى بلد كدولة يخضع العوامل عدة : أولا : مستوى الخصم من القوة العسكرية . ثانيا : استعداد الدولة لتكديس الأسلحة لمواجهة قوة الخصم ومخاوفه من هذه القوة . ثالثا : العوامل السالبة للإجهاد والتكاليف المترتبة على زيادة مستويات تسليحنا . رابعا : المستوى العام للسخط على خصمنا - كنوع من العداء أو عامل انتقام . ووضع ريتشاردسون بعد ذلك معادلة رياضية اعتمدا على هذه العوامل (٣٣) . وعلى الرغم من أن السياسات العسكرية للبلدان الأخرى ليست هى المتحكم بالإوحد فى قرار تكديس الأسلحة ، إلا أن معادلة ريتشاردسون تشير ، رغم ذلك ، الى اعتماد زيادة معدل حصول الدولة على الأسلحة الى حد كبير على مسلكه الخصم .

واستخلص تحليل ريتشاردسون لنفقات الدفاع فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين نزوع الانفاق العسكرى بدرجة كبيرة نحو الاتصاف بأنه عملية تتبجح مبدأ المعاملة بالمثل . ومن الغرب ألا تلقى محاولات استنساخ كشوف ريتشاردسون سوى نجاح واهن ، ولا جدال فى وجود كم هائل من الأدلة التى تثبت عدم اعتماد ردود فعل البلدان المتورطة فى تعزيز التسليح على سلوك الآخرين . فليس من الضرورى أن تؤدى زيادة الانفاق العسكرى عند أى جانب الى حدوث زيادة عند الطرف الآخر .

وأثبتت دراسات شتى أنه خلافا للرأى الشائع ، فإنه من غير المقبور القول بأن تكديس الأسلحة عند السوفيت أو الأمريكان فى أعقاب الحرب العالمية الثانية قد اتبع ظاهرة الفعل ورد الفعل (٣٤) . وغنى عن القول أن بعضهم قد ذهب الى حد التشكك فى امكان استعمال مصطاح سباق التسليح على عملية تكديس الأسلحة عند السوفيت والأمريكان . وعلى الرغم من استمرار القوتين العظميين فى الاحتفاظ بقواعد عسكرية طويلة الأجل فى السنوات التى أعقبت الحرب ، إلا أن منشآت الطرفين لم تمثل حقا أى معدل غير مألوف فى زيادة الانفاق العسكرى (٣٥) . وبينت دراسات إضافية أن منشآت التسليح السوفيتية والأمريكية لم تكن من قبل المعاملة بالمثل ، وأن الأمر يختلف فيما يتعلق بمنشآت التسليح الصينى .

ويوحى العديد من الدراسات الاحصائية للمنشآت العسكرية للقوتين العظميين وحلفائهما فى حقبة ما بعد الحرب العالمية بأن القوة الدافعة البيروقراطية (كما تبين بعد الرجوع الى المستويات التى جرت فى الماضى للاتفاق العسكرى) وإيضاً العمليات الداخلية كان لهم أعظم تأثير على مستوى الانفاق على التسليح عند أى بلد بقدر يفوق الانفاق العسكرى عند منافسيها . فمثلا ، لقد اكتشف راتنجر صحة هذا الحكم عن امدادات الأسلحة للناتو وبلدان خلف وارسو فى الخمسينات والستينات ، وأيدت هذه النتيجة الدراسات العديدة لسياسات التسليح الأمريكية والسوفيتية (٣٧) .

ويبحث نازلى شمكى ونورث سبباق التسليح بين مختلف الدول الأوروبية فى معرض تحليلهما الشامل للأسباب بعيدة الأجل للحرب العالمية الأولى (٣٨) . وافترضوا وجود عدة عوامل قد تكون متصلة بقرارات أى بلد للاتفاق العسكرى . أولا : قد تلعب الديناميات الاجتماعية الاقتصادية العامة للسكان والتقدم التكنولوجى دورا . وربما كان الاتفاق العسكرى دالة على معدل النمو الجامع للى بلد . ثانيا : قد يكون لاتفاق الدولة فى

النواحي العسكرية في العهد السابق دور. وقد يزداد هذا العامل بدليل عن عامل داخل آخر فعال - القوة المدافعة الليبروقراطية - ثالثا : التوسع الاستعماري للدولة وأثره - على الاتفاق العسكري : فعندما يتوسع أى بلد في نشاطه الخارجى ، يساهم في حركة التجارة الدولية وفي انشاء امبراطورية استعمارية ، فانه سيحتاج الى حضور عسكري اعظم لحماية اراضيه المستعمرة الجديدة وخطوطه البحرية ، واخيرا ، لمل الاتفاق العسكري يعد دالة على الاتفاق العسكري عند دولة الخصم ، ومن هنا ضمن الكاتبان في تحليلهما عوامل داخلية وخارجية معا ، وأسفرت اختياراتهما عن تحقيق نتائج مثيرة للاهتمام ، وان كانت مختلطة (وهل كنت تتوقع غير ذلك ؟) .

واستعرض المؤلفان - بوجه خاص - السياق البحرى الانجليزى الالمانى في الحقبة الواقعة بين ١٨٧١ و ١٩١٤ ، يصدوجها الامل في التاكيد من صحة عملية التفاعل التي تحدث عنها ريتشاردسون ، وبدت احكام المؤرخين وكأنها أكدت هذه العملية . اذ ولدت حركة التوسع الالمانية الرغبة في انشاء أسطول تجارى أكبر وبحرية عسكرية أكبر ، واعتبر الزعماء الالمان الأسطول القوي ضروريا للدفاع عن المستعمرات الالمانية ، وتجارتها الدولية (٣٩) . وتضمنت سياسة الأدميرال تيريتس « سياسة المخاطرة » محاولة انشاء أسطول ألماني (رغم ضلالة حجمه عدديا من الأسطول البريطانى) إلا أنه سيكون بالضخامة الكافية التي تجعله مصدر تهديد للأسطول البريطانى ، وسيغدو بالامكان ردع البريطانيين عن الهجوم على ألمانيا ، اذا عرف أن أية مواجهة بحرية بين الانجليز والالمان ستعرض للخطر الأسطول البريطانى الذى ستتضعض قواه رغم انتصاره من احتمال وقوعه فريسة لقوة ثلاثية ، ومن جهة أخرى ، التزمت السياسة البريطانية بالمحافظ على التفوق البريطانى وبالاستمرار فى تعزيز الأسطول ، واستتهدت تكديس الانجليز للأسلحة على قاعدة وجوب تفوق الأسطول الانجليزى على أية قوتين بحريتين مجتمعتين ، وأن تحتفظ بهامش أمان ١٠٪ ، وألزمت سياسة المولتين بالواقعية الدقيقة لكل ما يجرى في برامج انشاءات الطرف الآخر .

وهناك أدلة تاريخية عديدة تؤيد ادراك الزعماء البريطانيين للمنشآت البحرية الالمانية كمصدر تهديد لبريطانيا . كما أننا نعرف أن الزعماء الالمان والبريطانيين قد أحكموا مراقبة عملية الانشاءات بكل دقة . وليس من شك أنه فى السنوات التى سبقت اندلاع الحرب ، رأينا ونستون تشرشل بوصفه وزيرا للبحرية يكرر الاستشهاد فى خطبه

البرلمانية بالقانون البحري الألماني المستحدث لتبرير عملية تعزيز الأسطول البريطاني . وهكذا تكون عمليات الإنشاءات البحرية السنوية البريطانية قد فرضتها - من جانب - عملية المنشآت الألمانية (٤٠) . واهتمت فرنسا وروسيا أيضا اهتماما شديدا بعمليات الإنشاءات العسكرية الألمانية ، والعكس صحيح أيضا .

والسؤال هو : الى أى حد تعزى هذه الاتجاهات في الزيادة العسكرية الى عوامل داخلية ؟ والى أى حد تنسب الى عوامل خارجية تفاعلية ؟ . واكتشفت نازلي شكرى ونورث أنه بالاستطاعة ارجاع المنشآت العسكرية الألمانية من ١٨٧١ حتى ١٩١٤ على نحو فعال الى عمليات داخلية مثل الزيادة السكانية والتقدم التكنولوجي والقوة البيروقراطية الدافعة لحيازة الأسلحة أكثر من عزوها الى عملية الفعل ورد الفعل ، ويصبح هذا القول أيضا عن بريطانيا في الحقبة بين ١٨٧١ و ١٨٩٠ ، وليس عن الفترة بين ١٨٩٠ و ١٩١٤ بعد أن غدت بريطانيا سنة ١٨٩٠ أكثر استجابة للتجركات الألمانية ، وان ظل التوسع العسكري متاثرا بالعوامل البيروقراطية . وحدث تحول واضح في ديناميات امتداد البريطانيين بالأسلحة بعد أن استعرت نيران سباق التسلح وتفاقم العداء العام .

وبالإضافة الى ذلك ، فقد بدأ الاتفاق العسكري الفرنسي والروسي والايطالي (بصفة خاصة) خاضعا سياسيا لعوامل داخلية ، وذكر المؤلفان ان مقدار النفقات العسكرية لكل دولة في الوقت (و ١) عامل القوة البيروقراطية الدافعة كان عاملا أساسيا في تقرير مستوى الاتفاق على التسليح ، وبدت جذور المنشآت الخاصة بالتسليح (فليس بمقدورنا ادراجها تحت عنوان سباق التسليح) تمتد الى أسباب داخلية (٤١) . ويستخلص المؤلفان ما يأتي :

• لا تدعو الأهمية الأولية للعوامل الداخلية الى استبعاد حقيقة وجود تنافس على الأسلحة . فمقدور أى بلدين يجرى توسع في منشأتهما العسكرية أن يكون هذا التوسع لاسباب داخلية . ولا جدال في أنها ستصبح في الغلب على دراية بما ينفقه كل طرف منها . وفيما بعد بالرغم من احتمال استمرار التأثير القوي بعوامل داخلية ، الا أن التنافس العسكري المتعمد قد يزيد ، بل ويتخذ شكل سباق للتسلح (على الرغم من أن التسابق قد يتركز على بعض ميزات عسكرية خاصة ، وربما مثل جانبها صغيرا للغاية من جبهة الاتفاق العسكري) (٤٢) .

يحتمل ألا ندهش كثيرا من هذه المكشوف إذا عرفنا قوة تأثير التسابق على التسليح بالعوامل الداخلية أكثر من تأثيره بالتفاعل مع الخصوم . ولربما يدا الانفاق على التسليح أفضل ما يمثل القرارات الحكومية . التي تتخذ عن طريق عمليات المزايدة الحكومية والبيروقراطية الحكومية . انها قرارات طويلة الأجل لا تثير أية أزمات ، وتتبع الميزانية العامة ، وتشغل عادة عددا كبيرا من العاملين المعنيين بالمسائل الداخلية ، وبخاصة في البلدان الديمقراطية الغربية كالشروع والموظفين السياسيين في الأجهزة التنفيذية والعاملين بالدفاع المدني والضباط العسكريين في مختلف الإدارات المتنافسة وصناعات الأسلحة والمقاولين وجماعات المواطنين وعلم جرا . وربما تعرف الزعماء السياسيون على الزيادة في الامدادات العسكرية في أي بلد معاد ، ولكن هذه المعرفة لا بد أن تصفى من خلال شبكة واسعة من جماهير الناخبين قبل اتخاذ أي قرار نهائي .

وذكر لويد جنسن جملة أسباب تبين لماذا لا تكفى نماذج العقل وذر الفصل في سياق التسليح لتفسير قرارات العالم الفعلية لتكديس الأسلحة ، لأن نفقات التسليح تخضع لضغوط داخلية صارمة صادرة من مجمل الصناعات العسكرية . ثانيا : هناك - كما يحتمل - ميل للنظر الى سياق التسليح على أنه يعكس مستويات الانفاق في الماضي خضوعا للميل العام للتوسع في البرامج العسكرية لاستنزاف كل ما هو مسور من دولارات . فمثلا ، لم يساعد انتهاء الحرب في فيتنام على حدوث انخفاض في المصروفات العسكرية للولايات المتحدة ، ولكنه على العكس يسر مواصلة تخصيص اعتمادات عسكرية ضخمة في وقت السلام . ثالثا : قد يكون الانفاق على الدفاع أقل من المبلغ المطلوب كرد على البرامج العسكرية للخصوم نتيجة لاساءة الادراك واساءة التقدير لقدرات الخصم ونواياه . رابعا : في العالم الفعلي لا توضع قرارات التسليح على أساس العلاقات الثنائية البسيطة فحسب ، ولكنها توضع على أساس تهديدات معسكر ثالث أيضا . خامسا : ربما أدنى التدنى في مستويات التسليح عند الخصوم الى زيادة انغراء الدولة بالإضافة الى قدراتها العسكرية بدلا من العكس (٤٣)

لعله بالاستعانة اضافة القول بأن السبب الأخير الذى يفسر لماذا أنفق الباحثون في تفسير دور عملية الفعل ورد الفعل في التسابق على التسليح هو سبب منهجى ، فعندما ركز الباحثون على جملة الميزانية السنوية للدفاع ، فانهم لم يتمكنوا من الاحاطة الكاملة بظاهرة سياق التسليح التى تجرى لتطور أنظمة يعينها للأسلحة أو نشرها (٤٤) ، فقد

نلجأ أية دولة الى زيادة حجم جيشها (أو زيادة مخزونها من أسلحة معينة) كرد على ما حدث من تقدم عند الطرف الآخر) ، ولكن أثر هذا الفعل على جملة ميزانية الدفاع قد لا يكون ملحوظا ، فمثلا في حالة تسابق الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في انشاء رؤوس نووية حربية ، واقدهما على تخفيض مستويات قواتهما في ذات الوقت ، فان التأثير الاجمالي على ميزانية الدفاع يحتمل أن يكون نقصا خالصا - بالرغم من حدوث تسابق على التسليح في قطاع بالذات من البرنامج الدفاعي الشامل - وحدث ذلك بالفعل في خمسينات القرن العشرين عندما أعادت الولايات المتحدة ترتيب اولوياتها الدفاعية حتى تحدث مجرد (فرقة) من قبيل (التهويش) . من هذا يتضح أنه لا يستبعد اذن ارجاع تعدد الاهتمام الى تسابق التسليح من مثل الاتحاد السوفيتي كرد فعل الى استعانة بأرقام الميزانية السنوية للدفاع كمؤشر للمنشآت بدلا من الاستدلال من التكديس الفعلي للأسلحة ذاتها . ولا جدال وكما أثبت مايكل دون وورد في أنه عندما تضمن أية بيانات عن المخزون الاختياطي في معادلة سباق التسليح ، الى جانب الأرقام الدالة على نفقات الدفاع سيبين أن التسليح عند الاتحاد السوفيتي كان من قبيل رد الفعل (٤٥) .

سباق التسليح والحرب : النظرية :

حتى الآن اقتصر حديثنا على عملية تكديس الأسلحة ولكننا لم نتطرق الى الكلام عن الحرب . ومن بين أسباب وفرة دراسات سباق التسليح الاعتقاد بأنه يلعب دورا - على نحو ما - في اشعال الحرب . وإذا صح الرأي بأن التسابق على التسليح أحد مظاهر عملية التفاعل التي تخرج الى العدوان أو الرد بالمثل بين البلدان (أو الأحلاف والتكالفات) لذا ، فمن المنطقي أن يفترض احتمال تسريع التسابق على التسليح وتكثيفه للدورة الحلزونية للصراع مما يؤدي في النهاية الى نشوب الحرب . علينا اذن أن نقتصر الصلة بين سباق التسليح والحرب بتفصيل أكبر .

بالمقدور استنباط افتراض وجود صلة موجبة بين التسابق على التسليح والحرب من النظرية العامة للمؤثر والاستجابة في الصراع . فلو صح القول ان الشعوب تتعامل بالمثل مع الشعوب الأخرى ، ولو صح القول بأن الدول المتنافسة تنظر الى منشآت الأسلحة كعلامة عدائية في هذه الحالة ، فان بمقدورنا أن نتوقع رد هذه الشعوب على العنوان بأفعال عدائية مماثلة لا تقتصر على مجرد تكديس ما هو أكثر من الأسلحة ، وانما باتباع أنواع أخرى من الأفعال العدوانية أيضا . وهكذا يمكن القول ان

منشآت الأسلحة عند أحد الأطراف تؤدي الى تزايد العدوان عند الطرف الآخر . وكما رأينا ، ليس من المستبعد أن يستفحل هذا الصراع المتبادل ويزداد شدة « وظلت الزمام » . فقد ينتهي الصراع الحزوني بالحرب . بطبيعة الحال ، ما يستخلص من ذلك هو أن أى تكديس سريع للأسلحة قد يؤدي لا الى تحقيق أمان أعظم للدولة ، ولكن استفحال عدوان الخصم . وتتعارض هذه الحالة تعارضا واضحا - كما يبدو - هي والحكمة العتيدة التي تنسب الى الكاتب العسكري الروماني فلافيوس ريناتوس : « اذا أردت السلام فاستعد للحرب » ولدينا الكثير مما سنقوله في هذا الشأن قريبا بعد .

وحاول مقال كلانسيكي لصمويل هانتينجتون اكتشاف كم أدى سياق التسليح في كثير من الأحيان الى وقوع الحرب ، وما هي الظروف التي ساعدت على حدوث ذلك (٤٦) . فقد بدا واضحا لهانتينجتون أنه بينما انتهت بعض سباقات التسليح الى الحرب ، الا أن جميع سباقات التسليح لم تنته هذه النهاية . فبالامكان أيضا أن تنتهي سباقات التسليح بعقد اتفاقات متبادلة غير رسمية بالتوقف عن المنافسة أو « بانتصار » دولة على أخرى ، ومن هنا يضحى السؤال على الوجه التالي : ما هي الظروف التي تحدث فيها هذه البدائل ؟

ويذكر هانتينجتون احتمال حدوث نقطة حاسمة في الامتوار المبكرة من سياق التسليح . فبعد أن يقدم المتحدى على اتخاذ خطواته المبدئية لتغيير الأوضاع العسكرية الراهنة ، قد تعمد الدولة المتحدة الى اختيار أحد الردود العديدة الميسورة : أولا : قد تسعى الى اجراء عملية حفظ توازن دبلوماسي ، اعتمادا على عقد تحالف مع دولة ثالثة ، أو بعقد معاهدة للتسليح مع المتحدى . ثانيا : قد ترفع مستوى تسليحها ، وبذلك تعمد المسرح - في أغلب الظن - لسلسلة من الزبادات في التسليح من كلا الطرفين . ثالثا : قد تحاول الاقدام على خطوة عسكرية وقائية انكالا على كونها ما زالت محتفظة بعافيتها نسبيا ، بأن تهاجم المتحدى مستقلة استمرار ميزان القوى لصالحها . رابعا : لا تلجأ الدول المتحدة على اتخاذ اجراء مباشر ، وبذلك يحقق المتحدى هدفه . فاذا خطت الدولة المتحدة خطوة متبهلة لانقاذ ما يمكن انقاذه ، للحاق واصلاح ذات البين في ميزان القوى ، فقد تنجم الحرب نتيجة لرد فعل المتحدى .

ومن هنا يستخلص هانتينجتون وجود حالتين قد تحدثان في بداية سباق التسليح : الحالة الأولى - هي رد الدولة المتحداة على الزيادة المبدئية في التسليح عند المتحدى . والحالة الثانية - هي رد فعل المتحدى (الذى حقق نجاحا مبدئيا لهلفه) ازاء المحاولات المضطربة والمتمهدة للدولة المتحدة ، حتى تتنازل عن موقفها السابق . ويعرض هانتينجتون مثالا للحالة الخطيرة الأولى القرار الاسرائيلى بهاجمة مصر ١٩٥٦ ، بعد أن تزودت مصر بأسلحة سوفيتية ضخمة . ويرى هانتينجتون أن رد الفعل الفرنسى (والبريطانى) لاعادة التسليح الألمانى فى الثلاثينات يمثل مثالا حسنا للحالة الثانية . فبالرغم من أن الميزانية الفرنسية ظلت على حالها بين ١٩٣٣ و ١٩٣٦ ثم ازدادت نوعا فى السنتين التاليتين ، الا أن رد الفعل الحقيقى لم يأت الا فى ١٩٣٩ عندما قررت فرنسا زيادة الانفاق على التسليح بما يساوى كل ما أنفق عليه خلال السنوات الخمس مجتمعة (٤٥) ا وما أن جاءت نهاية العام حتى شبت الحرب بين فرنسا وألمانيا . ويستنتج هانتينجتون ازدياد برجان كفة الحرب رجحانا مباشرا قبل حدوث التغير فى التفوق العسكرى . ففى هذه اللحظة يتسم الموقف العسكرى بغلبة الارتياب وشدة علم الاستقرار .

ومما يدعو الى التفاؤل أن احتمال الحرب يتغير تغيرا مأكسا تبعا لطول فترة سباق التسليح . ويعتقد هانتينجتون أنه بمواصلة سباق التسليح يجنب نطح التفاعل بين الدول الى قابلية للتنبؤ بأحداثه ويغلب عليه الاستقرار والانتظام . اذ تسفر هذه الحالة عن حدوث موقف من « التوازن الدينامى » فتواصل كل دولة زيادة تسليحها ، ولو أن التوازن النسبى يظل ثابتا ؛ فمن المحتمل أن تصل الدولتان بمرور الوقت الى تفاهم ضمنى مما يساعد على قبول كل طرف للتوازن النسبى . ويختتم هانتينجتون بالقول برجحان كفة أن يؤدي أى سباق تسليح معلق الى حدوث نهاية مسالمة أكثر من احتمال الانزلاق نحو النهاية الدموية (٤٨) .

وكما أشار أحد النقاد : لقد اعتمد الكثير مما جاء فى حجة هانتينجتون عن الأخطار النسبية لسباق التسليح قصير الأجل وسباق التسليح طويل الأجل على طريقة انتقائه لسباقات التسليح ، وما رآه بخصوص طولها (٤٩) . فمثلا ، لقد صمم هانتينجتون على القول بأن سباق التسليح البحرى الانجليزى الألمانى قد انتهى ١٩١٢ (بعد أن قبل الألمان الاعتراف بعدم تفوقهم فى هذا المجال) وإذا قدمنا بدلا من ذلك موعد نهاية سباق التسليح سنتين لكى يصبح ١٩١٤ ، فسيكون هذه الحالة أول

مثال لسباق تسلح معمر (١٦ سنة) انتهى بالحرب بدلا من انتهائه
بالسلام .

وثمة عامل آخر نعتة هانتيجتون بالأهمية : هل ينظر الى سباق
التسلح من حيث الكيف أم الكم ؟ ويرى أن الحالة الثانية هي الأخطر
لأنها تعنى إضافة أعداد أضخم من الرجال والعتاد لمعدات الحرب . وفي
مثل هذا النوع من سباق التسلح يزداد وجعان التفوق اعتمادا على التفاوت
فى الموارد والتصميم . وهكذا تجنح سباقات الكم الى الحسم باتباع طريق
أو آخر ، ويعتقد هانتيجتون أن سباقات الكم تفرض أعباء أفدح وأفدح على
البلدان المتورطة فيها ، وفى ذات الوقت يتوجب على الحكومات أن تعبى
التأييد الشعبى لمواجهة التضحيات التى تستلزمها منشآت الأسلحة ،
مما يولد الشك والخوف والعداء نحو الخصم المحتمل :

« وفى نهاية المطاف نصبل الى حالة تدهور فيها التكاليف المتزايدة
والتوترات الناجمة عن سباق التسلح أسوأ بكثير من تكاليف الحرب
ومخاطرها . فبجرد استئثاره رأى العام ، يصبح من الصعب تهدئته .
وعندما تطول فترة سباق التسلح ، فلا بد أن تصل الى حالة تطالب فيها
الحلى البديل أو الأخرى بأنفائها إذ لم يكن عن طريق التفاوض ، فلا بأس
أن يتحقق ذلك عن طريق الحرب » (٥٠) .

ولا يتوأم هذا رأى هو والرأى الأكبر بأن احتمالية الحرب
تناسب تناسباً عكسياً هى وسباق التسلح ، ولكنه قد يفسر لماذا ينتهى
سباق التسلح عندما يطول أمد الحرب .

ومن ناحية أخرى ، فإن التسابق الكيفى فى التسلح، يعنى السباقات
التى تتضمن قرارات باستحداث أسلحة جديدة ، اعتمادا على الابتكارات
التكنولوجية تتصف بقدر أقل من التعريض لخطورة الحرب ، تمشيا مع
ما قاله هانتيجتون . فخلافا لما يحدث فى سباقات الكم فى التسلح ،
فإنها لا تستوجب زيادة فى ميزانية التسلح . أنها تمثل تنافسا للنخبة
عن التقنيين وتنافسا لمعامل الأسلحة ، وليس تنافسا بين عامة الناس ،
ومن ثم فإنها لا تفرض أى عبء جسيم على رأى العام . وبالأضافة الى
ذلك ، فإن السباقات الكيفية تتطلع الى المساواة تبعا للاتجاه نحو الاختراع
المتساوى للتكنولوجيا العسكرية الموازية . ومن الناحية التاريخية ، لم
يسفر التغلغل التكنولوجى فى التسلح العسكرى عن الاهتمام الى حافة
دائمة للابتكار (٥) ، ومن ثم يستطيع القول ان سباقات التسليح فى
ناحية الكيف أكثر استقرارا ، وتقوم فى جنوبها للسلام سباقات الكم .

لعلنا نود أن نضيف الى الحجة العامة التي أوردها هانتيجتون عن الاستقرار النسبي لسباقات التسلح في الكيف شرطا خاصا * فالظاهر انه عند حدوث ما يدل على توقع تحقيق المتحدى لقفزة في التسلح ، فانه يوجس باقترابه من احدى النقضات الخطيرة * وكثيرا ما لا ترغب الدولة المتحدية عبور الدول المتحدة لحافة معينة في الكيف * وقد تكون هذه الحافة الأسلحة النووية والأسلحة الكيماوية والبيولوجية ، أو غير ذلك من نوعيات الأسلحة * ولكن بمجرد ادراك اقتراب المتحدى من اختراق الحافة المحظورة ينظر الى الالتجاء للتسلح أحيانا على أنه أمر يستاهل إعادة النظر *

ففي سبتمبر ١٩٦٩ عندما انتهت الصين من اجراء عدة اختبارات نووية ، وعندما كانت تستعد لارسال أول قمر صناعي (لاثبات قدرتها على انتاج أسلحة نووية ذات مقذوفات باليستية) ، بدا واضحا أن الاتحاد السوفيتي كان يفكر في اجراء ضربة جراحية مسبقة على المؤسسات النووية الصينية (٥٢) * وعندما ظهر أن الحكومة الليبية قد اقتربت من اكمال مصنع للأسلحة الكيماوية في أواخر ١٩٨٨ ، وفكرت حكومة الولايات المتحدة في اتخاذ اجراء عسكري لتدمير هذه القدرة (٥٣) * وعندما اقترب المساعل النووي أوسيراك من الاكتمال ، وكان سيؤزود العراق بامكانية انتاج مادة البلوتنيوم ، عملت الحكومة الاسرائيلية الى شن هجوم جوي لتحطيم هذا المرفق * وليس من شك أن استمرار العراق في البحث عن تكنولوجيا الأسلحة النووية كان عاملا مؤثرا في القرار الذي اتخذته ادارة بوش لارسال قوات الولايات المتحدة لتحرير الكويت من السيطرة العراقية ١٩٩١ * وهكذا ، فالظاهر أن مرحلة الافتراق في سياق التسلح الكيفي لا تختلف في خطورتها عن المرحلة الأولى في السباق الكمي للتسلح *

سياق التسلح والحرب : الدليل التجريبي :

اتجهت عدة دراسات احصائية لبحث العلاقة بين سباقات التسلح والحرب ، وجاءت النتائج متضاربة ، كما جرت العادة * وفي دراسة يكثر الاستشهاد بها قد استعان ميكائيل والاس بمعاملات الارتباط بين بيانات مشروعات الحرب لبحث مشاحفات القوى الكبرى بين ١٨١٦ و ١٩٦٥ * وتركز سؤال بحثه على : « هل تتفوق المشاحفات الخطيرة بين الدول المنشغلة بسباق التسلح في زيادة احتمال تعرضها لحرب شاملة على تلك الدول التي تعرض أنماطا عادية للتنافس العسكري ؟ » (٥٤) ، وبعد أن

نعرف المؤلف على ما يقرب من مائة نموذج للمشاحنات التي انتهت بوقوع حرب كلية أو شاملة ، واتضح ان من بين ٢٦ حربا كانت ثلاث منها منسبقة بسباق للتسلح ، ومن بين المشاحنات السبع والعشرين التي لم تسفر عن وقوع حرب، لم يكن بينها أكثر من خمس حالات سبقتها سباقات التسليح، واستخلص والاس من ذلك أن وجود سباق للتسلح أو عدم وجوده بين الدول المتشاحنة قد أنبأ على نحو صحيح بالحرب (أو عدم حدوثها) فيما هو أكثر من ٩٠٪ من المشاحنات (٥٥) . والظاهر أن سباقات التسليح تثبت وجود اختلاف جوهري في الرد على التساؤل : هل تتصاعد المشاحنة وتتحول الى حرب أم العكس ؟

ولا بد أن ندرك أنه والاس لم يتجه اتجاها مباشرا للتساؤل حول هل تؤدي سباقات التسليح للحرب ، ولكنه بدلا من ذلك ، كان يبحث قضية أضيق من ذلك نوعا سميت افتراض « علبة القدر » (*) ويتضمن افتراض علبة القدر القول بأنه بينما لا تؤدي سباقات التسليح بالضرورة لوقوع الحرب بصفة مباشرة ، إلا أنها تلعب دورا وسيطا مهما في تصعيد المشاحنات وجنوحها للحرب ، وبعبارة أخرى ، فإن سباقات التسليح لا تؤدي مباشرة الى اشعال الحروب ، ولكنها تخلق جوا ملتهبا قابلا للاشتعال بين الدول المتسابقة بحيث تكفي شرارة صغيرة في مثل هذا الجو المشحون بالتوتر والعداء لاشعال جحيم من النيران .

على أن منهج والاس هوجم ووصف بأنه أشبه بعملية قسرس زهر النرد لصالح الافتراض . واختلف العديد من الباحثين مع والاس ودليله عن سباق التسليح والوسيلة التي اتبعها لتقرير هل يعد مستوى الانفاق على التسليح عند أية دولتين بالفداحة التي تدعو الى استنتاج وجود تسابق فعلي على التسليح . ويتم الحصول على الدليل بضرب نفقات التسليح عند الدولتين بعضها ببعض ، وبذلك يصح بالامكان تسجيل أحد البلدين رقما عاليا في التسليح ، بينما يسجل البلد الآخر رقما متدنيا ، ويكون الناتج مرتفعا الى حد يساعد على استنتاج وجود سباق للتسلح وهذا يعني أن بعض سباقات التسليح التي تعرف عليها والاس لم تكن سباقات متبادلة ، ولكنها كانت مواقف دلت على أن إحدى الدولتين تنفق نفقات طائلة لتعزيز دفاعها (٥٦) .

وأعاد التفقد تحليل بيانات والاس مستعينا بمعيار أدق للتعرف على وجود سباقات للتسلح ، واكتشف أن جميع سباقاته التسلح التي صنفت على هذا النحو تؤدي الى الحرب ١٠ ومن جهة أخرى ، فقد اندمجت عدة حروب أخرى لم تكن مسبوقة بسباقات للتسلح (٥٧) .

١٠ مشكلة ثانية تتعلق بطريقة والاس في اختيار جميع سباقات التسلح وجميع الحروب . فقد اعتبر هذه المشكلة مشكلة خاصة بطرفين فحسب . يعني أنه بدلا من أن يمثل الحرب العالمية الأولى بقضية واحدة أو حالة واحدة ، فانه مثلها بتسع مشاحنات ، وبدلا من تمثيل الحرب العالمية الثانية بحالتين فانها مثلت بسبع مشاحنات ، وبذلك تم خلق ٢٦ حربا متميزة ، بينما لم تحدث الا سبع أو ثمانى حروب لا غير (٥٨) . وترتب على ذلك زيادة التشديد على الأهمية الاحصائية لسباقات التسلح التي سبقت الحربين العالميتين في القرن العشرين . ولجأ اريش ويده في معرض تصحيحه لهذه المشكلة الى اعادة انشاء جدول والاس فرتب جميع الثنائيات التي تمخضت عن حدوث حرب واحدة (بينما أبقى مسرحي الحرب الأوروبية والحرب في المحيط الهادئ منفصلين) وأدى هذا الاجراء الى اضعاف الارتباط بين سباقات التسلح والحروب الى حد ما ، وان ظلت نسبة سباقات التسلح التي تصاعدت الى الحرب ثابتة (٢٥ ٪) ، بينما لم تزد نسبه المتشاحنات التي لم ترتبط بسباقات التسلح التي تصاعدت الى الحرب عن ٣ ٪ (٥٩) .

على أن التحسينات التي جرت بعد ذلك أدت الى زيادة اضعاف النتائج الأصبية لوالاس . فلقد أعاد بول دل (بكسر الدال) اختبار ما فناه والاس مستعينا بفروض أدق وشروط أكثر تقييدا ، وابتكر دليلا مستحكما لسباق التسلح اعتمادا على المعدل المتوسط للتغير في نفقات الدفاع . واشترط أن تكون سباقات التسلح قائمة على المنفقات المتبادلة التي زاد فيها كلا الطرفين النفقات بمعدل ٨ ٪ أو أكثر على مدى ثلاث سنوات ، ونظر الى المشاهدات على أنها متعددة الأطراف بدلا من اعتبارها ثنائية باعتبار هذا التعديل يناظر ما يحدث في الواقع وانتهى الباحثان ذلك والتفقد الى الاعتقاد بعدم وجود تنوع مشترك بين سباقات التسلح والحرب . فلا تأثير لوجود أو عدم وجود سباق التسلح على وجود أو عدم وجود الحرب (٦٠) ، كما يبين من الجدول المبين التالي .

الجدول رقم (٢)

مقارنة العلاقة بين سباقات التسليح والحرب

اسماء العلماء	والاس ١٧٩	ويد ١٨٠	والاس ١٨٢	دل ١٨٣	التقلا ١٨٣
	حرب لا حرب	حرب لا حرب	حرب لا حرب	حرب لا حرب	حرب لا حرب
سباقات التسلح	٢٣ ٣	٦ ٥	١١ ٢	٣ ٩	١١ صفر
لا سباق	٥ ٦٨	٢ ٦٨	٤ ٦٣	١٠ ٦٤	١٥ ١٣

ويتفق معظم المحللين على أنه حتى في حالة وجود غلبة في سباق التسليح ، فإنها تسبق إلى الحرب . فبعد أن استعان جيمس مورو بست مجموعات مختلفة ، انتهى إلى قائمة تضم ٣٥ مشاحنة للقوى العظمى في القرن التاسع عشر والقرن العشرين كانت مسبقة باستعدادات عسكرية من كلا الطرفين ، ومن بين ١٧ مشاحنة اهتدى إليها بين مجموعات البيانات الست ، لم تنته إلا أربع منها بالحرب (ولم يزد عددها عن ٤ مما جعلته (٣٥) (٦١) .

والقول بأن سباقات التسليح تمهد للحرب مسألة بينة . إذ كانت الحربان الكبيرتان في قرننا - الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية - مسبقتين بسباقات للتسلح ، ويتمثل مع هذا الرأي في الوضوح القول بأن الكثير من سباقات التسليح لم تنته بالحرب (٦٢) .

إذ يعتمد عدد الحروب التي سبقتها سباقات للتسلح على معيار التعامل الذي نستخدمه لقياس وجودها . ولا بد أن نختتم كلامنا بالقول بأنه بالرغم من أن الدليل النهائي لم يعرف بعد ، إلا أنه من المحتمل أن يكون حود سباقات التسليح متواضعا فحسب ، أو دورا ثانويا في الميكنيات العامة للحرب . وكما ذكر أحد المحللين : « إن المشاحنات التي تسبقها سباقات التسليح تنصاع في كثير من الأحيان وتتحول إلى حروب أكثر من غيرها من المشاحنات ، ولكنها لا تلعب دورا اكتسابيا في التصعيد للحرب (٦٣) » فهي لا تعد ضرورية أو شرطا كافيا لاتخاذ الميكنيات . وبالرغم من ذلك

فيحتدل أن يكون من الصحيح أن يساعده سباق التسليح على زيادة احتمال
نصعيد أية مشاحنة خطيرة إلى الحرب .

ولما كانت بعض سباقات التسليح تؤدي إلى وقوع الحرب ، وبعضها
لم تؤدي إلى ذلك ، فمن المناسب أن نتساءل (مثلما فعل هانتينجتون) عن
أى أنواع سباقات التسليح يرجح أن تسوق إلى الحرب ؟ وما هي الشروط
الواجب توافرها حينئذ ؟ فكلما أشار مورو أن بعض «علب القدر» أكثر
قابلية للاشتغال من البعض الآخر (٦٤) . وجرت بعض أبحاث في هذه
المسائل ، ولكن إجاباتها كانت بعيدة عن الوضوح (٦٥) . وطُرحت عدة
قضايا منافسة كالقول : سباقات التسليح تؤدي إلى الحرب «أ» إذا كان سباق
التسليح يؤدي إلى حدوث تحول في التوازن الثنائي للقوى . ب - إذا
انحصرت إحدى القوى «الثورية» في سباق التسليح بدلا من انتصار إحدى
القوى التي تسلم بالأوضاع الراهنة . ج - إذا عجز سباق التسليح عن
تحقيق أى توازن .

وبعد أن استعان جيمس مورو بأحدى النظريات المنفعية المتوقعة
في تحليل دوافع أى بلد للحرب ، انتهى إلى القول بأن سباقات التسليح
التي تسفر عن مجرد الدفع إلى مواصلة التنافس مع قدرات الخصم لا تغير
التوازن النسبي للقدرات ، ومن ثم فإنها لا تغير حسابات أى طرف عن
احتمال النجاح في الحرب . على أن معظم سباقات التسليح لا تنتهي
لا بحدوث توازن متواصل أو توازن فوري ، لأن اختلاف معدلات التسليح
تتمخض عن تذبذبات مؤقتة في التوازن النسبي . فعندما تحصل إحدى
الدول على ميزة عسكرية وقتية يحدث تعديل مبهج في حساباتها عن
احتمال النجاح في الحرب . وفي هذه الحالة بالذات يحتمل أن تساعد
المشاحنات وتتحول إلى صراع ساخر . وكلما زاد التراجع في التفوق
العسكري ازدادت احتمالية الحرب ، ويفدو الاقتتال أشد جاذبية - وقتبا
على أقل تقدير ، لأن هذه الفرصة الأضيق بالتأفد يحتمل أن تغلق فيما بعد
عندما ينتبه الخصم ويسعى لاستقلالها . ويؤكد مورو استنتاجه ببيانات
مستقاة من ١٦ حالة من القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، كانت فيها
المشاحنات بين القوى الكبرى مسبقة بعملية استعدادات عسكرية ،
مما دفعه إلى التأكيد بزيادة احتمال تصاعد المشاحنات إلى الحرب بازدياد
حجم سباق التسليح (٦٦) .

وتبدو أبحاث العلماء الآخرين وكأنها قد اتبعت نفس الاتجاه .
فلقد بحث بول دل سباق التسليح في ٢٢ قوة عظمى دائمة التنافس بين

١٨١٦ و ١٩٧٦ ، واكتشف تأخر حدوث الحرب بين هذه القوى المتنافسة .
اذ تسبقها عادة مشاحنتان مصطبتان بالصيغة العسكرية ، واستخلص
من ذلك القول بأن الاستعدادات العسكرية لها تأثير هين مباشر على تصاعد
التنافس على الحرب ، ولكنها قد توجس بشدة الخطر في حالتين :

(أ) عندما يكون الاستعداد اتحاديا أو اسيمتريا .

(ب) عندما يؤدي الاستعداد الى حدوث تحول في القوى نحو
الازدواجية (في القرن التاسع عشر) أو نحو غلبة العسكريين (في القرن
العشرين) (٦٧) .

ويعتقد الكتاب من انصار التقليد الواقعي في خطورة سياق التسلح
عندما يؤدي الى حدوث تغيير في ميزان القوى العسكرية بين المتنافسين
أو الخصوم ، وان كان الأمر لا يتوقف عند هذا الحد . فالأهم هو ماهية
الدول التي حصلت على ميزاته نسبية أو التي فقدت بعض الميزات من
جاء هذا التحول ويفترض أن الموقف الأخطر يحدث اذا جرى التحول
لصالح الدولة التي تعمد النظر في موقفها بعد عدم شعورها بالرضا عن
النظام الدولي السائد ، واعتقادها أنه يعترض سبيل حالة الأمر الواقع .
وهي فكرة مماثلة لنظرية نقلة القوة التي سنتحدث عنها في الفصل
الثامن . على أن والاس قد اكتشف أن كلا الطرفين لا يجنيان شيئا من أثر
التوازن الذي تسعى لتحقيقه الدول التي تعمد النظر في موقفها . كما
لا توجد علاقة بين مراجعة الدولة لموقفها والتفوق في ميزان القوى
واندلاع الحرب (٦٨) .

وهناك صاحب نظريات آخر يستحق لقب أشد المؤيدين لدور سياق
التسلح في اشعال الحرب : لويس فراي ريتشاردسون . ووفقا للصيغة
التي طرحها ريتشاردسون فإن السباقات « غير المستقرة » - يعنى التي
أخفقت في بلوغ حالة من الاستقرار يتوقف عندها التغير - ولكنها تعرض
بدلا من ذلك أنشطة أعظم وأعظم ، وتجنب نحو الاستثمار في الاسراف
في الإنفاق على التسلح بغير وجود كايح فعال . انها هي التي يرجع
تفاقمها وزيادتها للتوتر الدولي وتحفيز العنف (٦٩) . واستعانت تيريزا
كلير ببينات من سباقات التسلح عند القوى الكبرى والقوى الصغرى
للتعرف على العلاقة المفترضة بين سباقات التسلح غير المستقرة والحرب .
وتوحى نتائجها بأن السباقات غير المستقرة هي بلا جدال الأكثر تبيؤا
للحرب أكثر من السباقات المستقرة . ومما له أهمية خاصة الكشف الذي

أثبت أن سباقات التسليح التي تبدأ في صورة مشددة سرعان ما تنجح الى بلوغ حدودها القصوى سياسيا واقتصاديا ، ومن ثم فإنها تخمد وتنبذ وضعا مستويا بعد بلوغها حالة من التوازن المستقر (والسلمي) . ومن جهة أخرى ، فإن السباقات التي تبدأ مهلهلة تميل الى الاشتداد بمرور الزمان ، وتنصاعده حتى تبلغ حالة الحرب (٧٠) . وتؤكد هذه الاكتشاف أن تكون متعارضة أشد تعارض هي واعتقاد هانتينجتون الباكر بأنه كلما طال أمد سباق التسليح ازدادت فرصة انتهائه الى حالة سلام .

وهكذا تكون الأدلة المسورة (وإن كانت شحيحة) قد أثبتت أن سباقات التسليح الطويلة الأمد التي تتميز بخصوصائص غير مستقرة وباللاسيمنية تنزع لأن تكون الأقرب احتمالا في انتهاء الحرب . ويتصف هذا الرأي بجوانب كبير من المعقولية . ففي هذه السباقات يحدث تآرجح مؤقت في تكديس الأسلحة مما يمنح أحد الطرفين أو الطرف الآخر ميزة لم يكن لها وجود من قبل . إن « الغالب » في سباق التسليح يتمتع الآن بميزة مؤقتة تتيح له الفرصة لتأمل الاجراءات العسكرية . وفيما يتعلق « بالخاسر » فإن الفجوة التي انفتحت حديثا قد تولد خوفا جديدا عيقا من الحضم . وتمشيا مع هذه المؤثرات فإن أية دولة من الدولتين ستقرر موقفها من الاقدام على فعل أكثر تطرفا .

وفي الختام ، هناك سؤال أساسي آخر يستحق الذكر : هل تؤدي سباقات التسليح الى الحرب ؟ أم أن توقعات الحرب هي التي تؤدي الى سباقات التسليح ؟ قد يكون الرد هو أن البشر لا يخطرون بالحرب بمجرد امتلاكهم للأسلحة ، ولكن الأرجح أنهم يملكون الأسلحة لاعتقادهم أنه من الضروري أن يحاربوا . وتتضمن هذه الأسئلة الرأي القائل بوجود عدم اعتبار سباقات التسليح أسبابا جارية للحرب ، ولكنها بالأحرى مظاهر لأسباب كامنة أخرى للحرب (٧١) . إن سباقات التسليح تزيد فرصة الحرب لمجرد أنها تزيد مقدار التوتر والعداء والشعور بالتهديد التي يحدث أن يكون موجودا أو قسائما بين البلدان . وبطبيعة الحال ، فإن الانصاف ينعونا الى القول بأن نظرية التأثير والاستجابة لم تبث فكرة نسبة السبب الجذري للحرب الى سباقاته التسليح ، واكتفت بالقول بأنها تمثل جانباً من البيئة الشاملة والتوتر والعداء المتبادلين بين البلدان ، وأنها تلعب دورا ضمنيا في عملية الصراع الأعم التي تؤدي الى الحرب .

معضلات خاصة بالسياسة : مآزق الأمن :

وباختصار ، بوسعنا القول بأن حشدا كبيرا من الدراسات العلمية قد أيد بالدليل نظرية المؤثر والاستجابة في الصراع الدولي ، في علاقة

السوفيت بالأمريكان أو في التفاعل المتبادل بين الناقد وحلف وارسو .
 أو فيها يتعلق بالشرق الأوسط أو آسيا . فقد استطاعت هذه النظرية
 العثور على أنماط مماثلة للتفاعل . إذ يبدو أن الدور تتجاوب بعضها مع
 بعض على نفس النحو الذي تلقاه في معاملاتها المتبادلة . فالتعاون يولد
 التعاون ، والعداء يولد العداء ، وعندما يستفحل مستوى العداء تصاعد
 الصراعات الحزونية التي قد ينتهي أمرها بالحرب . وقد تكون سباقات
 التسلح محفزا مهما في تصعيد تخطي الفعل ورد الفعل نحو الحرب ، وإن
 كان الدليل المؤيد لذلك أقل وضوحا في هذه النقطة .

وقيل أن نواصل الكلام علينا أن ننظر فيما يترتب على هذه النظرية
 من آثار في مجال الصراع والتعاون في العالم الفعل ، فلو صبحت نظرية
 المؤثر والاستجابة ، فأنه تكون قد قلّبت تحديا واضحا خاليا من اللبس
 لبعض الأفكار شديدة الرسوخ في العلاقات الدولية . وإحدى هذه الأفكار
 هي فكرة الربط بين الأمان والقوة ، والاعتقاد بأن أفضل سبيل للأطمئنان
 إلى السلام هو الاستعداد للحرب (وقد أشرنا إلى هذه الفكرة أو الأفكار
 المرتبطة بها بالنظرية المحافظة أو الواقعية في العلاقات الدولية) . ويتصل
 بهذه الفكرة الاعتقاد بأن البلدان الأخرى ستتدخل عن السعي نحو
 تحقيق مصالحها عندما تواجه بالتهديد . إن صلبل السيوف يردع
 العدوان ويحقق السلام . وعلى عكس ذلك فإن الأفعال التصالحية قد
 تدفع الخصوم إلى الاعتقاد بأنك لن تدافع عن مصالحك . ويستشهد
 المحافظون هنا بما حدث في ميونخ ، ويقولون إن كل ما فعلته سياسة
 المساندة لفرنسا وانجلترا في الثلاثينات هو أنها فتحت شهية هتلر للتهام
 المزيد من الأراضي وأقنعت به أن الغرب لن يقدم على الحرب . ويقال إن
 سياسة التهديد إذا اعتمدت على مساعدة الأفعال القوية كان بمقدورها أن
 توقف هتلر عند حله . ثم يصمم المحافظون من هذه التجربة ، ويطبّقون
 الدرس المستفاد من ميونخ - لا تعاون مع الخصم - على السياسة الدولية
 بوجه عام (وسنركز على هذه الفكرة في الفصل التالي عندما نبحث نظرية
 الردع) .

« الذبابة في الرحم » . فإذا صبحت نظرية المؤثر والاستجابة فإن
 التهديدات والسلوك المستأسد وإقدام البلد « أ » على إنشاء القواعد
 العسكرية سيحدث سلوكا مماثلا عند البلد « ب » . ولربما ساعد صلبل
 العسكرية على تخويف الطرف الآخر ، ولكنه لن يستوفى إلى الشرائع .

ويرى روبرت جرفيس أنه الفكرة المحورية في العلاقات الدولية ليست البشر ولكنها المأساة (٧٢) . اذ تدور المأساة حول ما يسميه علماء السياسة بمأزق الأمن . ويرجع المأزق الى أنه عندما يسعى بلد ما لزيادة نصيبه من الأمان ، فإنه يخطو خطوات غير مقصودة تثير عند خصمه نوع السلوك الذي يسعى للحيلولة دون وقوعه . وربما ترتب على محاولة زيادة شعورنا بالأمان لسوء الحظ انقاص ما نشعر به من أمان . فحصة علاقة اعتماد متبادل بين السياسات الدفاعية للشعوب . فقد يعنى تحقيق قدر أكبر من الأمان لبلد ما انقاص مقدار الأمان لدى البلدان الأخرى (*) . فالمشكلة كما طرحها جرفيس هي « أن معظم إجراءات الحماية الذاتية تحدث في ذات الوقت تهديدا للآخرين (٧٣) » ويشرح جرفيس هذه الفكرة بقوله :

« عندما تسمى الدول لتحقيق القدرة على الدفاع عن نفسها ، فإنها تجنى الكثير ، وتجنى القليل معا . أما الكثير فلأنها تكسب القدرة على الشروع في مواصلة العدوان . أما القليل فيرجع الى أن الآخرين عندما يتعرضون للتهديد فإنهم يغزونه تسليحهم ، وبذلك يقللون من أمان الدولة البائدة . فما لم تختلف احتياجات الهجوم عن احتياجات الدفاع من حيث النوعية والمقدار ، فإن قوة الوضع الراهن ستحتاج الى وضع عسكري يشابهه هو ووضع المعتدى . لهذا السبب ليس بمقدور الآخرين الاستدلال من قوات الدول العسكرية واستعداداتها هل تنصف الدولة بالعدوانية أم لا . ومن هنا تميل الدول الى افتراض الأسوأ » (٧٤) .

وما يترتب على محاولات كل دولة تحقيق أعظم قدر من الأمان لنفسها هو فقدان الجميع للأمان ولا جدال في أن ما يسفر عند ذلك هو اندلاع مستويات حلزونية متصاعدة من الاقتتال عندما تحاول الرد على الأفعال المناسبة للبلدان الأخرى . وفي نهاية المطاف قد تنتهي بالحرب هذه المحاولة لتحقيق أمان أعظم . ومنذ وقت طويل شرح جان جاك روسو (الفيلسوف الفرنسي) المنطق للمأسوى لهذا التسلسل سيء الحظ للأحداث .

« يصح القول أنه من الأفضل لجميع البشر أن يظلوا دوما في سلام ، ولكن ما دام من الصعب تأمين هذا القول ، ولما كان لا وجود لأي ضمان لتجنب الحرب ، لذا يتلطف كل شخص للشروع في هذه الحرب في

(*) ليت إسرائيل تفي هذه الجملة .

اللحظة التي تتواءم مع مصالحه ، ويستبقى جاره في الاعتداء • وهكذا وقع العديد من الحروب الهجومية التي تدرعت بكونها احتياطات غير منصفة لحماية ممتلكاته الممتدة أكثر من كونها وسيلة للاستيلاء على ممتلكات الغير » (٧٥) •

احلك لاحظت أن روسو (والمدافعين عن نموذج المثير والاستجابة) يعتبرون بمعنى ما قد برروا وجود نوعية من الحروب يمكن أن توضع تحت شعار « لا وجود لحرب خاطئة » • فلا وجود لنزلة ترغب في الحرب ، وليس هناك من تسعى لكسب أية أراض ، وإنما الباعث الأساسي للحرب ليس تضخيم الذات ، ولكنه الخوف • فالدول تشن الحروب لاعتقادها أن الدول الأخرى سرعان ما تشنها • وفي مثل هذه الظروف ، يقتضى التبصر أن يكون أفضل سبيل للدفاع هو الهجوم ببراعة • وتقتنع كل دولة من تسلسل الأفعال العدوانية وردود فعلها إن تخصمها أو خصومها نوايا عدوانية ، ويتزايد الصراع الحزوني وتضيق معدته كلما حدث رد من أحد الأطراف على استفزاز الآخر ، وقد يطرأ طارئ يؤدي الى تجاوز حافة الاقتتال فتندلع الحرب • فلا أحد يريد هذا ، وليس هناك من يلام على إشعال لهيبها ، ولا أحد مسئول أكثر من الآخر • لقد حدثت والأمر لله !

متضمنات السياسة (جريت) :

ما يترتب - ضمينا - على نظرية المؤثر والاستجابة مثل النزاع الحزوني ومازق الأمان واضح جلي : فبالقدور الاستنباط المنطقي لاستراتيجية محددة الملامح للسلام من هذه المتضمنات • فإذا صح أن الحرب نتيجة لعملية رد فعل لحركة التصاعد الحزوني ، لذا يتوجب التدخل على نحو ما في عملية النزاع لعكس اتجاه التصاعد الحزوني ، وإذا اعتبرنا الجانب السيئ هو ما يقع من عدوان وعنف وخصومات وردود فعل من الطرف الآخر ، فإن الجانب المشرق يتمثل في الأفعال التصاورية والتصالحية فكل ما يحتاج اليه لتحقيق هذه النتائج المتفائلة) هو أن يتخذ أى بلد المبادرة ، وبدلا من اتباع شعار العين بالعين ، فإن عليه أن يدير خده ، ويتصرف تصرفا كريما نحو خصمه •

ولقد ابتكر تشارلز أوزجود استراتيجية تخضع لهذه المواصفات : لتخفيف العداء القائم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وأسمى

هذه المبادرة « المبادرة المتدرجة المتبادلة لتخفيف التوتر » (*) (٧٦) . ويرى
أوجود أن الأفعال أحادية الأقطاب بالاشتراك مع التصريحات الشفوية
الواضحة يمكن الاستعانة بها للمبادرة في بدء عملية حلزونية متبادلة
لتخفيف التصاعد . فيمقدور الدول عن طريق الأفعال والكلمات مما أن
تتعلم الثقة المتبادلة ، وبمقدورها أن تخفف حدة التوتر والحصومة القائمة
بينهما . ويقدم أوجود عدة إرشادات لتطبيق هذه الاستراتيجية (٧٧) :

١ - لابد من التصريح علنا بجميع الأفعال الأحادية الأقطاب قبل
تنفيذها ، ويتوجب التعريف بها كجانب من سيامية متصورة لتخفيف
أسباب التوتر ويتطلب ذلك تجنبه الرأي العام العالمي مما يساعد على
أحداث ضغط لدفع الآخرين إلى المعاملة بالمثل .

٢ - يتعين أن يتضمن التصريح - صراحة - دعوة علنية للخصم
بالرد بالمثل على المبادرة المبدئية - برد أحادي الأقطاب من اختياره . ولا يلزم
أن يكون الرد صورة طبق الأصل من العرض الأصلي ، أو أن يتماثل معه
في الكم ، ولكن يجب أن يوضح انبساط شكل ما من أشكال الرد بالمثل .

٣ - لكي يتحقق نقل الالتزام الحق بتحقيق التوتر يجب تقديم
الأفعال الأحادية العلنية في صيغة برنامج عمل ، حتى إذا لم يصرح الخصم
تصريحا مباشرا باستعداده للمعاملة بالمثل .

٤ - ينبغي أن تتخذ الأفعال الأحادية صيغة الأفعال السافرة أكثر
من اتخاذها صورة العقوبات الموجبة أو السالبة . وبينما قد تكون العقوبات
أمرا طارئا يسبق ما يفعله الآخرون ، إلا أن أوجود يفضل أن تكون أفعال
« جريت » من الأفعال المباشرة ، وليست من الأفعال الطارئة . فلا بد أن
تكون واضحة للبيان خالية من التناقض ، ومن الميسور إثباتها . بهذا المعنى
تكون الأفعال السافرة أفضل من اللاأفعال أو الأفعال التحتية .

٥ - يتعين تخطيط الأفعال الأحادية وترتيبها في مسلسل متدرج
ابتداء من الأقل أهمية (والأقل خطورة) إلى الأهم (الأخطر) ويقترح
أوجود أن تبدأ الأفعال الأحادية بقياس صغير ، وتنتقل من هذه البداية ،

Graduated and reciprocated initiative in tension (GRIT) (*)
وتنفيذها في سياق الكتاب باسم الجريت أسوة بما اتبعناه في حالة
reduction
« الرام » .

ويعد أن تقابل أفعال المبادر بالمثل. يستطاع النظر في الأفعال السياسية
بهيئة الأثر .

٦ - من المحتمل أن يكون الأفضل بدء سياسة « الجريت » في
مجال آخر غير مجال نزع الأسلحة والتسلح ، ثم ينتقل الى هذا المجال
فيما بعد عنيما تتوطد الثقة اعتمادا على أفعال المعاملة بالمثل ، مجالات
أخرى . فمبدئيا يجب أن تخطط الأفعال الأحادية في مجال بعيد عن تخفيف
قدرة البلد على ردع العدوان . ويتعين ألا تتضمن الجريت أية مخاطر
قد تترك البلد عرضة لاختطاف عدوه . . وكما صغر مجال المعاملة بالمثل
قلت مخاطر الأفعال التي يمكن أن تكون محل نظر .

٧ - يجب أن تتنوع الأفعال الأحادية بحيث لا تضعف من قدرات
أى بلد في أى مجال واحد ، وبالإستطاعة اتخاذ تخفيف التوتر شبكلا
تصاعديا . يضم مجالا من الأفعال في ميادين شتى : اقتصادية ودبلوماسية
وثقافية وعسكرية .

٨ - يجب مواصلة الأفعال الأحادية في فترة زمنية مناسبة بفض
النظر عن حدوث رد مباشر بالمثل ، أو عدم حدوث ذلك . وفي بواكير مراحل
الاستراتيجية قد لا تكون سياسة المعاملة بالمثل وشيكة أو في المتناول ،
ولكن من المهم أن نتابع رغم ذلك برنامجنا الأحادى القطب والهادف الى
تخفيف التوتر وهذا أمر ضرورى ، لأن أفعالنا المبدئية قد ينظر الخصم
اليها على أنها مجرد خدع أو ملاءمة لاغراض الدعاية فلن يصدق الخصم
صحة أفعالنا ونوايانا الا بمرور الوقت . ومن ناحية أساسية فان
« الجريت » تتضمن جانباً يحتاج الى التعلم والتلقين ، فمن الواجب أن
يعرف المبادر خصمه أنه يرغب تحقيق التعاون رغبة أكيدة ، ويجب أن
يبنى « البيئة المناسبة التي تساعد على تعريضه بهذه الرسالة . ومن جهة
أخرى ، فان الخصم سيعرف المبادر في نهاية المطاف أن لديه هو الآخر
اهتماما مائلا بالتعاون أكبر من اهتمامه باستغلال كرم المبادر .

٩ - لو حدثت أية تجاوزات أو انتهاكات (يعنى لو استغل الخصم
تنازلك الأحادى لكتي يلحق بك الأذى) فيجب أن تقاومها بصلاية . ويجب
أن تهدف المقاومة الى حصر رد فعلك على مجال التجاوز وحده ، على أن تستمر
تجركات تخفيف التوتر في المجالات الأخرى . وبعبارة أخرى ، يتحتم
ألا يحدث أى ارتباط بين أية حادثة منعزلة دالة على « سوء الحلق » في أحد
المجالات ومواصلة التقدم في أى مجال آخر .

١٠ - تتميز « الجريت » بالرونة ، وبأنها سياسة تنظم نفسها بنفسها .
فكل طرف يعمل كمؤشر لأفعال الطرف الآخر ، ويجرى الاتصال بينهما عن طريق الأفعال ، وإذا لم تتحقق المعاملة بالمثل ، فيالأمكان الاستغناء عن السياسة في نهاية المطاف دون حدوث أى أذى للمبادر .

جريت - تقييم :

يبدو أن المشكلة الكبرى التي تعترض تطبيق الجريت تنصب على كيفية الإقدام على الخطوة الأولى في المبادرة ، إذ تعد التنازلات أحادية القطب من المستحبات لدى زعماء العالم ، مثلما يشق طلبية السنة الأولى بالجامعة ذكر الأحداث غفلا من تاريخ وقوعها . ففي كلا الحالتين ، تتطلب الخطوة الأولى قدرا هائلا من التسلية . فبمجرد شروع أى بلد في اتباع سياسة الجريت ستظهر عند الخصم بعض المفريات القوية لمسايرتها وبطبيعة الحال ، ستلقى سياسة « الجريت » معارضة في البلد المبادر . والوسيلة الوحيدة لاحتواء المعارضة الداخلية هي إحراز النجاح ، الذي يحقق مبتغاه نهما بسرعة تحقيقه . ويدرك زعماء الدولتين المتناقستين أنهما إذا أخفقتا في تحقيق سياسة المعاملة بالمثل ، فإنهما ستخاطران بمواجهة القوى الداخلية التي ستستند قوتها في الدولة المبادرة من قبل من يقفون منهم مواقف العداء . ومن هنا يكون هناك اعتماد متبادل بين الطرفين لانتاج المحاولة .

وثمة نوع آخر من المشكلة فيما يتعلق بالجريت يجب التعرف عليه ، لاعتماد السياسة القائمة على الجريت على مرونة أعظم وقدر أكبر على المناورة السياسية يفوق ما هو معتاد في السياسات الحكومية . فلا يستبعد أن تؤدي المؤثرات الداخلية وتقلبات السياسة الحزبية والتنظيمية والبيروقراطية الى اقامة عراقيل خطيرة تحول دون نجاح الحكومات في اتباع استراتيجية الجريت (٧٨) .

وقد يكون رد فعلك للجريت هو كونها تجريبية تحمل جانبا من المخاطرة ، وأنها مصممة لاختبار النظريات الأكاديمية للعلاقات الدولية المعروفة بضيق الأفق ، بالاستعانة بالعالم الفعلي كمعمل أبحاث عملاق . وغنى عن البيان أن الزعماء مطالبون بعدم إخضاع دعاياهم للتجارب الخطيرة ، وإن كانت التجارب بمعناها الصنخيج أمرا لا يمكن تجنبه . وبمعنى ما ، يصح وصف جميع سياسات الحكومات بأنها تجارب محتملة على نظريات مضمرة عن كيفية سير الأحداث بالعالم .

ولا تخفى صعوبة اعداد اختبار لتطبيق الجريت في العالم الفعلي
وحدثت اختبارات الجريت في البداية في عمليات **Simulation gaming**
فاهتمت على سبيل المثال الدراسات التي اتخذت شكل المباريات التجريبية
والتي اجراها فريق من علماء النفس تحت اشراف سفين لندسكول من
جامعة أوهيو الى نتيجة اعترفت فيها بالجريت كاستراتيجية فعالة لفرس
الثقة والتعاون . وفصيلا عن ذلك ، فقد أثبتت الجريت فاعليتها سواء
أجريت على الخيارات بصورة متعاقبة أم في ذات الوقت (٧٩) .

وغنيناك موقف واقعي أوضحه كثيرا ما يشار اليه كمثال لتطبيق
الجريت في العلاقات الدولية ، انه ما يستحق تجربة كينيدي التي بدأت في
يونيو ١٩٦٣ . عندما صرح الرئيس من جانب واحد انتهاء الاختبارات
النووية في الجو وأعلن أن الولايات المتحدة لا تنوى استئناف مثل هذه
الاختبارات ما لم تقدم الدولة الأخرى على ذلك ، وردت السوفيت بالمثل ،
ثم خطأ بعد ذلك حروثشوف الخطوة التالية بعد ذلك بأيام عندما أعلن
التوقف عن انتاج القاذفات الاستراتيجية ، وتوالى التحركات التصالحية
الإنحاذية التي انتهت بمقد اتفاقيات للتحكم في التسليح ، وانتهت عملية
تخفيف التوتر عندما استأنفت السوفيت الاختبار ردا على الاختبارات
النووية التي أجرتها الحكومة الفرنسية .

وفحص جولدستين وفريمان في دراستيهما للتفاعل بين الولايات
المتحدة والسوفيت والصينيين بين ١٩٤٨ و ١٩٨٩ ست حالات من مبادرات
التعاون أقدمت عليها إحدى القوى العظمى عند تعاملها مع القوتين
الأخريين (٨٠) واكتشفا نجاح خمس محاولات من ست في خلق تعاون
متبادل بين الطرفين . وكان الإخفاق من نصيب محاولة جورباتشوف خلق
علاقة تعاون متبادل ثنائي . وفي جميع الحالات ، كان المبادر مضطرا
للتغلب على القصور ذي الأهمية في الدول المستهدفة . وهكذا يتضح
اعتماد النجاح في كسب التعاون المتبادل على استعداد المبادر للمثابرة
بعد تعرضه لردود مبدئية لخبية للأمال - وأوحى ذلك الى جولدستين
وفريمان بأن سياسة الجريت الممتدة أو الاجريت هي السياسة التي
يتقدم فيها المبادر بإيماءات من طرف واحد ، متفرقة أو متقطعة (بدلا من
تقدمها في صورة متواصلة) في فترة زمنية ممتدة ربما تعتبر السياسة
الأفضل لكسب التعاون المتبادل .

• وأجرى جولدستين وفريمان تجارب كومبيوترية لاختبار تأثير
الاستراتيجيات العديدة في الدفع للتعاون . وكانت الاستراتيجيات كما
يلي :

١ - جريت واحدة بواحدة (*) . تضم حركة مبدئية تعاونية واحدة ثم يكتفى بالرد بالمثل على الحركة السابقة لكي تافس .

٢ - جريته تصاعدية . وتعد أساسا هي نفس استراتيجية جريت السابق إجمالها وأبدأ بمبادرات محدودة وتتحرك حركة تصاعدية الى أن تبلغ الأفعال الأكثر أهمية .

٣ - استراتيجية جريت (متنازلة) وفيها لا تتحرك المبادرات الأحادية من الأصغر الى الأكبر ، ولكنها تحتفظ عوضا عن ذلك بتيانها في حالة متوسطة .

وانبثقت النتائج مرة أخرى تفوق استراتيجيات الملاينة . فبالرغم من أن جميع الاستراتيجيات قد أثبتت فاعليتها نوعا في تحقيق بعض التعاون ، إلا أن استراتيجية « الاجريت » واستراتيجية « ميجريت » قد أثبتتا أنها أفضل الاستراتيجيات . ولم تنجح أية استراتيجية في التظاهر بالحفاظ على التعاون على المدى الطويل . وعادت العلاقات السوفيتية الأمريكية في نهاية الأمر الى حالة التوقف عند الخصومة ، وهي نتيجة تعزى الى القصور الذاتي السياسي عند الدولتين كليهما ، كما يرى المؤلفان (٨١) .

واستخلص المؤلفان أن أفضل استراتيجية للبحث على التعاون هي سياسة « السوبر جريت » التي ربما كانت في الأساس سياسة « اجريت » دائمة ، تتنازع فيها المبادرات الأحادية في مستوى يمكن الحفاظ عليه لعدد من السنوات (٨٢) . والواقع أن المؤلفين يعتقدان أن الرئيس السوفيتي جورباتشوف قد اتبع هذه السياسة بعينها في اتجاه « نظرتة المستحدثة » الى السياسة الخارجية ابتداء من ١٩٨٥ . وجرت تنازلات عن طرف واحد للبحث على التعاون من قبل كل من الصينيين والأمريكان . وفيما يتعلق بالصينيين ، فإن خطة جورباتشوف في فلاديفوستك ١٩٨٦ ، والتي أعلنت استبعاد السوفيت لمواجهة الأحوال الصينية الراسخة لتحسين العلاقات قد أثمرت تطبيقا للعلاقات السوفيتية الصينية .

لم يكن كسب التعاون مع الولايات المتحدة أمرا يسيرا . فلقد حدثت عدة محاولات للمبادرة الأحادية من قبل السوفيت ، ولكنها لم تلق أذانا صاغية : كتوقف السوفيت عن اجراء التجارب النووية في يوليو ١٩٨٥ وانسحاب البوفيت من أفغانستان في ديسمبر ١٩٨٨ وخطاب

جورباتشوف في هيئة الأمم (ديسمبر ١٩٨٨) وفيه أعلن قرار السوفيت من جانب واحد تخفيض العسكرية السوفيتية نصف مليون من القوات لمدة تزيد عن السنتين وتدمير أو التخلص من عدد ضخم من الدبابات ومدفعية الميدان والمدفعية المضادة للطائرات ، وتعهد مايو ١٩٨٩ بسحب خمسمائة سلاح نووي من أوروبا ، وحتى ١٩٨٩ ، كما يرى جولدستين وفريمان بدا السوفيت وكأنهم يقومون بدور المبادر ودور « الماطل بالمثل » معا ، بينما نادرا ما قامت الولايات المتحدة أية مصادرة أو معاملة بالمثل ، الا في صورة واحدة ، ولم يحدث تحسن في علاقات السوفيت والأمريكان أساسا زغم شبح استجابة الأمريكان . ومع نهاية ١٩٨٨ ، كان كل ما عرضه السوفيت للتعريف بمحاولاته هو اتفاقية القوى النووية متوسطة المدى (*) وهي اتفاقية اعتمدت بصيغة أساسية على استعداد السوفيت لتقديم تنازلات جوهرية مهمة للولايات المتحدة .

وغيرت السنتان التاليتان كل ذلك ، بعد أن حدثت سلسلة من الأحداث المبهمة التي قلبت علاقة الأمريكان بالسوفيت (والعلاقات الدولية بوجه عام) رأسا على عقب في فترة قصيرة من الزمان ، وأحدثت صدمة كبرى . فقد يسر استعداد جورباتشوف للتنازل عن مذهب برجنيف والسماح بحدوث تحول سلمي سقوط الشيوعية في سنت دول من الكتلة السوفيتية في أوروبا الشرقية في الأشهر الأربعة الأخيرة من عام ١٩٨٩ . وساعدت تنازلات السوفيت أيضا على توحيد الألمانيتين في أكتوبر ١٩٩٠ وفقا لشرط الغرب ، كما عزز عضوية ألمانيا في حلف الناتو . وكان من المنطقي أن يعقب هذه الأحداث موت حلف وارسو (والكومكون) في أبريل ١٩٩١ ، وأيضا عملية انسحاب جميع القوى السوفيتية من المجر وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا . وفي ذات الوقت ، بدأ الاتحاد السوفيتي يتحول من دولة شيوعية ذات حزب واحد الى ديمقراطية غريرة تجري تجارب في رأسمالية السوق .

وحدث هذه الأحداث الى انتصار فكرة المعاملة بالمثل في الغرب ، طوقعت الناتو على معاهدة (القوات التقليدية في أوروبا) (**) ، ووقع السوفيت والأمريكان على معاهدة ستارت لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية في يوليو ١٩٩١ . ووقع السوفيت والدول الغربية عدة اتفاقيات ثنائية الأقطاب أو متعددة الأطراف للتجارة والمفونة - وازدهرت مؤتمرات القمة الثنائية ومتعددة الأطراف .

ثم حدث بعد ذلك في سبتمبر ١٩٩١ وفي أعقاب الانقلاب الاجهاضى ، الذى حاولوا فيه تنحية جورباتشوف من السلطة ، لقاء الرئيس بوش خطابا تليفزيونيا مثيرا للدهشة . فاقد أعلن عن جملة اجراءات أمريكية من جانب واحد تضمنت من بين أشياء أخرى :

- (أ) انسحاب جميع الأسلحة الذرية التكتيكية من أوروبا .
- (ب) ازالة الصواريخ النووية من بعض أنواع من السفن البحرية .
- (ج) رفع حالة الاستعداد القصوى لقاذفات القنابل الأمريكية .

(د) انتهاء البرامج الحركية السريعة للولايات المتحدة (*) . وأعلن الرئيس أن هذه الخطوات ستطبق في حالة اتخاذ السوفيت خطوات مماثلة أو عدم اتخاذها لهذه الخطوات على حد سواء ، ولكنه تحدى السوفيت للانضمام الى الولايات المتحدة في اتخاذ خطوات جريئة مماثلة . وهكذا يكون الرئيس الأمريكى قد تبنى لغة واستراتيجية الجريت !

كانت هذه الاجراءات بمثابة أكبر تطبيق مباشر لاستراتيجية الجريت من قبل زعيم من زعماء العالم . فلم تكن مبادرات جورباتشوف الا مسارا من جانب واحد مصحوبة باتصالات خالية من التناقض عن توقعات السوفيت ، ولا بدعوة صريحة للولايات المتحدة للمعاملة بالمثل فى مقابل ما فعله السوفيت عندما فتحوا الطريق المغلق . وعلى الأكثر ، فإن كل ما هناك هو دعوة الولايات المتحدة للمعاملة بالمثل فى مسألة واحدة بالذات مثل الاحجام عن اجراء تجارب نووية ، ولم يوضع هذا المطلب فى سياق الايادات السوفيتية التى جاءت فيها بعد فى حالة معاملة الولايات المتحدة بالمثل .

ولم يتأخر وصول رد السوفيت على خطاب الرئيس بوش . ولم يعض أكثر من أسبوع تقريبا على اعلان جورباتشوف اجراءاته من جانب واحد . فلقد اقتدى اقتداء مباشر بأغلب الاستقطاعات الأمريكية ، بل وخطا خطوات أبعد بأن علق مرة أخرى التجارب النووية السوفيتية ، وتعهد بالا تتجاوز الترسانة الاستراتيجية السوفيتية ما لا يقل عن ألف رأس نووى عن الترسانة الأمريكية ، ثم اقترح اتفاق البلدين على استقطاع ٥٠٪ من الأسلحة الاستراتيجية .

وفى غضون شهر قليلة ، جرى الاستعداد لتقديم اقتراحات أخرى وفقا لمبدأ الجريت . وقدم الرئيس بوش فى معرض خطابه الاتحادى فى يناير ١٩٩٢ مجموعة من الاقتراحات تضمنت مبادرات دفاعية من جانب واحد (بعضها قديم والاخر جديد) وتحدى الرئيس الجديد للحكومة الروسية (بوريس يلتسين) لكى يتقدم باقتراحات مماثلة . وجاءت اقتراحات يلتسين فى ذات الوقت (اذ كان التصريح المشترك قد أعد سلفا على نحو لم يخف على أحد) . وهذا تحريف جديد لاستراتيجية الجريت .

من هذا يتضح حدوث عدد من التغيرات المهمة بين ١٩٨٥ و ١٩٩١ مما يوضح التطبيق الناجح لاستراتيجيات الجريت بواسطة القوتين العظميين . والى حد كبير ساهمت مبادرات جورباتشوف المتواصلة من جانب واحد واستمدها لتقديم تنازلات فى غضون فترة من الزمان على تعريف زعماء الولايات المتحدة (والصين) أن انطباعاتهم المسبقة عن دولة السوفييت فى حاجة الى مراجعة وتغيير ، وأن رغبة السوفييت فى التعاون ليست مجرد خدعة . ولكنها رغبة مخلصه ، وبدأت الثقة تحل محل الشك فى علاقة العلوين السابقين وبطبيعة الحال ، فقد لعبت دورا مائلا أيضا التجربة الديمقراطية فى الاتحاد السوفيتى ، وأدت الى انتهاء سيطرة الشيوعية ، ليس فى ذلك البلد فحسب ، وإنما أيضا فى جميع شرق أوروبا ، مما ساعد على خلق بيئة دولية بعيدة الاختلاف وعلينا أيضا ألا ننفل ما حدث على جانبى ما كان يدعى بالستار الحديدى . فلقد ارتاح العسكريون من الأزمات الطاحنة فى الميزانية التى كانت تنفق على الدفاع . وبصرف النظر عن الأسباب الحقيقية ، فلقد أفسح جو الحرب الباردة للعداء المتبادل والشك والتوتر المجال أمام ادراك الطرفين أن التعاون لتحقيق المصالح المشتركة أمر ميسور . ووفقا لهذه المؤثرات استطاع الرئيس الأمريكى التحرر من القيود السياسية الداخلية التى قيدت صنع السياسة الأمريكية لسنوات طويلة ، وأصبح قادرا للمرة الأولى على اجراء تخفيضات من جانب واحد فى النواحي العسكرية دون أن نخشى أية صدمات رجعية سياسية تؤدى الى هزيمته فى الاقتراع . وهكذا غدت سياسة اعلانية فى نهاية الأمر أمرا مقبولا .

ويحاجى جولدستين وفريمان اللذان ختما تحليلهما ١٩٨٩ بالقول ان صناع القرار فى القوى الثلاث العظمى قد عملوا فى عشرات السنوات الأخيرة فى بيئة « محسودة التبادل » كان فيها التفاوض المتبادل من كلا الجانبين قائما ولكنه محدود . غير أن مازاد صعوبة هو وجود مستويات أعلى فى سياسة التصور الذاتى فى الدول الثلاث (٨٣) . أما البيئة.

السائدة الآن فقد غدت من المقومات التي أفسحت الطريق أمام الاندفاع نحو التعاون (على أقل تقدير) فيما يتعلق بالأمريكان والسوفيت .

للحديث بقية :

سنعود فيما بعد لزيادة الحديث عن الجريت ، وإن كنا الآن سننتقل إلى الفصل التالي لتفنيد نظريتين أخريين في التفاعل الدولي : نظرية المباراة ونظرية الردع . فلما كنا قد بقينا في مستوى التفاعل الثنائي ، فإنكم ستلاحظون عسدا من التماثلات المتمايزة في الأفكار المطروحة . ولا جدال في أننا سنعاود النظر في الكثير من التصورات الكبرى المقدمة في هذا الفصل كالنزاع الحزوني ومازق الأمن وسباق التسلح واستراتيجيات السلام عن طريق القوة ، والسلام من خلال التصالح والتعاون . وسنقدم منظورات بديلة لجميع هذه التصورات .

هوامش الفصل السادس

- The Level of Analysis Problem in — J. David Singer (١)
: James Rosenau International Relations. ضمن كتاب
• Politics & Foreign Policy ص ٢٢
- Fights, Games and Debates — Anatol Rapoport (٢)
Sage International Yearbook of Foreign Policy Studies انظر
الجزء الثاني ١٩٧٤ ، ص ١٩٢ - ١٩٤
- Goodsell و Leng (٣) ص ١٩٤
- Goodsell و Leng (٤) ص ٢٠٧ - ٢١٧
- Three Way Street : — John R. Grceman و Joshua. Goldstein (٥)
• Strategic Reciprocity (١٩٩٠)
- (٦) كمل بديل بمقدورنا أن نبتكر مقياسا تفحص فيه الأفعال التعاونية بقيم
موجبة (من ١ - ٤ على سبيل المثال) وتعطى فيه الأفعال اللاتعاونية قيما سالبة
(من ١ الى ٤) لمعرفة المقارنة بين بعض المتأيسس الشائعة • انظر مقال :
Recopricity in Superpower Relations — Joshua Goldstein في العدد ٢٥
من مجلة الدراسات الدولية الفصلية يونيئ ١٩٩١ ، ص ٢٠٠
- Regan and the Russian Crisis Bargaining — Russell Ieng (٧)
• مجلة العلوم السياسية الأمريكية ٧٨٠ (يونيئ ١٩٨٤) ، ص ٢٢٨ - ٢٥٥
- Untangline the — Andre Modigliani و William A. Gamson (٨)
Cold War • استشهد بها Michael P. Sullivan في كتاب
International Relations : Theories and Evidence ص ٢٨٦ - ٢٨٧
- Soviet - Jan F. Triska (٩) و David D. Finley في كتاب
• American Relations (١٩٦٩)
- Escalation and War — Ole Holsti (١٠) (١٩٧٢)
- The Political Economy of War and Peace - Richard K. Ashley (١١)
١٩٨٠ وايضا Michael Don Ward
Policy مجلة الدراسات الدولية الفصلية مارس ١٩٨٢ ، ص ٧٦ الى ١٢٦

- The Verbal Dimension in Sino-Soviet — Frank Mogdis (١٢)
 Relations بحث مقدم الى مؤتمر جمعية العلوم السياسية الأمريكية سبتمبر ١٩٧٠ .
- The Three-Way Street — Freeman و Goldstein (١٣)
 Reciprocity in Superpower Relations — Joshua Goldstein الثالث وايضا
 الذي يتناول العلاقات الأمريكية الروسية وحدها .
- Richard Brody و Robert North و Ole Holsti (١٤)
 Perception and Action in 1914 Crisis (١٩٦٨) .
- Goodsoll و Leng (١٥) نفس المرجع .
- American and Soviet Influence — Jeffrey S. Milstein (١٦)
 Balance of Power and Arab-Israeli Violence, ١٩٧٢ (١٢٩ - ١٦٢) .
- The Road to the six — J. Carriga — Prico, و R. Burrowes (١٧)
 Day War — جمعية علوم السلام , ص ٧٤٤٧ .
- Evaluating Models of Crisis Behavior — J. M. McCormic (١٨)
 مجلة الدراسات الدولية (يناير ١٩٧٥) , ص ١٧ - ٤٥ .
- Dale و Virginia Lee Lussier و Jonathan Wilkenfeld (١٩)
 Conflict Interactions in Middle East — Tahminen ١٩٦٧ - ١٩٦٩
 Conflict Resolution (فبراير ١٩٧٢ , ص ١٢٥ - ١٥٤) .
- (٢٠) هناك ١٥ معادلة لأن المؤلفين فحصوا عملية عسكرية بالإضافة الى نوعين
 اخريين من النزاعات الخارجية هما "active hostility" و "Verbal hostility" .
- A Time Series Perspective on — Jonathan Wilkenfeld (٢١)
 Conflict Behavior in Middle East ضمن كتاب اشرف عليه Ratric McGowan
 بعنوان : Sage International Yearbook of Foreign Policy (١٩٧٥) ,
 ص ١٧٧ - ٢١٢ .
- Cooperation and Conflict in Foreign — Michael Don Ward (٢٢)
 Policy Behavior مجلة الدراسات الدولية مارس ١٩٨٢ , ص ٦٧ - ١٢٦ . وكان رد
 اسرائيل على الجمهورية العربية المتحدة تصعيدا ايضا فقد ردت على كل من الصراع
 والتعاون بنسبة ١٧ الى ١٠ .
- Influence Strategies, — Hugh B. Wheeler و Russell J. Leng (٢٣)
 Success and War ديسمبر ١٩٧٩ , ص ١٢٥ - ١٨٤ .
- Influence Strategies and Interstate Conflict — Russell J. Leng (٢٤)
 Testing Some Realpolitik Models — Correlates : J. David Singer ضمن
 of war II (١٩٨٠) (ص ١٢٤ - ١٥٧) : انظر بوجه خاص ص ١٥٤ .
- Dangerous — Charles S. Gochman و Russell J. Leng (٢٥)
 Disputes مجلة العلوم السياسية الأمريكية , نوفمبر ١٩٨٢ , (ص ٦٦٤ - ٦٨٧) .

When Will They Ever Learn Conflict — Russell J. Leng (٢٦)
 Crisis Bargaining وايضا مقال ، من ٢٧٩-٤١٩ ، وايضا مقال
 Resolution سيتمبر ١٩٨٣ ، من ٢٧٩-٤١٩ ، وايضا مقال
 Beliefs and the Historical Record مجلة العلوم السياسية الامريكية سبتمبر ١٩٨٤
 من ٢٣٨ - ٢٥٥ .

Nations in Conflict — Robert North و Nazli Chauri (٢٧)
 Lateral (١٩٧٥) وانظر ايضا بحثهما الاحداث من الضغوط الجانبية في كتاب
 Pressure in International Relations ضمن كتاب اشرف عليه Manas Midlasky
 (١٩٨٩)

Nations in Conflict — North, Chauri (٢٨)
 من ٢١٨ - ٢٥٤ .
 انظر بوجه خاص الصفحات ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٤ .

International System and Foreign Policy — Raymond Tanter (٢٩)
 Approaches دراسات السياسة العالمية (ربيع ١٩٧٢) من ٧ - ٢٩ .
 وايضا G. T. Duncan و R. M. Siverson Markov Models for Conflict
 Analysis مجلة الدراسات الدولية الفصلية ١٩٧٥ ، ٢٤٤ - ٢٧٤ .
 A closed and open Model Analysis of — Gordon Hilton (٣٠)
 Expression of Hostility in Crisis مجلة ابحاث السلام ١٩٧١
 من ٢٤٩ - ٢٦٢ .

S. J. Andriole و P. J. Rossa و G. W. Hopple و J. Wilkenfeld (٣١)
 Foreign Policy Behavior في كتاب
 Reciprocity in United States-Soviet Relations في كتاب William Dixon
 مجلة العلوم السياسية الامريكية (١٩٨٦) ، من ٤٢١ - ٤٤٥ .

Arms Races : Prerequisites — Samuel, P. Huntington (٣٢)
 and Results ١٩٥٨ - من ٤١ .

Arms and Insecurity — Lewis F. Richardson (٣٣)
 An Analysis of Arms Processes — W. Ladd Hollist (٣٤)
 in the United States and Soviet Union. مجلة الدراسات الدولية الفصلية
 (سبتمبر ١٩٧٧) ، من ٥٠٣ - ٥٢٨ .

Arms Races and the Likelihood of War — Horn Mike (٣٥)
 بحث مقدم الى مؤتمر جمعية الدراسات الدولية باتلانتا ١٩٨٤ .

Military-Michael Don Ward و Thoms R. Cusak (٣٦)
 Journal of Confid Spending in the United States: (سبتمبر ١٩٨١)
 من ٤٢٩ - ٤٦٧ . استمرت دراسات مبيعات التسلح في الشرق الأوسط عن نتائج متضاربة .
 Richardlson وقد اتبع في بعض عهود وفي بعض الدول نمط رد الفعل الذي جاء به
 ولكن هذه النتيجة لم تظهر صحتها بالنسبة لجميع الدول وجميع العهود - انظر مقال :
 From War to War — Hans Bättlinger
 الدجلة الامريكية للدراسات الدولية
 ديسمبر ١٩٧٦ ، من ٥٠١ - ٥٣١ .

- Armament, Defense and Bureaucracy — Hans Rattinger (٢٧)
 Alternative Explanation • ديسمبر ١٩٧٥ Conflict Resolution مجلة
 of Competitive — W. Ladd Hollist Arms Process
 السياسية ، مايو ١٩٧٧ ، ص ٢١٥ - ٢٤٠
- Nations in Conflict — North و Choucri (٢٨)
 From the Dreadnought to Scapa flow — Arthur و Marler (٢٩)
 (١٩٦١) ص ١٢١ - استشهدت بها لازلي شكري ونورث ، ص ٢٠٦ •
 • North و Choucri (٤٠) ص ٢٠٧ •
 • North و Choucri (٤١) ص ٢٠٨ - ٢٠٩ و ٢١٨ •
 • North و Choucri (٤٢) ص ٢١٨ •
- Explaining Foreign Policy — Lloyd Jensen (٤٣) ، ١٩٨٢
 ص ٢٢٦ - ٢٤٠ •
- Three Way Street — Freeman و Goldstein (٤٤) ص ٢٦ - ٢٧ •
 Differential Paths to Parity — Michael Don Ward (٤٥)
 مجلة العلوم السياسية الأمريكية ١٩٨٤ ، ص ٢٩٧ - ٤١٣ •
- Arms Races : Prerequisites and Results — Huntington (٤٦)
 • Huntington (٤٧) ص ٦١ •
- (٤٨) • Huntington ص ٦٥ • اشار نموذج Richardson الى اتجاه
 مختلف بعض الشيء • على الصيغة التي اوردتها ، لو ازداد التسليح بلا حدود مع التليل
 من القيود فستتلع الحرب في نهاية الامر •
- Theories and Approaches to International — Patric Morgn (٤٩)
 Politics ، ١٩٨١ ، ص ٢٦٨ •
 • Huntington (٥٠) ص ٧٦ - ٧٥ •
 • Huntington (٥١) ص ٧١ - ٧٢ •
- The Dynamics — Deborah Palmieri و Adelman Jonathan (٥٢)
 of Soviet Foreign Policy (ص ٢٧٦ - ٢٨٠) •
- (٥٣) جريدة واشنطن بوست في ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨ صفحات ١ و ٢٧ • A
- Arms Races and Escalation — Michael D. Wallace (٥٤)
 مجلة Conflict — Resolution مارس ١٩٧٩ ، ص ٧ •
 • Arms Races and Escalation — Wallace (٥٥) ص ١٤ •
- Arms Races and Escalation — Erich Weede (٥٦) انظر
 مجلة Conflict Resolution ٢٤ يوليو ١٩٨٠ ، ص ٢٨٥ - ٢٨٧ •
- Arms Races the — Paul Diehl و Randolph Siversin ، و

ص ٢٠٢ .

Arms Races ? — and Escalation ? — M. Alfeld (٥٧)

• مجلة الدراسات الدولية الفصلية ٢٧ (يونيو ١٩٨٢ - ص ٢٢٥ - ٢٣١)

Peace Arms Races and Escalation — Paul F. Diehl (٥٨)

Walling Research ١٩٨٢ ص ٢٠٦ - ٢٠٧ ، هذه هي المشكلة التي تعرض لها

بالذات وحلها جزئيا في دراسة لاحقة . Michael — D. Wallace :

Armaments and Escalation مجلة الدراسات الدولية الفصلية مارس ١٩٨٢ ،

ص ٢٧ - ٥٦ .

Arms Races and Escalation : Some — Erich Weede (٥٩)

Some Persisting Findings — Wallace وانظر رد Wallace

• مجلة Conflict Resolution (يونيو ١٩٨٠) ٢٨٩ - ٢٩٢ .

Arms Races and Escalation — Diehl انظر (٦٠)

٢٠٧ - ٢١١ ، وايضا بحث Lambelet وليس بينه وبين دراسة Wallace

أي ارتباطا اذا اكتشف عدم وجود أي اتصال بين سباقات التسلح والحروب . - انظر :

Peace John Lambelet Do Arms Races Lead to War ?

• (١٩٧٥) ١٢ Research

A Twist of Truth : A — James D. Morrow (٦١)

Conflict Resolution Reexamination of the Effects of Arm Races

• سبتمبر ١٩٨٩ ، ص ٥١٨ - ٥١٩ .

(٦٢) لعل من بين الاسباب التي جعلت الحروب ليست جميعا مسبقة بسباق التسلح

هو أن جميع الحروب لا تنشب بين طرفين متكافئين ، وبالرغم من أن سباقات التسلح

تميل إلى تصعيد المشاحنات بين الأطراف المتكافئة نسبيا إلا أنها قلما قامت بأي دور في

المشاحنات بين الطرفين غير المتكافئين - انظر في هذه النقطة — The Steps of War

• John Vasquez مجلة السياسة الدولية أكتوبر ١٩٨٧ ، ص ٨٥ ، ١٣٦ .

A Twist of Truth — Morrow (٦٣)

• ص ٥٠٢ .

(٦٤) نفس المصدر .

(٦٥) انظر العرض الذي قدمه Siverson و Diehl نفس المرجع ص ٢١٤ .

A Twist of Truth — Morrow (٦٦)

(٦٧) هناك شرط ضروري آخر - فيما يبدو - وهو أن ينشب الخلاف المتصور في

منطقة تامة المستوى مجاورة لأحدى الدولتين المتنافستين .

Arms Races to War — Paul Dieh

مجلة Sociological Quarterly ١٩٨٥ ، ص ٢٢١ - ٢٤٩ .

(٦٨) . اكتشف Wallace عدم وجود ما يدعم الافتراض القائل بأن المعدلات

النسبية للزيادة العسكرية مرتبطة باندلاع الحرب ، انظر Armaments and Escalation

— Michael, Wallace مجلة الدراسات الدولية الفصلية ١٩٨٢ ، ص ٢٧ - ٥٦ .

. Arms and Insecurity L. F. Richardson (٧١)

Arms Race Instability and War — Theresa Clair .⁴ Smith (٧٠)

مجلة Conflict Resolution يونيو ١٩٨٠ ، ص ٢٥٢ — ٢٨٤ .

(٧١) يومئذ بحث Diehl و Kingston بأن زيادة الأسلحة لا تدفع الدول أو أية مجموعة من الدول المنافسة إلى التورط في المواجهات . وبدلاً من ذلك فالأرجح هو أن المواجهات تنشب لأسباب أخرى ثم يشتمل سباق التسلح نتيجة للتوترات الناجمة عن المواجهات المسبقة Paul Diehl و J. Kingston — Messenger or Message
مجلة السياسة (١٩٨٧) ص ٧٨٩ — ٧٩٩ .

The — Perception and Misperception — Robert Jervis (٧٢)

William Olson في كتاب تحت إشراف Spiral of International Insecurity
وآخرين Theory and Practice of International Relations ١٩٨٢ ، ص ٢٠١ .

Jervis ص ٢٠٠ (٧٢)

Jervis ص ٢٠١ (٧٤)

A Lasting Peace — Jean -Jacques Rousseau (٧٥)

ترجمه عن الفرنسية إلى الإنجليزية C. E. Vaughan ١٩١٧ ، ص ٧٨ — ٧٩ .

An Alternative to War or Surrender — Charles E. Osgood (٧٦)

١٩٦٢ .

Graduated Unilateral Initiative for Peace — Osgood (٧٧)

مجلة Conflict Resolution ١٩٧١ .

(٧٨) هذا ينطبق أيضاً على Tit-For-Tat وهي استراتيجية ستناقش فيما بعد . وانظر في هذه النقطة Explaining Cooperation — Kenneth Oye
Under Anarchy مجلة السياسة العالمية — أكتوبر ١٩٨٥ ، ص ١٦ .

(٧٩) تيلي أعظم تأثيراً من Tit for Tat في الحث على التعاون المبكر — انظر Steven Linskold و Michael Collins Inducing
Cooperation by : Groups and Individuals مجلة Conflict Resolution
ص ٦٧٩ — ٦٩٠ .

Three Way Street — Freeman و Goldstein (٨٠) الفصل الرابع .

(٨١) نفس المصدر : الفصل الخامس خصوصاً ص ١٢٤ — ١٣٦ .

(٨٢) نفس المصدر ، ص ١٥٢ .

(٨٣) نفس المصدر ص ١٥٢ .

الفصل السابع

نظرية المباراة - نظرية الردع

تعال يا واطسن تعال : فالمباراة حامية
للوطيس ..

سير كوثان دويل

يدعم الكثير من البلدان قصة بالحرب ، وما
يفضلها من تقهر ومهانة أكثر من ركوبها
الى الصعود والتمسك بما تعتقد .
رونالد ريجان

نظرية المباراة :

نستطيع تصور التفاعل أو التعامل بين الدول في شكل مباراة ، يعني
تنافس الدول للحصول على مضم . ولا تتضمن بعض أنواع المباريات أكثر
من رابع واحد ، وقد يوجد في المباريات الأخرى عدة رابحين أو خاسرين ،
على أن العنصر الأساسي في السياسة عندما تتخذ شكل المباراة هو ظاهرة
الاعتماد المتبادل بين الاستراتيجيات التي يتبعها كل لاعب (أو كل بلد) ،
فلا بد أن يعمل اللاعب حسايًا لمصالح الخصم واستراتيجياته . ويتحقق
أفضل طريق للعمل إذا أحسن كل لاعب توقع ما يفعله الآخر (١) .

وانبثقت نظرية المباراة من الدراسات المنطقية والرياضية للتزويد
بوسيلة لفهم أنواع معينة من المواقف الشبيهة بالمباريات ، وللمساعدة في
تقديم استراتيجيات صنع القرار . وغرضها مزدوج . الغرض الأول على
ومعيارى لمساعدة صانع القرار على التصدى لمواقف معينة في العالم الواقعي
عن طريق وضع الاستراتيجيات التي تساعد على تفسير لماذا تحدث أفعال
بمعينها في مواقف بعينها ، وقد تساعد نظرية المباراة في تفسير فهمها

لشئى التفاعلات الدولية، التى يخططها طرف ما لمواجهة أفعال واستراتيجيات الآخرين ، كما هو الحال فى تفاعلات الأزمات والمساومات الدبلوماسية وسباقات التسليح والردع والتعبئة السابقة للحرب والتنافس الاستعمارى وغير ذلك .

وتستند نظرية المباراة مثل جميع نظريات علم الاجتماع على افتراضات مبسطة محددة ، وأهم فرضيات نظرية المباراة هى :

١ - اتصاف البشر بالعقلانية (أو على أقل تقدير اتصاف أغلب البشرى بالعقلانية معظم الوقت) وربما اعتقد أن الحكومات عبارة عن كائنات متفردة تعتمد فى حساباتها على العقل ، وتعنى العقلانية بهذا المعنى سعى كل فريق لتضخيم مصالحه .

٢ - بالمقدور حساب جانب المنفعة (القيمة أو الربح) فى كل نتيجة ، والتعبير عن ذلك بلغة الأرقام . أما باستعمال مقياس مقسم إلى درجات ، أو تبعاً لمقياس يدل على مراتب المرغوبة . ويساعد ذلك على إيجاد معيار موثوق به فى المقارنة العقلانية للاستراتيجيات تبعاً لقدرتها فى الإسهام فى تضخيم مصالحنا .

وغالباً ما يستعين أصحاب نظريات المباراة بقاعدة تصور الخيارات المتاحة لكل لاعب والمائد الذى يمكن توقعه لكل نتيجة محتملة . ولقد عرفنا فى النموذج المبين فيما يلى صورة لقاعدة من قواعد المباريات فى حرب النصيبات .

حرب بين فريقين فى حرب النصيبات

اللاعب (١)

النصيبات

د المناوشات	ج المعارك المفتوحة	(١) المطاردة فى الأوهال	اللاعب (٢) فى المين المحمية
$٦ - (٦ +)$	$٤ - (٤ +)$		
$٣ + (٣ -)$	$٩ + (٩ -)$		

ولكل لاعب استراتيجيتان • فللاعب (١) الاستراتيجيتان ١ ، ب وللاعب (٢) الاستراتيجيتان ج ، د • وقد تكون الخيارات الاستراتيجية المتاحة متماثلة للاعبين ، وقد تكون مختلفة ، وفي المثل التالي الخيارات فلما كان لكل لاعب استراتيجيتان • فلقد رمزنا للنتائج الأربع الممكنة بأربع خانسات في المساعدة • وإذا زاد عدد اللاعبين ، أو زادت الخيارات الاستراتيجية ، فستدعو الحاجة الى زيادة عدد الخانات وتبين الأعداد المدرجة في كل خانة العوائد (الربح أو النفع) الذي سيحدث على اللاعب (١) (اللاعب الأفقى - أو الصف الأفقى) وسيشار إليها أولا ، ويشار ثانية لمنافع اللاعب في اللاعب العمودي بين قوسين • ويفترض حدوث الخيارات في ذات الوقت ، وتعتمد النتيجة على الجمع بين الاستراتيجيتين المختارتين •

وعليك أن تلاحظ أن هذه المباراة هي مباراة تمثّل حالة صراع بحث أو غير محدود ، لأن أحد اللاعبين يكسب دائما ، بينما يخسر اللاعب الآخر دوما ، فلا تسمح النتيجة بحدوث كسب متبادل أو خسارة متبادلة • وفوق كل ذلك ، فإن ما يكسبه أحد اللاعبين يناظر تماما ما يخسره اللاعب الآخر ، ومن هنا يكون المجموع في كل خانة صفرا ويسمى هذا النموذج من المباراة (مباراة المجموع صفر) (*) •

وساعد على ذبوعها مارتين شوبيك أحد رواد نظرية المباراة (٢) • وللاعب (١) قوة من الشرطة ، واللاعب (٢) بعض العصاة في خلايا حرب العصابات • ويمتدور الشرطة أن تختار إما : أ - دخول الغابة لمطاردة العصاة ، وهي استراتيجية خطيرة ، لأن الغابة هي الوطن الذي يأوي العصاة أو ب - حماية مناطق المدن التي يفترض أنها تزودهم بما يحتاجون إليه من عون • ولدى رجال العصابات الخيار ج - وهو شن معارك مفتوحة على نطاق واسع أو د - القيام بمناوشات على نطاق ضيق يتبع فيها الاقتتال تقنيات غير تقليدية ومن منظور الشرطة ، تعد حماية المدينة هي الاستراتيجية المفضلة • فلو أنهم اقدموا على مطاردة العصاة في الغابة ، فإنهم سيكونون من الخاسرين في الحالين ، أي سواء أكانوا في معركة مفتوحة أم مشتبكين في مناوشات • فالمسألة الآن مسألة تقدير كمي ، ولدى العصابات أيضا استراتيجية مهيمنة • فسواء أقاتلوا في الغابة أم في المدن فإنهم سينتازون الموقف الذي يعود بكسب أكبر وخسارة أقل ، إذا قصروا المعركة على المناوشة • وهكذا يكون لكلا الطرفين استراتيجية خاصة • إنها استراتيجية عليهم أن يحاولوا القيام بها بحيث تتوافق هي وطبيعة الموقف والخيارات

المتاحة لهم والعصاة منها ، وهكذا يكون مصالح كل طرف قد التقي في الحائتين (ب) و (د) . في الربعية اليمنى السفلى ، وستظل الشرطة في عقر دارها ، وتحمي المدن ، وسيهاجم العصاة باتباع تقنيات المناوشة .

ويمثل الحل مرتفعاً يصل بين قمتين ونقطة توازن تلتقي فيها استراتيجية الطرفين . وإذا كان للمباراة مرتفع ، وليست جميعها كذلك ، فإنها تنبئ عيادة بوجود حل أدنى وحل أعلى والحل الأدنى يمثل أفضل ما يستطيع كل لاعب أن يفعله عندما يواجه مخططاً مرسوماً بعقلانية كاملة ، ويمثل أيضاً الحل الذي يحاول فيه كل لاعب تصغير خسائره ، إذا قدم الخصم أسوأ ما يمكنه أن يقدمه . وبعد أن يدرك العصاة أن الشرطة ليست بالفظة التي تدفعها إلى دخول الغابة ، ولكنها ستلجأ عوضاً عن ذلك إلى حماية المدن ، فإنهم سيرون أن العقل يدعوهم إلى جعل خسارتهم تقتصر على فقدان ثلاثة إذا اشتبكوا في مناشوشات ، بدلاً من فقدان تسعة ، كما ستكون النتيجة لو أنهم اختاروا الهجوم في معركة مفتوحة . ومن القواعد البديهية العامة في المباريات التي يشترك فيها شخصان (المجموع صفر) أن تعتمد أفضل استراتيجية لكل طرف على مبدأ الحد الأدنى ، أي أن يحاول كل لاعب تصغير أدنى ربح وتصغير خسارته الكبرى . أنها استراتيجية محافظة ، ويقتصر الاستعانة بها على حالات مباريات المجموع صفر (٣) .

الرعي (٤) :

يبدو أن صيغة المباراة المجموع صفر لا تناسب جميع المواقف ، لأن معظم المواقف السياسية تتضمن عناصر تعاون إلى جانب عناصر الصراع . فقد يهدف اللاعبون إلى تحقيق أرباح متبادلة أو تحمل خسائر متبادلة . فهناك جانب المصالح المشتركة للاعبين إلى جانب السعي للتفوق على الخصوم . وقد تتضمن بعض المصالح المشتركة بين الدول تجنب العائد السلبي المتبادل (كالدمار النووي وتكاليف سباق التسلح) بالإضافة إلى تحقيق النفع المتبادل (كالتعايش التجارة والنجاح المتبادل في استخراج الكتور النفطية في أعماق البحار والمحيطات) . ولننظر في بعض المباريات (التي لا تتبع مباريات المجموع صفر) والتي لا يضاف فيها إلى خانة مجموع الناتج أي شيء بالإضافة إلى الصفر . والنموذج الثاني يصور مباراة اعتيد تسميتها مباراة الكتاكيت أو الرعادي .

اللاعب (٢)

- د -

ج

الانحراف بالسيارة الاندفاع قدما

(٥ -) ٥ +	(٢٠ -) ٢٠ -	(١) الاندفاع قدما
(٢ -) ٢ -	(٥ +) ٥ -	(ب) الانحراف بالسيارة

(١)
اللاعب

نموذج ٢ - الرعيدي

فلكل لاعب الخيار بين نفس الحركتين : ١ - اما أن يقود سيارته الى الحارة الوسطى في الطريق بأقصى سرعة في مواجهة السيارة المندفعة تنافسه ، أو ب - ينحرف بسيارته لتفادى الاصطدام بالسيارة الأخرى (وبذلك يكون قد أجرى عملية كتكتة *) ، فإذا رفض الطرفان الانحراف بسيارتهما ، فستكون النتيجة حدوث صدام عنيف وتهشم الصلب وتجريح الكروم مع احتمال كبير للإصابة بجراح وموت السائقين ، والعائد من هذه الكارثة المتبادلة قد قدر (- ٢٠) ، ولم يكن من المستبعد أن يصل الى - ٥٠ أو - ١٠٠ . على أن القيمة المقدرة ليست ذات بال ، فما يهم هو أن الرقم أكبر كثيرا من أسوأ عائد تال . فإذا عمد أحد السائقين الى الانحراف بسيارته ، بينما أحجم السائق الآخر عن القيام بالمثل (الحانات ب ، ج ، أو ١ ، د) في هذه الحالة سيتعرض الحارف للفضب من جراء وصفه بالرعيدي (- ٥) ويلقى الخصم اعجاب عامة الناس (+ ٥) وإذا حرف الاثنان سيارتيهما فانهما يتعرضان لبعض الازلال الهين ، ولكن لما كان الاثنان قد اشتركا في الصفة المميزة المريبة بأنهما من الرعايد (فلا عجب إذا تعرض الاثنان للوم (- ٢) ، وسيمتقي الاثنان على قيد الحياة لكي يرتكبا حوادث أخرى في مناسبات أخرى على الطرق العمومية .

وتتصور الاستراتيجية الأمثل هنا أنك إذا افترضت أن السائق الآخر سيفعل الأسوأ ، فإن الجانب الأفضل من الشجاعة سيدعوك الى حرف

*Chickening out

سيارتك مع التعرض لاذلال لن يدوم طويلا ، ثم تصحو حيا في اليوم التالي ، وبذلك تكون قد خففت خسائررك . واذا سلطنا بالشمس الباهظ الذي يدفعه صاحب التكهّن الخاطئ ، فانك لن ترغب في تجربة حظك ومواجهة حرف السائق الآخر لسيارته . والأقل في هذه الحالة هو أن تفترض أنه لن يفعل ذلك . ومن جهة أخرى ، فإن اعتقادك أن خصمك شخص منطقي وعقل قد يدفعك الى الاستفادة بحصافته ، وإن كان ليس بعيدا عن الخطر . ومع هذا فإذا كان هدفك هو الكسب أكثر من كونه التصدي لموقف سيء ، فإن نظرية المباراة ستزودك ببعض حلول لهذا اللغز .

واذا أردت أن تتاح لك فرصة كسب أية مواجهة من مواجهات مباراة الرعدي ، فإن عليك أن تتبع الاستراتيجية المصممة على نحو يدفعك الى الوثوق من أن خصمك سيؤمن إيماننا لا يتطرق اليه الشك بأنك لن تنحرف ، ومن ثم فإن أسلم سبيل منطقي سيسلكه خصمك هو ألا يعترض طريقك ، ومن هنا تكون الاستراتيجية الرابعة هي التي تساعد على توطيد مصداقيتك ، والرابعون في مباراة الرعدي ينجحون بفضل قدرتهم على التحكم في خصومهم واعتقادهم أنهم ملتزمون باتباع استراتيجية انتحارية، ويفتقرون الى المرونة في هذه الاستراتيجية . ومعنى ما ، فإن النجاح يعتمد على اثبات أنك لست عقلانيا ، وإن كانت اللاعقلانية تعنى الموت (- ٢٠) ، ولكنها أفضل في نظرك من الاذلال (- ٥) . واذا أمكن غرس هذا الاعتقاد فسيكون الاختبار آنئذ متروكا لخصمك لكي يختار الحياة أو الموت لكليهما .

ويعتمد نجاح هذه الاستراتيجية على شيئين : أولا : عليك أن توطد مصداقيتك ، يعني أن تدفع خصمك الى الاعتقاد بأنك ستفعل على وجه الدقة ما حددت بفعله . ويمكن اجراء ذلك (على ضوء ما ذكرنا بالمثال) بأن تثبت العجلة حتى تمنعها من التحرك من جانب لآخر والجل البديل هو أن تخرج يدك من النافذة علامة على أنك لن تستطيع وضعها على العجلة في الوقت المناسب لتحريكها ، بيد أن هذه الأفعال ستعرف السائق الآخر عدم وجود بديل آخر أمامك غير الاستمرار في المضي قدما . ثانيا : عليك أن توطد مصداقيتك قبل أن يحاكي خصمك استراتيجيتك ويفعل الشيء عينه . وأول من يتبع هذه الاستراتيجية يتمتع بميزة ، لأن عبء الاختيار بين الحياة والموت سيقع على عاتق الخصم .

والمشكلة المحورية هنا هو أن ما يعد خيرا لإنشئ الأوز سيكون خيرا للذكر الأوز (ولعل هذه العبارة من الأمثلة السائرة في اللغة الانجليزية)

خلو كان أفضل سبيل لكسب أية مواجهة في الأزمة هو الاحتماء بدرع من الفولاذ في المضي قدما، فسيكون من المعقول أنخذ الزعم بأن هذه الوسيلة هي التي ستتبع متآنية من كلا الطرفين ! وبذلك تغدو هذه الاستراتيجية درعا من الفولاذ يساعد على الاندفاع نحو التهلكة . واكتشف سيندر وديزنج أن التكتيكات التهديدية غالبا ما تكون مؤثرة . في مواقف عالم الواقع (الرعيديّة) بين الدول ، وبخاصة في مواجهة ضعاف الخصوم . غير أن مثل هذه التكتيكات تتعرض لمخاطر جمة في حالة الخصوم ممن يتمتعون بقدرات مكافئة ومصالح مكافئة (٥) .

وفي حالات المباريات (الرعيديّة) المستمرة ، أو التي تتكرر بلا انقطاع ، قد يختار كل سائق القيادة (الدفري) بدلا من الانحراف بالمسيارة (التعاون) تمشيا مع الزعم بأن هذه الوسيلة ستحدد الخصم ، وتدفعه الى الانحراف مستقبلا . فربما سعى الطرفان لاكتساب الصيت بأنه لا صلب العود لا يلين ولا يثني ولا يحيد عن طريقه (٦) .

ولقد رثيت صلاحية مباريات الرعيدي في حالات علاقات الردع وأزمات المواجهات ، بما في ذلك أزمات حافة الهاوية وسبق أن رأينا أنه كثيرا ما تؤدي هذه المواجهات الى الحرب ، وبخاصة اذا أدرك زعماء إحدى الدول أن استراتيجية الانحراف التي يتبعها الخصم إنما هي من قبيل الخدعة أكثر من كونها التزاما حقا . وفي مثل هذه الحالات فإن نقطة الصهوة في الانحراف ضد الانحراف يتعذر بلوغها بالنظر الى سوء ادراك التزام الخصم . ولا يخفى أنه قد يصيب بلوغ نقطة الصهوة عند العدو ، اذا رأى أحد الطرفين أن العائد من الانحراف ، سيكون قاسيا بحيث يبسود الاذلال مساويا للموت أو مفضلا عليه .

قد يمترض على ذلك بأن بعض التسامعات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ابان أزمة صواريخ كوبا اتخذت مظهر مباراة الوعدي ، اذ لمحت الولايات المتحدة بأنها على استعداد لاستخدام القوة (بنا في ذلك استعمال الأسلحة النووية) ضد الاتحاد السوفيتي لو أنه لم يرفع صواريخه من كوبا ، ومن ثم تكون قد وطلت مؤقتا موقعا ضلبي بعيدا عن الانحراف وكان بمقتنور السوفيت أن يمضوا قديما بلا تردد ولكن الولايات المتحدة كانت قد أثبتت بالفعل مصداقية استعدادها للاندفاع اذا اقتضى الأمر ، وجاء التعبير عن هذه المصداقية بالكلمات (في تصريحات الرئيس كينيدي) والأفعال (الحصار البحري لكوبا واتخاذ قوات الولايات المتحدة وضع الاستعداد) . وعلى الرغم من أن مصداقية الأمر كان للقتال في هذه

انتهكت كانت قد توطدت ، الا ان مصداقية السوفيت للقتال لنصرة حليفها كوبا لم تكن قائمة . وأدرك السوفيت ذلك ، وكان أفضل طريق امامهم هو التخفيف من خسائرهم والانسحاب بشرف .

ان وعد كينلدى بالاجحام عن مهاجمة كوبا الى جانب امكانية سحب الصواريخ الأمريكية من تركيا قد جعل عائذ التنازل (الانحراف) أكثر احتساعة من اتباع الطريق الآخر ، ويمكن اعتباره مثلاً حسناً لكيف يمكن أن يساعد تغير العائد الطرف الآخر الى تحقيق العدالة .

مازق المحبوسين :

وننتقل الآن الى أكثر مباريات « المجموع صفر » تعرضاً للتحليل انها مازق المحبوسين ، كما صورة نموذج المباراة المذكور فيما بعد : اثنان من المشبوهين قبضت عليهما الشرطة بتهمة ارتكاب احدى الجرائم . واقتراح المدعى العام في المقاطعة ابتغاء غبطة ذالة على الدهاء وسعة الخيلة ، فرفض السماح لاي مشبوه منهما بالاتصال بالمشبوه الآخر ، وسجنهما في زنزانتي منفصلتين ، واستجوبهما كل على انفراد ، ودار الاستجواب على النحو الآتي :

١ - لو أنكما رفضتما الاعتراف ، فستعاقبان بالسجن ٩٠ يوماً بتهمة التشويع (+ ١ لكل) .

٢ - لو اعترف أحدكما ووط الآخر ، فسيطلق سراح المبلغ (بضم الميم وكسر اللام) ويسجن الفتيك مدى الحياة (+ ٢٠ - ٢٠) .

٣ - لو اعترفتما سوياً بالجريمة ، فستوقع عليكما عقوبة السجن لمدة خمس سنوات (- ١٠ لكل منهما) .

اللاعب (٤)

		نتيجة	
		التعاون	التخلي عن الآخر / الاعتراف
اللاعب الثاني	أ (التخلي / الاعتراف)	$20 + 20 = 40$	$10 - 10 = 0$
	ب (التعاون / الالتزام بالصمت)	$10 + 10 = 20$	$20 - 20 = 0$

فما الذى سيفعله ؟ وكما يحدث دوماً : ان هذا يعتمد على ما تعتقد.
 ان السجين الآخر سيفعله . فاذا كنت السجين (١) \$\$\$ واعتقدت ان
 اللاعب (٢) \$\$\$ سيتعاون معك ، فانك ستستمر معك فى خداج الشرطة ،
 ويكتفى فى هذه الحالة بمعاملتك معاملة الشريك فى الجريمة ، أو بمقدورك
 ان تتخطى عنه فيحصل سبيلك ، تاركاً زميلك للتهلكة . وإذا نظر لهـمـ
 المسألة بمنظور المصلحة الفردية البحتة فسيفقد التخلي هو الحل العملى ،
 اذا اعتقدت ان المشيـوء الآخر سيتعاون (بالتزام الصمت) . ومن جهة
 اخرى ، فان اللاعب (٢) \$\$\$ قد يقرر الاعتراف . فاذا اعترف فسيكون
 من الحقيق الفوز بالصـمـت ويحكم عليك بالسجن مدى الحياة . واذا
 تخليت أنت أيضاً فستنال عقوبة خمس سنوات ، ومن هنا يكون التخلي حلاً
 مجزياً بصرف النظر عن اعتقادك بان اللاعب الآخر سيتخطى عنك أو سيتعاون
 معك . فيفضل النظر عما سيفعله فان الفضل رد لك هو التخطى عنه ، وأن
 تضمن لنفسك أفضل عائلـة . ولما كان اللاعب الآخر ليس معتوها تماماً ،
 فانه سيهتدى الى نفس التقدير الذى قدرته ، يعنى سيتخطى عنك أيضاً .
 (ويعترف) ولذلك يكون التخلي هو الاستراتيجية الحاكمة لكل لاعب ،
 ويكون الحل الناجم عن ذلك هو الصهوة فى ١ ، ج (١٠ - ١٠) فى
 الزبـعة اليسرى العليا التى تمثل التخلي المتبادل .

وما يثير الاهتمام فى هذه المباراة هو محاولة كل طرف أداء الأفضل .
 ولو اتبعنا التعاون المتبادل فانهما كانا سيهتديان الى حل مقبول . ولما رفضنا
 الوشاية كل منهما بالآخر ، واستطاع الاثنان الحصول على + ١٠ التى
 تمثل الخط الموفق النسبى للحكم بالحبس لمدة ٩٠ يوماً بتهمة التشرد .
 وهو ما يمثل الاختيار الثانى عند كل لاعب ، بينما كان الصهوة عند كليهما
 فى واقع الأمر الاختيار الثالث ولا جدال أن كل لاعب منهما يفضل + ٦٠
 على - ١٠ والمآزق يمثل فى أنه عندما اختار ما اعتقده أنه آمن حبيل والحل
 الذى يمثل أقصى قدر من المنفعة الفردية فانهما سساهما على التسواء فى
 الاهتمام الى نتيجة أقل ارضاء - نسبياً - لكليهما مما كان بالمقدور بلوغه .

فلماذا يصعب تحقيق التعاون المتبادل والكسب المتبادل ؟

أولاً : اذا أريد تحقيق التعاون المتبادل فلا بد أن ينهـذ كل لاعب
 العائد الأكبر الذى بمقدوره الاهتداء اليه من طريق التخلي من جانب واحد .
 فعلى الرغم من وجود مجزيات للتعاون المتبادل فى مباراة مأزق المحبوسين ،
 فان اللاتعاون من جانب واحد يحقق أعظم مكافأة أو عائـد .

ثانيا : ليس لدى اللاعبين أية معرفة مسبقة باختيار الطرف الآخر .
وليس ببقدرهما الاتصال أو الالتقاء قبل إصدار قرارهما ، مما يصعب
صوغ استراتيجية متبادلة للتعاون .

ثالثا : الثقة التي تعد من أهم مقومات التعاون غير موجودة .
وهكذا ففي غياب الثقة وغياب الاتصال الذي قد يولد مثل هذه الثقة ،
يضحي كل فريق مرغما على اتباع سبيل يضر الطرفين معا .

وأخيرا ، تعتمد القدرة على التعاون على عدد مرات لعب المباراة ، ففي
هذا المثل الكلاسيكي لم تتح للمشبوهرين غير فرصة واحدة للعب على أنه
في حالة المباراة المتكررة التي يتواصل فيها اللعب يتسنى للمتنافسين المام
كليهما بما يضمره الطرف الآخر ، وإذا لم تلعب المباراة غير مرة واحدة
ولا تتاح الفرصة لادراك اللاعبين أي خيار سيختاره منافسهم في المرة
التالية ، بيد أن معرفة حدوث العديد من التفاعلات بينهما في المستقبل
ستيساعد على توعيتهما وتعرفيهما بعدم كسب أي منهما أي شيء من
التعاون المتبادل ، فعندما يدرك اللاعبان أن الخيارات التي يجريها أحدهما
اليوم ستؤثر في تحركات المنافس في الغد ، سيتعلمان أهمية التعاون
ويدركان أن الخيار التعاوني في الحاضر قد يفرى بالتعاون المتبادل في
المستقبل (V) .

مباريات مازق المحبوسين وتطبيقها

على العلاقات الدولية :

تنطبق مباريات مازق المحبوسين على نطاق واسع على جميع أنواع
مواقف العلاقات الدولية ، فمثلا ربما أمكن تطبيق مباراة المازق على حالة
تعبئة الجيوش قبل نشوب الحرب وأيضا على حالة تشكيل الأحلاف
والتنافس الامبريالي على المستعمرات ، أو على المواجهة بين سياسة حرية
التجارة وسياسة الحماية الاقتصادية . ويتشابه تكوين هذه المواقف هو
ومباريات مازق المحبوسين في كونها جميعا مواقف يحظى فيها مبدأ الكسب
المتبادل بالفضلية ، ولكن ربما كانت أفضل سياسة هي معاناة القيود
وتفادي الظهور بظهر الحقي ، وإذا رفض الآخرون جماع مطامعهم .
وتعرف أكسيلرود على مثل آخر مثير للاهتمام لمازق المحبوسين . وزعم
أن الجنود في الحرب العالمية الأولى وضعوا سياسة أوربية شعارها « عش
ودع الآخرين يعيشون » في خنادق غرب أوروبا . وبذلك تحاشت كتائب
الجنيش تحطيم العدو في ظروف خاصة مقابل المعاملة بالمثل من الطرف
الأخر . والنقطة المهمة عند أكسيلرود في حرب الخنادق هي :

» ٠٠٠ لقد كانت الوحدات الصغرى تواجه كل منها الأخرى فى قطاعات ساكنة لفترات ممتدة من الزمان ، وساعدته هذه الحالة على تغيير طابع المباراة من مباراة حركة مازق المحبوسين التى يعد فيها الارتداد هو الاختيار الغالب الى مباراة مازق محبوسين متكرر يستطاع فيه اتساع استراتيجيات «شروطة (٨) » .

وترتب على التفاعل المعلق بين الوحدات امكان اتاحة الفرصة للتعاون المتبادل المستثنى الى المعاملة بالمثل ، وأدرك الجنود أن لأفعالهم عواقب غير مباشرة ، شريطة أن يكون الضيق عند الأعداء مجرد حركة لف ودوران تنتهى بتوفير الراحة لهم (٩) ، وبينما كانت غلالات المدفعية الموجهة ضد مواقع الأعداء كان من المحتوم أن تتسبب فى تساقط النيران من هؤلاء الأعداء ، فإن كبح الجراح كان من المرجح أن يقابل بالمثل .

وأخيرا ، فإن تقييد التسليح يعد - فى أغلب الظن - المثل الكلاسيكى لمازق المحبوسين . ولنتأمل ما جاء فى النموذج التالى للمباراة الذى يمثل ما يحدث فى حالة التحكم فى التسليح .

اللاعب (٢)

		اللاعب (١)	
		ب لا تسليح	ب لا تسليح
		(تسليح)	لا تسليح
اللاعب (١)	ب لا تسليح	$20 + (20 -)$	$10 - (10 -)$
	(تسليح)	$10 + (10 +)$	$20 - (20 +)$

لربما اتخذ هذا السيناريو مظهرا شبيها بما يأتى : عندما بلغت الحرب الباردة أوجها جمع الرئيس الأمريكى ورئيس السوفيت خيرة خبراءهما الاستراتيجيين والسياسيين لمناقشة التطورات الأخيرة ، واستقر رأى علماء البلدين على أن الوقت قد أصبح مناسباً (الآن) لظهور - أو استعمال ؟ - ملاح استراتيجى بعيد الارتقاء . بيد أنه الثمن الذى سيدفع فى مقابل ذلك سيكون باهظا ، واكتشفت استخبارات كلا البلدين أن القوة الأعظم الأخرى تواجه نفس الموقف التكنولوجى . فلعلها هى الأخرى ستقرر انشاء ونشر مثل هذا السلاح الجديد . وفهم أيضا امكان

تأثر كل بلد بتقييمه لما يتوقع أن يفعله البلد الآخر وعلى الرغم من إمكان استخلاص المزايا المتبادلة (كإهمال سباق التسلح والتخفيف من الأعباء الاقتصادية الداخلية المصاحبة لهذا السباق والحد من التوتر العالمي) إلا أن أعظم ما يخشاه الطرفان هو شطب البرنامج ، ثم اكتشاف أقدم الطرف الآخر على تنفيذه . وهكذا يتعين على أية رغبة لاتباع التعاون المتبادل أن تراعى إمكانية أفراد الخصم أو المنافس بالتصرف مستغلا سداستها ومن جهة أخرى ، فإنك ستتمكن من تحقيق التفوق العسكري عن طريق الانشاء ، بينما يكون الطرف الآخر قد اتبع سياسة الكبح من جانب واحد . وبطبيعة الحال ، إذا اختار الطرفان الانشاء فلن يكون لأى طرف اليد العليا ، لأن الاعتمادات الباهظة ستكون قد اعتمدت ، وتكون الموارد التي كان بالاستطاعة أنفاقها في مشروعات أجدي وأنفع ، قد استنفدت في دورة أخرى غير مجدية من دورات سباق التسلح .

لسوء الحظ ، ينزع قرار « الانشاء » للخضوع لطبيعة الموقف فإذا كنت غير قادر على الوثوق في الجانب الآخر ، فإنك ستفضل الخيار الذي يكون من إمكانية حدوث خسارة جمة والمتضمن ميزة إضافية تمنحك التفوق العسكري إذا اتبع الجانب الآخر موقف الكبح الذي ، على أن اتباع الصالح الفردي يؤدي الى حدوث كارثة متبادلة ، لأن التسلح سيغدو الاستراتيجية المهيمنة على كلا الطرفين .

ومن حسن الطالع أن عمليات الحصول على الأسلحة لا تخضع لأي قيود رسمية تسير مباريات مازق المحبوسين . إذ يجري الاتصال بين اللاعبين في العالم الفعلي اعتمادا على الكلمات والأفعال مما يزيد زيادة كبرى من فهمهما للتحركات المستقبلية لخصومهما . ثانيا : ليست سباقات التسلح من المباريات التي تحسم من طلقة واحدة ، ولكنها تتألف من سلسلة من القرارات المتعددة التي تتجمع بمرور العديد من السنوات . إنها قرارات تخصي الاختيار والبحث والتطوير ونشر العديد من مختلف أنظمة الأسلحة وتمديداتها . وبعبارة أخرى ، إنها مباراة متواصلة تتضمن عددا لا نهاية له من التفاعلات ، يعني هي عبارة « متكررة » ، وتحديث معرفة تواصل المباراة بلا نهاية تأثيرا على أسلوب نظرية اللاعبين للمباراة (١٠) .

وفي مثل هذه المواقف ، يكون للفريقين المام بمسلك خصبهما في المساعي ، ويقدران الذي تأثير موقفهما الحاضر على مسيلك خصبهما في المستقبل . وهذا يسر للاعبين (الهولتين) تعلم كيفية التعاون .

وبطبيعة الحال سيبقى السؤال : أية استراتيجية هي الأفضل للاهتمام الى التعاون المتبادلي وكيف يستطاع الحيلولة دون استغلال الخصم للموقف اذا احس برغبتك في التعاون ؟

حل مازق المحبوسين : واحدة بواحدة (*) :

ابتكر روبرت اكسيلرود طريقة فريدة لاختبار مختلف الاستراتيجيات للعب المباريات المتكررة لمازق المحبوسين ، فقرر اجراء مسابقة كومبيوترية ودنى منظرو المباراة من شتى الانحاء ومن مختلف الدراسات الأكاديمية لاختراع « قواعد القرار » ، يعنى البرامج الكومبيوترية التى تتضمن استراتيجية أو قاعدة تقرر ماهية ما يتخذ من قرارات فى كل دورة من الدورات المتعاقبة للمباراة . ورتبت خطوات المباراة ترتيبا زوجيا (بالنسبة لبرنامج مؤلف من سلسلة عشوائية من الخيارات) وتوضع القاعدة الحاكمة بالرجوع الى الفائز الذى يحصل على أعلى الدرجات فى جميع المباريات (١١) .

واقامت مسابقتان كومبيوتريتان . وغاز نفس البرنامج فى كلتا المسابقتين ويعد برنامج « واحدة واحدة » قاعدة شديدة البساطة . اذ تهبطه أول تحركاته على التعاون ، ويحاكي فى ثامى تحركاته محاكاة دقيقة ما فعله اللاعب الآخر فى الدورة السبائية . ويكافئ المبتلىك التعاوني ويعاقب المسلك العدواني فما الذى ساعد على تحقيقى النجاح لقاعدة « واحدة بواحدة » ؟ لقد اكتشف اكسيلرود فى قاعدة واحدة بواحدة وغيرها من المسابقات الناجحة عدة خصائص متشابهة (١٢) :

أولا : ان التحلى بالفضل له جزاؤه الطيب . والقاعدة الحسنة هي القاعدة التى يستبعد أن تكون البادئة بالحلل . وأثبتت القواعد الحسنة أنها حققت نجاحا فى كلتا المسابقتين .

ثانيا : تتصف أفضل القواعد ايضا باستفزازيتها ، يعنى أنها تعاقب الخصوم عقوبة فورية عندما يخفقون اخفاقا غير مبرر . ويتخلى عن القواعد الاستفزازية بمجرد هزيمة الخصم . واذا لم تتكرر أية قاعدة على هذا النحو فانها غالبا ما تستغل من قبل أية قواعد غير حسنة ، لمعى تعود بالنفع اذا اتصفت بصلاحياتها ولكنها لا تعود بالنفع اذا اتصفت بالغلو فى مجاسنتها .

ثالثا : تتميز أفضل القواعد بأنها غفورة ، يعنى ميلها للتعاون بعد افتضاح فشلها « فواحدة بواحدة » لديها الاستعداد للصفح عما سلف ، والاستجابة باستئناف التعاون على الفور . وبعبارة أخرى ، انها تشارك فى العقوبة قصيرة الأجل ، ولكنها تعود للتعاون اذا الملح الخصم لذلك . وتمثل « واحدة بواحدة » أفضل صورة لتصورات الحسنى والصفح والاستغفارية : « ففى لن تكون البادئة قط بالتخطى أو الوقوع فى الخطأ . و تصفح عن أى خطأ مفرد يقع بعد الاستجابة المفردة ، ويستثار استغفارها عند ظهور أى عيب بغض النظر عن خيرية التفاعل » (١٣) .

رابعا : تنتفع واحدة بواحدة من اتصافها بالبساطة والوضوح اللذين ييسران تعرف خصومها عليها . اذ يشعر - عادة - من يتتبعها من أول خطواتها بتقدم التعاون فى مقابله المعاملة بالمثل ، ولكنها أيضا تقابل الاسامة بالاسامة . ولما كانت استراتيجية « واحدة بواحدة » تتميز بالوضوح ، فلا غرو اذا شعر الخصم بأن أفضل سبل الاستجابة فى واحدة بواحدة هو التعاون المتبادل ، وتمثل قاعدة واحدة بواحدة استراتيجية حسنة للتعاون مع مازق المحبوسين المتكررة ، لأنها - تبعاً لما يقوله أكسيلرود - بفضل حسننها تحول دون الوقوع فى متاعب لا ضرورة لها . ويؤدى طابعها الاستغفاري الى تثبيط ميل الطرف الآخر الى الاصرار على العناد عندما يتعرض لأى خلل ، ويساعد طابعها الصفيحى على استعادة التعاون كما يساعد وضوحها على جعلها مفهومة للاعب الآخر ، مما ييسر تحقيق تعاون طويل الأجل (١٤) .

قد يضاف الى ذلك عدم اقتصار قاعدة واحدة بواحدة على تحقيق حيدة عند اخضاعها لعملية المحاكاة الكمبيوترية ، ولكن التجارب المحاكائية التى أجريت للبشر قد أثبتت أيضا أن استراتيجية واحدة بواحدة قد انتزعت قدرا كبيرا من التعاون من الخصمين المتنازعين (١٥) . ولعل الأهم هو ما أظهرته تحاليل العلاقات بين الخصوم فى حالة الدول فى ميدان العلاقات الدولية من نتائج أفضل من الاستراتيجيات البديلة ، لا سيما عندما تكون الدول متكافئة عند عقد مقارنتها فيها . فمثلا اكتشف لنج وويلر أن استراتيجية المعاملة بالمثل قد أثبتت فاعليتها بوجهه خاص فى مواجهة الخصوم الذين يتبعون استراتيجية الاستئساد (١٦) .

وعلى الرغم من الاعتراف العام بقاعدة واحدة بواحدة كأفضل استراتيجية متفردة للعب المباريات المتكررة لازق المحبوسين (١٧) ، الا أنه بالاستطلاعة - فيما يحتمل - تطبيقها أيضا فى مباريات « العديد » .

فمثلا لاحظ كينيث ان استراتيجية المعاملة بالمثل فى مثل هذه المواقف قد
تعرض للتأثيرات العكسية للاستراتيجيات غير القابلة للانحراف الممنعة
لتوطيد سمعة الخشونة (١٨) .

وما من شك أن « واحدة بوحدة » ليست بالاستراتيجية الكاملة ،
ولعل أهم مشكلة متفردة لها هى أنها أثبتت عدم فاعليتها فى الحصول على
التعاون المتبادل عند استعمالها فى حالات النزاع الطويل . ففى العالم
العقلى تتصف أغلب العلاقات بتواصلها . فإذا كان الطرف الآخر قد أقدم
على فعل لا تعاونى ، فإن قاعدة واحدة بوحدة تتطلب المعاملة بالمثل ، والرد
بمثل لا تعاونى مماثل ، وبذلك تنحصر أفعال الطرفين فى عملية تنافسية
متكررة . فى هذه الحالة ، يتحتم على علماء الاستراتيجية الذين يلعبون
مباراة واحدة بوحدة الانتظار حتى يبادر الخصم بالتعاون وبعبارة أخرى ،
قد لا تتصف واحدة بوحدة بقدر كاف من الصفع الذى يقرى
بالتعاون (١٩) .

وبالمقدور تعديل قاعدة واحدة بوحدة بعض الشيء للتخفيف من هذا
الميل للانحصار فى العدوان المتبادل . فإذا افترضنا أن اللاعبين ليسا أزاء
اختيارين متطرفين بين التعاون أو التخلي ، ولكن ما يوجههما هو تدرجات
من الحدين ، فى هذه الحالة سيكون لدى اللاعبين « مستمر » من الخيارات
بدءا بالتعاون الشامل الى التخلي الشامل . وهناك استراتيجية (*) (واحدة
صغيرة مقابل واحدة كبيرة) تستجيب لأى خلل يحدثه الخصم بالرد
بمسلك أقل درجة من الحركة الأصلية للخصم . والواقع أن هذه
الاستراتيجية المعدلة قد حققت نجاحا فى مسابقة كومبيوترية من اعداد
ثيودور تد مما جعل قاعدة واحدة بوحدة تحتل المرتبة الثانية (٢٠) ،
وتسمح استراتيجية (واحدة صغيرة مقابل واحدة كبيرة) للخصمين
بالخروج بمقدار أقل من المساوى ، ولكنها تحول دون تصاعد العقوبة التى
تؤدى الى الانحصار فى تحركات متبادلة التنافس ، ومن هنا كان الأفضل
هو توافر القدرة على استعادة التعاون المتبادل ، عندما يبدأ التعامل بعدم
تعاون متبادل . واكتشف باحثون آخرون أنه عندما يحاول أحد الخصوم
الاستقلال ، فإن أكثر السبل فاعلية للبحث على التعاون هو الالتجاء للثأر
المعتدل بدلا من الثأر القوى أو اللأثار (٢١) . وساعدت هذه الكشوف
التجريبية على تعزيز وصية أكسيلرود بأن يكون رد الفعل تسعة أعشار
واحدة بوحدة .

هناك مشكلات أخرى تتعلق باستراتيجية واحدة بوحدة يتعين ذكرها بإيجاز ، ولقد أشار رويير الى احتمال أن تكون واحدة بوحدة استراتيجية غير مناسبة للاعتناء الى بعض الأهداف . فمثلا ، لقد كان الهدف من مسابقات اكسيلرود هو اصابة أكبر قدر مستطاع من النقاط . وحلقت قاعدة واحدة بوحدة هذه الغاية على نحو رائع . ولكن اذا تغير الهدف وتحول الى محاولة للفوز على أكبر عدد مستطاع من الخصوم ، فإن قاعدة واحدة بوحدة ستفشل فشلا ذريعا . ففي مسابقة من هذا القبيل أعدها بير عجزت قاعدة واحدة بوحدة عن تحقيق أي فوز ضد أية استراتيجية معارضة (٢٣) ، وكان الفوز من نصيب استراتيجية فيلد وجوس - وهما استراتيجيتان لا تتصفان بحسنهما لأنهما حاولتا استغلال المعارضة اعتمادا على ما حدث من تفل لم يرتكن الى أي استفزاز في نسبة ما من الزمان . وغنى عن البيان ، أن من يرغب في التفوق على الخصم في النقاط عليه أن يكون مستعدا للتعرض للتخيلان أكثر من الخصم ، ومن ثم فإن قاعدة واحدة بوحدة لن تحقق بهذا المعنى أي فوز ، وما يسعى بير لاثباته هو أنه في بعض الأوقات يكون الحاق الهزيمة بالخصم أهم من تضخيم عائدنا، ولا تناسب « واحدة بوحدة » هذه الحالات .

وتتأثر استراتيجية واحدة بوحدة أيضا بالقيم المذكورة في استراتيجيات تصفية الحسابات (٢٤) . ففي الحدة الأدنى ، ولكي تثبت واحدة بوحدة فاعليتها يجب أن يفوق عائد كل طرف في حالة التساوي ما يحصلان عليه عند اختيار عدم التعاون (تخلي) . ويحجب أن يتكهن بها سيجري من تفاسلاته أبعده في المستقبل (٢٥) ، فإذا خففت الجزاء (أو الجزاء المتوقع) للتخلي المتبادل ، فسيكون بمقدورنا أن نوقع أن يقل احتمال مبادرتهم بالتعاون في المسابقات الكومبيوترية ، كما هو الحال في الحياة الفعلية ، وأيضا لزيادة احتمال استجابتهم لأوجه نصيب الخصم .

وصور مبتغني فإن أخيرا هذه النقطة يأن أوضح كيف أدت أسامة ادراك الزعماء الأوروبيين لإزمة ١٩١٤ إلى تحريف قوام العائد ، وقبلوا الأية ، مما أدى الى عجز استراتيجية واحدة بوحدة عن اثبات فاعليتها في الجيولة دون وقوع الحرب العالمية الأولى (٢٦) . وبوجه عام يمكن القول بأن اعتقادات الزعماء الأوروبيين عن فاعلية استراتيجيات الاستئسباد واعتقادهم أن هذه السياسة ستدفع الآخرين الى التراجع ، مما يستدعي ويستوجب التعبئة السريعة ، واعداد العدة للاستراتيجيات الهجومية لإيمانهم بالمزايا الموجبة للحرب بعد ادراكهم لنيات الآخرين العدوانية .

كل هذا قد أدى الى ظهور حالة تصفية حسابات لم يكن محتجلاً اغراؤها بالتعاون ، وبخاصة :

(أ) عندما تضخم العائد من عواقبه التعاون مقابل التخلي والجزء الذى سيعود من اتباع التعاون مقابل التخلي ، مما أدى الى ازدياد جاذبية انتهازية التخلي والتخلي الدفاعي .

(ب) بعد تضيق فجوة الاختلاف بين التعاون والنتائج التعاونية والنتائج الناجمة عن التخلي ، تضاءلت جاذبية التعاون من الجانبين .

(ج) بعد ازدياد الخشية من أن يجنى الرد على التعاون بالتخلي ، ازداد اغراء التخلي .

(د) بعد تزايد الأمل فى أن يجنى الرد على التخلي بالتعاون ، فانهم جعلوا التخلي أشد جاذبية (٢٧) .

وفى مثل هذه الأحوال ، كان ثمن اتباع استراتيجية الحسنى غالبا للفاية ، ولم يكن مستبعدا أن يحدث عجز فى استخلاص المسلك التعاونى من الخصم أيضا .

مقارنة بين قاعدة واحدة وبوادة والجريت :

ربما قيل ان النعوت التى أنجحت قاعدة واحدة بوادة (النجاح والحسنى والاستغزازية والصفح والوضوح - هى يعينها استراتيجية الجريت) وفى الحق ، فإن « واحدة بوادة » والجريت تبتلان استراتيجيتين متماثلتين للتعامل مع مواقف مأزق المحبوسين . فكلتاهما مخططة لحفز المسلك التعاونى عن طريق التواصل بين النوايا التصالحية - وكلتاها تجمع بين نظرة الجزرة والعصا التى تكافئ التعاون وتعاقب التخلي ، على أن أى هناك فروقا مهمة عديدة بينها :

اولا : بينما تعتمد قاعدة واحدة بوادة على الاتصال اللاشعورى فإن الجريت تتميز بقدرتها على الاعتماد على اتصالات صريحة فى محاولة حفز التعاون .

ثانيا : بغير النظر عن التسلح بالتعاون الفعى تنسب حركاته وبوادة الى الحركة الأولى ، فإن الفريق الآخر هو الذى يتولى المبادرة ، ويكتفى بالاعتداء . ولكن اللامبين الذين يتبعون استراتيجية الجريت هم

بأنفسهم الذين يتخذون المبادرة • واكتشف لنسج وويلر أن أغلب الاستراتيجيات الناجحة التي يعتمد عليها المتنافسون العوليون لم تكن استراتيجيات من نوعية المعاملة بالمثل فحسب كما هو الحال في قاعدة واحدة بواحدة ، ولكنها كانت استراتيجيات تضمنت مبادرات من جانب واحد للمصالحة (٢٨) •

ثالثا : لقد اشتركت قاعدة واحدة بواحدة هي والجريت في طريقة الرد على التخلي ، وإن كان لاعبو الجريت كانوا يتخذون دوما الصدارة في الرجوع الى التعاون ، بينما تلجأ استراتيجية واحدة بواحدة الى التخلي عندما ينزع الخصم الى اتباعها مما يؤدي الى احتمال إطالة مدى عملية التآكل الحلزوني •

رابعا : في الجريت لا يتوقع الخدوش المباشر لعملية المعاملة بالمثل • فلا بد أن يكون المبادر مستعدا للمخاطرة ببعض الاعلانات والاستغلات ، دون التجاء للتآكل ، بينما لا تسمح « واحدة بواحدة » بأى تخل بغير ثأر •

خامسا : تعد استراتيجية الجريت أساسا خاصة بالمباريات التي تتضمن خيارات متعاقبة للخصوم ، بينما ينظر الى واحدة بواحدة على أنها تنطبق على المباريات التي تتضمن خيارات متساينة ، وهكذا يحتمل أن تعكس الجريت على نحو أدق العالم الحق لصنع القرار السياسي •

ولقد أجريت عدة اختبارات للفاعلية المقارنة لواحدة بواحدة والجريت وأثبتت الجريت في التجارب التي حاكت الشخصية الانسانية أنها الأكثر فاعلية في حفز التعاون من قاعدة واحدة بواحدة ويعزى الى قدرة اللاعبين على الاتصال الشفوي الكثير من أسباب تفوق الجريت على استراتيجية واحدة بواحدة في مثل هذه التجارب (٢٩) ، وأجرى جولدستين وفريلمان عدة تجارب محاكاة كومبيوترية على أربعة أجيال من بينات التفاعل بين السوفيت والأمريكان لاختبار فاعلية واحدة بواحدة وثلاث صيغ من الجريت في حفز التعاون المتبادل • واستخلصوا أنه بينما نجحت جميع الاستراتيجيات الأربع الى حد ما ، إلا أن واحدة بواحدة كانت الأقل فاعلية، وأثبتت الجريت مع اختلاف درجة تصاعدها (*) أنها الأنجح (٣٠) • ويرجح ما حققته هذه الاستراتيجيات من قدرة الى استعدها للصوص في التنازلات المستمرة من جانب واحد بغير معاملة بالمثل كوسيلة لحفز التعاون المتبادل •

ولما كانت استراتيجية واحدة بوحدة لا تناسب غير مثل هذه المبادرة من جانب واحد ، لذا فإنها تمتد الأقل مقدرة على التغلب على احجام الهدف عن التعاون .

نقد نظرية المبادرة :

وقبل أن ننهي الكلام عن نظرية المبادرة ربما كان من الحكمة ذكر بعض من أوجه قصورها .

أولا : ربما شعرنا بالشك في الافتراض الذي قامت عليه النظرية . فكما رأينا مما كتب عن صنع القرار ، فإن مسألة قدرة صناع القرار على الانشغال بالقرارات العقلانية كل الوقت مسألة جدية بالنظر . ومن المسائل المثيرة للشك أيضا إمكان طرح قيم حافلة بالمعنى على مجسوعتين من الأهداف ، وإمكان تخصيص أوزان عديدة دقيقة للنتائج الافتراضية تبعا للمدى مرغوبيتها . ومن الصعب بوجه خاص محاولة تخمين تقييم النتائج المتوقعة للخصم إذا سلمنا بالصعوبة العامة لقراءة أفكار الغير وأيضا بالمشكلات العامة لاساءة ادراك أهداف الخصم واستراتيجيته .

ثانيا : والأهم ، فمن المسائل المثيرة للجدل التساؤل حول هل بمقدور نظرية المبادرة أن « تفسر » تفسيراً فعلياً لماذا تحدث أحداث وممالك بينها ، وهل هي حقاً قادرة على تفسير سبب أى مسلك . فمثلا من المحتمل أن نكون قد أسرفنا في تقدير مدى صلاحية نظرية المبادرة للتطبيق إذا قلنا ان سباقات التسليح تجري لأن تكوين موقف بلدين ساقهما الى اعتبار أنفسهما في تكوين مازق المحبوسين ، وبالمثل قد يكون من الصعب القول ان الحروب تحدث من جراء ما يسبقها من مواقف أشبه بموقف الكتاكيت أو الرعاعيد . ولذا فليس هناك ما يبرر القول بوجود نظرية للمبادرة في الحرب وفي العلاقات الدولية .

لعل الأفضل هو تصور نظرية المبادرة كوسيلة تشخيصية تساعد على تحرى الحقيقة أكثر من كونها نظرية تجريبية . فهي مجرد وسيلة تحليلية تزودنا بالاستبصارات والمائلات التي تعيننا على فهم لماذا تحدث الأحداث ، ولكنها لا تشير بالفعل الى العلاقات السببية بين المتغيرات (٣١) . ومع هذا فحتى رغم هذا الدور المحدود بأن بمقدور هذه النظرية اثبات نفعها كمرشد لصناع السياسة يساعد على جلو أفكارهم عن السبل البديلة للعمل ، ويساعدهم على النهوض بأفضل الاستراتيجيات للاعتناء الى أغراضهم .

نظرية الردع :

تتفق نظرية المثير والاستجابة واستراتيجية جريت واستراتيجية واحدة بوحدة على القول بأن طريق تحقيق السلام يعتمد على الاستعداد للمبادرة بالتعاون والمشاركة في هذا السعي . وثمة نظرية بديلة سبق التنويه عنها . انها مكبسة في عبارة لاتينية شهيرة (*) ترجمتها اذا سمعت للسلام فلا تنس أن تستعد للحرب أيضا . هذا هو لب نظرية الردع .

ويشير تصور الردع الى القدرة على الحيلولة دون اقدام شخص آخر (أو بلد آخر) على فعل شيء ما غير مستحب أو يضر بمصلحتنا (٣٧) ، كما يحدث على سبيل المثال في حالة علم روسيا عن سرقة شخص آخر لما تمتلكه ، وعدم خوفك على مهاجمة بلد آخر لبلدك أو بلاد حلفائك . وهناك سينتان نموذجيتان للحيلولة دون وقوع ذلك - الدفاع والردع .

ولنبدأ بالكلام عن الدفاع : افترض أنك تملك مجموعة من الجواهر الباهرة ، فلكي تحوز دون سرقتها ربما فكرت في تكليف أحد اصحاب العضلات المقتولة من ماركة زامبو المزودين بما يشبه المدفعية الثقيلة بحماية ممتلكاتك لمدة أربع وعشرين ساعة يوميا ، (وبلغت الافلام السينمائية فانك تعرف في هذا الموقف باستئجار فريق هزلف من سبعة من الفخول من أمثال كليبت استودوز وأرتوله شواتسنجر وبنان كلود فان دون وسلفستر ستالوني وداني جلوفر وويل جيبسون وسيجوتي ويفر للاضطلاع بهذه المهمة) والفروض أن هذا الاجراء سيصعب - من الناحية المادية - اقدام أي لص على سرقة ثمالك ، بعد أن غدت ممتلكاتك تحت حراسة يصعب على خصمك ، بل ومن زابع المستحيلات ، تحقيق هدفه . ويشار أحيانا الى هذا الاجراء بأنه استراتيجية الرفض (**).

وتنحو استراتيجية الردع منحى مختلفا نوعا . فربما لا تسند حماية مجوهراتك الى حراس أشداء ، ولكنك تعرف الجميع بأنك وكلت استودوز ورفاقه بهذه المهمة . وكو تجرأ أحد ومس ممتلكاتك الشخصية فانهم سيبدقون الويل لمن يقدم على هذه الفعلة ومع هذا ، فبالرغم من أن الردع والدفاع من الناحية التحليلية يبدوان أمرين مختلفين ، الا أنهما متصلان من الناحية العلمية اتصالا كاملا ، كما يقول باثريك هورجان . واذا توافرت

Si vi Pacem para bellum.

Denial.

(*)

(**)

القدرة على الدفاع الجيدة والرفض لأية دولة تكون قد عززت جانب الردع عندها (٣٣) .

ويستند الردع على علاقة سببية بين شعيل أو بلدين . اذ يحاول « أ » أن يفرس في ذهن « ب » الاعتقاد بأنه اذا ارتكب « ب » فعلا ما في المستقبل ، فان « ب » سيتعرض للعقاب ، يعنى تهديد « ب » بالشار ، ولكن يتبع طبع هذا الاعتقاد عند « ب » فلا بد أن يدفعه الى تصور شيئين :
١ - توافر القدرة عند أ على الثار الفعال .

٢ - توافر النية أو الارادة للثار عند أ ، اذا تعرض للتهديد .

فلو توافرت القدرة والارادة معا ، فاننا سنقول حينئذ ان تهديد أ يتمتع بالمصداقية ، وانه بالاستطاعة تصديق ما قال . وليس من شك في ضرورة أن تكون الصلوة التي يهدد « أ » باستعمالها شيئا يشاهد « ب » بالفعل .

فلو كان تهديد أ يحتمل التصديق ، فحينئذ في هذه الحالة متغ - أو ردع « ب » - عن الالتفات على أى فعل . ولذا اعتقد « ب » بالفصل أن المستور وبطائفة سيئاتهم بوعظانية من قبيل الثار لو فعل شيئا ما ضد « أ » ، فلن يكون من ضلحه شرة متفكات « أ » ، لأن الحسائر المتوقعة ستفوق أية مكاسب متوقعة . وفي الردع خلافا لما يحدث في الدفاع ، ليس الهدف هو قتل العدو عندما يمتد ، وإنما الهدف هو اقناعه بأنه سيتم على الكفول اذا أقدم على الاعتداء .

وإذا واعيها تبين في تعريف نظرية الردع ، فتستلزم أن وسيلة التغافل على السنلأم هو الخرض على اتباع تهديدات مقولة ضد خصمنا . وفي نهاية الأمر ، لابد أن يقتنع الخصم أنه في ظل ظروف معينة فانك ستحاربه ، وأن اقبالا بعينها مرفوضة ، وأنك على استعداد للمجازرة اذا تجاوز حدود ما هو مسموح به من افعال . ويخول التهديد بالحرب دون وقوعها ، وعلى العكس ، فنانا الحرب مستتق اذا أخفق قبول التهديد بالتصديق ، يعنى اما أن يصدق « ب » أن « أ » يتمتع بالقدرة على الرد ردا فعلا ، أو لا يصدق « ب » أن « أ » يمتلك الارادة بالعمل لتنفيذ ما هدد به ، أو كليهما .

لعل أفضل الحجج المقنعة بشأن نظرية الردع والسياسة الخارجية المستندة عليها قد جاء بها جيمس بين (٣٤) . وربما كان من المفيد النظر في الحجج التي أوردتها ببعض التفصيل . ويرى « بين » أن أهم وسيلة تلجأ إليها الدولة لتحريم العدوان هي التهديد بالحرب ، ولكن التهديدات يجب أن يتصرف عليها الخصم في صورة تقبل التصديق ، والكلمات هي التي تنقل عبارات التهديد ، وأن كانت « الكلمات لا تكلف شيئا » . وتعد اتفاقيات المعاهدات الرسمية وسيلة أفضل نوعا ، وإن كان أفضل سبيل للتعريف بتهديدات الوداع هو أفعالنا السابقة ، خصوصا من خلال تنفيذ التهديدات . إذ يمثل تنفيذ التهديدات استعدادا بتحمل التضحيات والمخاطر للوفاء بالالتزامات .

ويتوجب على الدول أن تولى مسألة جعل تهديداتها مصدقة قدرا كبيرا من العناية . وفي هذا المقام ، يهاجم « بين » الشعار الذي ينسب إلى مورجنتاو الذي يدعو الأمم إلى عدم وضع نفسها في موضع يصعب التراجع عنه دون فقدان ماء الوجه (٣٥) . ويؤيد بين الاتجاه عكس ذلك ، ويرى أن من الضروري أن تضخ نفسك في موضع يصبح فيه في غير مقدورك التراجع عنه تراجعا مشرفا . ففي هذه الحالة فقط سيوقن الخصم بصفه مطلقة أنك جاد في تهديدك ، وإذا أمكنك أن تتراجع تراجعا مشرفا آتئذ فلن تكون بحاجة إلى الالتزام بكلمتك . أما إذا لم يتيسر لك ذلك ، فإن الخصم سيعتقد في هذه الحالة أنك لا تنوى ذلك (٣٦) . ويعتقد بين أن التهديدات ستكون مصدقة بمقدار يمكنك من حرمان نفسك من حرية الفعل والاختيار . ولو أمكن تحقيق ذلك ، فسيعتقد خصومك أنك مقيّد أليا بتنفيذ التزامك .

لو بدأ هذا الأمر مألوفاً فسيصح ما قاله بين ، وكانت هذه بالضبط النصيحة التي قدمت كنتكتيك رابع في مباراة « الرعيد » : اقنع خصمك بعجزك عن اختيار الانحراف ، وأنت ملتزم بالسير قدما حتى لو عني ذلك تعرضك للتهلكة . ومن ثم ينتقل الاختيار إلى خصمك ، ويكون الحل المعقول بالنسبة له هو التراجع ، وبذلك تتماثل استراتيجيتي الردع هي واستراتيجية الرعيد على الحساء مهمة ، فكلهما يحتاج إلى إعلان صريح بالتهديد . وكلهما يحتاج إلى تعريف التهديد للخصم بصورة تجعل قدرا كبيرا من المصادقية . بطبيعة الحال ، فإن مشكلة النظر إلى الردع على أنه مسائل لمباراة الرعيد ترجع إلى احتمال تقديم كلا الجانبين لالتزامات لا رجعة فيها ، والتجديد في موقفين غير متوافقين ، وبذلك تحدث الكارثة التي حاول كلاهما تفاديها .

وفي أحد الأبحاث البصيرة عن علاقة عوامل المستوى الفردي بعوامل التفاعل التناسلي ، لاحظ لوكهارت أن رجال الدولة المتصلبين والصقور يجنحون (ربما بتأثير أساليب تعاملهم) الى النظر لمنازعاتهم مع الدول المنافسة على أنها نزاعات رعايدية تحتاج في مواجهتها الى أفعال قوية ، لكي نوميء بالالتزام والمصادقية . ومن ناحية أخرى ، فإن « الزعماء المعتدين » ، أو فريق الحمايم أميل الى النظر الى هذه المواجهات على أنها مباريات مازق المحبوسين ، التي تتطلب اتباع استراتيجيات تعاونية وتصالحية (٣٧) .

ومن بين النماذج المحورية لنظرية الردع (ولما جاء به بين) أزمة ميونخ ١٩٣٨ واندلاع الحرب العالمية الثانية بعد ذلك بسنة واحدة . وربما كان لذكر الاحداث التي سبقت هذه الأزمة باقتضاب بعض النفع هنا ، ففي ١٩٣٦ ، أعاد هتلر ارسال قواته العسكرية الى حوض نهر الراين منتهكا معاهدة فرساي ، واحتجت بريطانيا وفرنسا ، ولكنهما لم تتخذا أية اجراءات أبعد من هذا الاحتجاج . وفي مارس ١٩٣٨ ، أُرهب هتلر الزعمامة النمساوية وأرغمها على قبول الاحتلال الألماني العسكري والاندماج في الرايخ الثالث . وللمرة الثانية لم تتخذ فرنسا وبريطانيا أي اجراء . وفي خريف ١٩٣٨ ضغط هتلر على حكومة تشيكوسلوفاكيا لكي تضم مقاطعة السوفيت الى ألمانيا ، وعلى الرغم من أن التشيك كانوا قد وقعوا ميثاق دفاع مشترك مع كل من فرنسا وروسيا ، الا أنها كانتا على غير استعداد لمحاربة ألمانيا ، على أرض تشيكوسلوفاكيا . وفي مؤتمر ميونخ في أكتوبر ، وافقت بريطانيا على وجوب تنازل التشيك عن السوديت . وفي مارس ١٩٣٩ زحفت القوات الألمانية دون أن تلقى أية مقاومة فيما بقي من تشيكوسلوفاكيا . ورفض البريطانيون والفرنسيون اتخاذ أي اجراء فوري ، ولكنهما رأتا (فرنسا وبريطانيا) تهديده هتلر وانذاره اذا هاجم بولاندة فانهما ستباددران بمساعدتها . وكما يعرف الجميع ، لم يذعن هتلر لتهديده الحلفاء وهوجمت بولاندة في خريف ١٩٣٩ ، وأعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب وبدأ اشتعال الحرب العالمية الثانية في القرن العشرين .

فما الذي استخلصه « بين » من هذا السيناريو ؟ وما هي « الدروس المستفادة من ميونخ » ؟ الدرس الرئيسي هو أن البلدان التي تسبح لتضموها بالعدوان عليها تحمل التعرض للمزيد من العدوان (٣٨) . اذ تؤدي سياسة المهادنة الى تخفيف المناعة من تهديد الدولة ويؤدي التسامح والعدوان الى آنية حدوث عدة نتائج غير مستحبة ، فيشعر الخصم بالابتهاج بعد أن نجحت أول محاولاته للتحدى والعدوان . ويشعر باغراء يدفعه الى الاعتقاد بأن المزيد من التحركات سيقابل بسلبية مماثلة . فلقد بدأ

تجاهل المعتدى للاشادات المحذرة للبلدان الأخرى • وبالإضافة الى ذلك ، سيفقرز النجاح المبدئي للعدوان معسكر الصقور فى الداخل ضد معسكر الحمام بعد أن حذر وطالب يكبح جماح العدوان فى الماضى • لجميع هذه الأسباب هناك احتمال كبير فى ازدياد عدوان الخصم بدلا من انكماشه •

ويؤدى التسامح فى وجه العدوان الى نتائج داخل البلد المسالم أيضا • فليس بالاستطاعة الحفاظ على المهادنة الى ما شاء الله • اذ ستؤدى صيحات الشعور بالغزى والجبن التى سيجهر بها نقاد النظام فى الداخل فى آخر الأمر الى الارغام على احداث تغيير اما فى سياسة الحكومة أو الأشخاص أو الساخين معا • ويستندى الصقور لتولى زمام السلطة كجانب من رد الفعل للسياسات الفاشلة فى الماضى ، وينتهى الأمر بتطبيق سياسة جديدة للسلم معتمدة على القوة ، وتنطلق تهديدات جديدة ، وما يترتب على ذلك هو رجحان أمر الحرب • فمن جهة ، يميل المعتدى (على أساس ما وقع فى الماضى الى تجاهل تهديدات المسالم باعتبارها بلاغة جوفاء • غير أن السياسة الداخلية فى البلد المسالم سترغم الآن على اتخاذ موقف متشدد • وسيقدم المعتدى على اتخاذ خطوة أبعد ستقابل هذه المرة بالقوة •

ومن ثم استخلص بين القول بحدوث الحرب لافتقار تهديد أى بلد لقدرة كاف من المصدقية لردع الخصوم • والحل المنطقي لذلك هو وجوب صد العدوان بقوة فى مراحله الباكرة حتى لو عنى ذلك الحرب • فمن الأفضل شن حرب بسيطة الآن بدلا من شن حرب على نطاق أوسع فيما بعد • وبالإضافة الى ذلك ، فلعله من الأمن مواجهة العدوان فى مراحله الباكرة ، لأن المعتدى فى هذه الحالة سيكون غير مؤمن - فيما يحتل - من رد فعل الخصم ، ويكون أكثر تهيؤا لفض الاشتباك عندما يتعرض للمواجهة • ولطالما ساد الظن بأن بريطانيا وفرنسا - على سبيل المثال - كانتا ستنتجان فى وقف العدوان الألمانى لو أنهما اتبعتا موقفا قويا من البداية •

وناقش بين أيضا موقفا أكثر معاصرة أدى فيه الافتقار الى مصداقية التهديد الى حفز العدوان • انه الموقف المتعلق بأزمة صواريخ كوبا ١٩٦٢ (٣٩) والتساؤل الذى دار فى خلد بين هو : « لماذا صمم السوفيت على اتباع لعبة خطيرة كنصب الأسلحة النووية فى كوبا ؟ وجهات اجابته على ذلك بأن الولايات المتحدة أخفقت فى الحفاظ على فعالية تهديدها • أولا : لقد سمح الرئيس الجديد كيندى بالخضوع لأرهاب خروتشوف فى

قيمة فينا ١٩٦١ • ثانيا : لقد تعرضت الولايات المتحدة لاهانة الهزيمة في أزمة خليج الخنازير عندما فشلت في المخاطرة وتحمل التضحية في سبيل تقديم العون للعصابات المناهضة لكاسترو في مؤامرة كانت وراء اشغالها . ثالثا : اختيار كيندي للتفاوض حول حل وسط مع الشيوعيين في لاوس ، ورجع هذا الحل على استعمال القوة العسكرية لمساندة الحكومة حتى رغم التزامه بالانسحاب في سيانوا (*) . رابعا : لم تحاول الولايات المتحدة التصدي ضد انشاء صور يرلين ١٩٦١ . خامسا : اعتذرت الولايات المتحدة عن ارسال قوات برية الى فيتنام الجنوبية فرفضت في هذا الموقف الوفاء بالتزام كبير نحو احد حلفائها • سادسا : لقد سمحنا للسوفيت بالاسهام في بناء قاعدة مسلحة في كوبا ذاتها ، ومن ثم فاننا من خلال سلسلة من الردود الضعيفة على التحديات الموجهة لمصالحنا ، سمحنا للسوفيت بالاعتقاد باننا لن نرد على أية استفزازات لاحقة • وما ترتب على ذلك هو شدة اقتراب القوتين العظميين من الحرب •

وانتقد بين انتقادا اقرب الى الحدة نظرية المؤثر والاستجابة التي اسماها نظرية التهيج (**). (٤٠) ولعلك تذكر أن نظرية المؤثر والاستجابة قد صورت الحرب كنتيجة لاهمال نجم عن اساءة التقدير واساءة الفهم • فقد كانت النوايا الحقبة للجانبين مسالمة ، ولكن من خلال نزاع حلزوني متصاعد اقلت الزمام وتندر التحكم فيه ، فاندلعت الحرب رغم عدم رغبة الطرفين في اشغالها او التخطيط لها ، وما يستخلص ضمنا من ذلك هو نشوب الحرب نتيجة لاختفاق احد الطرفين في كسر الحركة المتصاعدة الحلزونية للعنف ، وكان بالامكان احداث ذلك عن طريق الافعال التعاونية والتصالحية كرد على عملية الاستفزاز التي أحدثتها الطرف الآخر •

ويستبعد بين نظرية المؤثر والاستجابة ، باعتبارها لا تستند الى أي أساس تجريبي ، وباعتبارها دليلا خطيرا للسياسة ، ويرى أن مصطلحي التعاون والتصالح مجرد كلمتين وهميتين للدلالة على المهادنة • فلم تؤد المهادنة الى السلام ، ولكنها ربما أدت الى زيادة احتمال وقوع الحرب ، وسخر في أول طبعات كتابه ١٩٧٠ من نظرية التهيج أو ما يدعى بنظرية المؤثر والاستجابة :

South East Asia Treaty Organization Seato .

(*)

Excitation.

(***)

« تنصحننا نظرية التهيج أن ندير الحد الآخر بدلا من الرد بحزم .
فمثلا تبدو الصين كأنها بلد محب للحرب وخطير . غير أن نظرية التهيج
تري أن سر ميل الصينيين للحرب هو ارتياهم في نوأيانا . فهم يشعرون
أنهم مطوقون ومهددون . ومن ثم فإذا أردنا تخفيف عداة الصين ما علينا
الا أن نلقى معاهدات الدفاع الجماعية ، ونسحب من فيتنام ، ونضم
الصين الى هيئة الأمم ونعيد الأسطول السابع الى أمريكا » (٤١) .

وما أن أرسلت الطبعة الأولى للأسواق، اتضح أن هذا بالضبط ما فعلته
الولايات المتحدة ! فلقد سحبت إدارة نيكسون جنود الولايات المتحدة من
فيتنام ، ووقعت على معاهدة السلام في باريس ، ويسرت انضمام الصين
الى هيئة الأمم ، واحتلت مقعدا في مجلس الأمن ، ووضعت ترتيبات لعقد
 قمة احتفاء بنصرها مع زعماء الصين في بكين . وعززت ادارة كارتر هذه
العلاقة المستحدثة بأن ألغت ميثاق الدفاع المشترك بينها وبين جمهورية
الصين (تايوان) ومنحت اعترافها الرسمي بجمهورية الصين الشعبية ،
وترتب على ذلك توثق العلاقة بين الصين والولايات المتحدة ، وازدياد
التعاون بينهما ، الذي اشتمل أيضا على محاولة اقامة تعاون عسكري
واستخباري موجه ضد الاتحاد السوفيتي ! . وفي ذات الوقت ، فاننا
لم نعد نلحظ على هذه الفقرة المثيرة للاهتمام والتي تنبأت بسداجة بالفيب
في الطبعة التالية الزيدة المنقحة لكتاب بين التي صدرت ١٩٨١ .

والمشكلة الثانية المتعلقة بنظرية المثير والاستجابة كما يراها بين هي
انها تضمنت الحكم بعدم توجيه اللوم لأحد عندما تقع الحرب . فلا وجود
لدولة في كامل وعيها ترغب الحرب أو تخطط لها . ومع هذا فإن التقليديين
من أصحاب نظرية الردع مثل «بين» يرون أن الدول تحصل على الحد الأقصى
من الكسب عندما لا تتوانى عن السعي وراء نوافذ الفرص المتاحة التي
تستطيع النفاذ منها لجنى الكسب من الآخرين . وليس بمقدور أحد غير
تهديدات المصادقية والرد بالمثل وغير ذلك من الشعارات التي يروجها
الدافعون عن الوضع الراهن ابقاء هذه النوافذ مغلقة (٤٢) ، وفي نظرية
«بين» (التي عفا الزمان عليها الآن بعد أن أصبحت كتلة الاتحاد السوفيتي
في ذمة التاريخ) ، (وانتهى أمر الحرب الباردة ذاتها) الزعم بأن العالم
مؤلف من أخيار وأشرار ، وأن التفرقة بين النوعين ليست بحاجة الى بيان .
فالولايات المتحدة والعالم الحر هم الأخيار باعتبارهم ملتزمين بالدفاع
وبالأوضاع الراهنة ومن الساعين لتحقيق السلام في العالم . أما بلدان
الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشيوعي ، فانها تقوم بدور الأشرار لكونها
عنوانية ودولا توسعية ترغب في أحداث اضطراب في الأوضاع الراهنة .

ويزعم بين أيضا وجود وضع راهن دول محدد المعالم والملاحم يمثل
توزيما للحقوق والأراضي بين الدول وتتعترف به جميع الأطراف .

و « الوضع الراهن » بصفة أولية مكاني وجغرافي ، ولكنه يستند
أيضا الى الأيديولوجية . فمن ناحية أساسية ، فانه يشير الى توزيع الأرض
ويقسمها الى « أرضنا » و « أرضهم » . ففي عشرات السنين الأخيرة ، كان
جانبنا يتألف من أراضي الولايات المتحدة ذاتها وأراضي حلفائنا والبلدان
الواقعة في مناطق نفوذنا . ويتألف « جانبهم » من أراضي الاتحاد السوفيتي
وحلفائه والبلدان الواقعة في منطقة نفوذهم ، فكان أمرا واضحا لمن ينتمي
إلى شيء ؟ تمشيا مع ما يقوله « بين » (ولهذا الصيغة من صيغ الوضع الراهن
أساس واضح مستمد من الحرب الباردة بالرغم من أن تصور الوضع
الراهن ما برح مستعملا بوجه عام في الحقبة التالية للحرب الباردة) .

وتمثل صيغة الوضع الراهن مكانة مهمة في النظرية العامة للدع
عند « بين » . إذ يؤدي انتهاك الوضع الراهن الى الاستفزاز للحرب ،
ويعزز الحفاظ عليه السلام . والاشتراك في معسكره واضح كالبلور ،
لأن الدول المتعددية تعلم علم اليقين أين تتوقف ، ومتى ، اذا كانت لا تريد
الحرب . ولكن عندما يقرر أى بلد خوض الحرب ، فان مطلبه مستجاب ،
اذا تحدى الوضع الراهن ، فليس بالمقدور حدوث اساعة تقدير ، لأن
الحروب لا تخضع للمصادفة ، ولكنها قرارات واعية يقررها زعماء الدول
المعتدية .

ولما كان بين لم يكتف بوضع نظرية تجريبية خاصة بسبب الحرب،
ولكنه وضع أيضا نظرية معيارية تتعلق بالحرب ، وتبين أفضل السبل
لتسيير السياسة الخارجية الأمريكية ، لذا وجه جملة أسئلة متصلة
بالسياسة ، من أهمها : « متى وأين يتوجب علينا الرد بالقوة على تحديات
المصالح الأمريكية ؟ ومن الرخود التي يسود الاعتقاد بها على نطاق واسع
القول بأن الولايات المتحدة يجب أن ترد بالقوة دفاعا عن البلاد ذات القيمة
الاستراتيجية (٤٤) ، وربما كانت القيمة الاستراتيجية مستندة الى وجود
صفة ما قد تساهم اسهاما ذا بال في القدرة العسكرية لأى خصم من القوى
العظمى اذا وقعت بين يديه ، يؤدي الى حدوث تبدل في ميزان القوى
العسكرية ، وما يترتب على ذلك - بطبيعة الحال - هو القول بأن الدول
التي لا تملك أى مصادر من هذه المصادر الاستراتيجية لا مانع على الإطلاق
بحول دون التضحية بها . فليس هناك ما يوجب الدفاع عنها .

ويرى بين وجود سياسة بديلة • اذ يعتقد أن على الولايات المتحدة أن تتصدى لآى تحرك لآية قوة عظمى أخرى ، أو لأصدقائها ، لتغيير الوضع الراهن ، لا لكون هذا الاجراء سيغير القوى العسكرية فحسب ، ولكن لأن الاخفاق فى تحقيق هذا الهدف قد ينتقص من مصداقية تهديدنا • ومن هذا المنظور يعد اشتراك أمريكا فى فيتنام أمرا جديرا بالثناء • وعلى الرغم من أن فيتنام الجنوبية لا تتمتع بأية قيمة استراتيجية إلا أنه كان من الضروري أن تدافع الولايات المتحدة عنها حتى يتسنى لها الدفاع عن مصداقية تهديدنا حتى نستطيع التصدى للعدوان الموجه ضدنا وضد حلفائنا •

والشئ المنير للسخرية المترتب على ذلك ، لو صح ما قاله بين هو أن الحرب مطلوبة للحيلولة دون حدوث حروب لاحقة • وبذلك تغدو الحرب وسيلة للسلام • فالردع يحتاج الى مصداقية ، وتحتاج المصداقية فى نهاية الأمر من أى بلد أن يستعرض قدرته واستعداد للاشتباك فى صدام مسلح •

الردع وبحث تجريبي :

على الرغم من وفرة ما كتب عن نظرية الردع - وبخاصة عن ردع الحرب النووية - إلا أن ما أجرى من بحث تجريبي عن الردع التقليدى كان شحيحا نسبيا حتى وقت قريب •

وحلل الكسندر جورج وريتشارد سمول فى كتابهما الكلاسيكى محاولات الردع للولايات المتحدة فى حقبة الحرب الباردة بين ١٩٤٥ و ١٩٦٢ (٤٥) ، واستمعنا بمنهج الدراسات المقارنة ، فى فحص ومقارنة ١١ حالة من التهديدات الرادعة للولايات المتحدة فى محاولة للتعرف على كيف يقبل الردع ، وكيف يحقق النجاح • فما الذى يدفع أى مبادر باستعمال القوة • لتكتيف التحدى وتحويله الى ردع ؟ • الظاهر أن أهم عامل هو منظور المبادر بالقوة للمخاطر الكامنة فى تحدى المدافع • فقيما يقرب من جميع الحالات ، اكتشف المؤلفان أدلة تبين أنه قبل الاقدام على أى فعل ، استخلص المبادر أن مخاطره ما اختار من خيار يمكن تقديرها والتحكم فيها على نحو يؤكد امكان قبول المخاطر ، وبدا مثل هذا الشعور من ناحية المبادر فى نظر جورج وسمول شرطا ضروريا - ولكنه غير كاف - مثل اضئار القرار بتحدى الردع • ومن ناحية أخرى ، فيعد الاعتقاد فى امكان تقدير مدى الخيارات المنسوبة والتحكم فيها ، شرطا كافيا فى العادة لنجاح

الردع (٤٦) . فلقد تبين أن صناع القرار في الدول المتحدة من معارضي المخاطرة من انصار الاقلال من الحسائر أكثر عددا من المرحبين بالمخاطرة ومن يطمعون في تضخيم ما يجتونه منها .

وثاني عامل رئيسي هو نظرة المبادر في الدولة الملتزمة بالدفاع . فخلافا لما يتوقع ، اكتشف جورج وسمول أن الالتزام الأمريكي في ذاته غير كاف لردع أي مبادر محتمل . فلو امتلك الخصم خيارا لتحدى الوضع الراهن ، فسيكون من المرجح تحقيقه لفرضه وتكبده ثمنا مقبولا ، في هذه الحالة لا يستبعد أن يفشل الردع حتى في حالة توافر المصدقية للولايات المتحدة . واستخلص المؤلفان أن إدراك المبادر لوجود التزام للدفاع قد يكون شرطا ضروريا لنجاح الردع ، ولكنه ليس شرطا كافيا (٤٧) .

وتعرف جورج وسمول الى أنماط ثلاثة متمايزة لاختراق الردع : النمط الأول وصف بأنه من نوعية فرض الأمر الواقع باغتياره يتضمن أفعالا مصممة لقلب الوضع الراهن بسرعة قبل أن تتاح الفرصة للدفاع لكي يقرر الالتزام بعكس التغير . وتحدث أنماط الأمر عندما يعتقد المبادر في عدم وجود التزام فعلى للدفاع . وبطبيعة الحال ، اذا صحت وجهة نظر المبادر وتبين عدم وجود أي التزام ، فأننا لن نستطيع القول بوجود اختراق في الردع لأن الدفاع في المقام الأول لم يلتزم على الإطلاق . ويتوأم تدخل السوفيت في المجر ١٩٥٦ بكل تأكيد مع هذا النمط . إذ كان المقصود من التدخل السوفيتي هو فرض الأمر الواقع على الغرب ، ولكن بالتأكيد أيضا فإن الولايات المتحدة لم تلتزم قط بالرد بالمثل ضد الاتحاد السوفيتي على أي عدوان هناك . وأحيانا قد يوجه الالتزام رغم اعتقاد الخصم غير ذلك ، ويحتمل أن يكون هذا الموقف هو ما حدث عندما هاجمت العراق الكويت ١٩٩٠ .

وأطلق اسم جس النبض المحدود (*) على النمط الثاني من اختراق الردع الذي اكتشفه جورج وسمول . وتحدث مثل هذه الحالات عندما يعتقد المبادر أن التزام الدفاع غير مؤكد أو متناقض . في هذه الحالة فانه يبادر باثارة أزمة تخضع لسيطرته للتيقن من التزام الدفاع . وأغلب الظن أن هذا النمط يتبع شعار لينين المشهور : « اذا اكتشفت أنك طرقت شيئا صلبا انسحب ، وإذا طرقت شيئا ليئا ، فاندفع قلعا » وربما تضمنت أمثلة هذا النمط المرحلة الهندية لحصار برلين ١٩٤٨ وأزمة كيموي

١٩٥٩ (٤٩) ، وتعقب مرحلة جس النبض المحدود في الأغلب مرحلة ثانية أطلق عليها جورج وسمول اسم الضغط المحكوم(*) . فإذا اكتشف المبادر وجود تصلب في الالتزام المدافع ، فإنه قد يواصل محاولة شق طريق بعمل حركة التفاف لو استطاع ، وأن يحافظ في الوقت ذاته على خياراته المخاضة لتقديراته وتحكمه ، وتتضمن ردود الضغط المحكوم استراتيجيا ذات مخاطر هيئة لا تتطلب أكثر من الحد الأدنى من القوة . وتصور المرحلة الأخيرة من حصار برلين وأزمة كيموى هذه التقنية (٥٠) .

ويستخلص جورج وسمول أن تهديدات الردع التي اتبعتها الولايات المتحدة ضد خصومها ممن يتبعون استراتيجيات قليلة المخاطر كثيرا ما اتصفت بعدم فاعليتها ، وكثيرا ما يقدر المبادرون عدم احتمال أن يكون المدافعون على استعداد للدفاع بكفاية ضد الانتهاكات المتدنية للوضع الراهن . وتبدو حقيقة امتلاك المبادر لعدة خيارات لانتهاك الوضع الراهن عاملا حاسما في تقرير هل يتوقع أن يخاطر المبادرون بتحدى الردع(٥١) .

ورببت تحديات الوضع الراهن في النمط الثاني والنمط الثالث ترتيبا مسلسلا تصاعديا من الخطوات الصغيرة ، ويمكن عكسها إذا اقتضى الأمر ، مما حث أحد المعقبين على كتابة ما يأتي :

« ليس مثارا للدهشة أن توصف فاعلية الردع بأنها أقرب الى الهزال في الهوامش ، وأن تتميز بصعوبة الحفاظ عليها عندما يحدث التحدي في مستويات متدنية في مواضع ذات أهمية محدودة بخصوص مسائل لا تمس المصالح القومية الحيوية . ومن عجب أن تكون هذه الحالة هي بالضبط الشكل الذي تظهر فيه أغلب التحديات » (٥٢) .

وهناك عالم آخر اهتم بنظرية الردع . انه بروس راسيت ، ومن بين أبكر الدراسات المستندة الى بيانات عن الردع مقالته : « حساب الردع » (٥٣) . وتشابه راسيت هو وجورج وسمول مركز على الردع الممتد المباشر ، يعنى المحاولات التي تقسم عليها إحدى الدول (المدافع) للردع المباشر للقوة العسكرية من قبل دولة أخرى (المهاجم المحتمل) ضد دولة ثالثة صديقة (الدولة المحمية) . وعنى راسيت بوجه خاص باكتشاف ما الذي يقرر هل أخفق التهديد بالردع أم أصعب النجاح ، ودفعه استقصاء هذه المسألة الى فحص بيانات ١٧ حالة ردع بين ١٩٣٥ و ١٩٦١ ، حاولت فيها إحدى القوى العظمى الحيلولة دون مهاجمة إحدى الدول

المحمية الصغرى • ومثلت الحالات السبع عشرة جميعا مواقف كان من المحتمل أن تقدم فيها الدول المعتدية على عملية اعتلاء على الدولة التابعة •
وانساق راسيت وراء تحليله فاهتدى الى بعض النتائج المثيرة للاهتمام :

أولا : لم يبد أن الهجومات المحتملة ضد الدول التابعة الأهم قد حققت نجاحا في الردع يفوق النجاح ضد الدول التابعة الأقل أهمية •
والواقع أن جميع حالات الردع الناجحة قد تضمنت دولا تابعة أقل أهمية نسبيا (من حيث ضخامة انتاجها القومي وعدد سكانها) • وبعبارة أخرى، لم يبد هناك أى اتصال بين الردع الناجح وتمتع الدول التابعة بأية قيمة استراتيجية •

ثانيا : اكتشف أن أى التزام ضريع من القوى العظمى المدافعة ليس ضمانا لنجاح الردع •

ثالثا : لم يبد التفوق المحل أو التفوق العسكرى العام عند القوى العظمى المدافعة ضمانا للرد الناجح • وردد هذا الاكتشاف الأخير اكتشافا مماثلا فى محاولة بحث باكرة أخرى • اذ استخلصت دراسة راول نارول للردع فى القرون العشرين الماضية أن التفوق فى القوة وحده ليس كافيا لردع الحرب ، لأن استعداد الدول المدافعة لا يؤدى الى تجهيز قوات متفوقة من احتمالات السلام • واكتشف نارول أن التسلح يجنح الى ترجيح حدوث الحرب (٥٤) •

انها نتائج مثيرة للاهتمام ، لأن نظرية الردع توحي بأن القدرة العسكرية البحتة للنعمالة بالمثل بالاشتراك مع الالتزامات الصريحة لابد أن يترتب عليها تهديد موقوف به يسفر عن محاولة ردع ناجحة • فإذا لم تؤد هذه العوامل الى عملية ردع ناجحة ، فما الذى يستطيع تحقيق ذلك ؟

واكتشف راسيت أن أفضل ما ييشن بحدوث ردع ناجح هو وجود ارتباطات وثيقة ، عسكرية واقتصادية وسياسية ، بين المدافع والدولة التابعة ، وفى جميع عمليات الردع الناجحة ، كان التعاون العسكرى القوى قائما ، وكان المدافع يزود الدولة المحمية بالأسلحة والخبراء • ففى أربع حالات من ست من عمليات الردع الناجحة ، كانت هناك روابط سياسية وثيقة • وفى خمس حالات من ست ، كان هناك ارتباط اقتصادى جوهري

متبادل بين المحمي والمهاجم ، كما يبين من احصائيات التبادل التجارى الثنائى (٥٥) . اذ يدل اتساع وتكثف العلاقات بين المدافع والتابع على توثق الصلة بين التزام المدافع والدولة المحمية مما يساعد على تضخيم احتمال الردع الناجح .

وتعرض المؤلف الباكر لراسيت عن الردع الآن للمزيد من التوسع . فلقد تعرف راسيت وبول هوث على ٥٤ حالة من الاتساع المباشرة فى الردع بين ١٩٠٠ و ١٩٨٠ (٥٦) . وبعد أن استمانا بنموذج النفع المتوقع للردع، فانهما افترضا امكان انجاز الردع اذا أثبت حساب تكاليف المنفعة عند المهاجم أن النفع المتوقع من أية عملية هجومية سيكون أقل من النفع المتوقع من الاحجام عن الهجوم . ولابد من الناحية المنطقية أن تتضمن حسابات الهجوم المحتملة تقديرات لمقدرة المدافع على الدفاع عن المحمي والتزامه واستعداداته للنهوض بهذه المهمة . وابتكر راسيت وهوث مؤشرات لاستخلاص البيانات الآتية : التوازن العسكرى النسبى بين المهاجم والمدافع والمحمي ، والروابط الاقتصادية والعسكرية التى تربط المدافع بالمحمي والقيمة الجوهرية (أو الاستراتيجية) للمحمي والمسلك السالف للمدافع فى مواقف الردع (سمعته) .

واكتشفا نجاح الردع فى ٣١ حالة من بين ٥٤ حالة . اذ حققت محاولات الردع أعظم نجاح عند توافر روابط اقتصادية (تجارية) وسياسية (مثل بيع الأسلحة) بين المدافع والمحمي ، وعندما كان التوازن العسكرى المثل لصالح المدافع المحمي . والظاهر أن الروابط الرسمية لا تزيد من فرص نجاح الردع . والأمر بالمثل فيما يتعلق بمسلك المدافع السابق فى الأزمات ، بل وحتى امتلاك المدافع للأسلحة النووية (٥٧) .

ثم واصل هوث وراسيت مراجعة ما حصلنا عليه من بيانات وتوسعا فى الدراسة حتى ضمت السنوات من ١٨٨٥ - ١٩٨٤ ما زاد من حالات البحث الى ٥٨ حالة تمثل الردع المتمد القوي ، وأكد تحليل هذه الحقيقة أن التوازن القوي المتمد قصير الأجل له تأثير مهم على نجاح الردع . وان كان لا توازن القوى الطويل الآن أو امتلاك الأسلحة النووية يضطلعان بالدور الرئيسى . والظاهر أن صناع القرار لا يبادرون بالنزاع وهم يقصدون اشغال حروب منهكة طويلة الأمد ، ولكن الأمل يحدوهم الى الكسب السريع وفرض الأمر الواقع الذى لا يستطيع المدافع قلبه ، ومن ثم فإن أكثر ما يهم هو قدرة المدافع على التحمل دون حدوث مثل هذا النصر السريع . اذ يبدو الردع اعتمادا على حرمان الطرف الآخر من تحقيق كسب قوى أهم من أى تهديد موثوق للعقوبة على المدى الطويل (٥٨) .

ولعل المأزق الذى واجه البريطانيين ١٩٣٩ يفيد فى معرفة الاختلاف .
 ويذكر آلان الكسندف وريتشارد روزكرانس أنه بالرغم من أن بريطانيا
 حاولت اتباع استراتيجية ردع طويلة الأمد ضد هتلر بالتهديد بكسب
 حرب الانهاك ، إلا أن الاستراتيجية الوحيدة التى كان يوسعها الحيلولة
 دون مهاجمة هتلر لبولانده كانت التهديد الموثق بحرمان الألمان من القدرة
 الفورية على الاستيلاء على بولانده ، وكان بالإمكان تحقيق ذلك بغير تعاون
 البريطانيين والفرنسيين مع الاتحاد السوفيتى (٥٩) .

وفحص هوث وراسميت أيضاً مصداقية تهديد المدافع مستعينا
 بالنمط الذى اتبعه فى المحادثات الدبلوماسية فى مواقف الردع السابقة
 واستراتيجيته للتصعيد الاستراتيجى (سلوكه التساومى) فى الأزمة وأثبتت
 كشوفهما قدرتها على التنوير . فلقد اكتشفا أن أية استراتيجية من نوعية
 واحدة بوحدة التصعيد العسكرى من المرجح أن تحقق تأثيراً رادعاً فاجعاً
 أكثر من سياسة الرد بقوة أعظم على أفعال الخصم (سياسة القوة)
 أو سياسة الرد فى مستويات أدنى من الفعل العسكرى (سياسة الحذر) .
 وبالمثل فإن الاستراتيجية البديلة للدبلوماسية (التى تجمع بين الحزم
 والمرونة) تحقق تأثيراً أعظم للمدافع يفوق استراتيجيات التخويف
 أو المصالحة (٦٠) ، لأن السجل السابق للتهديد أو المصالحة (التراجع)
 يقلل من فرص الردع الناجح ، وأحياناً يكون للتهديد دور فعال فى مواجهة
 أى مهاجم محتمل شديد الضعف ، ولكنه يمد استراتيجية رادعة حافلة
 بالخطار ضد أية دولة تملك قدرات عسكرية معادلة (٦١) .

وكما هو متوقع ، فإذا كان المدافع قد سبق ازغامه على التنازل من
 قبل نفس المهاجم ، فإن تهديد المدافع سيفتقر الى المصدقية فى الأزمة
 التالية . مما يتسبب فى حدوث اخفاق فى الردع . على أن مسلك الاستمساك
 الذى يتخذ المدافع فى المواجهة السابقة مع نفس المهاجم قد يقلل من فرص
 نجاح الردع فى المستقبل . فبمجرد تعرض المهاجم المحتمل للتهديد فإنه
 سيكون أقل ميلاً للتراجع وتحمل خسائر. أفدح لسعته ومكانه
 ومن الملاحظات أن يكون بمقدور نجاحات الردع ضد نفس المهاجم المحتمل
 تقليل فرص النجاح مستقبلًا اعتماداً على زيادتها للشعور بالضمير عند
 الخاسر (٦٣) ، وفى المدى البعيد فإن التورط فى أزمات سابقة يبدو آمن
 من أى موقف يضطر فيه المدافع الى التراجع أو التهديد لأحرار النجاح .
 والواقع أن التورط كان هو المسلك الوحيد فى الماضى فى دراسة هوث
 وراسميت الذى لم يرتبط بعملية اخفاق الردع (٦٤) .

وازدادت دراية اصحاب نظريات الردع بأن نجاحه يستوجب اعتقاد المتحدى بنصداقية تهديدات المدافع ، وأيضاً ألا تساعد أفعال الردع ذاتها على زيادة خوف المهاجم المحتمل من أية أفعال عسكرية وقائية مما يحفز التصعيد للحرب (٦٥) . وليس من المستبعد أن يخلق الردع في استحثاث الدول التي تسعى لتحقيق تهديدات مؤثقة لحدوث نزاع حلزوني (٦٦) . ويتوجب على صنّاع القرار في مواقف الردع أن يراغوا شدة حساسية خطواتهم . فإذا تظاهروا بفرط الخشونة فانهم يخاطرون باستفزاز المتحدى المتوقع ، وأقدامه على رد فعل عنواني سافر ، بينما كان هذا المتحدى ملتزماً مسبقاً بعدم المخاطرة بالحرب ، وإذا لم يكشفوا عن قدر كاف من الصلابة ، فانهم قد يشجعون المفكرين الجالسين عند المهاجم المتوقع على الاعتقاد بأن المدافع لن يفي بعهده ، والتزامه (٦٧) . فعلى الزعماء التزام الحذر ضد المهادنة والاستفزاز على السواء .

تبدو دراسات هوث وراسميت وكأنها قد بينت احتمال نجاح الردع أحياناً ، وإخفاقها في أحيان أخرى ، وإن كانت طبيعة الردع الناجح والفاشل تقع ضمن توقعات نظرية الردع . فالمقدور ردع المعتدين المحتملين بتهديدات مؤثقة بالشار من قبل المدافع ، وبخاصة لو كان المدافع يتمتع بسميزات عسكرية محلية مباشرة . وإذا كان بالمقدور اكتشاف التزام المدافع نحو المحمي بوضوح من روابطه الاقتصادية والعسكرية والسياسية بالمخمس ، وتبدو الأحلاف الرسمية الشكلية عديدة الأهمية للدلالة على مدى التزام المدافع ، ولكن بالإمكان تفسير هذا الالتزام بالرجوع الى نوايا المهاجم المحتمل تجاه الأفعال لا الأقوال أو المعاهدات . وتبدو سمعة المدافع في الوفاء بالتزاماته مهمة ، وإن كان هذا يتعلق بنفس المتحدى المحتمل فحسب . وقد ينسب الفشل في الردع الى القدرات العسكرية التي لا تصل الى درجة المصداقية وإلى الالتزامات عند الدول المحمية التي تفتقر الى الكثير من التحديد والوضوح . وقد تنبأت نظرية الردع بجميع هذه الاحتمالات .

نقد بحث الردع ونظرية الردع :

كما تستطيع أن تتخيل ، لم تستطع هذه الدراسات الإفلات من التحدى : فمن بين الأسباب الأساسية للخلاف بين علماء السياسة فمن درسوا الردع كيفية اختيار الحالات الفعلية للردع . ومن بين الافتقادات التي أثرت في الأمل ضد الدراسة المبدئية لراسميت ، وإن كانت تنطبق بوجه عام على معظم دراسات الردع المختلفة هي القول بأننا إذا اقتصرنا على الحالات التي تعرضت فيها الدول للتبعية للتهديد ، فإننا لنقتد أنجح

حالات الردع ، يعنى تلك التى كان بوسع المدافع فيها أن يبرز تهديده رادعا هائلا يدفع الخصوم الى الاحجام عن النظر فى اتخاذ أى إجراء ضد الصنيع (٦٨) .

وهناك انتقاد آخر يتساوى فى الأهمية . اذ يحتاج قيام حالة من الردع الممتد المباشر الى وجود مهاجم محتمل معنى عناية جادة بالاستعمال المباشر للقوة العسكرية ، ووجود مدافع يتورط بالفعل فى محاولة جادة لردع مثل هذا الاستعمال للقوة . ويتهم النقاد راسبيت وهوث (وأيضاً الآخرين) بانهم :

(أ) ارتكبوا خطأ الاستعانة بحالات لم يفكر فيها المهاجم المحتمل فى استعمال القوة العسكرية ضده دول تابعة ، مما أدى الى الانطباع الخاطيء بحدوث نجاح رادع ، أو

(ب) لم يبذل المدافع أى جهد جاد لردع المهاجم ، مما أعطى الانطباع الخطأ باخفاق الردع (٦٩) .

فمثلا ، استخلص ريتشارد ندليبو وجانيس جروس ستين بعد الاستعانة بتمارين أدق لوقوع الردع الممتد الفوري أن من بين ٥٤ حالة من البيانات الأصلية التى جاء بها هوث وراسبيت لم يتوأم أكثر من ٩ حالات مع التعريف فلم يمتدوا الى أكثر من عشرة أمثلة للردع الممتد فى المجموعة الأخيرة المؤلفة من ٥٨ حالة (٧٠) ، ولم يتعرفوا من بين ٩ حالات للردع فى القرن العشرين على أكثر من ثلاث حالات اعتبرت ناجحة ، وفى المدى القصير فحسب (ميونخ وردع مصر للهجوم الاسرائيل على سوريا فى مايو ١٩٦٧ والردع الأمريكى للهجوم التركى على قبرص ١٩٦٤) . واكتشفوا أن النجاحات الرادعية المباشرة أمر « غير مألوف وجزافى وغير محدد الملامح » (٧١) . ان فحص هذا الاختلاف البين المتعلق بالحالات المزايدة يبدو مثيرا للدهشة . فهو يبين الصعوبة النظرية للتعرف على حالات الردع ، ويبين أيضا وجوب التزام الحذر عند التعامل مع نتائج أى تحليل احصائى مستند على مجموعة جزئية من الحالات .

ولا تقتصر المشكلات على تحديد وجود محاولات الردع، ولكنها تخص أيضا تحديد أى المحاولات أصابها النجاح ، وأياها منيت بالفشل . ولقد سبقت الإشارة الى أن بعض الحالات التى تظهر وكأنها تمثل حالات الردع

الناجحة ربما كانت إما حالات لم يخطر ببال الخصم قط فعل أى شيء حيالها ، ومن ثم فانه لم يكن بحاجة الى التعرض للدع أو ٢ - حالات كان فيها الخصم - يرغب رغبة أكيدة فى تحدى الوضع الراهن ، ولكنه أحجم عن اتخاذ أى اجراء عسكري ليس لخشية من التكاليف المتوقعة التى قد يفرضها عليه المدافع عندما يرد بالمثل ، وانما مراعاة لاعتبارات أخرى - أيديولوجية وسياسية وأخلاقية وقانونية (٧٢) .

ولا يعنى عدم حدوث الهجوم أن تنسب السلام الى الردع الناجح . فكما أشار مورجان فإن التعرف على حالات الردع الناجح يتضمن اثبات لماذا لم يحدث شيء ما . وهي مهمة أشبه بالكابوس المنطقي (٧٣) . وربما ساعدت النكتة القديمة عن فلاح أو هيز على تنويرنا . فالظاهر أن أحد الفلاحين الطيبين غريب الأطوار قد نصب فى عصرية أحد الأيام عمودا شديد الضخامة وسط الحوش الخلفى لمزرعته . وعندما ملح جاره هذه التحلية المبتكرة سألته عن سبب نصبها فى حوشه الخلفى ، وبخاصة لأنها كانت على شكل عمود مفرط فى الطول ينصب عادة للنباتات المتسلقة ، فأجاب الفلاح بأن هذا العمود يساعد على حماية المكان من اقتحام الفيلة . واعترض الجار على هذا اللغو بالقول بعدم وجود فيلة فى تلك المنطقة . وهنا رد الفلاح مندهشا ومزهوا بانتصاره : « هل رأيت أن هذا يثبت جدوى نصب هذا العمود ! » . ولعل الردع من نفس نوعية هذه الظاهرة .

ولقد سبق أن لاحظنا أكثر مما لاحظته عدة علماء أن عدد نجاحات عمليات الردع التى اكتشفها هوث ورأسيت أقرب الى التضخم أو الانتفاخ ، وأن عدد اخفاقات الردع أكبر بدرجة ملحوظة . والواقع أن بعض أصحاب النظريات يحتاجون بالقول بأن عدد اخفاقات الردع كبير للغاية ، وأن كيفية فشل الردع تتعارض الى حد كبير مع النظرية العقلانية للردع ، التى هى بحاجة الى اصلاح وتعديل رئيسي .

وعليك أن تذكر أن نظرية الردع لم تحاول القول بأن محاولات الردع تنجح دائما ، لأن الردع سيخفق اذا اختفت عملية المعاملة بالمثل ، أو كانت غير معقولة أو « أقل قيمة من المثوبة » . وإذا كانت محاولات الردع لم يحسن تخطيطها أو تطبيقها ، فإن هذا لن يحتاج الى قول آخر لاثبات زيف نظرية الردع (٤٧) ، فإن ما قد ينقض النظرية هو غلبة المواقف التى يضادف فيها المدافع احتياجات النظرية ، ولكن المهاجم يوجه ضرباته كيلا يتفق ؟ وبعبارة أخرى :

(أ) عندما لا يعرف المدافع التزاماته هذه النظرية تعريفا خاصا
به فحسب .

(ب) عندما ينقل هذه الالتزامات الى المهاجم المحتمل .

(ج) عندما تتوافر له قدرات عسكرية كافية لتنفيذ التزامه .

(د) عندما يكشف عن استعداده لتنفيذ هذه الالتزامات ، ويظل
المهاجم يبادر باتخاذ الاجراء العسكري في هذه الحالة يكون هناك خطأ في
شيء ما ، أى يكون تصرف المتحدى على نحو لم تتنبأ به النظرية .
ويرى بعض النقاد انه بالامكان التعرف على العديد من هذه الأمثلة ،
وكثيرا ما تعرضت نظرية الردع العقلانية للنقد من علماء ممن فحصوا حالات
الردع بالاستعانة بدراسة الحالات المقارنة . فمثلا تعرف ليبو عن ثمانى
أزمات من أزمات حافة الهاوية ، توافرت لها أربعة من الشروط المتنازف
عليها للمدافع ، ولكنها أسفرت عن الفشل فى ردع المهاجم المحتمل :
فاشودة ١٨٩٨ وكوريا (١٩٠٣ - ١٩٠٤) وأغادير ١٩١١ ويوليو ١٩١٤
وكوريا ١٩٥٠ وأزمة الصنوارينج الكويتية ١٩٦٢ والنزاع الصينى الهندى
١٩٦٢ والنزاع العربى الاسرائيلى (٧٥) . ويحاجى الناقد بأنه فى كل
حالة من الحالات الأنفة تميزت التزامات المدافع وقدراته بالصلابة ، ولكنها
لم تدرك بالضرورة على هذا النحو من قبل صناع القرار فى الدولة المتحدية
فالهم هو أن المتحدى أدرك وجود ضعف فى قدرات المدافع والتزاماته .
ولكن هذا الضعف لم يكن قاسما بالفعل ، وتعد العوامل المصرفية فى
المستوى الفردى للتحليل ذات أثر حاسم . فلقد أدى العجز عن التقدير
الصحيح لقدرات الدولة الحامية والتزاماتها الى اخفاق الردع رغم توافر
شروط كان بالاستطاعة التنبؤ بها بكل ثقة (٧٦) .

وحلل جانيس جروس سستين ست حالات حاولت فيها الولايات
المتحدة تطبيق الردع الممتد الفورى فى الشرق الأوسط فى الستينات
والسبعينات (٧٧) ، وانخفضت ست محاولات ، وفى المحاولتين الأخيرين
تراجع المتحدى ، ولكن كان من الصعب التقرير القاطع لعل يعزى ذلك الى
التهديد الراجع للولايات المتحدة ، وفى كل حالة من الحالات ، كان الارتباط
بين الولايات المتحدة والقوة المحمية (اسرائيل والأردن والعربية
السعودية) واضحا وجوهريا . وهكذا فشلت الردع حتى رغم معرفة
المتحدين لقوة الروابط بين المدافع والهدف . ولم تكن السبغة بالأهمية التى

تنبأت بها نظرية الردع . فحتى بالرغم من اتخاذ الولايات المتحدة « موقفا حليبا » في خمس حالات من الست ، الا ان الردع فشل في ثلاث حالات من خمس (٧٨) .

وترى ستين أن المعرض الأول للمتحدى في كل حالة كان ادراكه فطاحا لمن اتباع الموقف السلبي . اذ كان زعماء الدول المتحدية عرضة لضغوط داخلية دولية زادت من تحريضهم على تحدى الوضع الراهن . واستخلصت ستين القول بأنه بالنسبة للمتحدين الذين استحثتهم حالة ضعفهم في الداخل كانت استراتيجية التصالح هي الاقدر على ردع المسالك غير المرغوبة أكثر من استراتيجية مصداقية التهديدات :

وتمثل هذا الاتجاه في حالتين خضع فيهما المتحدى لتحذير الاجراء العسكري التهديدى . وتخص الحالتيان تورط الأمريكان في محاولات ردع التوسع بالتدخل السوفيتي المباشر في الحروب الجارية في الشرق الأوسط (١٩٦٧ و ١٩٧٣) . وتحقق النجاح في هاتين الحالتيين للجمع بين الاجراءات الردعية للولايات المتحدة ، واعتراف الأمريكان بمشروعية المصالح السوفيتية ، ومحاولة إعادة توكيدهم بإمكان الاستجابة لمطالبهم . وفي الحالتيين ضغطت الولايات المتحدة على اسرائيل (مضطرة) للتوقف عن اعمالها العسكرية ضد الحليفتين المهددين للسوفيت سوريا ومصر . وتختتم ستين بالقول بأن الممارستين المتأبئتين للردع وإعادة التوكيد لهما أثر فعال يفوق أثر الالتجاء الى الردع وحده .

وباختصار ، فإن نقاد نظرية الردع يقولون ان النظرية التقليدية للردع يشوبها النقص في ناحيتين أساسيتين :

أولا : لأنها تزعم اتباع العقل ، وهو شرط قد لا يتوافر في الموافقة الفعلية في العالم ، وفي العديد من الحالات يحقق المدافع جميع الشروط الأساسية التي طرحها النظرية ، ولكن عملية الردع تظل فاشلة . ويرجع ذلك أساسا الى عوامل في المستوى الفردي مثل اساءة الادراك وتشويه المعلومات الحاسمة عن نسبة النفع والتزام المدافع او النتيجة المرجحة لحدوث مواجهة ، ومن ثم فلا بد لاية نظرية فعالة للردع أن تعمل حسابا لعنصر اللامعقولية (٧٩) .

ثانيا : وحتى عندما يدرك المهاجم المحتمل قدرة المدافع العسكرية والتزاماته ادراكا دقيقا ، ويدرك احتمال تدخل المدافع ، واحتمال اخفاق هجومه ، فإن المهاجم المحتمل قد يقوم بالمبادأة رغم ذلك على أى نحو اعتمادا

على عوامل لم تتعرف عليها نظرية الردع ، وتجعل مكانة الصدارة بين هذه العوامل للقيود الداخلية والتعرض للأخطار التي تجعل ثمن اتباع موقف سلبي غير مقبول سياسيا ، وغالبا ما يبادر المتحدون باتخاذ اجراء عسكري لخشيئتهم العواقب الداخلية ، لاتباع موقف سلبي ، مما يؤكد القول بأن الردع المستند على التهديد غير كاف ، ومن غير المرجح بخاصة (٨٠) .

وكثيرا ما يطرح قرار أنور السادات بالمبادرة بالحرب ضد اسرائيل ١٩٧٣ وقرار الحكومة اليابانية بمهاجمة ميناء بيرل هاربور ١٩٤١ كمثليين لهذا النوع من المواقف . وبالمقدور ذكر مثل آخر يخص وقوع قرار جوننا في الأرجنتين بالتهور وشن حرب الفوكلاند ١٩٨٢ . ولو كان عامل توازن القوى هو العامل الأساسي كما تزعم نظرية الردع التقليدية، لكان من واجب القادة العسكريين في الأرجنتين أن ينتظروا سنة أخرى قبل شن تحديهم ، ولكن ما كان سيواجههم آنئذ هو انتقال ملكية الباخرة انفسبل (*) الى الاسطول الاستراتيجي واختفاء الباخرة هرمس وبيع الباخرتين انتربيد (**) وفيرلس في سوق الخردة ! ومن المفارقات أن يكون قادة الجيوش البرية والبحرية المسيطرين على الأرجنتين أقل اهتماما بالاحتياجات العسكرية من اهتمامهم بالأخطار المحدقة بهم سياسيا في الداخل . (مما يجعل بالتدخل) (٨١) .

الردع - خلاصة :

ما الذي بوسعنا أن نستخلصه عن الردع كوسيلة لمنع الحرب ؟
 أولا : إنه سهل الفهم بحيث يستطيع الأبله فهمه ، وغالبا ما يفشل .
 ثانيا : فحتى ان ظهر تفوق المدافع العسكري المحلي كعامل مساعد أساسي للردع الناجح ، الا أنه لا يضمن تحقيق النجاح . والواقع كما نستطيع أن نخمن من نظرية المؤثر والاستجابة فانه ربما زاد الأمور سوءا !
 ثالثا : تعد المصدقية مهمة لو أردت انجاح الردع . اذ لا يعتبر الالتزام الشعوري الصريح والضمانات المكتوبة كافية . فلابد أن يثبت المدافع التزامه بوسائل أصرح ، خصوصا عن طريق الروابط الميثية والسياسية والاقتصادية بالدولة الصنيعة . وليس من شك في أن التمسك بمساندة التهديد الذي يقوم عليه أحد الأطراف لا ينبغي أن يظهر في مظهر غامض

(*) Invincible بمعنى من لا يقهر .

(**) Interpid (الجسورة) .

أو غير مؤكد للآخرين . ولكن وحتى اذا بدت المصادقية واضحة فان احتمال فشل الردع ما زال قائما . وأخيرا فلا بد أن يواجه المعتدى المحتمل لمخاطر جمة في حالة مبادرته بالعدوان . فإذا واجهته مخاطر متدنية المستوى فانه قد يبادر بجس نبض الأفعال التي قد ينبثق منها صراع مسلح على نطاق واسع .

وجدير بالذكر أن أغلب الأفعال المصممة لتضخيم الردع تؤدي الى مخاطرة بالاستقرار والتصعيد والتحول الى حرب غير مقصودة . ولقد كشف فحصنا لنظرية المؤثر والاستجابة أن مآزق الأمن ومشكلة الصراع الحزوني ينطبقان على مواقف الردع . فلا بد أن يوازن الزعماء في الدولة الرادعة بين الحاجة لتعزيز المصادقية والحاجة لاثارة المخاوف والحفز لرد فعل معاد مغالى فيه من الخصم . ولقد حذرنا فحصنا لنظرية المباراة من نجاح الاستراتيجيات المخططة لتعزيز المصادقية ، رغم اتصافها بالخشونة وعدم التعاون ، لأنها مشحونة أيضا بالمخاطر ، وقد تتحول مباريات « الرعديه » المتكررة بين خصمين متساويين الى صراع حلزوني عندما يحاول كل لاعب اظهار مصداقيته للطرف الآخر .

لقد ناقشنا الردع كظاهرة موجودة أساسا في مستوى التفاعل من التحليل ، وان كان نقاد الردع قد ذكرونا بارتباط الردع بعوامل في المستوى الفردي ومستوى المجموعة الصغيرة ومستوى الدولة .

وعليك أن تذكر أن الردع تصور سيكولوجي يعتمد نجاحه أساسا على ادراك هدف التهديدات الموجهة ضده . وهذا ينقلنا نقلا مباشرا الى المستوى الفردي للتحليل . وأشهاد مورجان اشارة حكيمة الى أن للتهديدات آثارا مختلفة على مختلف الأفراد تختلف باختلاف شخصياتهم . والواقع أن التهديدات قد تحفز للاقدام على ردود متطرفة بعيدة عن العقل (عليك أن تذكر عجز التهديدات عن اقناع صدام حسين عن اصدار الأوامر لجيشه بالانسحاب من الكويت) . ونحن نعرف أيضا جنوح مواقف الأزمات الى انقاص دور العقل في حياة البشر . وبطبيعة الحال فلطالما أشرنا الى العجز المتفشى عند الأفراد عن ادراك اتجاهات الآخرين ، وأفعالهم ادراكا صحيحا . ولسوء الحظ ان هذه الظواهر مجتمعة تحول دون المعنى الحق للتهديدات الرادعة ، وربما لا تحفز بالردود المنطقية الكاملة المرغوبة . وأجمل روبرت جرفيس محاولة الردع في عبارة واحدة : « فيما يكاد يكون معظم الحالات لم يحدث في أي تعامل أن فهم طرفان هدف كل منهما ومخاوفه ومعتقداته ووسائله وغاياته ومدركاته » (٨٣) وفي مثل هذه الظروف تكون احتمالات الردع واهية نسبيا .

ولما كانت التهديدات الرادعة قد قصد بها التأثير في صناعات قرارات الحكومة ، فإن عمليات صنع القرار في المجموعات الصغيرة تضطرب بدور. أيضا كمعامل في المستوى الفردي للتحليل ، فكيف يكون تأثير التهديد الرادع على الزعماء القوميين في ظل سيطرة أعراض التفكير الجماعي ؟ يرى مورجان أن عملية التفكير الجماعي لا تتواءم على خير وجه هي ونجاح الردع .

فقد تعمل المجموعة المتلقية وهي خاضعة لوهم المناعة ضد أي خطر ، وتتسلط عليها فكرة التفوق المعنوي . وقد تكون مغالية في روحها المتفائلة ، وتقديرها لقدورها على التصرف في النزاع من خلال حافة الهاوية . وقد تنجح للميل إلى المخاطرة في مواقف تحرص على إخفاؤها عادة في تصرفاتها الفردية (٨٤) ، وعلينا أن نرى أيضا تأثير السياسة البيروقراطية على تقبل الحكومات للتهديدات ، التي تعزز عادة تأثير المتشددين ضد المهادنين . وكما رأينا ، فإن العوامل السياسية الداخلية تلعب دورا مهما في حسابات المهاجم المحتمل .

بطبيعة الحال ، فإن الردع يتأثر أيضا بعوامل من المستويات الأعلى من التحليل كطبيعة النظام الدولي . ويشير تحليل كلنتون فتنيك لدراسة راسيت للردع إلى أن معظم حالات الردع الناجحة في دراسة راسيت يمكن الاستدعاء إليها فيما بعد الحرب العالمية الأخيرة . إذ يوحى حدوث سبع حالات من ١١ قبل ١٩٤٠ بأن النظام الدولي قد يكون عاملا مهما . وتمثل الحرب العالمية الثانية حدا فاصلا بين عهدين . فبعد انتهاء الحرب ، ساعد النظام الدولي على جعل البقعة من النظام المتعدد الأقطاب إلى نظام يتسم بثنائية الأقطاب المحكمة على شق العالم إلى شقين ، على رأسهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وتواكبا من الحلفاء وترتب على ذلك أنه غدا الردع بالمثل مزدوج الأقطاب ، وأضحت القوتان العظيمتان ملتزمتين بمساندة تهديداتها الرادعة ضد كل منهما للآخر . وبذلك أصبح الوضع الراهن - مع استخدام مصطلح « بين » واضحا ومحدد المعالم بالمقارنة بتعقيدات الماضي المتعدد الأقطاب ، ويفترض في هذه الحالة أن يكون الردع قد غدا أيسر منألا .

وبعد ذكر هذه الملاحظة الأخيرة لعله من المناسب أن ننقل بانتباهنا إلى طبيعة السياسة العالمية في حقيقتها . وسنركز انتباهنا في الفصلين الأخيرين على المستوى الخامس والأخير للتحليل : النظام الدولي .

هوامش الفصل السابع

(١) The Strategy of Conflict — Thomas Schelling ١٩٦٣ (ص ٩ ، ص ١٠) .

(٢) نقلًا عن Martin Shubik الذي اشرف على كتاب بعنوان Game Theory and the Study of Social Behaving ١٩٦٤ (ص ١٥ - ١٧) .

وايضا كتاب James Dougherty and Robert Pfaltzgraff : Contending Theories of International Relations. ١٩٨١ - ص ٥١٥ ، ٥١٦ .

(٣) Dougherty و Pfaltzgraff ص ٥١٦ .

(٤) نفس المرجع ٥١٤-٥١٧ .

(٥) Glenn Synder و Papi Diesing في كتاب Conflict Among Nations (١٩٧٧) ، ص ١١٨ - ١٢٢ .

(٦) Explaining Cooperation under Anarchy — Kenneth Oye مجلة السياسة العالمية (اكتوبر ١٩٨٥) ، ص ١٤ .

(٧) انظر Robert Axelrod للتعرف على اهمية التفاعلات المتكررة في حازق المحبوسين ١٩٨٤ ، ص ١١ - ١٢ .

(٨) Axelrod ، ص ٧٧ .

(٩) Axelrod ، ص ٨٤ .

(١٠) اكتشف Murnighan و Roth انه بزيادة احتمال اللعب المستمر تجاريات بعينها يزداد ايضا التعاون . انظر : J. Keith Murnighan

Expected Continued Play in Prisoners Dilemma Games — Alvin E. Roth مجلة Conflict Resolution يوليو ١٩٨٣ ، ص ٢٧٩ - ٣٠٠ .

(١١) خصص نموذج Axelrod نقطة واحدة لكل لاعب نظير التخلي المتبادل وثلاث نقاط لكل لاعب نظير التعاون المتبادل . وبذلك يكون ناتج خانات التخلي/والتعاون اما لا نقاط أو خمس نقاط . انظر Axelrod في كتاب The Evolution of Cooperation ص ٨٠ .

(١٢) انظر الكتاب السابق وايضا مقال نفس المؤلف بعنوان : Effective Choice in the Prisoner's Dilemma مجلة Conflict Resolution

مارس ١٩٨٠ العدد ٢٤ - ص ٣ - ٢٥ وأيضا مقال آخر في نفس المجلة بعنوان
More Effective Choice في العدد ٢٤ (سبتمبر ١٩٨٠) ، ص ٢٧٩-٤٠٢ .

More Effective Choice in the Prisoner's Dilemma — Axelrod (١٣)

ص ٢٩٤ .

(١٤) لنفس المؤلف The Evolution of Cooperation ، ص ٥٤ .

Effects of Programmed Strategies on — S. Oskamp (١٥)

١٩٧١ ، Conflict Resolution مجلة Cooperation in Prisoner's Dilemma

ص ٢٢٥ - ٢٢٩ .

Influence Strategies — Hugh — B. Wheeler و Russel J. Leng (١٦)

Success and War مجلة Conflict Resolution ديسمبر ١٩٧٩ ، ص ٦٥٥ - ١٨٤
وأيضا Reagan and the Russians — Leng مجلة العلوم السياسية الأمريكية
يونيو ١٩٨٤ ، ص ٢٢٨ - ٢٥٥ و Paul Huth و Bruce Russett
Deterrence — Failure and Crisis Escalation

الدراسات الدولية الفصلية (مارس ١٩٨٨) ،

ص ٢٩ - ٤٥ .

(١٧) انظر على سبيل المثال Raymond Dacey و Norman Pendergraft

The Optimality of Tit for Tat في مجلة International Interactions

١٩٨٨ ، ص ٥٢ .

(١٨) Oye — يعتقد Martin Patchen أن TFT ستكون فعالة

حتى في مواقف الرعيد Chicken أكثر من مازق المحبوسين ؛ لأن التنافس
سيعرض لأعظم قدر من الدمار إذا عومل عدم تعاونه بالمثل : انظر Martin Patchen

Strategies for Eliciting Cooperation from an Adversary

Conflict Resolution مارس ١٩٨٧ ، ص ١٧١ .

(١٩) Patchen ص ١٧٦ - ١٧٧ أثبت Leng أيضا الأهمية المطلق

للمبادرة في التعامل بإجراء تعاوني ، فبغير مثل هذه الاستراتيجيات المبنيّة سيصبح
لا مفر من انحصار الطرفين في عملية متصاعدة قد تؤدي إلى الحرب ويمرّو Leng
هذا التصعيد إلى المفاوضات real politics للاستراتيجيات التساومية . انظر :

Russell J. Leng في مقال Crisis Learning Games مجلة العلوم

السياسية الأمريكية (مارس ١٩٨٨) ، ص ١٧٩-١٩٤ .

More Realism in Prisoner's Dilemma — Theodore To (٢٠)

Conflict Resolution ١٩٧٢ ، ص ١١٢ - ١٦٤ .

(٢١) C. L. Grunder و R. J. Dulak

by Retaliatory and Man retaliatory Strategies in a Mixed — Motive

Conflict Resolution ١٩٧٣ ، ص ١١٢ - ١٧٤ .

(٢٢) The Evolution of Cooperation — Axelrod ص ١٢٨ .

- Conflict مجلة Nice Guys finish Last — Roy Behr (٢٢)
 • Resolution يونية ١٩٨١ ، ص ٢٨٩ - ٣٠٠
- (٢٤) Decey and Pendegrift و Oye ص ٤٥ - ٥٢ و ص ١ - ٢٤
 • (يتأثر نجاح TFT أيضا بعدد اللاعبين)
 • Patchen ، ص ١٧٦ (٢٥)
- Why Cooperation Failed in 1014 — Steven Van Evera (٢٦)
 • مجلة السياسة العالمية ، أكتوبر ١٩٨٥ ، ص ٨٠ - ١١٧
- Van Evera ص ٩٩ (٢٧)
- Influence Strategies Success and War — Wheeler و L. Leung (٢٨)
- Inducing — Michael Collins و Svonn Linds Kold (٢٩)
 Conflict Resolution مجلة Cooperation by Groups and Individuals:
 • ديسمبر ١٩٧٨ ، ص ٦٧٩ - ٦٩٠
- Three Way — John B. Freeman و Joshua S. Goldstein (٣٠)
 • Street ، ١٩٩٠ ، الفصل الخامس
- (٣١) على سبيل المثال - محاولة Jack Levy لاعادة انشاء قائمة
 الانفصالية بين الزعماء القوميين في النمسا والمانيا وفرنسا وبريطانيا وروسيا والصرب في
 ازمة ١٩٩٤ ، فهي تساعد على تفسير سر استمالة الامتداد الى حل تعاوني لما قبل
 الحرب العالمية الاولى - انظر : Jack Levy Preferences Constrain and —
 Choices مجلة International Security شتاء ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، ص ١٥١ -
- (٣٢) عرف George و Smoke الردع بأنه « اقناع الخصوم بأن ثمن
 المخاطر لفعل ما قد ترجح كفة المانع » انظر مقال : Alexander L. George
 و Richard Smoke بعنوان Deterrence in American Foreign Policy
 • ص ١١ ، ١٩٧٤
- Deference : A Conceptual Analysis — Patrick Morgan (٣٣)
 • ص ٣٠ ، ١٩٧٧
- (٣٤) The American Threat — James L. Payne ١٩٧٠ والطبعة
 • النسخة للنفس الكتاب ، ١٩٨١
- Payne ١٩٧٠ ، ص ١٧٢ (٣٥)
- (٣٦) نفس المرجع ، ص ١٣٩
- Problems in the Management and — Charles Lockhart (٣٧)
 Resolution of International Conflicts مجلة السياسة الدولية أبريل ١٩٧٧ ،
 • ص ٣٧٨ - ٤٠٣

(٢٨) القسم التالي مبني على ما ذكره Payne ١٩٧٠ ، ص ١ - ٢٢ .

(٢٩) Payne ١٩٧٠ ، ص ٦٢ - ٦٨ .

(٤٠) انظر بوجه خاص Payne ١٩٧٠ ، ص ٦٢ - ٦٨ .

(٤١) نفس المرجع ، ص ٦٣ - ٦٤ .

(٤٢) يهدف نقاد نظرية الردع هذه النظرية « بنظرية الفرصة » ، انظر :
International Security مجله Windows of Opportunity Richard Ned Lebow
Janis Gross Stein صيف ١٩٨٤ ، ص ١٤٧ - ١٨٦ وأيضا مقال
يعتبر Extended Deterrence in the Middle East مجله السياسة العالمية
أبريل ١٩٨٧ ، ص ٢٢٩ .

(٤٣) Payne ١٩٧٠ ، ص ٦٨ .

(٤٤) نفس المرجع ، ص ١١٣ - ١٢٦ .

(٤٥) George و Smoke Deterrence in American Foreign Policy :

(٤٦) نفس المرجع ٥٢٧ و ٥٢٩ .

(٤٧) نفس المرجع ، ص ٥٢٦ ، من بين العوامل الاخرى التي تلعب دورا ثانويا
في تعزيز نجاح أو اخفاق الردع : ١ - ادراك المبادرة بكفاية وأهلية قدرة المدافع
الامسكية ٢٠ - ادراك دوافع المدافع ٣٠ - ادراك أن القوة هي وحدها التي تحقق
التقدير المنشود ٤٠ - الاستعداد للتعويض في موضع آخر كبديل لتحدي المدافع
George و Smoke ٢٣٠ - ٢٣١) .

(٤٨) انظر في هذه النقطة Morgan — Deterrence ص ١٤١ - ١٤٢ .

(٤٩) George و Smoke ٥٤٠ - ٥٤١ .

(٥٠) نفس المرجع ٥٤٢ - ٥٤٤ .

(٥١) نفس المرجع ، ص ٥٠٨ - ٥٢٢ .

(٥٢) Morgan — Deterrence ص ١٤٢ .

(٥٣) The Calculus of Deterrence — Bruce Russett ذكرها
James Rosenau في كتاب تحت اشرافه بعنوان International Politics and
Foreign Policy ١٩٦٩ ، ص ٥٢٩ - ٢٦٩ .

(٥٤) Deference in History — Raoull Naroll ذكرها Dean Fruit
و Richard Synder في كتاب Theory and Research on the Causes
of War ص ١٥٢-١٥٢ (١٩٦٩) .

(٥٥) The Calculus of Deterrence — Russell ص ٣١٤ - ٣١٨ .

What Makes Deterrence Work — Bruce Russett و Paul Huth (٥٦)

مجلة السياسة العالمية ، يوليو ١٩٨٤ ، ص ٤٩٦ - ٥٢٦ .

(٥٧) نفس المصدر ٥١٦ - ٥١٨ .

Extended Deterrence and the Outbreak of War مقال Paul Huth (٥٨)

مجلة العلوم السياسية الأمريكية ، يونيو ١٩٨٨ ، ص ٤٢٢ - ٤٤٢ وايضا Huth

و Russett — Deterrence Failure and Crisis Escalation .

لم تتمكن الدراسة التحليلية للردع في هذه الفترة الممتدة للتأييد لاكتشاف
الأبكر بأن الروابط الاقتصادية والسياسية القوية بين المدافع والصنيع تزيد من تغير
نجاح الدولة موضع الردع . فلقد نسباً هذه الناحية الى انضمام ٦ حالات جديدة في
الحقبة السابقة لسنة ١٩٠٠ . إذ كان التحول في التسليح في هذه الحقبة المبكرة
اقل شيوعاً واقل ارتباطاً بالعلاقات السياسية والعسكرية . بين أية دولتين . انظر
في هذه المسألة كتاب Extended Deterrence and the Out break of War Huth

ص ٤٣٦ .

Deterrence in 1939 : Richard Rosecrance و Alan Alexanderoff (٥٩)

مجلة السياسة العالمية أبريل ١٩٧٧ ، ص ٤٠٤ - ٢٢٤ .

Extended Deterrence and the Outbreak of War — Huth (٦٠)

ص ٤٣٦ .

Deterrence Failure and Crisis Escalation — Russett و Huth (٦١)

ص ٢٩ .

Extended Deterrence and the Outbreak of War — Huth (٦٢)

مجلة السياسة العالمية ، يناير ١٩٨٩ ، ص ١٩٨ - ١٩٩ .

Deterrence Failure and Crisis Escalation — Russett و Huth (٦٤)

ص ٢٩ .

Extended Deterrence and the Outbreak of War — Huth (٦٥)

ص ٤٣٦ .

Rational Deterrences Theory and Evidence — Jervis (٦٦)

ص ١٩٢ .

Deterrence Failures : A Second Look مقال John Orme (٦٧)

مجلة International Security (شتاء ١٩٨٦ - ١٩٨٧) ، ص ٩٧ . تعتمد فكرة

احتمال دفع المهاجم الى مهاجمة أية دولة صنيعة على الاعتقاد بأن المهاجمين لديهم
دوافع دفاعية وظيفية ، ذات الوقت . يتبين ضم هذه الناحية الى نظرية الردع .
انظر : Extended Deterrence ond the Outbreak of War Huth ص ٤٢٤ .

More Calculations About Deterrence — Clinton Fink (٦٨)

Conflict Resolution ١٩٦٥ (ص ٥٤ - ٦٦) .

(٦٩) هناك مشكلة أبعد من ذلك تمثيلاً مع ما ذكره George و Smoke
 فلق عرف Russett الردع الناجح بأنه ١ - الحيلولة دون مهاجمة دولة ضعيفة .
 ٢ - استبعاد الهجوم دون حدوث ضراع بين القوة المهاجمة والوحدات القتالية النظامية
 للقوة العظمى المدافعة وتنفذ تضمين النقطة الثانية Russett الى اعتبار بعض
 الأمثلة نماذج للنجاح أو اعتبار أمثلة أخرى نماذج للأخفاق ، كما حدثت على سبيل
 المثال في فشل الهجوم الفرنسي الانجليزي على مصر ١٩٥٦ ، وحصار السويس لبرلين
 ١٩٤٨ . ويستخلص جودج سموك من ذلك أن راسيت قد اعطى بذلك الاختلاف بين
 الردع الناجح والردع الفاشل . انظر : George و Smoke في كتاب Deterrence
 in American Foreign Policy من ٥١٦ - ٥١٧ .

(٧٠) Richard Ned Lebow و Janice Gross Steins — Deterrence
 the Elusive Dependent Variable مجلة السيمية العالمية ، أبريل ١٩٩٠ ،
 من ٣٣٦ - ٣٦٩ .

(٧١) Lebow و Stein نفس المرجع ، من ٢٤٨ .

(٧٢) Alexander George و Richard Smoke — Deterrence
 in American Foreign Policy من ٥١٦ - ٥١٧ .

(٧٣) Deterrence — Morgan من ٢٣ .

(٧٤) Duncan Snidal و Christopher H. Achen — Rational Deterrence
 Theory and Comparative Case Studies مجلة السياسة العالمية ، يناير ١٩٨٩ ،
 من ١٥٢ .

(٧٥) Richard Ned Lebow — Between Peace and War ١٩٨١ - من
 ٨٢ - ٨٧ .

(٧٦) يتعين التنبؤ بأن يلمح آخر قد أعاد تحليل هذه الحالات الثماني واستخلص
 قوانين اختلافات هذه الروادع مع نظرية الردع بدلا من أن تدحضها . فلق اكتشف
 John Orme وجود مشكلات خطيرة في كل حالة من هذه الحالات تتصل بموقف
 المدافع ، فاما ترجع الى ضعف الالتزام ، أو الضعف في القدرات العسكرية التي
 أغرت خصما عدوانيا من المزعمين بالضاطر ، ولكن لا يلزم أن يكون من الخصوم
 اللاحقانيين . انظر : Deterrence A Second Look — Orme Failures
 من ١٢١ - ١٢٢ .

(٧٧) Extended Deterrence in the Middle East — J. G. Stein (٧٧)
 لم تحدث أية محاولة من هذه المحاولات الرائدة لردع أى هجوم تهديدى ضد أحد صنائع
 أمريكا . فاعلمت هذه المحاولات كان المقصود منها ردع تصعيد الحروب الجارية في المنطقة .

(٧٨) تمثيلاً مع نظرية الردع ، اكتشف Stein في ثلاث حالات من أربع
 من الحالات التي تعرضت للأخفاق أن استراتيجية الردع قد اتصفت بضعف الانصاح
 منها ، ولكنها استخلصت أن هذا الانصاح المخفق لم يكن في ذات تفسيراً كافياً
 للأخفاق .

(٧٩) هذه هي رسالة كل من J. G. Stein و R. N. Lebow و Robert Jervis في كتاب Psychology and Deterrence (١٩٨٥) .

(٨٠) بالمقدور تمييز الزعماء أو القاعدة بواسطة الفرحة والتعرض للخطر على السواء في ظروف مختلفة أو في ذات الوقت فليس الحافزان متعارضين إلى حد يستبعد فيه وجود أحدهما الصالح الآخر - انظر Achen و Snidal Rational Deterrence Theory and Comparative Case Studies من ١٤٨ - ١٤٩ وايضا Stein Extended Deterrence in the Middle East من ٢٢٩ - ٢٣٤ .

(٨١) انظر Miscalculation in the South Atlantic - R.N. Lebow و Psychology and Deterrence - Stein, Lebow و Jervis من ١٢٢ .

(٨٢) Deterrence - Morgan من ١٤ ، من ٥٠ .

Rational Deterrence : Theory and Evidence - Jervis (٨٢)

من ١٩٨ .

(٨٤) Deterrence - Morgan من ٦١ - ٦٢ .

More Calculations about Deterrence - Fink (٨٥)

الفصل الثامن

النظام الدولي : الفوضى والقوة

ترجع مشكلة توازن القوة لا لأنها بلا معنى ،
ولكن لأنها ما لها من معان .

إيليس - ل . كلود الصغير

وصلنا الى المستوى الأخير من التحليل : النظام الدولي . وفيه نسلط الضوء على الصورة الكبرى ، أى على طريقة تكوين العالم وطريقة تفاعل الدول كجانب من النظام العالمى . وتزعم محاولات انشاء النظريات فى المستوى الدولى ان العالم يسوده بعض النظام ، وما يقال عن أنه عشوائى ومفكك الأوصال غير صحيح الا من جانب من التركيبة الكبرى المنتظمة التى لا تدرك الا بالقياس الكبير (١) . وينظر الى مسالك الأمم على أنها تحتوى على متماثلات^(٢) ذات مغزى ومجموعات موحدة القياس من أنماط التفاعل . وبعبارة أخرى أنها تدل على وجود نسق أو نظام للعالم .

ولقد اشتهرت تعريفات النسق بموضها ، ولكن بالنسبة للمبتدئين فإننا نكتفى بالقول بأن النسق (*) يعنى أية مجموعة من المتغيرات تتفاعل بعضها مع بعض ، فتؤدى تغيرات أحد أجزاء النسق الى حدوث تغير فى باقى الأجزاء . ويخذ هذا التفاعل شكلا نمطيا ، ويمادى الحدث بعد أن يتأثر ويؤثر فيما يجرى من تفاعلات أخرى . اذ تؤثر التغيرات التى تطرأ على أى جزء من أجزاء النسق فى الأجزاء الأخرى ، وبالإضافة الى توتر علاقة نمطية فى بعض الوحدات ، فإن جميع الانساق أو النسق (بضم النون) لديها قواعد وقيم وحدود محددة ، وتنظيم يستطاع التعرف عليه ، وتكوين مجموعة من المخارج والمداخل .

والمفروض أن الوحدات التي تتألف منها الأنساق أو الأنظمة الدولية تتمتع أساسا بالسيادة وتشارك في تنظيمات للدول (كالأحلاف والكتل الاقتصادية والتنظيمات السياسية كالأمم المتحدة) ولكن هناك أيضا قوة فعالة خارج نطاق الدولة السياسية كالهياكل المتعددة الأمم وجمعيات المصالح المشتركة بين الأمم ، بل والأفراد . وأدت التفاعلات بين القوى الفعالة الكبرى في النظام الى ظهور انتظام عبر الزمان يتواءم والقيم الشرعية الدولية وأيضا الى ظهور قيم أقل اتصافا بالصفة الرسمية تقدمت بفضل الاعراف . ولكل نظام حدود تفصل بين النظام وما يتأخيه من أنظمة أخرى . ووصف علماء نظريات العلاقات الدولية - تاريخيا - النظام الدولي بأنه أشبه بنظام القوى النووية العظمى باعتبار الدول غير الأوروبية تمثل البيئة الخارجية للنظام ، وشيئا فشيئا ، تحول النظام الدولي الى نظام يمثل الكرة الأرضية تمثيلا حقيقيا ، مما أدى الى إصابة أصحاب النظريات بالحرج لعجزهم عن الاهتداء الى بيئة خارجية حقة تتجاوب هي والنظام .

وللنظام الدولي تكوينات شتى . وأول مظهر أساسي لتكوين النظام هو افتقاره لتنظيم سياسي سلطوى يتمتع بالقدرة على إصدار الأوامر وتطبيقها . وبعبارة أخرى ، فإن النظام الدولي يتصف بالفوضى (*) ، أى أنه نظام سياسي يفتقر الى الحكومة . ومن انفارقات أننا نحاول تخيل نسق له نظام دون وجود « من ينظمه » (٢) . ولكن وحتى وإن كان النظام الدولي فوضويا ، إلا أنه قد يتصف بقدر ما من التقسيم الطبيعي والهرمي (الهرارشي) . كالاعتراف الدولي بوجود مراتب سياسية مختلفة . وأهم مظهر لتكوين النظام هو توزيع القدرات العسكرية والاقتصادية ، وإن كانت هذه الظاهرة محل جدل بين الوحدات التي يتكون منها . والواقع أن تنوع توزيع القدرات قد بدا لعلماء كثيرين الصفة المحددة لمختلف أنواع الأنظمة السياسية الأحادية القطب والثنائية القطب والمتعددة الأقطاب .

ويتميز كل نظام أيضا بمجموعة من المدخلات والمخرجات (**) . فقد تؤدي مختلف المدخلات (أو المؤثرات) من البيئة الداخلية للنظام ، أو من بيئته الخارجية الى أحداث اضطراب في استقرار النظام أو توازنه ، ويضطر النظام آنئذ الى الرد بطريقة فعالة (بالمخرجات) التي تهدف الى استعادة التوازن والاستقرار ، وقد تعاود المخرجات الدخول مرة أخرى في النظام كمدخلات من خلال العملية المسماة التغذية الراجعة (***) التي تدور دورة

Anarchy
Outputs و inputs,
Feed back.

(*)
(**)
(***)

متواصلة • وربما نظر الى النظام الدولى على أنه يتوسط عملية موازنة مستمرة ، اذ يفترض أن كل نظام يرد على المشوشات على أنحاء تساعد على الحفاظ على تكوينه الأساسى ، وتوطيد دعائمه ، وربما نظر الى الحرب على أنها وسيلة للحفاظ على التكوين الراهن للنظام ، أو كوسيلة يتم من خلالها تحطيم التكوين أو تحويله بعنف على نحو يساعده على خلق نظام جديد كلية (٣) •

وتحتوى معظم الأنظمة على أنظمة أصغر بداخلها (أنظمة فرعية) • وقد ينظر الى الأنظمة على أنها مهيئة لكى تتداخل بعضها فى بعض كمجموعة من العلب الصينية ، وأسمى روبرت نورث هذه الظاهرة بالتعشيش (٤) • فنظام الكرة الأرضية يتألف من العديد من الأنظمة الفرعية المتولدة عما يحدث من المشكلات المنبثقة من علاقة مختلف الأنظمة الفرعية فى العديد من الدول والقوى الفعالة الأخرى ، وتحتوى كل دولة فى داخلها على عدد كبير من صناعات القرار من جملة أفراد ، ويعد كل فرد مجموعة من الأنظمة الفرعية المتفاعلة فيزيائيا وعاطفيا •• وعلم جرا •

وفى المستوى النسقى من التحليل يعد الافتراض المحورى هو هل يلعب تكوين النظام الدولى أهم دور فى تقرير مسلك الأمم (٥) ؟ • ان طبيعة الدولة وزعمائها عديمة الأهمية نسبيا • فما يتحكم فى مسلك الدول أساسا هو مكانتها فى النظام الدولى (النظام الفرعى الاقليمى) (٦) ، وتتصرف مختلف الدول فى نطاق نفس النظام الدولى تصرفا متشابها رغم اختلاف صفاتها القومية (٧) ، وتفرض طبيعة النظام الدولى ذاته ومكانة الدولة داخل النظام حدودا معينة على مسلك الدول ، وترغمها أو تعرضها لأفعال محددة ، ويرى ايفان ليارد أن النظام الدولى يشكل طابع ومسلك الوحدات المكونة له ، بحيث تتخذ صيغة متشابهة فى دوافعها ووسائلها وأدوارها ومعاييرها ومؤسساتها ، بل وتكويناتها الداخلية • ولعل الأهم هو تعليم « المجتمع الدولى أبناءه النزاع وتعريفهم متى يتنازعون ، وما الذى يتوجب أن يتنازعوا عليه ومع من » (٨) •

ووصفت الحرب بأنها متصلة بنوع خاص من النظام الدولى ، الذى يخلقه توزيع خاص لقيم معينة داخل النظام (كالقوة العسكرية والقوة الاقتصادية والمكانة السياسية) أو مكانة الدولة ضد هذا التكوين الكلى • وكما تستطيع أن تتخيل هناك جدل ملحوظ حول نوعية النظام الدولى الأكثر استعدادا أو ميلا للحرب • ولنبدأ بحثنا فى مستوى العلاقات الدولية بالكشف عن مشكلة الفوضى •

الفوضى الدولية :

استعان الفيلسوف الفرنسى جان بجاك روسو بالتشبيه الذى شاع «صيد الأيل» ، للكشف عن الكوامن السياسية الاجتماعية للفوضى . ويتضمن التشبيه الآتى : « يقال ان خمسة رجال أصابهم الجوع ، وكان يكفى التهامهم خمس (بضم الحاء) مخلوق تحس كالأيل لكى يشبعوا بالشبع ، ومن ثم اتفقوا على التعاون لصيده . ولو أن الجوع داهم شخصا واحدا لكان يكفيه صيد أرنب واحد ، وسيترك الأيل حرا دون مبالاة بما يلحق أقرانه الأربعة الذين قد يموتون من الجوع » (٩) .

ولما كانت هذه الحدوتة مجرد تشبيه ، فإن علينا أن نتصور الرجال كممثلين لخمس دول فى النظام الدولى ، ولكن ما الذى يصوره هذا التشبيه ؟ أولا - تمثيل موقف يتغلب فيه الصالح المباشر لأحد الأفراد على الصالح المشتركة للجماعة . فما فعله صائد الأرنب قد عاد بالخير عليه ، وكانت فعلته معقولة لا غبار عليها . وعلى الرغم من أن المنطق علمه أنه على المدى الطويل ، فإن الحفاظ على علاقة عملية قوامها التعاون مع جيرانه أمر ضرورى ، إلا أنه على المدى القصير أدرك أنه إذا أفلح شخص آخر غيره بالامساك بالأرنب فإنه سيتعرض بدلا منه للجوع (٩) ، فالدول تجرى وراء مصالحها القومية ، وكثيرا ما تفعل ذلك على حساب الدول الأخرى ، وعلى حساب مصلحة المجتمع الدولى . وكما لا بد قد خطر ببالك من هذا الحديث فإن تشبيه صيد الأيل يعد امتدادا بالضرورة لمازق المحبوسين ، أى يتضمن العديد من الدول ، وليس مجرد دولتين .

ثانيا - النظام الدولى وفقا للتعريف نظام سياسى فوضوى ، لأنه يتألف من دول مستقلة ذات سيادة تجرى وراء مصالحها الخاصة . فلا وجود لحكومة دولية تكبح جماح أفعالها ، وترغبها على التعاون لتحقيق الأهداف المشتركة . ولما كان بوسع أية دولة رفض التعاون ، لذا يتوجب على الدولة أن تستعد دوما لاتخاذ إجراءات طلب العون . ولكى نتوسع فى التشبيه ، ولما كانت أية دولة قد تلجأ لاستخدام القوة ، لذا يتحتم على جميع الدول أن تكون بدورها على استعداد لاستخدام القوة . وكما يذكرنا كينيث وولش ، ليس بمقدور شخص بمفرده فى حالة الطبيعة (أو أية دولة بالمثل) أن تبدأ التصرف بحكمة ما لم يتأكد (أو تتأكد) من أن الآخرين لن يلحقوا به الساء (١١) .

ان غياب الحكومة العالمية القادرة على ضبط المنازعات عنصر بنوى أساسى فى النظام الدولى . ويعنى الافتقار الى الحكومة العالمية عدم وجود

اختلاف بين المجتمع الدولي والمجتمع الذي حدثنا عنه هوبز ، « والذي تنسب فيه جرب الكل ضد كل انسان » ، أو كل دولة ضد كل دولة . ويترتب على الفوضى الدولية حدوث حالة من الشك الدائم والافتقار الى وجود ما يحول دون وقوعها (١٢) . ولا يرجع العنف الكامن فى النظام الى طبيعة الدولة بالذات ، ولكنه يرجع الى طبيعة النظام الدولى . وصدق روسو فى تحليله الشهير عندما قال :

« لا جدال ان بقاء البشر فى حالة سلام دائم هو الأفضل ، ولكن ما دام لا وجود لما يضمن حدوث ذلك ، أو لما يضمن تجنب الحرب ، فلا غرو اذا تطلعت الكافة الى بدء الحرب فى اللحظة التى تناسب لمصالحها ، ومن ثم ، فان كل انسان يعمل على استباق جاره بالعدوان مما جعل الكثير من الحروب ، حتى الحروب الهجومية تبدو فى طبيعتها ، على الأرجح ، كأنها احتياطات مجعدة لحماية ممتلكات المعتدى أكثر من كونها وسيلة للاستيلاء على ما يملك الآخرون » (١٣) .

الفوضى الدولية وذبولها وسبل القضاء عليها :

اتصف روبرت جرفيس بالحكمة عندما لاحظ أن هناك حجتين منفصلتين عن طبيعة البشر تتوافقان هما وتصور الفوضى الدولية ، ولكنهما تدفعان المنظر الى اتباع طريقين مختلفين تماما (١٤) . فمن ناحية قد يسود الاعتقاد باتصاف البشر (والدول بالتبعية) بالشعر ، وبأنهم توافقون الى كسب القوة أو التسلسل . فلا عجب إذن اذا رعت الفوضى المعتدين وأتاحت لهم فرصة الانحراف فى مسلحهم . وتنتج الحرب من جراء اخفاق حكومات الدول فى ردع أو كبح جماح الأفعال العدوانية للدول . ويدل هذا الطريق الأول على نموذج الردع المألوف . ومن جهة أخرى ، يفترض أن البشر « والدول بالتبعية » مسالمون ومتعاونون بطبيعتهم . وفى هذه الحالة يؤدي الافتقار الى حكومة عالمية تفرض التعاون بين الدول الى حدوث العدوان خشية الخوف من المنافسين ، وعدم وجود كوابح تكبح جماحهم ، وتنمخض الفوضى الدولية عن مأساة تحدث فيها العرب رغما عن النوايا الدفاعية لجميع الجهات المعنية . ويعد هذا الطريق الثانى ممثلا لنموذج النزاع الحزوينى ، أو مازق الأمن بعد صوغه فى صورة موسعة . ولكن أيا كان الطريق الذى تبدأ منه ، فلا بد من القول بأن النظام الدولى الفوضوى يؤدي الى الحرب .

ففى كلتا الحالتين ؛ الظاهر أن الحل هو انشاء نوع ما من الحكومة العالمية التى تملو على كل الأمم ، وتتمتع بالقدرة على تنفيذ أفعال أعضائها

وفرض التعاون ، فما دامت المشكلة هي غياب الحكومة فمن ثم ، يكون الحل المنطقي هو انشاء حكومة مسئولة عن سائر أنحاء المعمورة (١٥) .

الفوضى والحرب : نقد :

نظر النقاش الآنف الذكر الى الفوضى الدولية على أنها مؤثر دائم على العلاقات الدولية . وليس من شك أنها ربما ساهمت بدور في السماح بوجود العنف بين الدول . غير أن الثوابت لا يحتمل أن تمكننا من التعرف على أسباب غلبة الميل للحرب في بعض عهود التاريخ أكثر من بعض العهود الأخرى . وإذا أردنا التعرف على لماذا لا تعد الحرب ذاتها من الثوابت ، فإننا سنحتاج الى التعرف على المتغيرات في بناء النظام الدولي ، التي تتغير بتغير معدلات الحرب . ورأى المنظرون كوسيلة للتحرر من هذا المأزق . أما أن يكون النظام الدولي ليس فوضويا حقا ، أو تختلف درجة الفوضى اختلافا ملحوظا بمرور الزمان . بطبيعة الحال ، من الميسور أيضا أن يكون لمتغيرات من مستوى نسقي آخر دور أكبر في اشعال الحرب يفوق دور الفوضى .

وصادفت جوانب عديدة من تكوين النظام الدولي عناية وثيقة خاصة . فلقد بذل علماء العلاقات الدولية جهودا كبيرة في بحث مؤثرات الأوضاع الاجتماعية ، وبخاصة التفاوت في الأوضاع على السلوك ، بيد أن علماء السياسة انتزعوا أشجار غابات بأكملها لكي يصنعوا من لبائها أوراق أبحاثنا الأكاديمية المتعلقة بتوزيع السلطة داخل النظام . وبالمثل ، لقد أريق الكثير من المداد عما طرأ من تغير في توزيع السلطة داخل النظام ، ان هذا لا يعني ان عشرات السنين التي انقضت في البحث قد انتهت الى الاجماع في الرأي حول الصلة بين هذه المتغيرات النسقية والحرب . والأمر على عكس ذلك ، اذ اتسم الجدل في هذا المستوى من التحليل بمستويات عليا من الاختلاف ، ويقدر لا بأس به من الاضطراب .

التفاوت في الوضع :

تستند نظرية التفاوت في الوضع (والمعروفة أيضا بعدم التوازن في المرتبة) على التصور الاجتماعي للهرم الطبقي ، والذي يمكن تعريفه بأنه تنظيم الوحدات التي يتكون منها النظام الاجتماعي في شكل « هيرارشية من الأوضاع التي تنسم بما فيها من تفاوت في السلطة الملكية والتقييم الاجتماعي (و - أو) الاشباع النفسي » . والوحدات التي يتألف منها النظام الاجتماعي من الأفراد والجماعات والدول تضطلع بأدوار مختلفة

فى التقسيم الاجتماعى للعمل ، وبلاستطاعة ترتيبها هرميا وفقا لجملة معان مختلفة أو أبعاد مختلفة (١٧) . والافتراض الأساسى هو الحكم بالدور الذى يلعبه وضع الفرد فى البناء الطبقي فى تقرير مسلكه .

ولما كان كل نظام اجتماعى بغض النظر عن حجمه يقبل اتخاذ شكل طبقى ، اذ بلاستطاعة تصور حتى نظام الكون كنظام اجتماعى طبقى ، فان الدول يمكن ترتيبها وفقا لعدد كبير متنوع من مختلف المعايير كالقوة العسكرية والاستقرار الاقتصادى التكنولوجى والسمة الدبلوماسية والقدرة على الانتاج وامتلاك الأسلحة النووية وعلم جرا . ويفضل موريس ايسنر اختصار هذه المعايير فى ثلاثة أركان تناظر المقولات الكلاسيكية لعالم الاجتماع ماكس فيبر : الطبقة (القوة الاقتصادية) والقوة (القوة العسكرية) والمكانة (النفوذ) (١٨) .

وباستطاعتك أن تتخيل على سبيل التبسيط امكان ترتيب الدول فى مرتبة من مرتبتين : عالية ووطاية بناء على ضوء هذه المعايير الثلاثة : القوة الاقتصادية والقوة العسكرية والمكانة ، واذا اصطلمنا على تسمية أعلى مكانة (بالى فوق) (*) وادنى مكانة (بالى تفت) (**) ، فسيتموافر لنا عدد محدود من الأوضاع المحتملة . وسنطلق ف ف ف عندما يكون تقييمنا ف لكل مظهر من المظاهر الثلاثة (الاقتصادية والعسكرية والمكانة) وسنطلق على جملة الى تحت ت ت ت .

ويوصف هذان النوعان بأنهما متوازنان فى المرتبة لأن مراتبهما فى جميع المعايير واحدة . ومن ناحية أخرى ، فان الدول التى يحى توصيفها بأنها ففت و تفت و تفت و تفت و تفت و تفت ، تعد دولا لا متوازنة المرتبة ، لعدم وجود توافق بين تقدير مرتبة مقوماتها على الاطلاق ، وكما يختلف مظهر الدول الفردية ، كذلك يختلف المظهر الدول لكل دولة اختلافا بينا . فقد تتألف بعض الأنظمة الدولية من دول متوازنة تماما ، لا وجود فيها لدول متفاوتة فى ترتيب طبقاتها . وقد يضم نظام آخر نسبة كبيرة من الدول ذات المظهر متفاوت فى المرتبة .

فاذا سلمنا بهذه المواقف ، فسنكون فى حضرة مجموعتين مترابطتين من الافتراضات : المجموعة الأولى فى مستوى دولة المدينة ، والمجموعة

(*) اختار المؤلف كلمة دارجة هي Topdog للتعبير عن عليا القوم ، او ما نسميه نحن فى مصر بـلفنتنا العامة الذى فوق ، كما اختار Underdog للتعبير عن الذى تحت . ومبتقصر الى فوق فى « ف » واللى تحت فى « د » .

الثانية فى المستوى الدولى • ويعتقد جوهان جالتونج أن الدول المتفاوتة فى المرتبة أرجح فى احتمال اشتراكها فى الحرب من الدول المتوازنة فى المرتبة • واقترض ايسست أنه كلما زاد التفاوت الراهن فى المرتبة فى النظام الدولى ازدادت فرصة التعرض للحرب (١٩) •

فلماذا يؤدى التفاوت فى المرتبة الى الحرب ؟ وما هو التفسير النظرى لذلك ؟ يعتقد هؤلاء العلماء أن مسلك الدولة مرتبط ارتباط سبب بنتيجة بمكانتها الهراشية الدولية • اذ تنصف الدول التى تتبوأ القمة فى شتى المناحي بالمسألة نسبيًا ، لأنها قد اهتمت الى معظم ما تصبو اليه من مزايا ميسورة فى النظام ، ومن ثم فإن أبناءها يشعرون بالرضا والاطمئنان فى المجتمع • ومن جهة أخرى ، فإن دول القاع قد تنصف بالحرمان مما يؤدى الى شعورها بالامتعاض ، ولكنها تفتقر الى الموارد الضرورية للارغام الناجع على التغيير • ومع هذا فإن الموقف مختلف بالنسبة للتفاوت فى المرتبة فى حالة الدولة ، التى تعاني من المعاملة المتباينة • فبينما تحظى بالتقدير بفضل منجزاتها فى الميدان العسكرية على سبيل المثال ، الا أنها تلقى التقدير المناسب لتدخلها الاقتصادى • وتحدث المعاملة المتباينة ضغوطا تؤدى الى عدم الاستقرار عندما تحاول الصعود • وتنظر دول التفاوت فى المرتبة الى الدول الفوقية على أنها المرجع والقوة ، وتطلع الى تقليدها • واذا لم تيسر القنوات المسألة ، فإنها قد تشق طريقها الصاعد عن طريق العنف • ويتمثل زعماء الدول هم والأفراد العاديون فى كونهم ينظرون الى العدوان على أنه رد طبيعى على الاحباط (٢٠) •

وتنصف دول التفاوت فى المرتبة بالحرمان النسبى (ومن هنا يجيء شعورها بعدم الاطمئنان وعدم الارتياح) ، ولكنها خلافا لأبناء عمومتهما من دول القاع تتمتع بقدرات تدفعها الى تصور محاولة الدفعة للصعود عملية واقعية ميسورة • فلديها القومات المشجعة ، ولديها الموارد ، ويلاحظ جالتونج أن علينا ألا نتوقع اقدم دول التفاوت فى المرتبة على المبادرة بأشغال الحرب لتغيير مكانتها ومرتبتها فى النظام الدولى ما لم يحدث الآتى :

(أ) تكون قد حدثت محاولات أخرى لبلوغ مكانة الفوقية الشاملة ، ولم تنجح •

(ب) أن يكون للثقافة أثر فى الحىض على العنف العدوانى (٢١) •

وربما بدأ التفاوت فى المرتبة شديد الخطورة اذا تخلفت المكانة وراء البعدسكرى (و - أ) الاقتصادى • ان هذا هو الموقف الكلاسيكى

الذى ترتقى فيه الدولة الى ذرى معينة. ولكن أقرانها يحرمونها من المكانة التى تستحقها . ومن المرجح أن تشعمر هذه الدولة « المتفوقة الانجاز » .
أنها تستأهل معاملة أشد انصافا أكثر من الدول المتفاوتة المراتب والمتخلفة الانجاز ، التى تنسب اليها مكانة سامية رغم تدنى انجازها فى المجالين العسكرى والاقتصادى . ويوجه المتفوقون فى الانجاز اليوم للنظام الذى يكبح جماحهم . ومن ناحية أخرى ، فقد جرت العادة على ادراج « المتخلفين فى الانجاز » فى مكانة من يتوجب عليه الدفء عن مكانته فى مواجهة الصاعدين من المتفوقين فى الانجاز - ويا له من موقف يتسم بما يحمله من بشائر العنف ! (٢٢) .

وفيما يتعلق بتكوين النظام الدولى بالذات ، يذكر ايسن أن الأنظمة التى تجتمع بقدر عال من التوافق فى المرتبة تنزع الى روح المسالمة بدرجة تفوق الدول المقترة الى هذه الميزة . ويعتبه استدلاله على الاعتقاد بأن التطابق فى المرتبة يرتبط بالمسلك الأقل تناقضا ، ويساعد بقدر كبير على ايجاد أدوات محدودة المعالم ، ويقلل من دوافع التغيير الاجتماعى (٢٣) .
فليس لعملية الدول سوى رغبة حينة لتغيير النظام ، كما لا يتوافر للقاع الموارد والتطلعات على السواء التى تدفعه للتغيير الاجتماعى : « ويقتصر وجود المحفز اللازم للمبادأة باحداث التغيير الاجتماعى على من يملكون البواعث والمهارة للارتقاء بأنفسهم فى الأنظمة ذات التفاوت فى المرتبة » (٢٤) .

ولا ينظر لعدم التوازن فى المرتبة - بالنسبة للدول أو النظام الدولى - فى شموله - كشرط ضرورى للحرب . فقد تنشبت الحرب عند أولئك الذين لا يضادكون فى التفاوت فى المرتبة ، كما أن التفاوت فى المرتبة ليس شرطا كافيا ، وأن الأنظمة المتفاوتة فى المرتبة والدول المتفاوتة فى المرتبة لا تتورط دوما فى اشعال الحروب . وما تعنيه النظرية هو القول بأنه اذا توافرت مستويات عليا من التفاوت فى المرتبة للأنظمة أو الدول بمفردها ، يزداد احتمال وقوع العدوان (٢٥) .

على أنك قد تتساءل عن نوعية مستوى التحليل الذى نتناوله فى هذا الفصل ؟ يشير المنظرون فى مسألة التفاوت فى المكانة الى المتغيرات السيكولوجية الفردية ، كما تتمثل فى رغبة زعماء البلاد فى الانجاز وادراكهم للاعباطات المرتبطة بعدم التوازن فى الهيرارشية فى دولتهم . ومن المؤكد أن هذا الرأى قد تركز على طبيعة دول بعينها سواء أكانت من الدول المتفاوتة المراتب ، أم لم تكن كذلك . ومع هذا ، فمن المحاور الأساسية

للنظرية الافتراضية بأن الزعماء القوميين سيقومون برد فعل لموقف التفاوت في المرتبة على نحو متماثل ، بحيث تغدو شخصيات الأفراد بلا أهمية (٢٦) . وبالمثل فيغض النظر عن الاختلافات بين الدول ، فإن من يشغلون مراتب متماثلة داخل النظام سيتصرفون على نحو متشابه . وأخيرا ، سواء أكانت الدولة من الدول ذات المراتب المتفاوتة أم لم تكن كذلك ، فإن هذه المسألة لا يمكن حلها إلا بالمقارنة بدول أخرى في سياق النظام الدولي . وفي نهاية المطاف فإن النظرية قائمة في المستوى الدولي .

التفاوت في المكانة ومتضمناته :

ولنفترض هنا أن لهذه النظرية بعض المزايا . فما هي المفاتيح التي تقدمها إمكانية السلام ؟ بوجه عام تتضمن النظرية الاعتقاد بوجود توجيه الزعماء انتباههم الى تحقيق قدر أعظم من العدالة الاجتماعية في النظام والحفاظ عليه . ويتبنى التعرف على الطرق المسالمة نحو التحركية (٢٧) ، واتساعها . وكما أنه أدعى يتمين على الدول ذات القدرات الاقتصادية أو العسكرية أن تكافأ بمنحها نفوذا سياسيا أكبر ، وإقامة الفرصة لها لكي تتبوا المكانة التي تعكس منجزاتها المادية . فمثلا ، لقد أمكن الحفاظ على السلام في حقبة مؤتمرة فينا بعد السماح لفرنسا بالرجوع كعضو كامل الأهلية في نظام القوى الكبرى بعد الحروب العالمية . ولو حدث غير ذلك لترتب على هذا الاجراء خلق دولة دائمة الاشمئزاز . ومن جهة أخرى ، فقد يرجع عدم الاستقرار في آسيا - من جانب - الى أنه بينما برزت جمهورية الصين الشعبية كقوة عظمى بعد انتصار الشيوعية ١٩٤٩ ، إلا أنها اضطرت للانتظار أكثر من عشرين سنة حتى تحصل على مقعد في الأمم المتحدة ، وعلى مكانتها الجديدة بها في النظام الدولي .

التفاوت في المكانة : الدليل التجريبي :

هل هناك أي دليل يؤيد التفسير الذي يرجع الحرب الى التفاوت في المكانة ؟ لسوء الحظ ، ليس هناك دليل قوي يمكن العثور عليه لتأييد ذلك . ولقد استقصى است الارتباط بين التفاوت في المكانة (بين الترتيب في المكانة الاقتصادية والعسكرية من جهة والنفوذ الدبلوماسي من جهة أخرى) ونشوب الحرب في النظام الدولي بين ١٩٤٨ و ١٩٦٤ مستعينا ببيانات مستقاة من ٢٠ بلدا ، ويمكن من اثبات صحة افتراض المستوى النسقي ، ولكنه لم يعثر على أكثر من معاملات ارتباط متواضعة وراء تخلف

متغيرات الغزاع مستترة عن التفاسير في المكانة من قوة الصلابة الى حد ما (٢٧) * واستقصى ميشيل والاس هذا أطول قليلا من ١٩٢٠ - ١٩٦٤ . واكتشف مرة أخرى ارتباطا ملحوظا نوعا بين مستوى التفاسير في المكانة في نظام الدول والقواجم المترتبة على المراكز (وأيضا ارتفاع مستويات التسليح) ، واكتشف - مثلما فعل ايسن - اتساع العلاقات بالقوة عندما تكون البيانات الخاصة بالحرب متخلفة ، وكانت في هذه المرة متخلفة بمقدار ١٥ سنة تقريبا: (٢٨) *

وتمحضت أبحاث جيمس لي راي وتشارلز جوشمان عن اكتشافات - لعلها أكثر تواضعا - وعن تفسيرات متناقضة الى حد كبير (٢٩) * وربما يرجع أيضا الى كون دراساتهم قد اقتصرت في النظام الأوربي * وقصر جوشمان بحثه على النظام الفرعي للقوى العظمى من ١٨٢٠ حتى ١٩٧٠ * وهي فترة زمنية مناسبة للغاية ، ولكنها اقتصرت على المجالين السياسى والمكانى * فلم تضم غير ٩ دول يعد اختلافها في القدرات والمكانة محصورا على الأقل عند مقارنته بالاختلاف في باقي العالم * فمثلا لم تغير الولايات المتحدة جزءا من النظام الفرعي للقوى العظمى حتى ١٨٦٩ * وكان هذا مقياسا للرأى التاريخى ، استند على الإبتصار الأمريكى على احدى القوى العظمى الأوربية (اسبانيا) * ولو أنهم ضموا أمريكا قبل ذلك بسنة واحدة الى معسكر القوى الكبرى ، لكان بوسع جوشمان الاحتداد الى مثل آخر لقوة متفاسرة في المكانة ساعد اشتركاها في الحرب على تحسين موضعها في النظام الدولى !

وما يستخلص من ذلك هو أن نظرية التفاوت في المكانة تبدو مناسبة لهذه النوعية من المواقف فحسب ، يعنى عندما تكون أية دولة خارج القوى العظمى قد حققت قوتها الاقتصادية والعسكرية دون أن تحصل على ما يصحب هذه الميزات عادة من مكانة سياسية واقتصادية ، ثم تشتبك بعد ذلك في عمل عدوانى آخر يسفر عن حصولها على هذه المكانة أى على ما كانت تسمى اليه بالتمام والكمال . وبعبارة أخرى ، فإن نظرية التفاوت في المكانة تبدو مناسبة في حالة البلدان التي تحتل مكانة هامشية سياسية في النظام ، وتزغب في الانضمام الى منتدى القوى الكبرى * ولا جدال في أن جوشمان قد اكتشف أن « نموذج المجف » أنسب في التطبيق على القوى السامضة في الهامش (كالولايات المتحدة والصين واليابان) ، ولكنه لا يفى بالفرض تماما في تفسير مسلك الحرب في الدول الفوقية الأوربية والتقليدية (كفرنسا وألمانيا والنمسا - والمجر وإيطاليا وروسيا ثم الاتحاد السوفيتى) *

وأخيرا ، فلعل التفاوت فى المكانة مجرد عامل ثانوى من بين أسباب الحرب . فليست جميع الحروب مرتبطة بالتفاوت فى المكانة ، وأيضا ليست جميع مواقف التفاوت فى المكانة مؤدية الى الحرب . وحتى فى تلك الحروب التى انصف فيها المشاركون بالتفاوت فى المكانة ، فإن المرء يرى أن من التعسف استخلاص القول بأن التفاوت فى المكانة بالذات كان السبب الأساسى للحرب . ومع هذا ، وكما سنرى فيما بعد ، فغالبا ما يكون التفاوت فى المكانة متصلا بمتغير آخر فى مستوى الأنظمة الدولية .

الاستقطابية والاستقطاب : تعاريف :

لعل موضوع توزيع القوة بين أعضاء النظام الدولى هو أكثر موضوع دار حوله النقاش على نطاق واسع . وبالمقدور اكتشاف الفكرة التى تدور حول التأثير المهم لتوازن القوى داخل أى نظام على مسلك الدول . منذ زمان بعيد كتاريخ توكوديد للحرب البلوبونيزية . وهى من التصورات التى يعتز بها أبناء المدرسة الواقعية للفكر . فمنذ الستينيات حاول علماء الاجتماع اخضاع الافتراضات الواقعية التقليدية عن العلاقة بين توازن القوى والحرب للاختبارات التجريبية (٣٠) . وأسفرت المحاولات عن ظهور ثياد مستمر من الدراسات التى تفذت على مستنقع ضخم من مجادلات تعريف التصورات ، وكيفية تفاعل المتغيرات والنتائج التفسيرية المتضاربة . ولو صبح الاعتراف بوجود مساحة من البحث فى الحرب يمكن أن توصف وصفا صحيحا بالمستنقع ، فإنها هذه المساحة الآن بعد أن أثبتنا هذا التحذير فلمنض قلما على بركة الله ! .

ولقد تم الجمع برباط مهلهل بين توزيع القوة العسكرية داخل النظام الدولى وتصورات الاستقطابية والاستقطاب . ومن أسف أن هذه المصطلحات كثيرا ما استعملت للدلالة على أشياء مختلفة اختلافا بينا من قبيل مختلف العلماء ، وفرق دافيد جازنهام بين أربعة من معانى الاستقطاب (٣١) .

ويطلق الاستقطاب فى معرض الكلام عن النظام الدولى ، ويستعمل بعض العلماء المصطلح فى التفرقة بين عدد من القوى العظمى والقوى الأخرى . ويستعمله آخرون للتفرقة بين عدد من الأقطاب . ويدل مصطلح « قطب » دلالة غامضة على مراكز القوة التى تتمتع بالاستقلال الذاتى ، تتألف إما من دول مفردة ، أو بدلا من ذلك من عتد من الأخلاف والكتل والروابط . وتصنف الأنظمة الدولية بعد ذلك على أنها إما أحادية القطب أو ثنائية القطب أو متعددة الأقطاب ، تبعا لعدد القوى الكبرى أو عدد من يلتف حولها (٣٢) .

٢ - استقطاب القوى (وأحيانا يعرف بتوزيع القوى) ، ويدل على تركيز القوى أو نشرها داخل النظام . وعلى الرغم من اعتياد الاعتقاد بأن القوى القومية تعد أساسا قوى عسكرية ، إلا أنه من المعترف به أيضا أن للقوى القومية شعورا أوسع يتضمن أيضا عناصر أو مقومات اقتصادية وتكنولوجية وديموقراطية . وإذا توخينا الدقة قلنا أن استقطاب القوى يدل على درجة تركيز القدرات في قبضة حفنة صغيرة من الدول في مقابل درجة انتشارها بين عدد من الدول . ومرة أخرى ، بالاستطاعة تصنيف الأنظمة الدولية كاحادية القطب أو ثنائية القطب أو متعددة الأقطاب . وتتميز الأنظمة الدولية أحادية القطب بغلبة القوة . أو تتركز القوة في يدى دولة بمفردها . وتتميز الأنظمة ثنائية القطب ومتعددة الأقطاب (كما يفترض) بتكافؤ القدرات ، ففيها تتوزع القوة بقدر متساو إلى حد ما بين قوتين عظميين (ثنائية القطب) أو بين ثلاث أو أكثر من القوى العظمى (متعددة الأقطاب) .

وفي بعض التحليلات تصعب التفرقة بين الاستقطاب المرتبط بال حجم بين أ ، ب (استقطاب القوة) وعلى الرغم من أن بعض العلماء قد زعموا وجود تناسب طردي بين ازدياد عدد الأقطاب ، وزيادة انتشار القوى من خلال النظام ، إلا أن البعض الآخر أثبت الاستقلال النسبي لعدد الأقطاب عن توزيع القوة داخل النظام (٣٣) .

ويدل مصطلح الاستقطابية (ويعرف أيضا بالاستقطاب المنقودى) على نمط خاص من روابط التحالف . فهو يشير إلى الحالة التي يقترب فيها الائتلاف بين الدول من تكوين كتلة فعالة تسودها روح الود داخليا ، وتحيط بها علاقة عدوانية خارجية . ومن مستلزمات الاستقطابية توثق العلاقة (التي تعتمد على حجة تماثل روابط التحالف داخل المنقود) وتحللت الاستقطابية عندما توجه عدة روابط تحالف داخل العنقائيه ، ولا توجه روابط أفقية بين أعضاء المنقود . ويتمثل المثل الأعلى للنظام الاستقطابي عندما تلتم جميع دول النظام في حلف من حلفين وعسكرا لا ينتمي عضو الحلف « أ » إلى الحلف (ب) . وأحيانا يطلق على هذه الحالة الاستقطابية الثنائية وربما اختلعت التكتلات داخل النظام الذي يقتدر إلى الاستقطابية ، أو قد يتألف من جملة تكتلات وعضويات متشابهة . ولا تفقد التكتلات آنشد منعزلة العزلا متبادلا (٣٤) . وقد توصف الأنظمة الاستقطابية بأنها عنائيد متعددة الأقطاب (ولكنى تزداد المياه توحلا اعتقد بعض العلماء أن توزيع القوة يتمين أن يمثل جانبيا من تعريف الاستقطابية . وبعبارة أخرى : ينبغى وجوب الجمع بين الشعورين) (٣٥) .

٤ - وأخيرا اعتمد الباحثون أحيانا أن توزيع القوى من ناحية حجم التزامات التحالف ، يعنى عدد الملتزمين بالتحالف داخل النظام أو النسبة المئوية للبلدان المشتركة فى النظام والالتزام بالتحالف .



لما كان التصور الثانى (استقطابية القوة) والتصور الثالث (الاستقطابية العنقودية) هنا انصبب التصورات من الناحية النظرية لذا سنركز الكلام عليهما . وعلينا أن نبدأ بملاحظة أن الأنظمة التى تنصف بالاستقطابية المزدوجة العنقودية ، لا يلتزم أن تكون استقطابية ثنائية للقوة أو عكس ذلك . وبالمثل ، فإن الأنظمة التى تعد عنقودية متعددة الاستقطابية ليس من الضرورى أن تكون متعددة الاستقطابية أو عكس ذلك (٣٦) .

جدول يمثل أنماط النظام الدولى المستندة على الجمع بين الاستقطابية العنقودية والقوى العنقودية (٣٧)

توزيع التكتلات أو الأحلاف :

توزيع القوى العسكرية	العنقودية الاستقطابية المزدوجة	الاستقطابية المتعددة العنقودية
القوى المتعددة الاستقطابية	ما قبل الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩٠٠ الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ - ١٩٤١	أوروبا الحقة التالية لنابليون ١٨١٢ - ١٩٠٠ أوروبا ما بين الحربين العالميتين ١٩١٩ - ١٩٣٩
القوى ثنائية الاستقطاب	الحرب الباردة فى بولكبرها ١٩٤٧ - ١٩٦٢	ما بعد انشقاق الصين عن السوفييت ١٩٦٢ - ١٩٨٩

وقبل أن نعرض للبليلة فلننظر فى التصنيف الرباعى الأبعاد المذكور فى الجدول السابق : وبمقدورنا أن نتعرف منه على الأنظمة الدولية التى تشغل جميع الأنواع الأربعة المحتملة . إذ كان ميزان القوى الكلاسيكى فى القرن التاسع عشر فى أوروبا ما بعد نابليون يجمع بين كل من الاستقطابية العنقودية المتعددة والقوة المتعددة هو وكثير من القوى العظمى المائلة له فى القوة التى انتظمت فى شكل تنظيمات متحالفة معقدة . واتسمت

فترة الحرب العالمية الثانية والسنوات التي سبقت بصفة مباشرة الحرب العالمية الأولى بدأ فيها من قوى عظمى عديدة متساوية نسبيًا (متعددة الاستقطابية) التي انتظمت في حلفين مستقطبين وثيقى الارتباط . أما عهد الحرب الباردة في بواكيرها والذي أعقب مباشرة نهاية الحرب العالمية الثانية فكان ثنائي الاستقطابية في القوة وعلى رأسها قوتان عظيمتان مسيطران عسكريا ، بالإضافة الى الثنائية الاستقطابية العنقودية والنظامين التحالفيين الوثيقي الارتباط اللذين أحاط تشكيليها بكل من القوتين العظيمين . وبحلول ١٩٦٢ ، كان النظام ما زال استقطابيا معتمدا على القوة ، ولكنه لم يعد ثنائي الاستقطابية العنقودية ، بعد أن جنح التكتل السوفيتي الى التصنيد عقب انتزاع يوجوسلافيا منه ١٩٤٨ وانضمام ألمانيا الشرقية الى معسكر الصين واستقلال رومانيا (على الأقل في سياستها الخارجية) واتحاد بكين عن موسكو . وتعرض التكتل الغربي للانحلال أيضا بعد ارتداد الفرنسيين من القيادة الموحدة للناو . واستمرت القوتان العظيمتان تتعمقان بالهيمنة العسكرية ، ولكن تكتلاتهما تعرضت للوهن ، ويزغت دول غير منهجزة كالهند . وأثبت البحث التجريبي تدهور الاستقطابية إبان فترة الحرب الباردة بعد حدوث انحدار مفاجئ بين ١٩٦٢ و ١٩٦٣ ، وانحدار آخر بين ١٩٧٠ و ١٩٧٢ (٣٨) .

الاستقطابية المزدوجة والاستقطابية متعددة الأقطاب :

مناقشة نظرية :

تركز الجدل النظري بين علماء السياسة حول دور القوة في النظام الدولي والمميزات النسبية للأنظمة المزدوجة القطب في مقابل المتعددة الأقطاب (٣٩) . وبدأ هذا الجدل في الستينات عندما تعذر التفرقة النظرية بين الازدواجية العنقودية وازدواجية القوة أو السلطة . وترتب على ذلك أنه عندما ناقش المنظرون الازدواجية الاستقطابية والمتعددة الاستقطابية ساد قدر ما من الاضطراب عن معنى هذه المصطلحات ، وتضمن النقاش مشكلات الاستقطابية الثنائية والاستقطابية متعددة الأقطاب وأيضا حجم النظام .

ويحتمل أن يكون الأحكم هو النظر الى ما دار من مجادلات حول الازدواجية الاستقطابية والمتعددة الأقطاب ، وكان الازدواجية تعني الازدواجية العنقودية . وأيضا ازدواجية القوة ، وأن تنصير المتعددة الاستقطابية على أنها تعني كلا من المتعددة العنقودية والمتعددة القوى . وبعبارة أخرى ، أن ننظر إليها على غرار ما حدث عند مواجهة نظام الحرب

الباردة لنظام توازن القوى الكلاسيكي في القرن التاسع عشر . وبعد
حراة ذلك فلمنض قلما .

ويتضمن هذا الجدل مسألتين مترابطتين : ماهية النظام الذي يتميز
بالاستقرار ؟ و ماهية النظام الأكثر جنوحا للسلام ؟ ولا اختلاف بين هذين
السؤالين . اذ يدل الاستقرار على قدرة النظام على الاستمرار عبر الزمان ،
والبدل هو أن يتعرض النظام للتبدل والتحول الى نوع مختلف من النظام
الدولى كالتحول من نظام ثنائي الاستقطابية الى متعدد الاستقطابية
او أحادى القطب . على أن مثل هذه التحولات يعتمده بوجه عام أنها من
العوامل المساعدة على نشوب الحرب العامة المؤدية الى ابتعاد بعض القوى
الفعالة السياسية ، وتحول دول صغرى الى دول كبرى بفضل ما تكسبه
من أرض أو استيعاب . كما أنها قد تصيب دولا أكبر وامبراطوريات أعظم
بالتصدع والتفتت الى العديد من الوحدات الأصغر ، الأضعف . وهكذا
تؤدى الحروب الكبرى الى حدوث تحولات فى الأنظمة ، ولذا فان ما يعنيه
المنظرون بكلمة الاستقرار هو هل يستطيع النظام الحفاظ على نفسه بمرور
الزمان دون خوض حروب كبرى (٤٠) . وبذلك يتخذ السؤالان الكبيران
الصفة الآتية : أى الأنظمة ، هو الأقدر على تفادى الحرب ؟ وأى الأنظمة
هو الأفضل لتجنب الحروب الكبرى ؟ وبطبيعة الحال فأننا سنساق بعد
ذلك الى التساؤل عن الاستدلالات المنطقية المستخلصة لتفسير الاختلاف
بين النظام الثنائى القطب والمتعدد الأقطاب ؟

الحجج المؤيدة للتعددية الاستقطابية :

طرحت جملة تفسيرات لتبرير الاستقرار المزعوم للأنظمة متعددة
الأقطاب (٤١) :

١ - بازدياد العاملين فى النظام (خصوصا فى الأنظمة الكبرى)
يزداد تبعا لذلك عدد الامكانات المتاحة للتفاعلات المتماونية ، وتترتب على
ازدياد عدد التفاعلات أيضا عملية ضغوط ولائمة متقاطعة أو اعتراضية
بين العاملين . ويقلل هذا التناقض من احتمال أن تصبح أية علاقة منفردة
قادرة على الاضطلاع بدور المعارضة العنيدة . والأرجح بدلا من ذلك أن
يتحول خصم احدى الدول فى مشكلة ما الى صديق لها فى مشكلة أخرى ،
ويترتب على ذلك ظهور نظام متعدد الأقطاب من العلاقات المتعددة التى تحول
دون حدوث انقسامات واستقطابات حادة ، مما يخفف من احتمال أن تؤدى
المنازعات الى نشوب الحرب .

٢ - بازدياد عدد العاملين الكبار يزداد عند الأحلاف المحتملين والافتراض الكامن وراء ذلك والمستند الى الفكر الواقعي هو أنه في أي نظام متعدد الاقطاب تتبع الدول سياسة توازن للقوى يتفق من خلالها على الوقوف في وجه محاولة تقدم عليها دولة ما أو مجموعة من الدول لزيادة قوتها . وهكذا فكلما زاد عدد القوى العظمى سيزداد مقنطرة الردع في النظام (وليس من شك أن الردع قد يخفق مما يستوجب المشاركة في حروب محدودة للحيلولة دون سيطرة إحدى الدول أو ائتلاف من الدول) .

٣ - بازدياد عدد الفاعلين يزداد عند الوسطاء المحتملين القادرين على حل المنازعات .

٤ - تساعد تعددية الاقطاب على امهال معدل الزيادة في سياق التسليح ، وبذلك يخف التوتر والعدوان . ولو اقتصر الأمر على وجود قوتين كبيرين في النظام وزادت القوة أ من قواتها المسلحة من ٢٠ فرقة الى ٢٣ فرقة ، فستضطر الدولة ب الى زيادة قوتها بنفس المقدار . ومع هذا فإن كان هناك العديد من القوى العظمى وزادته الدولة أ عدد فرقها ثلاث فرق فإن الدول ب وج وف ستكتفي آنئذ بزيادة جيوشها فرقة واحدة لكي تتكافأ مع الدولة أ .

٥ - في الأنظمة المتعددة الاقطاب تفجر الدول عن الانشغال في مشاحنة مع خصم واحد . اذ يفرض من الصعب تخصيص مستويات كافية من الاهتمام لأية دولة مفردة حتى تقرر شن الحرب عليها . والمفروض أن أية دولة تحتاج الى تخصيص حد أدنى من الاهتمام لدولة من الدول الأخرى لكي تقرر الحرب مع هذه الدولة . ويقصد دويتش وسنجر هذا الحد بعشرة في المائة من اهتمامات الدولة بالسياسة الخارجية (٤٢) . وبازدياد عدد العاملين في النظام يزداد بوجه خاص عدد (كبار العاملين) ، وتزايد صعوبة تخصيص مستوى من الأشياء لأي عامل بمفرده يكفي لجمل الحرب أمراً يمكناً .

٦ - في النظام المتعدد الاقطاب تقل أهمية منازعات القوى الكبرى ، لأن العداء يتفرق على النظام في جملته ، بينما يتعزز العداء في أي نظام ثنائي الاقطاب، ويتردد صدام في النظام برجته بحكم استقطابيته المزعومة .

٧ - ولعله من الأهم أن نذكر أن الأنظمة متعددة الاقطاب حافلة بالنقاط واللايقين ، وتعذر التنبؤ بما يحدث فيها من تحركات بحكم زيادة

عدد العاملين وتعقد الاتصال بينهم • فإذا سلمنا بالأنظمة التي تعترض سبيلها ، فسيصعب التنبؤ على وجه الدقة بمن سينضم إلى صفوف من ، إذا اندلعت الحرب ، ومن ثم سيتعذر التنبؤ بنتيجة هذه الحرب • وإذا سلمنا بالإفتقار إلى التيقن أو إمكان التنبؤ في النظام ، فإن الدول ستضطرب إلى مراعاة الحيلة في تصرفاتها •

٨ - وأخيرا ، فإن أنصار تعددية الأقطاب يحتاجون بالقول بأن السجل التاريخي قد بين أن مثل هذه الأنظمة قد تميزت بمستوى متدن من شدة النزاع ، وربما نشبت حروب صغيرة في الأنظمة المتعددة الأقطاب ، وإن كانت الحروب الكبرى نادرة الحدوث • ولتلك تلاحظ ما سعاد العالم من سلام نسبي طويل خلال ما يقرب من القرن من الزمان (بين مؤتمر فيينا ١٨١٥ و الحرب العالمية الأولى ١٩١٤) •



إن الدعاية النظرية لحجج تعددية الأقطاب مستمدة جزئيا من معتقدات توازن القوى التقليدية التي طرحها المدرسة الواقعية في الفكر ، والتي سادت العلاقات الدولية في الولايات المتحدة من الأربعينات حتى الستينات ، والتي روجت لها بعض الكتابات المستنيرة لهامش مورجنتاو وجورج كينان وهنري كيسنجر • وتحث النظر الواقعية على عناصر من كل من النظرية المعيارية والنظرية التجريبية ، وتستند أساسا على دروس الدبلوماسية الكامنة في البيئة متعددة الأقطاب في القرن التاسع عشر في النظام الأوروبي •

ويحاجي الواقعيون بالقول بأن المصالح القومية للبلاد قد تقودها إلى القيام برد فعل ضد أية محاولة للدول المنافسة لتغيير ميزان القوى • وبالمقدور حدوث ذلك من خلال مجموعة من الوسائل التقليدية الميسورة ، ولكنها تتحقق أساسا عن طريق إنشاء حلف مضاد للتوازن وعن طريق الحرب ذاتها في نهاية المطاف • وليسست عملية توازن القوى بعيدة الاختلاف عن السوق الاقتصادية التي حدثنا عنها آدم سميث عندما قال انه من خلال سعي كل دولة لصالحها - يعني الحفاظ على بقائها وتضخيم سلطاتها - يتحقق الاستقرار وتصبان حقوق الجميع بعد الجحولة دون سيطرة أية شخصية فعالة أو تكتل ، وبذلك يتحقق الحفاظ على جميع القوى الفعالة الأساسية ، ويصان السلام •

وفي نظر الواقعيين الجدد من أمثال والتز لا مفر من أن تمتد جنود توازن القوى إلى النظام الدولي بالذات (٤٣) • وإذا سلمنا بتكوين الفوضى

الدولية • والقوة النسبية للوحدات ، فسنرى أن الدول مرغمة على التصرف على أنحاء معينة • إذ تدفع طبيعضة النظام الدولى الى اتباع أنواع معينة من السياسات والتصرفات ، لأن بعض الأفعال تتميز بكونها أكثر عقلانية من الأفعال الأخرى معه افتراض وجود سياق للموقف الكونى . ويعد توازن القوى مجرد نتيجة منطقية للنظام الكونى . يستند الى مبادرة الفوضى (٤٤) •

ويتفق الواقعيون هم واتباع المذهب الواقعى الجديد على أن من بين الثوابت الرئيسية المتعارف عليها للنظام الدولى الصراع على الفوز بين الدول ، وإن نزع الواقعيون الى القاء اللوم فى هذه الناحية على طبيعة النظام (فوضيته) وسواء أكان سبق الظهور للدجاجة أم الببضة ، فإن ما يترتب على ذلك هو اعتبار المنظم الرئيسى للنظام الدولى هو آليات توازن القوى • إذ يستطيع كبح جماح العدوان مقسما اعتمادا على اجراء تنظيمى للقوى المتكافئة ، ويميزان القوى بالضرورة نظام رادع يستطيع الاعتماد عليه لمنع وقوع الحرب الكبرى •

وهناك مزاعم ترى أن التوازن أساسا توازن متكافئة ، ومن ثم فإن ترك الغلبة لبلد بمفرده أو تكتل بمفرده أمر خطأ • وكما قال (أو قالت) «اينيس كلود : » ينشأ الخطر عندما تحدث مواجهة بين قوة وقوة أخرى ، ولكن هذا الخطر يشتهد عندما تقف القوة فى مواجهة الضعف » (٤٥) • ومن المتوقع أن تكون القوى القوية عدوانية بالنظر الى أن الواقعيين يزعمون أن جميع الدول تحاول زيادة قوتها المطلقة لو أمكنها ذلك ، وأن الوسيلة الوحيدة التى تحول دون حدوث هذه الحالة هى احتمال الهزيمة • ويعنى انشاء أحلاف متكافئة القوى أنه ليس بمقدور المعتدين المتوقعين أن ينتظروا الحصول على أى مكسب مقابل ثمن زهيد (٤٦) • ويؤكد أن المساواة فى القوة بين القوى العظمى لها أثر فعال فى ردع الحرب ، على الأقل بين القوى العظمى ، بالرغم من أنها قد لا تحقق السلام بين القوى العظمى والدول الأقل شانا (٤٧) •

الحجج المعارضة للتعديدية الانقلاب :

يعترض نقاد نظرية التعديدية وتوازن القوى على الاستدلالات السابقة وأوردنا فيما يلى ما هو مقبول من بعض الحجج المضادة (٤٨) :

١ - تؤدي أية زيادة فى عدد القوى الفاعلة الى زيادة عدد الفرص المحتملة للنزاع ، وأيضا الفرص المحتملة للتعاون • ويؤيد قانون التوسطات ما يقال عن وجود صلة بين شدة المنازعات وازدياد فرص التفاعل •

٢ - كلما زاد عدد القوى العظمى ، ازداد احتمال اتصاف النظام بتنوع الاهتمامات والمطالب أكثر من الميل الى التعاون .

٣ - تزعم حاجة مستوى الانتباه ونجوة إيجابية للانتباه بوسع الدول اتباعها ، وان اتصفت قدرتها بالمحدودية في محاولة إعادة توجيه الانتباه الى الدول الأخرى في النظام . وهذان الافتراضان محصوران للضاية .

٤ - يؤدي ازدياد اللابقين الذى تنصف به الأنظمة المتعددة الأقطاب الى ازدياد احتمال اساءة الادراك واساءة التقدير ، مما يزيد من أرجحية النزاع للحرب . وفضلا عن ذلك ، فان التناقض يفرى المعتدى بالمقامرة بدلا من أن يحفزها الى التزام الحذر .

٥ - لو قبلنا مقولة : أن المساواة في توزيع الموارد بين القوى الكبرى أكثر تشجيعا على اقامة علاقة مسالمة على اللامساواة فان الامكانات الحسابية تبين أنه كلما ازداد عدد الدول في النظام أصبح المرجح ألا يتم توزيع الموارد بالتساوى ، وتعد هذه النقلة من المساواة الى اللامساواة حرجة بصفة خاصة ، لأن النظام يتحول من دولتين الى ثلاث ، وقد يؤدي ازدياد عدد القوى العظمى ، بالاضافة الى حدوث تدنى في الموارد الثمينة (كعدد الدول الصغرى غير المنحازة) الى ازدياد سريع في اللامساواة واللااستقرار (٤٩) .

٦ - وأخيرا يقول النقاد ان حجة توازن القوى تتطلب من الدول المخاطرة بالابتعاد والمخاطرة بالقبول في ذات الوقت ، وتزعم أن المعتدين المحتملين لن يخاطروا بفسن الحرب عندما يواجهون باحتمال حدوث ائتلاف بين خصومهم . ومن جهة أخرى ، تزعم نظرية توازن القوى أن بعض الدول تجنح الى تضخيم رقعتها ، ولديها استعداد للمخاطرة بقلب الأمر الواقع .

الصحيح وثنائية القطب :

تتمثل من حيث الصرامة التفسيرات التى طرحت لتأييد الاستقرار المزعوم للأنظمة ثنائية القطب هي والصحيح المؤيدة لمتعددية الأقطاب . وربما ساعدت النقاط التالية على تعريفك بما دار حولها من جدل (٥٠) .

٢ - لما كانت القوتان العظيمتان لهما مصالح فى شتى الأنحاء ، لذا ينشأ توازن للقوى يصعب رجحان كفة التوازن ويحول دون وقوع النزاع .

٢ - لما كان هنالك استقطاب فى النظام ، ولدى القوى العظمى مصالح فى شتى أنحاء المعمورة ، فانه اذا نشبت حرب فى أى مكان فانها تتحول الى حرب عالمية * ويحفز هذا الخوف من حدوث حرب عالمية وإدراك شدة الأخطار فى أى نزاع على التزام المحذر فهم شتى الإنحاء *

٣ - يزداد اليقين والحذر اعتمادا على سهولة الانحياز فى أى نظام ثنائى الأقطاب ، ويقلل ذلك من فرصة الحرب التى تنجم عن إساءة الإدراك وإساءة التقدير *

٤ - بمقدور القوى الكبرى أن تضغط على حلفائها المتطرفين أو أية دول صغيرة لدفعها الى التزام الاعتدال فى مسلكها *

٥ - نظرا لاتصاف بنيان التحالف بالجمود ، ويزور مشكلات القوى العظمى ، فليس أمام الأنظمة المزوجة الأقطاب سوى طريقين تستطيع الحرب شق طريقهما من خلالهما ، مما يخفف كثيرا من احتمال الحرب بعكس الأنظمة المتعددة الأقطاب التى قد تندلع فيها الحرب من خلال أى صراع بين دولتين من الدول العديدة *

٦ - ان توازن القوى أسهل فى التحقق فى النظام الثنائى الأقطاب * ففيه يتم التوفيق والتوازن تلقائيا ، والواقع أن آليات التوازن تتخذ شكلا منتظما ، وتطور القوى العظمى وتبينات للتعامل مع الأزمات ، بل ويسمح تعاقب الأزمات للقوى العظمى بضبط نمطه تقنيات التحكم فى المنازعات *

٧ - لن تكون التحولات فى الانحياز بين الدول الصغرى مصدر تهديد دى بال لتوازن القوى نظرا الى الغلبة الكاسحة للناحية العسكرية عند القوتين العظميين * ولما كان توازن القوى آمنا ، فلن يكون للتغير فى الانحياز أثر فعال فى تحفيز وقوع الحرب *

٨ - من الناحية التاريخية ، لقد ساعدت الأنظمة ثنائية القطب المحكمة - مثلما حدث فى أعقاب الحرب العالمية الثانية - على تدعيم استقرار النظام الدولى *

الحجج المعارضة للاستقطابية الثنائية :

قدم نقاد هذه النظرة العديد من الحجج المعارضة :

١ - يعد مستوى العدوان فى مثل هذا النظام الشديد الاستقطاب بالغ الشدة * ففيه تواجه الاعتداءات بصفة تلقائية باعتداءات مماثلة *

والواقع أن النظام الثنائي الأقطاب يمثل مباراة كبرى من مباريات « المجموع صفر » ، التي تسفر عن حصول أحد الطرفين على مكسب ما - أيا كان حجمه - على حساب الطرف الآخر . وبصرف النظر عن هل يؤدي التحول في الانحياز الى أحداث تغيير فعلي في ميزان القوى ، الا أن الجانب الخاسر سيدرك - يقينا - خسارته كشيء حيوى .

٢ - يفتر النظام الثنائي الأقطاب الكامل الى وسطاء ربما قاموا بدور فعال في التوسط لتخفيف النزاع بين الكتلتين .

٣ - لما كانت مصالح القوى العظمى معرضة للخطر في شتى الأنحاء، فإن أى نزاع ينشب في أى مكان قد يؤدي الى اشعال حرب عامة . ويتعرض العالم لموقف حافة هاوية الحرب في مثل هذه الحالات . ولا بد أن تحقق قدرات التحكم في الأزمات للقوى العظمى في أية لحظة .

٤ - من المفارقات أن تؤدي المآزق التي تقع فيها القوى العظمى - عسكريا - الى مواقف يتفاوض فيها زعماء الكتل عن منازعات العالم الثالث لخشيتهم أن يؤدي التدخل الى حدوث مواجهة مباشرة .

٥ - قد لا يكون وضوح التقدير وبقينها مجديا . فلربما انسأقت الدول للحرب عندما يزداد اطمئنانها للبيئة الدولية أكثر مما يحدث لو افتقرت الى هذا الاطمئنان . فقد يؤدي الافتقار الى التضارب الى زيادة الحرب بدلا من الإقلايل منها .

الاستطلاعية : متضمناتها :

قبل أن يغيب عن خاطرنا وانتباهنا ، فلنوجه على عجل السؤال الذي ألحقتنا في تردده عن النظريات التي ناقشناها : كيف تساعد الاستمبصارات المستقاة من هذه النظريات في زيادة توقعات السلام ؟ ولا بد أن يكون أنصار ثنائية الأقطاب وتعددية الأقطاب قد ردوا بالضرورة الحجة ذاتها : توازن القوى هو الذي يحافظ على السلام . وكل ما هناك هو اختلافهم المتعلق بنوعية النظام الدولي الأقدر على تحقيق الحفاظ على السلام واستقراره . ويحاجي المسكران لتأييد السياسة التي تحقق التوازن المتكافئ . ويعتقد بعضهم أن تحقيق هذه الغاية أيسر في أى نظام لا يوجد فيه غير قوتين عظيمين والعديد من الدول الأصغر . ويعتقد المسكر الآخر أن هذه الغاية ستكون أيسر عندما تتوافر عدة دول تتمتع جميعها بقدرات قوية على عدم المساواة . أما ما غاب عن دفاع المنظرين فهو بذل أى جهد لتغيير أحد الأنظمة الى النظام الآخر ، فمثلا لا يرى منظرو الثنائية

الاستقطابية انه خلال عهود الاستقطابية المتعددة يتعين علينا أن نقلل عدد القوى العظمى الى قوتين ! ونحن جميعا نعرف ما يصاحب الانتقال من أنظمة متعددة الاقطاب الى أنظمة ثنائية الاستقطاب (أو العكس) من حروب كبرى في أغلب الأحيان . ومن هنا ينظر الى سياسة توازن القوى على انها وسائل للحفاظ على النظام لأطول فترة ممكنة سواء اكان هذا النظام ثنائي الاستقطاب أم متعدد الاستقطاب .

الاستقطابية : بحث تجريبي :

هل اكتشف علماء السياسة في ذراستهم للاستقطاب والاستقطابية أى دليل على وجود اتصال بين تكوين النظام الدولى والحرب ، فلنتناول أولا بالبحث الاستقطاب أو الاستقطابية العنقودية .

لقد اكتشفت دراسة فرانك وإيمان لحروب القوى الكبرى ان الاستقطابية العنقودية المتعددة فى القرن التاسع عشر (يعنى الانتقال الى الاستقطاب) قد أدت الى الحرب . اذ بدا أن التحالف كان يتفسخ قبيل اندلاع الحرب . وكشف القرن العشرون عن نمط مخالف . اذ أدت الاستقطابية المتعددية العنقودية الى السلام . واتجهت أنماط الاقطاب الى التحول الى استقطابية ثنائية قبيل اندلاع الحرب . ولما كانت حروب القرن العشرين أقسى وتستمر مدة أطول ، لذا كانت الاستقطابية العنقودية الثنائية فى أعلى صورها مصحوبة بحروب قاسية (٥١) .

واكتشف بروس بونودى مسكوتيا أنماطا ماثلة نوعا بالنسبة للنظام الدولى فى شموله . وتمائيل هو وإيمان فى اكتشافيهما وجود اختلافات أساسية بين القرنين . وعلى الرغم من أنه لم يعثر على أية علاقة بين الاستقطاب وحروب القوى الكبرى ، الا أنه اكتشف أن التغيرات فى التكثف (الاستقطابية) قد سبقت الحربين بين القوى الكبرى والحروب بين الدول بوجه عام ، وإن كان هذا لم يحدث الا فى القرن العشرين ، وتبين أن ٨٤٪ من حروب القرن العشرين بدأت فى السنوات التى أعقبت خمس سنوات مزدهرة من التكثف النسقى . وليس من شك فى ارجاع ذلك الى تكوين الاقطاب وهى عملية لها تأثير بالغ على عدد فرص التعامل ، وكانت قد أحدثت اضطرابا فى أنماط العلاقات فيما مضى فالهروب لا تحدث قط فى عهود تدهور التكثف طبقا لما أعلنه بونودى مسكوتيا ، ولم تحدث أية حروب متعددة الاقطاب خلال فترات تدهور التكثف (٥٢) .

وأثبت ميشيل والاس بعد أن استعان بمؤشر مختلف للاستقطابية وجود علاقة منحنية بين الاستقطاب واتساع نطاق الحرب وشدتها (٥٣) ، واستند المتغير المستقل لوالاس (الاستقطابية) على الاشتراك في الأحلاف والتنظيمات داخل الحكومة (*) ، والروابط الدبلوماسية . واشتركت هذه العوامل في دليل له أهمية روعيت فيه القدرات العسكرية لكل بلد وهكذا جمع الدليل بين الاستقطابية العنقودية والاستقطابية السلطوية . واكتشف أن الأنظمة التي يتوافر لها إما مستوى مرتفع من الاستقطابية أو مستوى منخفض منها عرضة لأعظم قدر من احتمال التعرض لحروب ضارية . إذ تقلل المستويات المعتدلة من الاستقطابية من احتمالية الحرب . والظاهر أن القرن العشرين يؤيد تأييداً قوياً هذا النمط بخلاف القرن التاسع عشر الذي يؤيد تأييداً واحداً . واستنتج والاس أنه في حالة عدم وجود أحلاف، تسقط البلدان الضعيفة وغير المحمية ضحية للأقوى منها ، وعندما تكون هناك استقطابية مرتفعة تزداد شدة التنافس وتنتهي بحدوث حروب كبيرة متباعدة الاقطاب . إذ تؤدي الاستقطابية المستفحلة إلى دفع جميع الأعضاء إلى الحرب (٥٤) .

وقدم التحليل التاريخي لجاك ليفي لحروب القوى الكبرى بين ١٤٩٥ و١٩٧٥ العون والارتياح للرأي المعارض . فلقد أثبت أنه خلافاً لما يتضمنه افتراض توازن القوى ، فلقد جاءت في أعقاب ما يقرب من جميع الهود التي أظهرت فيها أحلاف فائقة المرونة (مما جعلها لا استقطابية) مستويات عليا نسبياً من الحروب (٥٥) ، والاستثناء الوحيد لذلك هو النظام البسمباركي (١٨٧١ - ١٨٩٠) الشهير . فخلافاً لما جرى في العديد من الأنظمة إلا استقطابية الأخرى ، اتسم هذا النظام الاستقطابي بنسق ساكن من الروابط المعقدة والمتقاطعة أكثر من اتصافه بالانلاقات السريعة التغير ، واستنتج ليفي أنه بالرغم من أنه بالمقدور الاعتناء إلى أمثلة لأنظمة الأحلاف الشديدة الاستقطاب التي تسبق الحرب ، إلا أننا نستطيع أن نصادف أيضاً أمثلة لأنظمة ترتب عليها عهود سلام شديدة الاستقرار (كالتحالف الذي تركّز على معاهدة أوجسبورج ضد فرنسا على عهد لويس الرابع عشر بالمقارنة بالاستقطاب الذي جاء فيما بعد بين الناتو وحلف وارسو) وبإمكاننا العثور بالمثل على أمثلة متباينة لأنظمة استقطابية مهلهلة .

لعمل الشيء الوحيد الذى بمقدورنا استخلاصه ببعض الثقة من هذه الدراسات هو أن العلاقة بين الاستقطابية والحروب لا تتبع فى خطها: البيانى خطا مستقيما ، ولا تتسم بالاستقرار عبر الزمان (٥٦) . ومع هذا فالظاهر أن هناك دليلا ما على أن تزايد الاستقطابية وحشود الأحلاف قد أدت الى الحرب ، فى القرن العشرين على أقل تقدير .

البحث التجريبي : الأحلاف :

لاقى البحث فى الاستقطابية ، وعلى الأخص كشف بيسونو دى مسكويتا ووايمان بعض التأييد من الباحثين فى مقدار أهمية التزامات التحالف . بطبيعة الحال يصح التنويه بأن تجمعات الأحلاف شيء والاستقطاب شيء آخر . فلا تماثل بينهما . وعلى الرغم مما يبدو منطقيا بأن الأحلاف من تأثير ما يعترضها من تضال فى فرص التفاعل وحرية الاختيار قد تزيد الاستقطابية ، إلا أن الأحلاف يمكن أنشاؤها بغير زيادة كبيرة فى درجة استقطاب النظام . وبدلا من ذلك ، ربما يمكن انقضاء الأحلاف على نحو يساعده على زيادة التقييد والضغط الاعتراضية فى النظام عوضا عن الاقلال من هذه الجوانب . ولأن استطاع زيادة الاستقطاب اذا انصفت الأحلاف بتنفيذه (أى عدم سماحها باشتراك دول أخرى الا وفقا لقيود خاصة) وتضاربها واذا راعينا ذلك ، فلنحاول الآن التركيز على البحث فى طريقة تجميع الأحلاف .

يفترض سنجر وسمول أنه من المحتمل أن تخفف الأحلاف من الضغوط الاعتراضية وفرص التفاعل وعدد العاملين غير الملتزمين ، لذا يعد من المعقول توقع أنه كلما زاد عدد الأحلاف ازدادت فرصة نشوب الحرب . وبينت أبحاث سنجر وسمول أنه فى القرن العشرين - على أقل تقدير - قد ارتبطت الزيادة فى عدد الأحلاف بمدى اتساع رقعة الحرب وضراوتها ، وإن كان ذلك لا يصل الى درجة شئ الحرب ، وبعبارة أخرى فهناك صلة بين تجمعات الأحلاف والحروب الكبيرة فى القرن العشرين ، ومع هذا فإن هذا رأى لا ينطبق على القرن التاسع عشر . إذ كانت الأحلاف آنئذ متصلة بالسلام . وفيما يتعلق بالحقة فى جملتها اكتشف سنجر وسمول ارتباطا هنا بين تشكيل الأحلاف ومقدار ما يشن من حروب (٥٧) . ولاحظ بعض الملاحظين أنه لو امتدت دراسة المؤلفين الى ما بعد ذلك (لأنهما توقفا عند ١٩٤٥) لا كان من المستبعد اكتشافهما عكس اتجاههما الأبعد الذى كان يرى وجود علاقة سلبية قوية بين تجمعات الأحلاف والحرب (٥٨) .

وبين تحليل تشارلز أوستروم وفرنسيس هول للحقبة بين ١٨١٦ و ١٩٤٥ أنه بعد ثلاث سنوات من تشكيل الحلف ، وبعد أن ازدادت المحالقات الثنائية زاد أيضا عدد الحروب الثنائية . وبعد ثلاث سنوات اختفت هذه الصلة مما يوحي بأن خطر الحرب لم يستمر باقيها إلا في أعقاب تشكيل الحلف ، ثم تراجع بعد ذلك (٥٩) . ويرى آلان ند صابروسكي بعد أن استند الى حالة واحدة من دراسة الحرب العالمية الأولى أنه اذا طالت فترة تجمع الحلف حول نفس مركز القوة، فسيكون النظام الدولي أكثر ميلا للحرب (٦٠) ، واذا غضضنا النظر عن التوقيت ، فسيبين لنا أن هذه الدراسات تتوافق هي وكشوف بيونو دي مسكويتا التي اعتقدت في اتصال أي تغير في أحكام النظام بالحرب .

وكشف تحليل جاك ليفي لحروب القوى العظمى من القرن السادس عشر الى القرن العشرين أيضا بعض الأنماط المثيرة للاهتمام . واكتشف ليفي أنه باستثناء القرن التاسع عشر فإن أغلبية الأحلاف كانت متبوعة في مدى خمس سنوات بحرب اشتركت فيها دولة على الأقل من دول الحلف . والواقع أن جميع أحلاف القوى العظمى في القرن السادس عشر والقرن السابع عشر والقرن العشرين قد أعقبتها حروب في غضون خمس سنوات وكانت أغلب هذه الحروب حروب قوى عظمى . ومع هذا ففي القرن التاسع عشر ، لم يعقب سوى حفنة صغيرة للغاية من الأحلاف حروب للقوى العظمى . فمن بين ١٤ حلفا للقوى الكبرى ، لم تنشأ أية حرب بعد خمس سنوات من عقد التحالف اشتركت فيها دولتان من الحلفاء . ونشبت حرب واحدة في أعقاب عقد التحالف اشتركت فيها إحدى الدول المتحالفة (٦١) .

فما الذي يمكن أن يقال في تفسير الاختلاف بين القرنين ؟ هناك عدة امكانات قائمة ويرى ليفي أن الهدف من الأحلاف قد تغير بعد ١٨١٥ ، وصرح بأنه قبل ١٨١٥ كانت معظم أحلاف السلام هجومية في طابعها ، وتركزت المعاهدات بصفة خاصة على مبادأة الحرب . وبعد ١٨١٥ ، انصرفت معظم الأحلاف بطابعها الدفاعي واعتماد أي اجراء عسكري على حدوث هجوم من أحد المشتركين في الحلف . وكانت الأحلاف الباكرة تقام لغرض خاص محدد، وتؤلف كتمهيد مقصود للحرب ومع هذا، فقد كانت أحلاف القرن التاسع عشر دائمة أكثر من كونها بنت سناعتها ، وقصد بها الحفاظ على الوضع الراهن وزيادة الردع (٦٢) . وتغير طابع الأحلاف مرة أخرى في نهاية القرن التاسع عشر ، وإن كان هذا قد حدث على أنحاء لم تفهم فهمه كاملا .

والظاهر أن ميشيل والاس يتفق على القول بأن القصد من الحلف .
 وربما كان عملا مهما في تفسير الاختلافات بين الأنماط التي تصادف في
 مختلف القرون ، وصرح بأن أحلاف القرن التاسع عشر كانت آليات
 توازنية . اذ كان بالإمكان تشكيلها ثم فضها دون حدوث تهديد خطير لأمن
 أى بلد . ومن جهة أخرى ، فقد هذفت أحلاف القرن العشرين - بوجه
 عام - الى انشاء تألفات ظافرة في حالة الحرب . وترتب على ذلك حدوث
 رد فعل تمثل في صورة تسابق على التسلح في كلا المعسكرين مما زاد من
 حدة العداء ومن احتمال الحرب (٦٣) . وربما صح القول ان طبيعة أحلاف
 القرن التاسع عشر اختلفت عن طبيعة ما سبقه من قرون وما جاء بعده ،
 ولكن وصف ليفي لها بأنها كانت دائمة ، ووصف والاس لها بأنها تميزت
 بالرونة يسوقنا الى اعادة ترديده قول كيندى ونتساءل هل قصد هذان
 العالمان (ليفي والاس) نفس القرن ؟

حتى الآن عنيانا أساسا بالدراسات التي بحثت في التساؤل حول
 احتمال نشوب الحرب في أعقاب الأحلاف . ونحن بحاجة أيضا الى تحديد
 مقدار سبق الأحلاف للحروب ، وكان هذا هو ما فعله ليفي ، فلقد اكتشف
 أن الأحلاف سبقت الحروب في أقل من $\frac{1}{3}$ الزمان في القرن السادس عشر
 وفي أقل من $\frac{1}{4}$ الزمان في القرن السابع عشر وأقل من نصف الزمان في
 القرن الثامن عشر . وغنى عن البيان أن الأغلبية العظمى من الحروب لم
 تكن مسبقة بالأحلاف ، ومن هنا يستنتج ليفي أن الأحلاف ليست سببا
 ضروريا للحرب (٦٤) ، وعلى الجملة فان العلاقة بين تشكيل الأحلاف والحرب
 (مجتمعة في مدى عشر سنوات) سالبة ومتدنية نسبيا ، مما يتعارض
 وفرضية أنه كلما زاد عدد الأحلاف في أية حقبة معلومة ازداد احتمال
 ما ينشب فيها من حروب . ومن جهة أخرى ، فيبدو واضحا أيضا أن
 الأحلاف لا تحول دون حدوث الحرب ، ولا تفرز السلام .

ويجاءى جون فاسسكويه بالقول بأن الربط بين التحالف والحرب
 يمكن أن يعزى الى أن انشاء الأحلاف يؤدي الى انشاء أحلاف مضادة ،
 مما يدفع الى زيادة تزعزع الاستقرار وازدياد عدم الثقة بالنظر الى احتمال
 تهرب بعض المتحالفين من التزاماتهم (٦٥) . ويستخلص من ذلك :

« لما كان هناك في كثير من الأحيان فترة زمنية فاصلة بين التحالف
 والاندلاع الحرب ، فمن المشروع الاستدلال بأن الأحلاف لا تسبب الحرب
 بصفة مباشرة ، ولكنها تساعد على تمكيد صفو الموقف مما يرجح اشتعال
 الحرب . وقد يحدث ذلك على نحوين :

٢ - يخلق جو يتسبب في استقطاب النظام .

٢ - بالتشجيع على سباقات التسلح (٦٦) .

ويحذر ليفي من أن هذه الصلات الموجبة بين انشاء الأحلاف ونشوب الحرب قبل تكون زائفة ، يعنى بالرغم من حدوثها في ذات الوقت تقريبا ، إلا أنه لا توجد صلة سببية مباشرة بينهما . وعوضا عن ذلك ، فإن الصلة ربما لا تزيد عن انعكاس حقيقة تولد الأحلاف والحروب من نفس العوامل . الكامنة (٦٧) ، والحق أنه حتى في حالات سبق الاستقطابية للحرب فإن "السببية المباشرة قبل لا تكون موجودة ، وربما لا يزيد انشاء الأحلاف وما يترتب على ذلك من أعراض عن أعراض تعكس سببا للحرب أكثر قاعدية " . فالأحلاف لا تسبب الحرب . وكل ما هناك هو أن الدول تنشئ الأحلاف لأنها تعتقد أن الحرب أصبحت وشيكة الوقوع .



من بين الاتجاهات القليلة التي يبدو أن الباحثين اتفقوا عليها أنه بمجرد اشتعال الحرب ، فإن التحالف يساعد على توسيع نطاق ما يجرى فيها ودفعها الى الامتداد الى دول أخرى (٦٨) ، لأن الأحلاف تقوم بدور نقل آليات العدوى للحرب ، وإن كان التحالف ليس الآلية المعدية الوحيدة . (فهنالك آلية أخرى كالعدوى الجغرافية) (٦٩) .

يبين من دراسات الاستقطاب وتشكيل الأحلاف أن انشاءها عندما يؤدي الى الاستقطاب يتسبب في اشعال الحروب أحيانا (وليس دوما) على نطاق واسع ومهول يستمر أمدا طويلا ، لأن الاستقطابية تزيد من ادراك التهديد والتوسع العسكري . كما أنها تركز على الانتباه الى المشكلات التي تفرق بين الدول بدلا من تركيزها على جوانب الربط بينها ، وتقلل من فاعلية الضغوط العارضة ، وعدد الوسطاء الفاعلين ، وربما أججت سياق التسلح . على أن هذه الحالة ليست النمط الأوجد ولكنها إحدى السبل التي يمكن أن توصل الى الحرب .

الاستقطاب .. بحث تجريبي :

أسفرت دراسات توزيع القوى في النظام الدولي عن نتائج بعيدة التنوع والتضارب . فلقد زعم بعض المحللين أنهم اهتموا الى نمط من الميل للحرب عند نوع ما من توزيع القوى ، واكتشف بعض آخر علاقات تتغير بتغير البلد موضع البحث ، واكتشف آخرون عدم وجود أية علاقة البتة بين توزيع القوى والحرب .

وركزت الدراسات التي طالما استشهد بها سنجر وبريمر وستاكي عن الحقبة الواقعة بين ١٨٢٠ و ١٩٦٥ عن حجم الحرب في النظام الدولي (كما يبين من عدد الأشهر التي استغرقتها البلدان في الحرب) أكثر من تركيزها على عدد الحروب أو الشروع فيها . وكان المتغير المستقل في هذه الدراسة عبارة عن احصاء أطلق عليه مصطلح « كون » ويدل على درجة تركيز القدرات العسكرية والصناعية والديموجرافية في أيدي قلة من دول النظام ، أو بالأحرى درجة انتشاره بين دول النظام (٧٠) . واكتشف المؤلفان أن توزيع القوى في القرن التاسع عشر كان مصحوبا بمقدار خفيض من الحرب ، وكان التركيز العالي للقوى مصحوبا بمقدار من الحرب ، وجاء نمط القرن العشرين على نقيض ذلك تماما . وفي عهد متأخر كانت الأنظمة ذات التوزيعات المركزة للقوى (أى التي تغلب عليها القوى) مصحوبة بدرجة متدنية من الحرب ، بينما ارتبط توزيع القوى (أو التوازن) بدرجة عالية من الحرب .

وأعاد بروس دى مسكويتا تحليل دراسة سنجر - بريمر - ستاكي بعد أن نظر الى وجود الحرب أو عدم وجودها على أنها المتغير المستقل بدلا من مستوى الحرب ، واستنتج علم وجود اتصال بين توزيع القوى ووقوع الحرب في القرنين على السواء (٧١) . إذ بدا عدم وجود اختلاف بين تركيز القوى في النظام وبين التغير في تركيز القوى . واستعمل وايمان في تجربة مستنسخة أبعد من « كون » بالإضافة الى احصاء موضع خلاف سماه « كون ٢ » ، يمثل النسبة المثوية لقدرات القوى الكبرى المقبولة من أقوى دولتين في النظام . واكتشف وايمان أن السنوات التي كانت متعددة الاستقطاب في القوى (أى التي انتشرت فيها القوى بدلا من تركيزها) كانت أقل استعدادا للحرب بدرجة هيئة ، ولكن الحرب التي اندلعت في هذه الأنظمة كانت هائلة ، إذ كانت ثلاثة أرباع الحروب في مثل هذه الأنظمة حروبا من الدرجة العالية . ومن جهة أخرى ، فإن ثلاثة أرباع الحروب في الأنظمة ثنائية الاستقطاب (أى الأنظمة التي تركزت فيها القوى الى أبعد حد) كانت متدنية الضخامة . والظاهر أن العملاقين اللذين استند اليهما الاستقطاب الثنائي قد تمكنا من التحكم في النزاع في هذه الأنظمة وحالا دون استيعابهما في النظام (٧٢) .

وركز التحليل التاريخي لميدلارسكي على النقلة من الأنظمة ثنائية الاستقطاب الى الأنظمة التي تضم عددا أكبر من القوى العظمى (٧٣) ، وتضمنت الحجة النظرية التي استند اليها القول بأن أية زيادة في عدد

القوى الكبرى بالإضافة الى نقصان مقدار الموارد ذات الشأن فى النظام قد تترتب عليها زيادة سريعة فى اللامساواة ، وعدم الاستقرار تبعاً لذلك .
ولاحظ ميدلارسكى أن حرب الثلاثين عاما (١٦١٨ - ١٦٤٨) بدأت كنقطة من نسيائية الاستقطاب (الدول الكاثوليكية والدول البروتستانتية فى أوروبا) الى استقطاب ثلاثى (يضم دولا كاثوليكية ولوثرية وكالفائية) كانت جارية فى أوروبا .

وبدأت الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية بعد أن نقصت الموارد (من الدول المستقلة الصغيرة والمناطق المستعمرة) بينما حدثت فى ذات الوقت زيادة معتدلة فى عدد القوى الكبرى (كبروز دور الولايات المتحدة واليابان على سبيل المثال) .

ويبحث جاك ليفى نظام القوى العظمى لفترة تاريخية أطول (١٤٩٥ - ١٩٧٥) بتصنيف ذاتى لعصور متفاعة تمثل الاستقطابية المتعددة والاستقطابية الثنائية والاستقطاب المطرد (٧٤) . وتركز اهتمامه على الحروب بين القوى العظمى والحروب التى اشتركت فيها قوى واحدة على الأقل ، واستنتج نفس استنتاج وإيمان أنه بالرغم من غلبة وقوع الحروب فى جميع الأنظمة ، إلا أن الحروب فى الأنظمة ذات الاستقطابية المتعددة تجنح الى الاتصاف بخطورة أشد . وفى مقابل ذلك اكتشف عدم حدوث « حروب عامة » كبيرة فى الأنظمة ثنائية الاستقطاب ، وإن كانت الأنظمة ثنائية الاستقطاب قد خاضت غمار حروب أقل ضراوة وضخامة . وتبدو الأنظمة ثنائية الاستقطاب ومتعددة الأقطاب متساوية فى استقرارها من ناحية عدد السنوات النسبية التى نعمت فيها بالسلام والأنظمة أحادية الاستقطاب كانت الأميل الى حد بعيد للحرب ، وحدثت الحروب العامة بصورة غالبية فى العهود أحادية الاستقطاب .

وقلبت نتائج دراسات كل من ليفى وإيمان الحكمة الواقعية التقليدية رأساً على عقب ، عندما تضمنت القول بأن الأنظمة متعددة الأقطاب تشبع فيها الحروب، وإن كانت هذه الحروب أقل خطورة، بينما ظهر أن الحرب فى الأنظمة ثنائية الاستقطاب أقل شيوعاً وإن كانت الأكثر خطورة . ويوحى هذا البحث باحتمال ضحلة عكس هذا الرأى .

فما الذى بوسعنا استخلاصه من هذه المحاولات ؟ أولاً - يحتمل أن تتغير العلاقة بين توزيع القوى والحرب بمرور الزمان - ثانياً - تتمخص محاولات البحث عن نتائج مختلفة عندما تعتمد على مؤشرات مختلفة

للاستقطاب والاستقرار والحرب - ثالثا - يبدو أن توزيع القوى بالرغم من ضعف ارتباطه في بداية الحرب ، إلا أنه يكون مصحوبا بأنواع ما من الحرب . فعندما تقع الحرب قد يكون لتوزيع القوى أثر كبير على نوعية الحرب التي تحارب (٧٥) ، رابعا - الحرب تقع في الأغلب في جميع أنواع الأنظمة ، فليس هناك نظام يمكن أن ينسب إليه فضل الاسهام في صنع السلام . وإذا سلمنا بالمناهج المختلفة المستعملة وبالنتائج المتباينة التي اهتمت إليها محاولات هذه الأبحاث ، فلا بد أن نستخلص القول بأن العلاقة بين التوزيع والحرب بعيدة تماما عن أن تكون قد فهمت فهما كاملا .

الآثار مجتمعة والاستقطاب والاستقطابية :

لما كانت لا تصورات استقطاب القوى واللا استقطاب العنقودي قد اثبتا نفعا بدرجة كاسحة ، فلعن الحل هو الجمع بين التصورين . فقد تتعرض محاولات التركيز على عامل واحد للبلبل أو التشوش ، أو تكون مختلطة بنتائج العامل الآخر . ويفضل وإيمان الجمع بين تصوري الاستقطاب والاستقطابية حتى يتسنى تصنيف الأنظمة الدولية على أساس المخطط الرباعي المبين في اللوحة السابق ذكرها . ويبين من بحثه أن الأنظمة الأميل للحروب الخطيرة هي الأنظمة التي جمعت بين الاستقطابية العنقودية والمتعددة أقطاب القوى ، يعنى الأنظمة المؤلفة من عدد كبير نسبيا من الدول المتساوية في القوة ، التي انحازت الى كتلتين متنفجتين . أما الأنظمة التي كشفت عن شدة تمسكها بالسلام (في القرن العشرين على أقل تقدير) فقد جمعت بين حالة الاستقطابية العنقودية المتعددة وثنائية الاستقطاب والقوى (٧٦) .

ويرى وإيمان أن مؤيدى القطبية الثنائية قد أصابوا عندما اعتقدوا في استقرار الثنائية والاستقطابية ، كما أصاب أنصار الاستقطابية المتعددة فيما قالوه عن استقرار الأنظمة المتعددة الأقطاب ما داموا يعنون بذلك الاستقطاب العنقودي .

ولا بد أن يراعى أن متغيرات أخرى قد تتدخل مع الاستقطاب والاستقطابية على نحو يقلل أو يزيد من احتمال الحرب . ويرى ستول وشامبيون أن النتائج المختلفة في أبحاث الثنائية الاستقطابية والاستقطابية المتعددة قد تعزى الى القوى الراضية في النظام (٧٧) . فلا بد أن يتمخض عن تصنيف الدول الى دول راضية ودول متمضة مسالك مختلفة . ولقد افترضنا أنه عندما تتوافر للدول الراضية نسبة متدنية نسبيا من القدرات

النسقية ستوجد علاقة موجبة قوية بين تركيز القدرات (غلبتها) والحرب .
وأسفر اختبار الافتراض عن تأييد معتدل (بالرغم من استعانة العالمين
بعدد الحروب التي دارت كل شهر كمتغير مستقل بدلا من الاعتماد على
المبادرة بالحرب ، ووصفها حالة الرضا أو الامتناع عند أية دولة بالابتعاد
عن التصلب) . واعتقد أنه عندما ترغب أية قوة عظمى منتهضة تغيير الأمر
أنواع ، سيكون بمقدور أى توزيع قوى متكافئ أنثذ الحفاظ على السلام .
وليس من شك أنه عندما يرتفع مستوى الرضا داخل النظام، فإن الاستقطاب
يكون أقل ارتباطا .

والظاهر أن الاختلاف بين دول الأمر الواقع والدول الراغبة فى
مراجعة الأوضاع الراهنة له أهمية . ولا جمل فى أن الفرق عظيم الارتباط
بنظرية التفاوت فى المكانة ومرتبطة أيضا بالنظرية التى سنبحثها فى التو
عن انتقال القوة .

نظرية انتقال القوة :

بحثنا حتى الآن التغيرات النسقية على نحو يتسم باستاتيكية (أى
باعتبار الحياة ساكنة) ، وركزنا على النسق فى زمان محدد سواء تميز
بكونه استقطابية ثنائية عنقودية أو تعددية استقطابية فى القوى ، أو بعدم
التوازن فى الوضع . غير أننا لاحظنا أيضا الأهمية التى نسبها بعض
العلماء الى التغير فى بعض هذه المتغيرات . وقدم أوجانسكى نظرية فى
الحرب تستند أساسا على التفسيرات فى توزيع القوى فى النظام
الدولى (٧٨) .

ويتحدى أوجانسكى فكرة توازن القوى التقليدية التى تعتقد أن
المساواة فى التوازن تساعد على تحقيق الحفاظ على السلم . واستندت هذه
الفكرة على حجة ترى أن المساواة فى القوة تكفى للتحذير من المخاطرة (*) ،
بينما يعد التفوق من نصيب من يملك القدرة على كسب القوة على حساب
الآخرين . فما دام هناك توازن فى النظام ويخلق توازنا لقوة ضد أخرى ،
فإن ردع الحرب سيفقد أمرا ميسورا . ولكن وكما أوضح اينيس كلود
إذا عنى بالتوازن احتمال خسارة أحد الجانبين ، فإنه سيعنى أيضا أن
أحد الجانبين سيكون من الفائزين ، مما يفرض الجانبين بالمبادرة بالحرب (٧٩) .
هذه هى النقطة التى بدأ منها أوجانسكى .

ويحتاج أورجانسكى بالقول بأنه فى كل عصر من عصور التاريخ تتولى دولة واحدة الهيمنة عادة على النظام الدولى باعتبارها رئيسا لتألف من القوى الراضية عن الأوضاع (بعد النظر الى النظام الدولى لا على أنه فوضوى ، ولكن على أنه يتبع الى حد ما نظاما هرميا) . وما دام متزعم هذا التألف القائم على الوضع الراهن يتمتع بقلبة القوى ، فإن السلام سيمسود . ان عدم المساواة فى توزيع القوى بين المسيطر وأول المتحدين له ، بالإضافة الى تأييد حلفاء المسيطر للوضع الراهن هو الذى يصون السلام . فى ظل هذه الظروف ، يكون من الحقم أن يبادر المتحدى بشن الحرب ، ولن تجنى الدول المهيمنة أو تخشى الا القليل ، ومع هذا فعندما يتجه المنافسون المحتملون الى التصنيع والعصرنة ، فإن الزعيم القديم يتعرض للمتحدى ويخلق موقفا غالبا ما يؤدى الى الحرب . وهكذا يتضح ان مصدر الحرب هو الاختلاف فى حجم ومعدل نمو المنتجين الى النظام .

ويزداد رجحان كفة النزاع عندما تكون ثقله النفوذ والقوة وشبكة التحقق . ويوجد فى صميم هذه التحولات الزيادات الآتية فى الانتاج المتصلة بالتصنيع وزيادة القوى البشرية التى ترجع الى النمو الديموجرافى وزيادة قدرة النخبة من الساسة على تعبئة الموارد القومية . وتحدث التغيرات المياغثة فى القدرات القومية اضطرابات فى التوزيع المسبق للقوة . وعلى وجه الخصوص ، يقال ان احتمالات الحروب الكبرى تتزايد عندما يلحق المتحدى بالدولة المسيطرة ، ويرغمها على نوع ما من « صدام الخطوط الخلفية » . ويزعم أورجانسكى وكوجلر أن المتحدى الأضعف هو الذى يبادر بشن الحرب على الدولة المهيمنة الأقوى . اذ لا تقدم الدول القوية الراضية عن الأوضاع على بدء الحرب . انها تمثل المنتفع الأول من النظام القائم ، وليست لها مصلحة فى حدوث أى تغيير ، ومن جهة أخرى ، جرت العادة أن يكون المتحدى مستجدا فى الانضمام الى معسكر الأقوياء ، ومن ثم لا تتوافر له عادة المزايا التى تناسب قدراته . انه من المتعصين الساخطين على الوضع الراهن بوجه عام وعن وضعه فى النظام الدولى بصفة خاصة ، ومن ثم فانه يرغب فى إعادة تخطيط القواعد بحيث تتواءم وبشئها . ربما بدا هذا الكلام مألوفاً . اذ يعد جانباً من المنطق التفسيري لنظرية انتقال القوة منقولاً على أية حال عن نظرية التفاوت فى الوضع (٨٠) .

ويرجع أورجانسكى وكوجلر فى افتراضهما الحروب الكبرى الى حد كبير الى ما يحدث عندما يكون توزيع القوى بين الدولة المهيمنة والمتحدى متقاربا على وجه التقريب . ويعتقد بوجه خاص أن المتحدى يحتمل أن يبادر بشن الحرب قبل أن تتعمق المساواة بالفعل ، وان كان هناك خلاف حول هذه النقطة (٨١) .

وبغض النظر عن التوقيت الدقيق المتضمن هنا ، فإن النظرية ترى انه كلما ضاقت الفجوة، يَحتمل أن تنظر كل دولة إلى الموقف على أنه مصدر تهديد ، اذ تزداد لهفة المتنافسين على الموقف وتزداد حساسيتها للتغير في توزيع القوى ، وتخشى الدولة المهيمنة أن يتجاوزها المتحدى في القوة ، وأن يعزف عن قبسول مكانة ثانوية في النظام الدولي ، وأن يتحداها على الزعامة ، ويحاول تغيير قواعد النظام ، ولهذه الأسباب قد تشرع الدولة المهيمنة في توجيه ضربة مباغتة ضد المتحدى آملة في الحيلولة دون وقوع ما لا مفر من وقوعه . ومع هذا فإن الحرب يزداد احتمال حدوثها عندما تجرى محاولة من قبل المتحدى للتعجيل بالنقلة قد تعزى في أغلب الظن إلى الإفراط في الثقة الناجم عن سرعة النمو ، والافراط باستغلال الفرصة لاجراز نصر فوري كامل ، ويخلق الافتقار إلى الوضوح في ميزان القوى موقفاً يَحتمل أن يرى فيه الزعماء القوميون إما فرصاً أو تهديدات في البنية الخارجية .

والظاهر أن العدوان السابق لأوانه خطأ استراتيجي يقع فيه المعتدى، وعادة ما يكون تحالف الدولة المسيطرة هو الأقوى ، وكثيراً ما يكون ما أغرى المتحدى هو استبعاده حصول المسيطر على العون ، مما يجعله عرضة لمواجهة تآلف متفوق من المتحدى وكتلته ، ومع هذا ففي المدى البعيد يستعيد المتحدى قوته في فترة يقدرها أورجانسكي بخمسة عشرة سنة أو ثماني عشرة سنة ، بل وربما تفوق في هذه الأثناء على بعض أعضاء التآلف المنتصر . وأسمى أورجانسكي هذه الظاهرة « تقابل العنقاء » ، لأن الحروب لا تحول دون صعود المتحدين في المدى البعيد ، وقد تصاب محاولات إيقاف مكاسب الدول السريعة النمو بالاختفاق .

وكلما زادت سرعة معدل النقلة ازداد احتمال الحرب ، فإذا كان معدل النمو بطيئاً نسبياً ، فسيستعم المتحدى بفترة تحذير أطول ، وتتوافر الفرصة للدولتين للاستعداد للمستقبل على نحو أكثر اتصافاً بالمعقولة والواقعية . وبالمقدور أعداد ترتيبات نافعة من كلا الطرفين بين المتحدى والمسيطر تساعد على التباحث حول تسوية الخلافات والتعويضات والحلول السلمية . ومن جهة أخرى ، إذا كان معدل نمو المتحدى سريعاً فإن غير المحتمل أن تكون البلدان على أهبة الاستعداد للنقلة ، ويزداد احتمال حدوث إساءات في التقدير ، ووقوع أحداث طائشة رعباً .

نظرية انتقال القوة : بحث تجريبي :

حاول أورجانسكي وكومر اختبار نظرية انتقال القوة بعد ما دار من حروب من القوى الكبرى في القرن التاسع عشر والقرن العشرين كالحرب

الفرنسية البروسية (السبعينية) والحرب الروسية اليابانية والحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية ، واكتشفا وقوع الحرب في حالتين متباينتين :

١ - عندما يتساوى المسيطر والمتحدى في القوة .

٢ - وأيضا عندما لا يتساويان في القوة (واستمعانا بالنتائج القومى كمؤشر للقوة) .

ومع هذا ، ففي كل حالة حدثت فيها الحرب بين طرفين متساويين في القوة كان انتقال القوة أمرا واردا . ولم توجد أية حالات للحرب بين بلدين متساويين لم يلحق فيها أحد الطرفين الطرف الآخر ، ومن ثم استخلصنا القول بأن الحروب العظمى التي تقع بين خصمين متنافسين لا تقع الا عندما يكون انتقال القوة وشيك التحقق ، ومن هنا يعد انتقال القوة أمرا ضروريا ، ولكنه ليس شرطا ضروريا للحرب ، واكتشفا أيضا أهمية سرعة الانتقال في افتراضهما (٨٣) .

ولاحظ عالمان هولنديان (هنك هادولنج وجان شيكاما) أنه بينما اختبر أوجانيسكي وكوجلر مسألة هل تسبق حرب القوى العظمى نقلات القوة ، الا أنهما لم يبحثا هل تكون نقلات القوة متبوعة دوما بالحروب . وبما أن استمعان هادولنج وزميله بمقياس أرحب للقوى القومية ضم عناصر تتضمن حجم الدولة ومدى تقسمها وإطارا زمنيا أوسع وقائمة مستوفاة بالحروب التي وقعت ، واكتشفا أن نقلات القوة مؤشرات نبوية مهمة عن اندلاع الحرب . ويفضل اكتشافهما للعلاقة القوية بين المساواة في القوة واندلاع الحرب ، اعتبرت هذه الكشف تحديا كبيرا للفرضية التقليدية لتوازن القوى التي ظنت أن المساواة مفتاح السلام (٨٤) .

واتفق ريتشارد ستول وميخائيل شامبيون بعد استمعانهما بمؤشرات كاو (٨٥) المختلطة عن القدرة النسبية على أن جميع حروب ألمانيا مع القوى الكبرى قد حدثت بعد التكهّن بوقوعها اعتمادا على نظرية انتقال القوة . فلقد اندلعت الحرب النمساوية البروسية والحرب الفرنسية البروسية والحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية في غضون خمس سنوات من التشابك بين التمددات الألمانية وقدرات منافسيتها من القوى الكبرى

آنثد . وبذلك أيدت الفرضية القائلة بأن التكافؤ يؤدي الى الحرب ، ولكنهما لاحظا عدة نقلات لم تسفر عن وقوع الحرب . فلم تتكشف دلالات الحرب الا عندما فاقت قدرات الولايات المتحدة قدرات القوى الأوروبية ، كما أن تفوق الألمان على الروس في سبعينات القرن التاسع لم يكن عاملا حاسما في اشعال الحرب (٨٥) . وقد يعزى عدم حدوث الحرب المقترن بهذه النقطتين الى حالة الرضا النسبي للمتحدى الصاعد ، وبوسعنا - يقينا - تفسير الحالة الأخيرة (مثلما فعل أوجانسكي) على هذا النحو .

ويبحث تشارلز بوشمان الصراع الذي دار بين القوى الكبرى وخصوصا منها من غير القوى الكبرى بين ١٨١٦ و ١٩٩٠ (٨٦) ، وأيد تحليله بوجه عام فرضيات انتقال القوة واكتشف زيادة احتمال حدوث الحرب بين كل من القوى الكبرى ومنافسيها من غير القوى الكبرى المساوية لها في الامكانيات (الديموجرافية والصناعية والعسكرية) . بيد أن التكافؤ وحده لا يكفي للتحفيز للحرب فلا بد من حدوث نقلة في القوة تمهد لذلك . واكتشف جوشمان أن كلا من ثنائيات القوى العظمى وثنائيات القوى غير العظمى ، من المرجح تورطهما في الحرب عندما تكونان مسرعتين في التقارب نحو التكافؤ (أو في التباعد عنه) ، وإن كان هذا الاكتشاف ليس مماثلا في قوته . واعتقد أن القوى الكبرى تكون مهيمية بوجه عام للاشتباك في الحرب عندما "تزداد قدراتها الشاملة زيادة سريعة" ، ولكنها لا تكون كذلك عندما تتناقص هذه القدرات وتتوافق هذه النتيجة هي ونظرية أوجانسكي عن اصطدامات المؤخرة أو الصفوف الخلفية . ويختتم جوشمان رايه بالقول :

« تسفر التحولات السريعة في القوة النسبية للعاملين عن حالة من عدم اليقين تتعلق بالتواجا أو الامتعاض من توزيع المميزات التي لم تتح للمسؤولين فرصة صحتها ، بينما يؤدي التفكير التدريجي الى التزويد بإمكانات أكبر للتكيف أو التوافق مع ما يستجد من حقائق » (٨٧) .

قبل أن نشعر بالسأم من صعوبة الاعتراف بصحة أية نظرية من النظريات التي أوردناها في هذا الفصل ، يتعين التنويه بدراسة حديثة العهد من اعداد ووسانج كيم زدوتنا بأدلة لها قيمتها لتأييد عكس ما جاء في هذه النظريات (٨٨)، فلقد فحص كيم نظرية أوجانسكي بعد استعائته بقائمة وافية للحروب وبمؤشر القدرات المختلطة مثلما فعل مستول وشامبيون ، واستند بالإضافة الى ذلك على مجموعة مختلفة من الاختبارات الاحصائية ، واكتشف أن دعائم أغلب فرضيات أوجانسكي واهنة مما جعل

من الصعب توحيدها ، واتضح له أن توزيع القوى بين دولتين قليل التأثير على حدوث الحرب . ففي الواقع أنه ليس هناك ما يؤيد الفرضية التي ترى أن « المساواة في القوة مفتاح الحرب » ولا فرضية تهديد الغلبة بين أية دولتين للحرب . فضلا عن ذلك ، اكتشف كيم وجود علاقة سالبة بين تقلات القوة والحرب ، التي تبدو أقل احتمالا في الوقوع عندما تتفوق دولة ما على الدولة الأخرى ، والظاهر أن سرعة النمو القومي عديمة الأهمية . وأسفر هذا النقد عن محتوى ما ذكر عن النمو القومي المتفاوت في نظرية أوجانسكي . وما زال المحفلون يتداولون للحكم على هذا الرأي الأخير .

لعل الوقت قد حان الآن للتنويه بشيئين لابد أن يكون القاري قد تنبه اليهما . أولا - ليست نظرية انتقال القوة بالنظرية العامة للحرب . فقد اقتصر دورها على تفسير حالات استثنائية محدودة كالمواجهات الكبرى بين أقوى دول النظام الدولي (٨٩) ، ومن جهة أخرى ، وكما بين جوشمان فإنها أثبتت قدرتها على التعميم بحيث يستطيع تطبيقها على جميع الدول في أي نظام سواء أكان نظاما مركزيا أم نظاما فرعيا إقليسيا . والظاهر أنه ليست هناك أسباب نظرية إجبارية تفسر لماذا يقتصر تطبيقها على المتصارعين على التسيد ، والواقع أن أوجانسكي وكوجلر قد طبقا هذه النظرية على الحرب الروسية اليابانية .

ثانيا : إذا توخينا الدقة فنسقول أن نظرية انتقال القوة لا تتيج نظريات المستوى الدولي عن الحرب ، لأنها تصلح للتطبيق في حالات التفاعل الثنائي بحكم اهتمامها بالعلاقات المتبادلة بين أية دولتين (دولة مهيمنة ودولة متخدية) أنها صورة من التوزيع النسقي للقوة بمقياس مصغر ، ويرجع ذكرها ضمن هذا الفصل إلى أنها تناولت أساسا مشكلات توازن القوى ، لأنها جزء لا يتجزأ من نظرية عن تكوين النظام الدولي ، عندما يكون خاضعا لزعامة قوة مهيمنة وما يحفظ فيها سلام النظام الدولي هو غلبة من يتزعم النظام .

وبعد مراعاة هذه النقاط علينا أن نلاحظ بعض محاولات البحث القليلة التي ركزت لا على تقلات القوة بين دولتين ، وإنما على توازن القوى بين دولتين وعلاقة ذلك بالحرب . إذ تنزع هذه الدراسات إلى تأييد حجة أوجانسكي (المساواة بين القوى مفتاح الحرب) ، وإن كان التأسيس الكامل غير قائم ، فلقد بينت دراسة اريك ويد للثنائيات الأسبوية من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٩ ودراسة دافيد جارنهام لثلاثين ثنائية (من ١٨١٦ إلى

١٩٦٥) أن التفوق هو العامل الأكثر احتمالا في تحقيق السلام ، بينما يكون التكافؤ مصحوبا الى درجة كبيرة بالحرب (٩٠) . وأيد المؤرخ جوفري بللينى أيضا تأثير التفوق على السلام عندما قال ان الانتصارات الحاسمة في الحروب الكبرى هي التي أطالت فترات السلام ، لأنها مثلت بوضوح التفوق المطلق للضالِب ، بينما أدت الحروب التي اقتقرت الى نهايات حاسمة الى الاستتبال في حروب لاحقة ، لأنها تركت النظام الدولى فى موقف تكافؤ نسبي ، فيه يحتمل أن تسوق اساءة ادراك توازن القوى الحق جميع الدول الى الظن بأن التوازن كان لصالحها (٩١) .

ومع هذا وكما توجد اختلافات مهمة تتعلق بالعلاقة بين توزيع القوى فى الحرب فى مستوى النظام الدولى ، فان الأمر بالمثل فيما يخص المستوى الثانى . وجاء أفضل تأييد مقنع لفرضية المساواة مفتاح السلام من دراسة وين فيريس . فلقد اكتشف تحليله لاثنتين وأربعين حربا (بين ١٨٥٠ و ١٩٦٥) أن ٣٤ منها (٨١ ٪) قد كشفت عن وجود تكافؤ فى القوى (بين ١٩٤٥ و ١٩٠) أو أكبر من ذلك بين الثنائيات المتصارعة . واختتم الدراسة بالقول : « لقد رُمى أن عددا قليلا من الحروب قد نشب عندما اقترب طرفا النزاع من المساواة فى قدرات القوى (أقل من معدل ١٩٤٥) . وبمجرد تجاوز هذه الحافة ، تزايد عدد أحداث الحرب زيادة ملحوظة (٩٢) . » فالظاهر أن التفوق يسوق الى الحرب . ويعتقد سيوم براون أيضا أنه بينما قد تؤدي تحديات توازن القوى القائمة (اللاتوازن) الى اشعال الحروب ، فان التفوق فى العلاقة الثنائية قد يسوق الى الحرب أيضا ويحاجى بالقول بأنه فى حالة وجود علاقة عداة شديدة بين دولتين وخلى كبير فى التوازن العسكرى ، فان هذه الحالة تفرى أية دولة متفوقة حانقة على تصعيد النزاع حتى يتحول الى حرب ، ومن أمثلة ذلك ، هجوم اليابان على الصين ، واعتداء هتلر على أوروبا وهجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية وهجوم الهند على باكستان ١٩٧٣-٩٣) ، فلعل مفتاح الرأى اذن هو القول بأن القوى المتفوقة عسكريا مسيرة الى الشعور بالامتاع ، بينما يفرض أورجانتسكى وكوجلر عكس ذلك .

ثلاث القوة والمساواة : خلاصة :

بينما لم تثبت نظرية انتقال القوة صحتها على أى نحو ، الا أنها تظهر كواحدة من أقوى المحاولات لتفسير حرب القوى الكبرى ، ولا يخفى أن المساواة الثنائية (أو ما يقرب من المساواة) فى القوة لا تؤدي دوما

الى اندلاع الحرب بين المتنافسين . وواضح أيضا أن نقلات القوة لا تتمخض دائما عن وقوع الحرب ومع هذا فإن التوافق بين نقلات القوى والتكافؤ الثنائي يبدو مهما . فالظاهر أن التغيرات السريعة فى قدرات القوة ، خصوصا تلك التى تؤدى الى حدوث تكافؤ ثنائى تجعل الحرب بين القوى العظمى والقوى غير العظمى أمرا محتملا . ومن المرجح أيضا أن تكون نقلات القوة نحو المساواة مقترنة بعوامل أخرى مثل القوى النسبية للامركزية وسباقات التسلح وادراك التهديد . وهى عوامل تزيد الاسهام فى احتمال الحرب .

ان نظرية انتقال القوة يمكن أن تلقى قبولا اعتمادا على الحدس . فهى تتوافق مع احساسنا بما يحتمل الوقوع ، ولها منطق باطنى ، وتتميز بشحها ، فهى غير مؤيدة بالكثير من الأدلة ، ولها ارتباط بعوامل مهمة فى مستويات أخرى من التحليل تسباهم أيضا فى اشعال الحرب . اذ يبدو أن التحولات الكبرى فى التوازن النسبى بين الدول جانب مهم من معضلة الحرب . وعلى الرغم من دراسات كيم وفريس ، فإن هناك مقبلا مهما من الأدلة يوحى بوجود أن يخامرنا الشك فى فرضية توازن القوى التقليدى ، وأن التكافؤ فى القوة يؤدى الى السلام (٩٤) .

فلنواصل فحصنا للعلاقة بين التفوق فى القوة والسلام (وبين المساواة فى القوة والسلام) بأن نوجه انتباهنا الى نظريات النظام الدولى ، التى ركزت على الصعود والسقوط الدورانى للزعامات المسيطرة على العالم والعلاقة بين هذه الدورات والحرب .

هوامش الفصل الثامن

- (١) International Relations : Theories — Michael Sullivan
• ١٤٤ and Evidence , ص ١٩٧٦
- (٢) يعتبر Kenneth Waltz الفوضى أو الهيرارشية المبدأ الاساسي لترتيب
الانظمة الدولية - انظر كتاب Theory of International Politics , ص ٨٩
- (٣) Contending — Robert L. Pfaltzgraff و James E. Daughtery
• ١٢٧ Theories of International Relations , ص ١٩٩٠
- (٤) War peace, Survival — Robert North , ص ١٠
- (٥) لمعرفة النظرية المضادة القائلة بعدم وجود دور للانظمة الدولية في تحديد الدور
انظر : War, Peace, Survival — North
- (٦) تزعم نظرية الانظمة الدولية ان المتغيرات في المستويات الاخرى للتحليل لها
اثر عشوائي على مسئلة الدول International Relations Sullivan Theories
and Evidence , ص ١٥٣
- (٧) Theory of International Politics — Waltz , ص ٧٢
- (٨) War in International Society — Evan Luard , ص ١٩٨٦
- ٢٨٥ انظر ايضا كتاب Types of International Society , ص ١١٧٦
- (٩) ذكرت في كتاب A Discourse on the Origin of — Rousseau
Inequality ضمن كتاب Contract and Disourses ترجمه الى الانجليزية
• ٢٢٨ G. D.H. Cole , ص ١٩٢٠
- (١٠) Man, the State and War — Kenneth Waltz , ص ١٦٨
• ١٦٩
- (١١) نفس المصدر , ص ٢٦ , ص ٧
- (١٢) نفس المصدر , ص ١٨٨
- (١٣) A Lasting Peace Through the — Jean-Jacques Rousseau
Federation of Europe ترجمه من الفرنسية الى الانجليزية Vaughan , ص ٧٩-٧٨

- Perception and Misperception in — Robert Jervis (١٤)
 • (١١٢ - ٥٨) ١٩٧١ International Politics
- (١٥) للتعرف على النقد الكلاسيكي للحكومة العالمية انظر كتاب :
 • ١٩٦٢ Power and International Relations
- ١٢ Social Stratification — Melvin. Tumin (١٦)
- A Structural — Johann Galtung Theory of Aggression (١٧)
 • ١٩٦٤ Peace Research مجلة
- Status Discrepancy and Violence in the — Manrice East (١٨)
 James Rosenau ضمن كتاب
 • ١٩٧٢ The Analysis of International Politics
- A Structural Theory of Aggression — Galtung (١٩)
 Status Discrepancy and Violence
 East : وأيضا
- Galtung (٢٠) من ٩٩ و ٩٦ ، بيدر بناء على البيانات المستقاة من
 لدراسات المستوى الفردي أن الحاجة تقتصر وجود قدر لا بأس به من التعارض قبل وقوع
 العدوان ، انظر : Status Discrepancy and Violence-East
- (٢١) نفس المصدر ، من ٩٩ ، لما كان من المستبعد أن يجنى العدوان كرد مباشر
 على الفرق في المرتبة ، فمن المحتمل وجود تخلف زمني وراء ذلك ، انظر نفس المصدر
 • ١٠٥
- (٢٢) نفس المصدر ، من ١٠٢
- East (٢٣) من ٢٠٢
- (٢٤) نفس المصدر
- (٢٥) ثمة جانب مثير للاهتمام في النظرية يتمثل في كونها قد سلحت بوجود
 محاذاة بين مستويات عدة من التحليل (المستوى الفردي - ومستوى دولة المدينة
 (النظام الدولي) بعد الربط بين كل مستوى منها بالتفاوت في المرتبة والعدوان ، ومن
 ثم يوجد احتمال في ارتباط هذه المستويات برباط سببي ، هالمقدور أن يؤدي التفاوت...
 في أحد المستويات الى تفاوت في مستوى آخر ، انظر Galtung من ١٠٦
- Sullivan (٢٦) من ١٧٧
- East (٢٧) نفس المرجع ٤
- Status and Formal Organization — Michael Wallace (٢٨)
 Arms Levels as Factors Leading to the Onset of War : وأيضا
 • ١٩٦٤-١٨٢٠ جاء ذكرها في كتاب اشرف عليه Bruce Russett بعنوان
 War and Rank — Michael Wallace : انظر أيضا
 • ١٩٧٢ among Nations

- Status Inconsistency and War Involvement — James Lee Ray (٢٩)
 ١٨١٦ - ١٩٧٠ - جمعية علم السلام - البحث ٢٣ ، ١٩٧٤ ، ص ٦٩-٨٠
 Status Capabilities and Major Power : Charles S. Gochman وايضا
 of War The Correlates Conflict, J. David Singer اشراف عليه
 ١٩٨٠ ، ص ٨٢ - ١٢٢ .
- (٣٠) انظر John Vasquez ، The Power of Power Politics ، ١٩٨٢ .
- The Causes of War — David (٣١) هذا التصنيف مقتبس من كتاب
 Garnham ضمن كتاب Alan Ned Polarity and War — ١٩٨٥ ، ص ٧ - ٢٣ .
- (٣٢) انظر مقال Patric James و James Brecher Stability and Polarity
 مجلة أبحاث السلام ، ٢٥ ، ١٩٨٨ ، ص ٢١ - ٤٢ .
- The Polarity of the System and International — Jack S. Lev (٣٣)
 Stability ضمن كتاب اشراف عليه Sabrosky — Polarity & War ، ص ٤٧ .
- (٣٤) عرف Levy الأنظمة اللا استقطابية بأنها الأنظمة التي تتميز بوجود
 عدد من الحلفاء وغياب تجمعين محددي العالم وبتوافر اما ١ - مجموعة من التحالفات
 المتعارضة اوب - شركاء من الحلفاء المتكئين . انظر Jack S. Levy Alliance
 Conflict Resolution Formation and War Behavior مجلة العدد ٢٥ ، ١٩٨١ ،
 ص ٦٠٧ .
- (٣٥) Polarization : Toward a Scientific — Michael Wallace
 Polarity and War — Sabrosky جاء ذكرها في كتاب Conception
 ص ٩٥ - ١١٢ .
- (٣٦) ألّف Frank Wayman أن استقطاب القوة والاستقطاب المنقوي
 جانبان غير مرتبطين بعضهما ببعض ومنفصلين من الناحية التجريبية . انظر :
 Bipolarity, Multipolarity and the Threat of War في كتاب :
 Sabrosky : Polarity and War ص ١١٥ - ١٤٤ . انظر ايضا
 Jeffrey Hart Symmetry and Polarization in the European International,
 System 1870-1879 مجلة بحوث السلام ١١ (١٩٧٤) ، ص ٢٢٩ - ٢٤٤ .
 وايضا Jeffrey Hart في كتاب Sabrosky المذكور انفا ، ص ٢٥ - ٤٠ .
- (٣٧) ثمة تصنيف مشابه لوعا - انظر : Seyam Brown The Causes
 and Prevention of War ، ١٩٨٧ ، ص ٧٢ .
- (٣٨) David Rapkin وآخرون Bipolarity and Bipolarization in the
 Cold War مجلة Conflict Resolution العدد ٢٣ يونيو ١٩٧٩ ، ص ٢٦١ - ٢٩٥ .

(٢٩) يرى عدة محللين ان الانظمة البديلة التي تضم عناصر من كل من الاستقطابية الثنائية والاستقطابية التعددية بمقدورها أن تزود بأعظم قدر من الاستقرار .
 فمثلا قام Richard Rosecrance بفحص نظام الاستقطابية الثنائية ، ولقد Midlarsky Manus نظام التوازن الهيرارشى ويشاطر نموذج Midlarsky في التوازن الهيرارشى في بعض ملامح نموذج Morton Kaplan الثنائي
 الاستقطابي المحرر - انظر : Variants on Six Models : Morton Kaplan
 of International System Rosenau International Politics
 and Foreign Policy ص ٢٩١ - ٢٠٢ .

(٤٠) انظر كتاب Henry Kissinger — A World Restored ١٩٦٤ .

(٤١) Karl W. Deutsch و J. David Singer Multipower Systems and International Stability في مجلة السياسة العالمية ، العدد ١٦ (١٩٦٤)
 ص ٢٩٠ - ٤٠٦ . وايضا Lloyd Jensen Explaining Foreign Policy —
 ١٩٨٢ ، ص ٢٥٥ .

(٤٢) Deutsch و Singer نفس المرجع .

(٤٣) الواقعية الجديدة محاولة لاعادة تحديد التطورات على نحو أوضح واعتمادا على فرضيات يمكن برهنتها . وما زالت القوة هي المفتاح المتغير للواقعية . وان كان التركيز قد انتقل من مستوى دولة الامة الى النظام الدولي ويعد Waltz اول نصير لهذا الاتجاه . وان كان بوسننا ليراج اسم Robert Gilbin كتصوير آخر .

(٤٤) Theory of International Politics — Waltz . ان هذا لا يعنى ان تكوين النظام هو الذى يحدد مسلك الدولة . فكل ما هناك هو انه يحدث تأثيرا كايضا قويا . وفي مقابل ذلك فان وحدات النظام هي التي تشكل تكوين النظام . ويؤكد الواقعيون الجدد ان الدول في مختلف التعاونيات الدولية مستصرف تصرفات مختلفة . وتعرف Walte على ثلاثة جوانب من التكوين الدولي تعد ذات أهمية في هذه الناحية : ١ - الميزة الذي يعتمد عليه النسق في تنظيمه (الفوضى ام الهيرارشية) ٢ - تخصيص اثار الوحدات - انظر Theory of — Waltz
 International Politics ص ٨٢ .

(٤٥) Claude ص ٦٢ .

(٤٦) Jack Kugler و A. F. K. Organski The power Transition
 ص ١٧٦ . Handbook of War — Midlarsky ١٩٨٩ ، ص ١٧٦ .

(٤٧) Randolph Siverson و Michael Sullivan في The Conflict Resolution مجلة Distribution of Power and the Onset of War
 ٢٧ سبتمبر ١٩٨٢ ، ص ٤٧٧ .

(٤٨) من بين النقاد الكلاسيكيين لمحة Singer و Deutsch عن استقرار
الاستقطابية : التعددية ما جاء في كتاب Bipolarity — Richard Rosecrance
Multipolarity and the Future وأعاد ذكرها James Rosenau في كتاب
أشرف عليه بعنوان International Politics and Foreign Policy ١٩٦٩
• (٢٢٥ - ٢٢٥) .

Hierarchical Equilibria and the — Manus Midlarsky (٤٩)
Handbook War Long Run Stability of Multipolar Systems .
Studies من ٦٤ - ٧٤ .

(٥٠) يمكن العثور على الصيغة الكلاسيكية المؤيدة للاستقطابية الثنائية في كتاب
International Structure, National Force and Balance — Kenneth Waltz
• (من ٢٠٤ - ٢١٤) of World Power .

(٥١) Wayman نفس المرجع .

Systematic Polarization and — Bruce Bueno de Mesquita (٥٢)
Conflict Resolution مجلة the Occurrence and Duration of War
• (يونيو ١٩٧٨) ، من ٢٤١ - ٢٦٧ .

Conflict War and Rank among Nations — Wallace (٥٣)
Resolution العدد ١٧ ديسمبر ١٩٧٢ ، من ٥٧٦ - ٦٠٤ .

(٥٤) اكتشاف نتائج مماثلة عالمان آخران :
Charles Kegley و Gregory Raymond في مقال Alliance Norms and War مجلة
الدراسات الدولية الفصلية العدد ٢٦ (ديسمبر ١٩٨٢) . لقد أمتدوا إلى الرأي القائل
بأن التحالف المفرط للرؤنة تصبحها عادة نتيجة عالية من ضراوة الحرب .

Alliance Formation and War Behavior — Jack S. Levy (٥٥)
• من ٦٠٨ .

Polarization : Toward Michael Wallace في كتاب Scientific Conception
• ١١٠ .

Alliance Aggregation — Melvin Small و J. David Singer (٥٦)
Singer and the Onset of War 1815-1945 .
Quantitative International Politics ١٩٦٧ - من ٢٤٧ - ٢٨٦ .
• من ٢٤٧ - ٢٨٦ .

(٥٨) Daugherty و Pfaltzgraff من ٢٥٢ .

Alliance and War — Francis Hoole و Charles Ostrom (٥٩)
Revisited مجلة الأبحاث الدولية الفصلية ، العدد ٢٢ يونيو ١٩٧٨ ، من ٢١٥ - ٢٣٦ .

(٦٠) From Bosnia to Sargievo — Alan Ned Sabrosky مجلة
Conflict Resolution العدد ١٩ مارس ١٩٧٥ ، من ٢ - ٢٤ .

- (١١) Alliance Formation and War Behavior — Levy
(١٢) نفس المرجع ، ص ٥٩٠ و ٦٠٥ .
- (١٣) Polarization Toward a Scientific Explanation of — Wallace
of Correlates مجلة السياسة العالمية ، العدد ٤٠ (أكتوبر ١٩٨٧) ، ص ١٢١ .
- (١٤) Alliance Formation and War Behavior — Levy ص ٦٠٠ .
- (١٥) نفس المرجع .
- (١٦) The Steps to War — John Vasquez مجلة السياسة العالمية ، أكتوبر ١٩٨٧ ، ص ١٢١ .
- (١٧) نفس المصدر ، ص ١٢٣ .
- (١٨) انظر على سبيل المثال Joel King Randolph Siverson في
Singer ضمن كتاب Alliances and the Expansion of War :
To Auger Well : Early Indicators in World Politics ١٩٨٢ .
ص ٢٧ - ٤٩ . وايضا : Siverson — و Harvey Starr في Opportunity, Willingness and the Diffusion of War
١٨١٦ - ١٩٦٥ . مجلة العلوم السياسية الأمريكية ، مارس ١٩٩٠ .
- (١٩) Diffusion Reinforcement, — Harvy Starr و Benjamin Most
Geopolitics and the Spread of War في مجلة العلوم السياسية الأمريكية العدد ٧٤ (ديسمبر ١٩٨٠) ، ص ٩٤١ - ٩٤٤ .
- (٢٠) Capability Distribution Uncertainty : Singerv وآخرون :
and Major Power (١٨٢٠ - ١٩١) ص ١٩ - ٤٨ ضمن كتاب :
Peace, War and Numbers — Bruce Bussett
- (٢١) Measuring Systemic Polarity : Bruce Bueno Mesquita
مجلة Conflict Resolution العدد ١٩ يونيو ١٩٧٥ (ص ١٨٧ - ٢١٦) .
- (٢٢) Wayman نفس المصدر .
- (٢٣) Midlarsky ص ٧٠ .
- (٢٤) The Polarity of the System and International — Levy
Stability ص ٤١ - ٦٦ .
- (٢٥) انظر في هذه النقطة John Vasquez : The Steps to War ص ١٢٨ .
- (٢٦) Wayman ص ١٢٨ - ١٢٩ . على أن بحث Waymann
لم يتمكن من تأكيد الصلة بين الاستقطابية العنقودية والسلام في القرن التاسع عشر .
- (٢٧) Stoll و Champion نفس المصدر .

- World Politics — A. FK Organski (٧٨) (١٩٦٨ - ١٩٥٨) وايضا
 • ١٩٨٠ The War Ledger في كتاب Jack Kugler و Organski
 • ٥٦ ص Claude (٧٩).
 (٨٠) لاحظ ايضا ان نظرية Organski توحى بوجود طبقة في الحرب .
 فيقال ان الدول التي تتمتع بعربية عالية في القوة اكثر تورطا في الحرب .
 انظر في هذه النقطة Henk Houwelling و Jan Siccama
 Transitions as a Cause of War في مجلة Power Conflict Resolution العدد
 ٢٢ (مارس ١٩٨٨) ، ص ٨٧ - ١٠٢ .
 Succession Crises in the Global — William R. Thompson انظر (٨١)
 A. L. Bergeson Crises in the World ضمن كتاب Political System
 • ١٩٨٢ System
 (٨٢) يعترف Organski بان نظرية توازن القوى قد تثبت صحتها في الحقبة
 السابقة للصناعة ولكن في القرن العشرين بعد ان احدثت حركة التصنيع تحولات كبيرة
 في الطاقة ، لم يعد هناك التوازن الذي يساعد على الحفاظ على السلام .
 (٨٣) Organski و Kugler نفس المرجع .
 (٨٤) Houwelling و Siccama نفس المرجع .
 (٨٦) Capability Driven Disputes — Charles Gochman ص ١٤١ -
 ١٥٩ ، ضمن كتاب المؤلف بالاشتراك مع Sabrosky بعنوان Prisoners of War
 (٨٧) Capability — Driven Disputes — Gochman ص ١٥٧ .
 (٨٨) Power Alliance and Major Wars — Woosang Kim ص ١٨٦ -
 ١٩٧٥ ، مجلة Conflict Resolution العدد ٢٢ يونيو ١٩٨٩ ، ص ٢٥٥ - ٢٧٢ .
 (٨٩) Sullivan و Siverson نفس المرجع .
 (٩٠) في دراسة Weede للثنائيات الاسيوية عرف التفرق بأنه يعنى الفارق
 الكاسع الذي يصل الى عشرة امثال وعرفت المستويات الاقل بأنها تعنى المساواة .
 انظر مقالة Overwhelming Preponderance as a Pacifying Condition ص ١٩٥٠ -
 ١٩٦٩ مجلة Conflict Resolution العدد ٢٠ سبتمبر ١٩٧٦ .
 (٩١) The Causes of War — Geoffrey Blainey ص ١٠٨ -
 • ١٢٤
 The Power Capability of Nation States — Wayne Ferris (٩٢)
 • ١٩٧٢ ص ٧٦ .
 (٩٣) Brown ص ١٠٣ - ١٠٥ .
 (٩٤) Power Alliance — Michael Tenneloss, Randolph Siverson
 and the Escalation of International Conflict ص ١٨١٥ - ١٩٦٥ مجلة العلوم
 السياسية الأمريكية ، العدد ٧٨ - ١٩٨٤ ، ص ١٠٥٧ - ١٠٦٩ .

الفصل التاسع

النظام الدولي : النظريات الدورانية والنظريات البنيوية التاريخية للحرب

النظام الاقدم يتغير مفسحا الطريق للنظام
الجديد *

لورد ألفريد تيلسون *

وجهت عدة نظريات انتباهها الى التطور التاريخي للنظام الدولي ،
لاسيما ما حدث من تقلب في تركيز القوة ، مثلما انعكس في ظهور
وأفول متزعم النظام والحروب التي رافقت هذه الظواهر . ويعتقد أنصار
هذه النظريات البنيوية التاريخية أن فهم البنية الخارجية للنظام الدولي
يتطلب معرفة كيف تطور هذا النظام تاريخيا ، لأن النظام الدولي في أواخر
القرن العشرين يمثل من جملة نواح مجرد تعديل في بنية النظام الدولي ،
وتياراته التي كانت قائمة في القرن السادس عشر على سبيل المثال ،
وبالمقدور فهم الكثير من أنماط العمليات الدورانية (بما في ذلك دورانيات
الحرب) الموجودة الآن بعد فحص أصولها وما أصابها من تطور بالرجوع
الى الأنظمة الدولية السالفة . فعلى أذن أن نوجه انتباهنا الآن الى العديد
من نظريات الحرب التي تناولت دورات الحرب بين الدول المهيمنة ومن
عمدوا الى تحديدها . والمجادلون الرئيسيون الذين سنستعين بهم هم
زوبرت جيلبين ونظريته في الحرب السياسية ، وجورج موديلسكي ونظريته
عن الدورة الطويلة وإيمانويل فالرستين ونظريته عن النظام الرأسمالي في
العالم وتشارلز دوران ودورة القوة النسبية .

نظرية حرب الهيمنة لجيلبين :

لخص جيلبين نظريته في كتاب الحرب والتغير في سياسة العالم (١) ،
وتتمثل نظريته هي ونظرية انتقال القوة لأورجاسكي ، لأنها ليست.

نظرية عامة في الحرب ، ولكنها نظرية متوسطة المدى تتحدث عن الحروب التي حوربت بين القوى الكبرى لتزعم النظام الدولي - حروب الهيمنة . وتماثل جيلين أيضا مع أورجانسكي في كونه قد ركز انتباهه على الدولة المهيمنة في النظام وسماها بالهيجيمون . ومن الناحية التاريخية ، كان ما حرك زعامة هذه الدول نحو الزعامة هو النصر العسكري . اذ اعتمدت الزعامة على الهيمنة العسكرية والاقتصادية المتآنية ، وعلى القدرة على التزويد بجانب من الخير العام لأبناء النظام كالأمان العسكري ورأس المال الاستثماري والعملية الدولية والبيئة الآمنة التي تبسر التجارة والاستثمار ومجموعة من قواعد المعاملات الاقتصادية وحماية حقوق الملكية ، والحفاظ على الوضع الراهن . ويتلقى المهيمن مقابل توفيره لهذه المنافع دخلا وميزات أخرى (٢) . وكما بمقدورك أن تتخيل بأن قواعد النظام وتوزيع القيم في النظام تعكس مصالح الدولة المهيمنة .

وجيلين معنى أساسا بالحروب التي حوربت من أجل السيطرة في النظام الدولي . اذ تعد حروب السيطرة مشاحنات مباشرة بين القوى المهيمنة وبين متحد منتفض ضد الحكام وزعامة النظام الدولي . والحرب تنشب في رأيه نتيجة لعدم توازن متزايد بين التنظيم السياسي للنظام من ناحية ، والتوزيع الفعلي للقوى من ناحية أخرى ، وعندما تتعرض السيطرة المهيمنة للدولة تدريجيا لفقدان ما احتلت يوما من الأيام من مكانة اقتصادية وعسكرية مهيمنة ، يفقد توزيع الجاه وتوزيع القوة ارتباطها الذي طالما اشتهر بالتوثق . وترجع هذه الحالة الى حد كبير الى قانون النمو المتقطع ، الذي يؤكد بالفعل أن توزيع القوى في النظام سوف يكون بعيدا عن الاستقرار ، ويترتب على تقطع معدل نمو القوى القومية حدوث دورة نمو وانحلال لجميع الدول ونمو وانحلال آخر للقوى المهيمنة .

ويتماثل الى حد ما تصور جيلين لقانون النمو المتقطع هو ومنظور لينين لقانون التقدم المتقطع الذي أعلن فيه تكهنه بوقوع حرب بين الدول الرأسمالية ، على أن جيلين بوصفه من اتباع المذهب الواقعي الجديد يعتقد أن الصدام بين القوى الكبرى لايعزى أساسا لأسباب اقتصادية ، ولكنه صدام بين المصالح الاستراتيجية والقومية ، انه صراع على السلطة وليس صراعا اقتصاديا (٣) . والمهم هنا هو النمو المتقطع للقوة والسلطة ، وليس التقدم المتقطع للاقتصاديات القومية . ويدرك جيلين أن هذا النمو في القوة والسلطة من صنع ما حدث من تغير في وسائل النقل والاتصالات وتقنيات الصناعة والسكان والأسعار وتكتل رأس المال، بالإضافة الى تقدم التكنولوجيا العسكرية والاستراتيجي .

ويشدد جيلبين بقدر مماثل على انحلال القوة المهيمنة ونهوض
المتحدى . اذ يصد انحلال المكانة النسبية للسيطر أمر لا مندوحة
من وقوعه ، ويرجع الى عدة عوامل : أولا - فلاحه ثمن الحفاظ على الهيمنة
على النظام بما يضم من نفقات عسكرية ومساعدات للأحلاف وتزويد
بالسلع الاقتصادية الجماعية الضرورية للمحافظة على اقتصاد العالم ،
ثانيا - فقدان الزعامة الاقتصادية والتكنولوجية وانتقالها الى دول أخرى
من تأثير المعنويات المتقطعة في النمو وتضاؤل المستحضرات والمخاطر التي
يقدم عليها المسيطر ، وميل الدولة المسيطرة الى التركيز على الاستهلاك على
حساب الاستثمار . ثالثا - « ميزة التخلف » ونشر التكنولوجيا العسكرية
والاقتصادية بعيدا عن المركز . رابعا - تقلص موارد المسيطر . خامسا -
نزوح السلطة الى الانتقال من المركز للمحيط بعد أن يهلك الاقتتال بين
الدول مراكز قواها جميعا .

وبعد أن طعم جيلبين نظريته بنموذج اختيار عقلائي ذكر أن الدول
مستحاول تغيير النظام الدولي ردا على ما سيحدث من تحسن في معدل
الثمن والمنفعة كمنحولة لتغيير الوضع الراهن ، ويستمر الميل للمبادرة
بالتغيير في النظام الدولي الى أن يتم الانتهاء الى حالة توازن بين التكاليف
والمنافع (٤) . ويظل النظام الدولي ينعم بالاستقرار مادام لا وجود لدولة
تدرك أن صالحها يقتضى تغييره ، ومن ناحية أساسية ، فإن هذا يعني أن
الاستقرار مرهون بشعور الدول الأقوى بالرضا عن التوزيع السائد
للمنافع والمنافع . ويعدل تغيير القوى النسبية تكاليف تغيير النظام
الدولي بمنحه بعض الدول حافزا قويا للسعى نحو أحداث التغيير . وعندما
تتزايد القوة النسبية للبلدان الصاعدة الناهضة ، فانها تحاول تغيير
قواعد النظام ، وتقسيم دوائر النفوذ وتوزيع المنافع والأراضي ، وإن كان
هذا لا يحدث الا عندما يدرك تجاوز المنافع المتوقعة لتغيير النظام ما يتوقع
من تكلفة .

وكانت الحرب - بطبيعة الحال - تاريخيا أول السبل لحل مشكلة ،
عدم التوازن بين بنيان النظام الدولي وتغيير توزيع القوة والسلطة .
فمن هو الذي بدأ هذه الحرب ؟ في نظرية جيلبين من المتوقع أن يكون
المتحدى الصاعد هو المتهم الأكثر احتمالا ، عندما حاول تضخيم نفوذه حتى
يتوأم وقدراته المستحدثة ، ولكن جيلبين يعترف بأن المهيمن بالذات قد
يحاول اضعاف أو القضاء على المتحدى بالمبادرة بيشن حرب وقائية ، ويرى
جيلبين عدم وجود أمثلة عديدة من الناحية التاريخية لقوى مهيمنة ، على
استعداد للتنازل عن سيطرتها على النظام الى المتحدى الصاعد سعيًا وراء

تجنب وقوع الحرب (كما لا توجد أمثلة كثيرة أيضا للدول الناهضة التي
لا تفضل في السعي عن مصالحها (٥)) .

وليس الاستقطاب الثنائي الا الاستقطاب التعددي بالضمان الكافي
للسلام ، تبعا لما يراه جيلبين . فليس العامل الأهم هو توزيع القوة ،
ولكنه دينامية علاقة القوة عبر الزمان . وفي الأنظمة الاستقطابية
الثنائية والاستقطابية التعددية تؤدي التغيرات في القوة النسبية لصاحب
أو أصحاب الدور الرئيسي في الحياة السياسية الى الحرب والتغير (٦) .
(وبغير أن يعبر جيلبين عن هذا المعنى في العديد من الكلمات ، أثر شرح
حروب الهيمنة بالرجوع الى ثقلات القوة) (٧) . وذكر بطريقة مضمرة في
نظرية الحرب والتغير عند جيلبين أن هناك تناسبا عكسيا بين قوة المسيطر
واحتمال الحرب . فاعتبرت الأنظمة أحادية القطب (التي يفسرد فيها
الحاكم بالسيطرة) بأنها الأكثر استقرارا ، بينما يصاحب عدم الاستقرار
انحلال التفوق العسكري للمسيطر ، وإن كانت الحافة التي يفترض حدوث
ذلك عندما لم توضح . وتشسسيا مع ما قاله جيلبين فقد ازدهر السلام
والاستقرار إبان العهود التي فُهمت فيها هيرارشية الهيبة والنفوذ كمسألة
مسلم بها ، ولم تتعرض للتحدى ، وينجم عن اضعاف هيرارشية الهيبة
وتزايد التناقض النظام على طريق الحرب (٨) .

أبرز ما فهم ضمنا من نظرية جيلبين هو أن نصف القرن الذي
ساده السلام منذ ١٩٤٥ ، يعزى الى الهيمنة المتواصلة للولايات المتحدة ،
وإن كان انحلال التفوق الأمريكي قد يبشر باقتراب عصر جديد من الحرب
العالمية (٩) . ومن جهة أخرى ، يجادل جيلبين بالقول بأنه ليس هناك
ما يحول دون تحقق التغير في العلاقات الدولية بغير حرب هيمنة . ولا يعنى
أن هذه الحالة ليست لها أية سوابق تاريخية ، وأنه قد حكم علينا الخضوع
لهذا النمط ، فلا يستبعد أن تظهر بدائل أخرى غير الحرب .

حرب الهيمنة : بحث تجريبي

اقتصر ما فعله جيلبين على الاستشهاد بأمثلة تاريخية ، فلم يجر
لنظريته أى اختبار تجريبي . وتناسى إثبات ارجاع حروب الهيمنة جميعا
الى افتقار التوازن الذي تحدث عنه ، ولم يثبت أيضا أن جميع حالات عدم
التوازن في العلاقات الدولية قد أدت الى حدوث حروب هيمنة . وأجرى
ادوارد سبيزيو (١٠) اختبارا قريب العهد لافتراض جيلبين حول وجود
علاقة بين انحلال الهيمنة والحرب ، ولما كان خلق النظام الدولي الحديث
١٦٤٨ بعد عقد معاهدة وستفاليا ، لذا - وكما يقول جيلبين - فقد اقتصر

ظهور الحكومة المهيمنة على مرتين : الأولى عند الانجليز (١٨١٥ - ١٩٣٩) والثانية عند الولايات المتحدة (من ١٩٣٩ حتى الوقت الحاضر) (١١) ولما كانت الدورة الأمريكية لم تكتبل حلقتها ، لذا يعد عهد الهيمنة البريطانية هو الحالة الأصلح للاختبار . ويحاول سبيزيو أن يكتشف هل كانت هناك علاقة عكسية بين القوة العسكرية عند الانجليز والوضع الاقتصادي ، يعنى هل كانت للحرب الغلبة أثناء عهد تدهور الهيمنة أكثر من حالتها فى عهد تبوؤها لعرش الهيمنة . وانتهى الى القول بأن نظرية جيبلين لها ما يؤيدها بوجه عام ، وان كانت العلاقة ليست فورية بوجه خاص . فهناك بعض انحرافات خطيرة عن النظرية .

وكما جاء فى الفرضية ، فان غلبة النزاع الدولى كانت متناسبة تناسباً عكسياً هى والقوة النسبية لبريطانيا خلال الدورة الكاملة للزعامة، ومع هذا ، ورغم وفرة ما حدث من حروب ، ابان فترة تدهور بريطانيا وفاق عددها عدد الحروب التى خاضتها أثناء ائبلها عرش الهيمنة ، الا أن الاختلاف لم يكن كمسحا (٥٤ ٪ : ٤٥ ٪) اذ حدثت الحرب بوفرة فى المرحلتين ، ومما هو جدير بالتنويه أن عشرة من بين ١٢ حربا (تورطت فيها قوة كبرى مع أحد الأطراف أو مع الطرفين) قد حدثت أثناء مرحلة الصعود وتجمعت حول السنين ١٨٤٥ - ١٨٦٠) ، التى تمثل ذروة القوة النسبية لبريطانيا فى نظام الدولة المهيمنة . ومن ناحية أخرى ، فلم تبدأ أغلبية الحروب التى خاضتها القوى الكبرى فى كلا الجانبين ، أى نوع الحروب الوثيقة الصلة بالنظرية الا أثناء مرحلة تدهور بريطانيا ، ومع هذا يستخلص سبيزيو القول بأنه فى نهاية المطاف ليس بالمقدور النظر الى درجة قوة الهيمنة كمحدد أولى لحدوث الحرب .

نظرية الدورة الطويلة لموديلسكى :

طرح جورج موديلسكى ووليم طومسون نظرية فى العلاقات الدولية والحرب أسمياها نظرية الدورة الطويلة (١٢) . وجاء فى النظرية ثلاث بنيات فى نظام العالم : البنية الأولى النظام السياسى العالمى ، والبنية الثانية النظام الاقتصادى العالمى ، والبنية الثالثة نظام لم يكتمل للثقافة العالمية . وليس النظام السياسى العالمى فوضويا كلية ، ولكنه يملك شكلا من أشكال الحكم اللامركزى يفتقر الى السلطة المهيمنة (١٣) . وأحيانا تختفى إدارة النظام اختفاء تاما ، وكثيرا ما تكون مشتركة بين جملة دول ، ولكن من أن لآخر تقع عملية إدارة هذا النظام العالمى - الذى تتبادل مكوناته الاعتماد بعضها على بعض - فى قبضة وحدة مفردة ، ومتمهين هذه الدولة - التى سماها موديلسكى قوة العالم - على الحفاظ

على النظام عن طريق احتكارها للموارد العسكرية وكانت قوة الدولة قبيل ١٩٤٥ تعتمد - طبقا لما رآه موديلسكى وطومسون - بصفة أساسية على القدرات البحرية . وساهم هذا العامل اسهاما كبيرا فى امتداد سلطة الدولة بحيث شملت جميع أنحاء المعمورة (١٤) ، ويسرت غلبة القوة العالمية لهذه الدولة التزويد بالخدمات العامة كالأمن العسكرى والتنظيم العالمى ومجموعة من قواعد العلاقات الاقتصادية الدولية .

ومنذ سنة ١٥٠٠ تعاقبت القوات العالمية التى شكلت النظام العالمى واتسم طابع نهوض زعماء العالم وسقوطهم بالدورانية ، فرأينا كل دورة تبدأ بحرب عالمية تقرر كيفية تكوين النظام ، وأى القوى العالمية ستملك القدرة على تسير النظام . وتساعد الحرب على الحفاظ على شدة تركيز القدرات العسكرية (وبخاصة القوة البحرية) - مؤقتا على أقل تقدير - فى قبضة فاعلية واحدة ، وتملك هذه الفاعلية - مؤقتا أيضا - النظام العالمى الرائد . وفى نهاية المطاف تندهور قوة هذه الدولة وشرعيتها السياسية ، وتجتلب منافسين ، ويفسخ النظام الطريق للفرغى ، ويتخلل تركيز القوى عن دوره للامركزية . وهكذا يكون هناك أربع مراحل « للدورة الطويلة » : الحرب العالمية - والقوة العالمية ، والتجريد من الشرعية واللامركزية .

فالدولة القوية المهيمنة على العالم هى التى يقرن اسمها بالسلام والاستقرار ، لأن أنصار الدورانية الطويلة يعتقدون ، مثلما فعل قبلهم جيلبين وأوردجانبسكى أن تركيز القوة فى من يتزعم العالم يقترن باستقرار النظام ، وإن كان هذا الاستقرار لايدوم . اذ لا تستغرق زعامة العالم فى الدورة الطويلة أكثر من مائة عام ، أى ثلاثة أجيال . وتتولى القوة العالمية أمر النظام وحدها فى الفترة المبدئية من هذه الدورة ، ولكن النظام لا يظل موحد القطب بعد اضمحلال شرعية زعيم العالم وقوته ، ومن ثم تتحول الأنظمة من وحدة القطب الى ثنائية القطب ، وتمتددة الأقطاب ، ويزعم منظرو الدورة الطويلة أن النظام الدولى قد أتم أربع دورات كاملة . وجزءا من الدورة الخامسة كما يبين من الجدول الآتى :

الدورات الطويلة للزعامة

الدورة الطويلة	القوة العالمة	الحرب العالمة
١ - ١٤٩٤-١٤٧٩	البرتغال	حروب المحيط الهندي وإيطاليا ١٤٩٤ - ١٥١٦
٢ - ١٥٨٠-١٦٨٩	البلاد الواطلة	الحروب الأسبانية الهولندية ١٥٨٠ - ١٦٠٩
٣ - ١٦٨٩-١٧٩٢	بريطانيا	حروب لويس الرابع عشر (١٦٨٨ - ١٧١٣) وحروب التحالف الكبير
٤ - ١٧٩٢-١٩١٤	بريطانيا	حروب الثورة الفرنسية ونابليون ١٧٩٢ - ١٨٥٤
٥ - ١٩١٤-٢٠٠٠	الولايات المتحدة	الحرب العالمة الأولى والثانية ١٩١٤ - ١٩٤٥

فلمن ينسب موديلسكى الطبيعة الدورانية لزعامة العالم ؟
 أولاً - إن كل دورة تولد أثناء إحدى الحروب . وهذا موقف لا يعد أفضل
 المواقف للدفع نحو خلق نظام عالمى مستقر . ثانياً - يعد احتكار القوة
 العالمية سلاحاً ذا حدين ، لأن الاحتكار يخلق المنافع ، والمنافع تجتذب
 المنافسة . والاحتكار مكلف ، لأنه يتطلب أعباء إدارة النظام التى تحتاج
 لانفاق أموال طائلة ، ومن المؤثرات المهمة التى تؤدى الى تدهور القوى
 العالمية ، وبخاصة فى بواكير عهود الزعماء العالميين (١٥) ، زيادة القروض
 والعجز عن تأمين السبل المنتظمة غير المتقطعة لتسيير الأمور . ثالثاً - ثمة
 ميل للقوة العالمية للرد على التحديات بالدفاع عن المواقف الثابتة والحدود
 القصية . رابعاً - لقد جنح التحالف الذى أنشئ لكسب الحرب العالمية
 السابقة نحو التصدع . ويلاحظ طومسون أنه فى كل دورة طويلة تبادل
 أحد أعضاء التحالف المنتصر الموقع مع أحد أعضاء التحالف المغلوب بعد
 الحرب ، وتحول الى أول المتحدين فيما أعقب ذلك من صراع على
 الخلافة (١٦) .

وتعنى نظرية الدورة الطويلة بصفة أساسية بالحروب العالمية ،
 أى الحروب التى يترتب عليها اختيار قوة عالمية جديدة (أو تعزيز القوة
 العالمية السابقة) . ولقد استمر بقاء كل قوة عالمية مدة طويلة نسبياً .

وشغلت مكانتها في فترات دامت قرابة مائة عام ، وكان لكل منها طبقا لما ذكره موديلسكي مقومات ومميزات في السيطرة على البحار والمحيطات (١٧) . وعلى الرغم من أن النظرية تركزت أساسا على الحروب العالمية ، إلا أن ما حدث فيها من تفكك للقوة متصل أيضا بحروب أصغر مهدت للحروب العالمية الأشد هولا (١٨) . ويرى أتباع نظرية الدورات الطويلة أن بالإمكان الاهتمام الى سبب الحرب في عمليات النظام وديناميته ، وعلى الأخص في تغير توزيع القوة الذي يسبب الى تقطع معدلات النمو عند أعضاء النظام الدولي ، وتؤدي أبحاث منظري « الدورة الطويلة » رأى أورجانبسكي بأنه قبل الاندلاع المباشر « للحرب العالمية » تكون قدرات المتحدى في حالة صعود بينما تكون قوى العالم متجهة نحو التدهور ، وإن كان موديلسكي وطومسون قد اعترضوا على ذلك بالقول بأن هذا لايعنى بالضرورة اقدام المتحدى المستاء على مهاجمة القوة المتزعة .

وجرت العادة أن تبدأ مبادرة النزاع لا بمواجهة مباشرة بين المتحدى والمسيطر ، وإنما بمحاولة من المتحدى للتوسع في القارة الأوربية فيما كان في البداية نزاعا محيطيا . وهى محاولة كثيرا ما تحدث قبل أن يكون المتحدى قد تجاوز بالفعل قدرات قوة المسيطر مع مراعاة استثناء واحد (فقبل حروب الفرنسية) ، كان الموقف العالمي مثلث الأركان ، وواجهت القوة الأوربية الصاعدة قوتان بحريتان (أحدهما كانت القوة العالمية ذاتها) . وعندما ينفض القبار في نهاية الحرب العالمية ، يهزم المتحدى ، وتبرز القوة البحرية الأخرى كخليفة لخليفته في تزعم القوة العالمية الجديدة (١٩) . ويشرح طومسون هذا الرأي قائلا :

« كسنة لا تتغير يبدو المتحدى كأنه يعمل والأمل والايان والزعم الخاطيء يحدوه للاعتقاد بأن واحدة أو أكثر من القوة المتطلعة للعالمية لن تعترض توسعه في القارة ، وربما اختلطت هذه الاساءة ، الإدراك بالعجلة والافراط في الثقة المتبثقة مما جرى لقدرات المتحدى من تحسن سريع ، ومن تشجيع نظام يتصف بالتدهور ، وأبضا من تزايد الصراعات ، ولكن في شتى الأحوال تجتج الحروب العالمية الى البدء في صورة خلافات ذات طابع محل نسبي ، ولا تتحول الى العالمية في أبعادها الا عندما تقرر القوى المتطلعة للعالمية المشاركة (٢٠) » .

ان نزوع الحروب العالمية للاستهلال كخلافات محلية ، يثبت احتمال ألا يكون المتحدون قد قصدوا الكشف للجميع عن تحديدهم للوضع الراهن

مما يثير التساؤل حول هل تعد الحروب العالمية لتزعم النظام العالمي أو أن تكون أفعالا متصلة (٢١) •

سواء أكانت الحروب العالمية متممة أم لا ، فإن النتيجة واحدة ، والواقع أن أنصار نظرية الدورة الطويلة قد كشفوا عن نمط اكتشفه جميع منظري الدورات الطويلة ، إذ يخسر المتحدى دوماً في صراعه العسكري مع المسيطر ، وكثيراً ما تنتقل الزعامة العالمية عن طريق التعاون والود ، وغالباً ما يظهر الزعيم الجديد من بين تآلف الأحلاف المحيطة بالمهيمن القديم (٢٢) • ولعل أحداث النصف الأول من القرن الحالى تؤيد ذلك • فلقد تصاعدت التحديات الألمانية قبيل الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية ، وقبل أن تلحق بكل من بريطانيا أو الولايات المتحدة في الميدان الاقتصادى ، ولكن المهم بصفة خاصة هو افتقارها الى القوة البحرية النسبية بالمقارنة بكل من الدولة المسيطرة الفازية (بريطانيا) أو القوة الدولية الجديدة الوارثة لهذه الزعامة (الولايات المتحدة) ، وبذلك حدث من « متى ما ستحققه في الميدان العالمى » ، مما جعلها عرضة للحصارات البحرية (٢٣) • وبعد الحرب العالمية الثانية ، انتقلت الهيمنة برفق من بريطانيا المتزعمة المتحكة في العالم الى شريكها في الائتلاف : الولايات المتحدة •

الدورات الطويلة : البحث التجريبي

لعلك تذكر أن نظرية الدورة الطويلة لموديلسكى قد افترضت أن الأنظمة أحادية القطب هي التي تنعم بالاستقرار والمسالمة ، وتليها في الترتيب الأنظمة ثنائية الاستقطاب ، بينما تتصف المتعددة الاستقطاب بأنها أبعد الأنظمة عن الاستقرار • وبذلك يكون مستوى الاستقرار (والنظام) مرتبطاً بصفة مباشرة ببيان القوة في النظام الدولى ، واختبر طومسون هذه المجموعة من الأحكام ، بالاستعانة بمؤشر خاص بالاستقطاب مستند الى توزيع القوى البحرية •

واكتشف طومسون - أنه رغم وجود استثناءين - إلا أن توزيع القوى أحادى القطب ، أو ما يقرب من أحادية القطب في توزيع القوة ، يبرز من عهود الحروب العالمية (٢٤) • وتتسم هذه العهود بتضاؤل ما فيها من حروب عما هو متوقع بحكم المصادفة • ويتضائل شيوع الحروب المؤدية الى عدم الاستقرار في الأنظمة أحادية القطب ، وعندما يتزايد توزيع القوة في النظام ، يقل بصورة متزايدة تركيزها ، وتزداد الحرب من حيث الكم ، بحيث تصبح الأنظمة المتعددة الاستقطابية أقل الأنظمة

استقراراً (٢٥) . وانحرفت الفترة من ١٨١٦ - ١٩٤٥ الى حد ما عن هذا النمط بعد أن تمخضت ثنائية الاستقطاب في هذه الفترة عن ظهور نسبة عالية من الحروب الهائلة ، وكانت الثنائية الاستقطابية للبريطانيين والألمان هي الأكثر جنوحاً للحرب بوجه خاص ، بينما لم يتصف بالخطورة التنافس الثنائي الاستقطاب (البريطاني الهولندي) في القرن السابع عشر ، والبريطاني الفرنسي في القرن الثامن عشر والبريطاني الألماني في بواكير القرن العشرين ، وهكذا يعتمد التنافس النسبي للأنظمة ثنائية الاستقطاب على عوامل لانسقية (٢٦) ، وتظل هناك نقطة مهمة وهي أن الأنظمة أحادية القطب - كما عرفها أقطاب نظرية الدورانية الطويلة - هي الأكثر مسالة .

ويبحث طومسون أيضاً الاتصال المحتمل بين نظرية انتقال القوة لأورجانسكي ودورة الحرب للمهيمنة ، بعد أن فحص خمس حروب دورات طويلة (اعتمدت على القدرات البحرية) واكتشف أن كل حرب عالمية قد سبقها تدهور في قدرات الدولة المهيمنة يتناسب والحصم الأولى في المستوى الثنائي ، وبذلك يكون قد أثبت - من جانب - صحة نظرية أورجانسكي عن الحروب العالمية الخمس ، واستخلص القول بإمكان وجود اتصال ما بين العمليات التسقية والثنائية . فإذا حدثت دورة النظام العالمي وانتقال القوة في وقت متأن ، فلربما أدت الأزمات المحلية الصغيرة الى اشتعال فتيل أية حرب عالمية (٢٧) .

ولقد عرفنا من نظريات أورجانسكي وجيلبين وهوديلسكي أن تدهور قوى الدول - ولاسيما الدول المهيمنة ، يؤدي الى حدوث مواقف خطيرة . ومع هذا فإن تدهور القوة لا يؤدي دوماً الى الحرب . ومن المفيد أن يعرف متى يحدث ذلك ، ومتى لا يحدث . وطرح المنظرون شروطاً شتى ، وقيل إن القوة المتدهورة تسوق الى الحرب ، عندما : ١ - تكون النقلة سريعة ومتجهة نحو حالة التقارب في المساواة : ٢ - زيادة حجم التحول . ٣ - عندما تفتقد الصداقة التقليدية بين المتنافسين . ٤ - شعور المتحدى بالاستياء من الوضع الراهن ، ٥ - أن تتمتع القوى المهاجمة بميزة نسبية على القوة المدافعة ، ويظهر احتمال متوقع بإقدام العدو على الشروع في المبادرة ، ٦ - أن يكون هناك احتمال للفوز في حدود تكاليف بالاستعانة تحمليها ، ٧ - أن يكون زعماء دولة المبادرة من المرجحين بالمخاطرة ، أما هل يلزم توافر جميع هذه الشروط ، أم مجرد بعضها ، وكيفية الجمع بينها فمسألة غير واضحة .

الدورات الطويلة : متضمنات

أما فيما يتعلق بالموقف الحاضر ، فبالمنحدر تفسير السلام الطويل منذ ١٩٤٥ بالرجوع الى الشرط الهينوي للنظام الدولي . فبالنسبة لأغلب السنوات الخمس والأربعين الماضية (١٩٤٦ - ١٩٦٨) طبقا لما ذكره طومسون ، فانها كانت تتبع مرحلة القوة العالمية الخاضعة بكل وضوح للسيطرة الأمريكية . ومنذ ١٩٦٩ ، دخل السلام الطويل مرحلة ثنائية الاستقطاب بعيدة عن الشرعية ، وان ظلت الولايات المتحدة قادرة على تزويد النظام بأنظمة سياسية وعسكرية واقتصادية . ولا جدال في أن طومسون قد أثبت تمتع الولايات المتحدة بمكانة أقوى نسبيا من القوى العالمية الأخرى في إحدى النقاط التي تقبل المقارنة في الدورة الطويلة تبعا لمؤشرات التركيز البحري ، وأيضا مؤشرات القطاع الاقتصادي الرائد (٢٩) وتدعمت مكانة الولايات المتحدة بفضل الموقف الموارب الذي تزعمت فيه دول مختلفة التنافس الاقتصادي (الولايات المتحدة واليابان على التوالي ١) وفي السنوات العديدة الماضية تداعى التحدي السوفيتي العسكري بعد أن تفكك الاتحاد السوفيتي ، وهكذا واصلت الأحوال الهينوية للنظام الدولي اثبات حمة الحرب العالمية ، ومع هذا ، فربما تزايد احتمال الحرب العالمية بصفة أساسية في السنوات الأربعين القادمة (٣٠) .

ويقول أصحاب نظرية الدورات الطويلة انه لا وجود لكوا من في منطق الدورات الطويلة تتطلب البدء بالحروب العالمية ، فبالاستطاعة حل مشكلات عدم توازن النظام الدولي اعتمادا على التغيير المسالم ، والمتمور على آليات بديلة لنقل الزعامة العالمية . واتضح بكل بساطة أن منجب الحرب في العالم المعاصر هو الافتقار الى آلية بديلة لاتخاذ قرارات عالمية تخص الزعامة السياسية (٣١) .

الدورات الطويلة : نقد

تحدي النقاد بعضا من تحليلات أصحاب نظرية الدورة الطويلة . وتركز اعتراض جاك ليفي - على سبيل المثال - على مشكلة تصنيف الحروب العالمية ، وحذف منظرو الدورات الطويلة عدة حروب كبرى لها نتائج مهمة للنظام الأوربي ، كمنه المرحلة الثانية من حروب شارل الخامس الإيطالية مع فرنسا (١٦٧٢ - ١٦٧٨) في وقت مبكر من أول دورة حروب عالمية ، واندلاع حرب الثلاثين عاما (١٦١٨ - ١٦٤٨) أثناء مرحلة القوة العالمية في الدورة الثانية ، والحرب التي دارت بين يانك وإيرل (*) على خلافة

النمسا (١٧٣٩ - ١٧٤٨) وبدأت بما يقرب السنة بعد نهاية مرحلة القوى العالمية في الدورة الثالثة الطويلة ، وما يصعب ثقتنا في النظرية وقوع مثل هذه الحروب الكبرى المهنة خلال نفس المهود ، التي يقال انها الأكثر تنمعا بالسلم في رأى نظرية الدورة الطويلة (٣٢) .

وثاني المسائل موضع الاهتمام هي مسألة التركيز على القوة البحرية على حساب القوة العسكرية البرية ، وعدم التركيز على أهمية الموقف العسكري المهيمن للقارة الأوروبية ، ويحمل ليفي رأيه بالقول :

« ان السبب الرئيسي للحروب الكبرى في الماضي كان ادراك معظم القوى العظمى أن احدى الدول تهدد لكسب مكانة مهيمنة في أوروبا . ولقد أدركت القوى العظمى دوما أن أخطر التهديدات انما تأتي من القوى البرية الكبرى في أوروبا ، التي قد تهدد وحدة أراضيها ، ويفوق تهديدها تهديد القوى الأخرى (الأغنى) البحرية والتجارية . وهذا يفسر لماذا تكونت دائما التحالفات العسكرية الأوروبية ضد تهديدات القوة الأوروبية أكثر من توجيهها ضد القوى البحرية المتزعمة (٣٣) .

والرستين واتجاهه الاقتصادي العالمي

ايانويل والرستين رائد مدرسة مختلفة في الفكر ، يطلق عليها اسماء مختلفة مثل الأنظمة العالمية أو اتجاه الاقتصاد العالمي (٣٤) ، ومنظور الأنظمة العالمية - أساسا - اتجاه اقتصادي سياسي للعلاقات الدولية يركز على اللامساواة الدولية ، والتبعية الدولية وعلى الرغم من أن نقطة ارتكازه الأولى ليست الحرب ، إلا أن تأثيره على دراسة الحرب شديد الاتساع . ولعلك ستلاحظ أيضا وجود نواح مشتركة عديدة بينه وبين اتجاهي جيلين وموديلسكي .

وكما حدث في الاتجاهات التاريخية البنيوية الأخرى ، فقد وضع منظور الأنظمة العالمية مصطلحات كاملة ، فصنف والرستين أنظمة العالم في نموذجين : ١ - نموذج امبراطوريات العالم ، وفيه تتحكم وحدة سياسية بمفردها في نظام الاقتصاد العالمي (كما حدث في الامبراطورية الرومانية) ونموذج الاقتصاديات العالمية التي تعد بالضرورة متعددة المراكز ، ولا تتحكم فيها دولة بمفردها . ويحاجي والرستين بالقول بأنه بالرغم من أن امبراطوريات العالم المحددة قد وجدت في الماضي ، إلا أن العصر الحديث الذي بدأ ١٤٥٠ قد تميز ببزوغ النظام الأوربي المستند الى الرأسمالية العالمية الذي تحول شيئا فشيئا الى اقتصاد عالمي حق . وعلى

الرغم من المحاولات التي قامت بها دول بالذات لانشاء امبراطورية عالمية في العصر الحديث ، الا انها جنيما قد بامت بالفشل .

وشدد والرستين مثلما فعل الواقعيون على التنويه بالطابع الفوضوى للنظام الدولى . فمن الناحية الأساسية ، فان الطبيعة التنافسية للنظام قد منعت الاحتكار ، كما حال توازن القوى فى النظام القائم بين الدول دون تحكم دولة واحدة فى الاقتصاد العالمى (٣٥) . وتؤدى الفوضى السياسية الى ظهور شكل ما من النظام الاقتصادى العالمى . انه اقتصاد عالمى راسمالى قائم على تقسيم عمل دولى .

ويصنف محللو الأنظمة العالمية الاقتصاد العالمى فى ثلاثة أقسام : القلب والمحيط وشبه المحيط . ودول القلب هى دول اللوات (٣٦) التى تملك أو تستحوذ على أكثر اقتصاديات انتاجية ، والأكثر تقدما فى التكنولوجيا . ويعتمد الانتاج فى دول القلب على رأس مال مكثف وعمال مهرة يتقاضون أجورا مرتفعة ، وتملك دول القلب أيضا أقوى المنشآت العسكرية . ولا حاجة للقول بانها تتلقى نصيبا غير متكافىء من عائد الاقتصاد العالمى .

ويتألف « المحيط » من دول ضعيفة اقتصاديا ، يعتمد انتاجها أساسا على انتاج السلع المكثفة العمالة الرخيصة الأجور ، وتعتمد اقتصادياتها الى حد كبير على اقتصاديات دول القلب التى ترتبط بها برباط وثيق للغاية . ويتألف شبه المحيط من نوعية متوسطة من الدول يتشابه بعض انتاجها مع انتاج دول مناطق القلب ، ويتشابه بعض آخر مع ما يوجد فى المحيط . وهكذا يقوم « شبه المحيط » بدور أشبه بدور المستغل لدول المحيط ، ومنطقة مستغلة (بفتح الغين) من دول القلب . ويدور صراع مستمر حول عضوية هذه الجماعات . اذ تأمل جميع الدول فى سرعة الارتقاء والبلو . وتتسم الحركة فى منطقة القلب أيضا بطابعها الاصطدامى .

وينقسم القلب ذاته بين دول الهيمنة ودول القلب المعهودة . وتعد قوة الهيمنة دول قلب ارتقت الى مصاف دول الهيمنة اعتمادا على الاقتصاد العالمى برمته . ويرى والرستين هذه الهيمنة أساسا من ناحية الميزة المقارنة : تركيز أنواع معينة من المشروعات (أطلق عليها اسم صناعات الرصاص) داخل دول القلب . وتحتل الدول المهيمنة مكانة متفوقة خاصة فى الانتاجية الزراعية والصناعية ، وفى شئون المال والاستثمار ، وتهيمن على تجارة العالم ، وتحتل نصيب الأسد فى سوق العالم ، ومن ثم فانها

تجنى أعظم مردود اقتصادى • وترتب على ذلك أن أصبح بمقدور دول
الهيمنة فرض مجموعة من القواعد على النظام •

ولم يتحقق الوضع المهيمن الحق الا فى ثلاث دول ، ولفترات وجيزة
فقط ، كما قال والرستين : فى المقاطعات المتحدة (١٦٢٠ - ١٦٧٢)
وبريطانيا العظمى (١٨١٥ - ١٨٧٣) والولايات المتحدة (١٩٤٥ - ١٩٦٧) •
واضطلعت الحروب العالمية بدور رئيسى فى تعزيز المكانة المهيمنة لكل
حالة من هذه الحالات (٣٦) • فلقد تطور موقف المقاطعات المتحدة بعد
نشوب حرب الثلاثين عاما ، وجاءت سيطرة بريطانيا نتيجة لانتصارها على
فرنسا فى الحروب النابليونية ، وتمت السيطرة الأمريكية بعد الحرب
العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية • وتحققت محاولة فرض الامبراطورية
العالمية بفضل لويس الرابع عشر ونابليون والألمان فى القرن العشرين •
وحدث ذلك أثناء عهد من الضعف السائد النسبى (الهولاندى أو
البريطانى) • وتماثل موديلسكى هو والرستين فى القول بأن الدول
المهيمنة كانت فى المقام الأول قوى بحرية ، وإن كانت أصبحت قوى برية
أيضا لكى تقف فى وجه المتحدين الذين يعتمدون على قواعد برية •

ويخص المنظرون من أتباع نظرية الأنظمة العالمية الحرب بمكانة
خاصة فى تطور واتساع الاقتصاد العالمى الرأسمالى • ففى الواقع أن النظام
الرأسمالى هو النظام الذى حرض جميع مكسبى رأس المال بعضهم على
بعض (٣٧) • ويحاجى والرستين بالقول بأنه من المقذور تصور الحرب
« كفاحا لتشكيل بنية مؤسسات الاقتصاد العالمى الرأسمالى حتى يمكن
انشاء نوع ها من السوق العالمى الذى تساعد إجراءاته آليا على تجنيد
فاعلية اقتصادية بالذات (٣٨) » •

وعلى الرغم من أن الحروب العالمية قد استطاعت تكييف المستويات
التوسعية للتقدم الاقتصادى ، الا أن هناك حدا معيناً يتعذر عنده للاطار
السياسى الخاضع للمهيمن القديم اثبات كفايته لتسيير إنتاج السلع العالمية
وتوزيعها على نطاق واسع • وهكذا يقول كريستوفر تشامسون : « انه
بالمقدور فهم الحروب العالمية وبزوغ وسقوط قوى القلب المسيطرة كعملية
اعادة تنظيم عنيقة لعلاقات الإنتاج على نطاق عالمى • مما يساعد على زيادة
تحويل الإنتاج الرأسمالى (٣٩) » • وتعد الحروب العالمية أساسا محاولات
لإعادة انشاء البنية السياسية بين الدول لكى تعكس الحقائق الاقتصادية
المتغيرة ، ولكى تحول القوة السياسية العسكرية للمتحددين الصاعدين الى
مشاركة أعظم فى فائض العالم (٤٠) •

وأُسفرت الحروب العالمية عن تنويع قوة مهيمنة جديدة ، وار كانت
هيمنة الغالب لا تلوم . وتشميا مع ما يراه أصحاب نظرية الانظمة العالمية
فان قيدة هذه الهيمنة مرتبطة الى حد كبير بالعوامل الاقتصادية أكثر من
ارتباطها بالعوامل العسكرية . فالحفاظ على الهيمنة مكلف لما يكبده من
نفقات عسكرية ورزوح فى أصفاد البيروقراطية . وترتفع الضرائب وأثقالها
عند المهيمن ، وتؤدي التطورات الرأسمالية المتقلبة الى حدوث تغيير فى
توزيع القدرات الانتاجية بين دول القلب تفقد القوة المهيمنة حدها التنافسى
فى انتاج الصناعات الرائدة ، ويتدهور الانتاج الزراعى والصناعى ، وتنزع
الأجور فى الدولة المهيمنة الى الارتفاع مما يقلل من القدرة على التنافس ،
ويتغير معدل المربح التفاضلى الى حد يدفع رأس المال الى الهروب أو التسرب
من الدولة المهيمنة . ويترتب على وجود السوق الحرة انسياب رأس المال
والتكنولوجيا ، وانتقالها للدول الأخرى ، ويتعرض التجديد الذى منح القوة
المهيمنة الأفضلية فى التنافس دوما للنقل من الآخرين . وليس بمقدور دول
القلب المهيمنة التحكيم فى هذه الصلية .

ومن المهم أن يدرك ارتداد هذا التغيير فى توزيع القوة - فى نظر
والرستين - الى النظام الاقتصادى الكامن والمعدلات المتقطعة فى التطور
الرأسمالى . وربما كانت للتحويلات فى ميزان القوة السياسية العسكرية
أهميتها ، ولكنها تتحقق نتيجة لمؤثرات اقتصادية .

وبمجرد تركيز القوة فى قبضة المهيمن ، تبدأ فى التعرض للوهن
وتخلق دورة من التركيز وتوزيع القوة بين القوى المهيمنة وغيرها من دول
القلب . ويصنف أصحاب نظرية الانظمة العالمية ما يحدث فى دورة مؤلفة
من أربع مراحل :

١ - السيطرة الصاعدة ، وفيها يقع خلاف حاد بين الدول المتنافسة
لوراثة المهيمن الراحل .

٢ - انتصار المهيمن أو فى هذه المرحلة يتجاوز المتحدى المهيمن
الأقدم المتدهور .

٣ - نضج الهيمنة أو الهيمنة الحقة .

٤ - الهيمنة المتدهورة ، وفيها تحدث هنافسمة حادة بين المهيمن
الأقدم وخلفائه المتوفين (ولسبب ما لا يحدث تقاطع بين مراحل الهيمنة
الصاعدة والهيمنة المتدهورة) (٤١) .

ويستهل تدهور الهيمنة عهدا تتزايد فيه المنافسة العسكرية والاقتصادية ، وتحاول القوة المهيمنة فرض تحكم مباشر وقاطع على « دول المحيط » ، يؤدي الى وقوع اصطدام بين دول القلب بالإضافة الى مقاومة من « دول المحيط » ، وتزداد هذه الصراعات تعقيدا من تأثير تزايد ركود الاقتصاد العالمي وسياسات حماية التجارة في دول القلب . وبمرور الزمان يبدأ تحالف المهيمنين في التفكك ، وتبرز عادة دولتان تضطلعان بدور التنافس . وعادة يكون المنتصر هو الدولة التي تظل حليفة للمهيمن المتطور . وحقت كل من الامارات المتحدة وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة مكانتها المهيمنة بعد أن دب الوهن في قوى القلب المنافسة الأخرى التي أنهكت قواها في حروب بين دول القلب طبقا لما يقوله تشييس دن ، وان كان نجاحها قد اعتمد أكثر من ذلك على مميزاتها الاقتصادية التنافسية أكثر من اعتمادها على التفوق العسكري ، بالرغم مما يجمع هذه المؤثرات من أهمية (٤٢) . وتظهر بشائر خلق دولة قلب مهيمنة في أى عهد طويل من النمو الاقتصادي ، الذي يعتبر أيضا عهد سلام نسبي (٤٣) . وهكذا يكون التركيز على قطب واحد مقترنا بالسلام النسبي ، ويكون التركيز المتعدد الأقطاب مقترنا بمستويات أعلى نسبيا من الحرب .

وليست دول القلب المهيمنة هي التي تبدأ بشن الحروب العالمية ، ولكن من يقدم على ذلك هو المتحدى الصاعد داخل القلب . ويتفق أصحاب نظرية الأنظمة العالمية مع النظريات الأخرى لدورات الحرب على أن المتحدين في هذه الحروب العالمية قد أخفقوا دائما ، ويبدو أن السبب ذو شقين : الأول استراتيجي . إذ يحاول المتحدى إخضاع مناطق لسيطرته تتميز بشدة اتساعها مما يصعب غزوها وإخضاعها . ويرتبط بهذا الخطأ الاخفاق في وضع استراتيجي للتنافس في الانتاج . الشق الثاني مستمد من منطق الانتقاد العالمي الرأسمالي ذاته ، لأن المتحدى يمر بوقت عصيب عندما يحاول جمع حلفاء له . وهي حقيقة لا يستبعد نسبتها الى الخوف من ألا يساعده انشاء امبراطورية عالمية على تقديم خدمة لصالح هؤلاء الحلفاء . بيد أن ما يضمن تحقيق ذلك على نحو أفضل هو استمرار الاقتصاد المتعدد الأقطاب الرأسمالي (٤٤) . وبعبارة أخرى ، يكتشف المتحدى صعوبة العثور على دول مستاة أخرى ، لأن معظم دول القلب من قوى الأمر الواقع . وهكذا ففي نظر أصحاب نظريات الأنظمة العالمية ، يلعب توازن القوى دورا مهما في تقرير نتيجة الحروب العالمية ، وان كان الأساس الموضوعي لتوازن القوى هو طبيعة النظام العالمي الرأسمالي بالذات (٤٥) .

فإذا كانت دورة الحرب كاهنة في المنطق الأساسي للتطور المتقطع والاستغلال والتنافس والصراع القائم في الاقتصاد العالمي الرأسمالي . فكيف يستطاع قطع دورة الحرب ؟ المفروض أن فرص السلام ستزداد بعد انحلال النظام القائم ، وحلول النظام الاشتراكي العالمي محله . وفي إحدى الروايات (التي جاءت عند تشيس دن) فإن ما يصنيه النظام الاشتراكي العالمي - أساسا - هو استبدال (أو الاستعاضة) عن الرأسمالية بزعامة عالمية عقلانية اقتصادية عن طريق نظام اتحادي وديمقراطي للحكومة العالمية (٤٦) .

وأخيرا ، علينا أن نلاحظ إحدى المشكلات التي أضنت جميع أصحاب نظريات التاريخ البنيوي إلى حد ما . فمن المتفق عليه بوجه عام أنه قبيل الحرب العالمية الأولى (والحرب العالمية الثانية بالنسبة لهذه المسألة) كانت بريطانيا هي القوة المهيمنة ، وألمانيا هي المتحدية الأولى . فما الذي يمكن أن فعله إزاء ما حدث ١٩١٤ ، عندما تفوقت الولايات المتحدة بالفعل على كل من بريطانيا وألمانيا في ميدان الإنتاج الصناعي ، وتزعمت المسكر الذي انضمت إليه وتحكمت في الناتج القومي ؟ بل وجاءت احصاءات ما قبل الحرب العالمية الثانية أكثر ابتعادا عن التكافؤ لصالح الولايات المتحدة (٤٧) . فلو صبح أن الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية كانتا حربين للخلافة في الهيمنة ، فسيكون المتوقع أنه لن تتورط الولايات المتحدة في الاقتتال المبدئي ، أما كمتحدية صاعدة (تسعى للحاق) أو كدولة مدافعة تدافع عن هيمنتها . وفي كلتا الحالتين ، لم يكن التحدي الألماني موجها إلى الولايات المتحدة . واستطاع موديلسكي انقاذ حجته بالإشارة إلى التفوق البريطاني البحري حتى في الثلاثينات (وأن كانت أهمية هذا الاجراء مازالت موضع شك في أهمية القوة البحرية) ولكن بالنسبة لأولئك الذين يعددون على التمسك بمعيار الاقتصاد والصناعة كجوهر الهيمنة ، فإن تأخر أمريكا في الاشتراك في الحربين العالميتين يعرض إحدى المشكلات . فإذا كانت الولايات المتحدة لم تكن المبادرة أو المدافعة الرئيسية ، فكيف استطاع القول بأن هاتين الحربين قد استغلتا بقصد الزعامة العالمية ؟ ان القول بأن اشتعال الحرب جاء نتيجة للتغير في الزعامة ليس كافيا . فمن الواجب عدم الخلط بين النتائج والاسباب .

أمواج ك (كوندراييف) :

أجمع أصحاب نظريات الدراسات الطويلة والأنظمة العالمية بعض دورات اقتصادية تدعى موجات كوندراييف في نظرياتهم عن دورة زعامة

العالم • وزعم العالم الاقتصادي الروسي نيقولاى كوندراييف فى العشرينات اكتشافه لموجات خمسينية (أى تقع كل خمسين سنة) أو دورات فى الأسعار والانتاج والاستهلاك فى اقتصاديات البلدان الرأسمالية الكبرى ، وذكر أن هذه الدورات بمثابة مؤشرات للإقذاعات الكامنة فى النظام الاقتصادى الدولى فى جملته ، ووجود اتصال بين الحركات الصاعدة فى الموجات الاقتصادية الطويلة متصلة بوقوع حرب كبرى • وتكهن برد الحروب الى اشتداد الصراع الاقتصادى على الأسواق والمواد الخام التى تصحب الخطوة المتسارعة للنشاط الاقتصادى وارتفاع الأسعار ونمو الانتاج الذى وقع فى الحركة الصاعدة (٤٨) • وبينما اهتمد كثيرون من علماء الاقتصاد الآن عن الايمان بوجود مثل هذه الموجات (موجات ك) الا أن اتباع نظرية الدورة الطويلة لا يزعمون فقط أنهم اهتمدوا اليها ، ولكنهم يصرون على القول بأنها تعمل بطريقة موازية لدورات الزعامة العالمية • فهناك اتصال بين دورات زعامة العالم التى تدوم مائة سنة وبين موجتين من موجات ك • ولما كانت موجات ك متصلة بدورات الزعامة ، فانها مقترنة أيضا بدورات الحرب العالمية (٤٩) •

وأثبت طومسون وزوك أن معظم الحروب التى وقعت بين ١٧٨٠ و١٩١٤ ، وفقا لنموذ العالم الروسى قد نسبت الى المرحلة الصاعدة لموجة ك ، كما تنبأ بها كوندراييف • وتنزع حركة الصعود فى الأسعار الى استباق الحروب الكبرى ، وتتوافق منطقات التحول العليا لموجات ك مع نهاية الحروب الكبرى (٥٠) •

ويحتاجى طومسون وزوك أيضا بإلقاء مسئولية الحروب الكبرى - الى حد كبير - على شكل موجات ك ، وعلى الأخص ما يتعلق بتعزيز منحنى الصعود • واستنتجا أنه بالرغم من صعوبة الحكم بأن موجات ك هى التى أحدثت الحروب الكبرى ، أو أن الموجات الكبرى هى التى أحدثت موجات ك ، الا أن هناك علاقة بينهما • فالظاهر أن الحروب العالمية وموجات ك تعكسان عملية كاملة • وإذا سلمنا بالصلة الوثيقة بين النظام السياسى العالمى وعالم الاقتصاد ، فإن حدوث علم استقرار فى إحدى البنيات يستقل الى البنيات الأخرى (٥١) •

وجمع جوشيا جولدمستين مجموعة مذهلة من المؤشرات الاقتصادية التى ترتد الى سنة ١٤٩٥ (٥٢) • وبعد أن استعان بمجموعات عديدة من البيانات الاقتصادية تمكن من تحديد تواريخ النقاط الدنيا وذرى الموجات ك الخمسينية • والواقع أنه اكتشف وجود موجات طويلة فى الانتاج والاستثمار والتجديدات والأسعار والأجور (ولا تحدث هذه الموجات

مبتأية ، ولكنها تحدث متعاقبة بدءا بموجة الانتاج) . وعجز جولدستين عن الاعتداه الى أية علاقة بين موجات ك وشيوع الحروب . فقد تساوى عدد الحروب على وجه التقريب في الفترات الصاعدة والفترات الهابطة على السواء . ومع هذا فقد كشف جولدستين النقاب عن وجود ارتباط واضح بين موجات ك ودورة ضراوة الحرب (متوسط القتلى في المصارك كل سنة) . وتباثل هو وطومسون وزوك في اكتشاف شدة اشتغال الحروب الضارية في المرحلة الصاعدة لموجات ك . واكتشف في الموجات التسع التي حدثت بين ١٤٩٥ و ١٩١٨ أن كل قمة في الحرب حدثت بالقرب من نهاية احدى المراحل الصاعدة . واعتقد أن تسعة من ذرى الحروب الضارية منذ ١٥٠٠ حدثت بالقرب من نهاية المرحلة الصاعدة لموجة ك . وكان الاستثناء هو الحرب العالمية الثانية (٥٣) . وظهرت ذرى الحرب الضارية محصورة بين الحركة الصاعدة للانتاج والحركة الصاعدة للأسعار ، مع ملاحظة أن الحركات الصاعدة للانتاج تسبق الحرب بعشر سنوات ، أو ما يقرب من ذلك ، وتسبق الحركة الصاعدة للأسعار بفترة محصورة بين سنة وخمس سنوات .

ويفسر جولدستين الصلة بين موجات ك والحرب بالقول بأن ازدياد الانتاج يؤدي الى زيادة طلب الموارد التي تؤدي بدورها الى التنافس الدولي على هذه الموارد . ويحدث هذا التنافس في فترة تكون فيها زيادة الانتاج قد يسرت الزيادة في امدادات مواد الحرب المطلوبة للقطاع العسكري ، مما يؤدي الى شدة تزايد احتمال الحرب (ويعد هذا التفسير من حجج الضغوط الجانبية والابتعاد عن التشديد والتئويه بدور النمو السكاني) . ولما كانت الحرب محاولة مكلفة لذا تفضل الدول الاشتراك فيها عندما تتوافر الموارد بدرجة مناسبة (٥٤) عند نهاية الحركة الصاعدة للموجة الطويلة . ولتتبع تلاحظ كيف رجع جولدستين الى حجج مستوى دولة الأمة (الخاصة بالتساؤل الاقتصادي) للمساعدة في تفسير نظرية مبنية على عوامل مستندة الى نظام الدولة (موجات ك) .

فما الذي يربط بين هذا الكلام ونظرية الموجة الطويلة لموديلسكي ؟ يرد جولدستين بالقول بأن دورات الهيمنة ودورة الموجة الطويلة الاقتصادية بالرغم من عدم اشتراكهما في مرحلة واحدة ، الا انها تعلمان متزامنتين مع الموجة التوسعية للدورة الاقتصادية . وبذلك يتضح أن التدهور في الهيمنة لا يؤدي في ذاته الى الحرب ، ولا يكثف من خطورته الا اذا تزامن هو ومرحلة توسعية في الدورة الاقتصادية . وليس التوسع الاقتصادي خطيرا في ذاته أيضا ، فلابد أن يكون مصحوبا بركود في الهيمنة . فمثلا ، لم يكن التوسع الاقتصادي في الستينات من هذا القرن مصحوبا بحروب

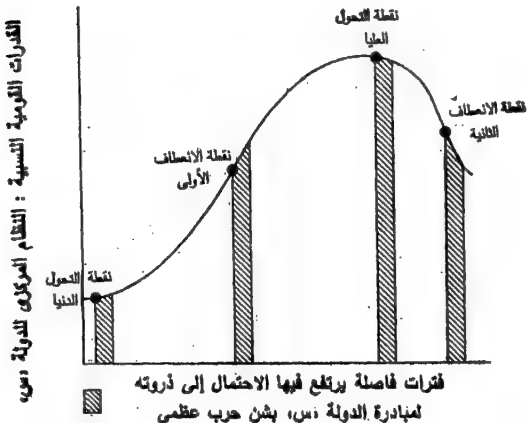
كبرى بفضيل احتلال الولايات المتحدة لمكانة المهيمن القوى . ويتنبأ
جولدستين بحركات صاعدة جديدة تتوأم هي وما حدث من تضائل في
استمرار الهيمنة الأمريكية بين ٢٠٠٠ و ٢٠٣٠ (٥٥) .

وفصّل جاك ليفي المشكلة للمواصلة بين بينات جولدستين عن
الدورات الاقتصادية للانتاج والحروب العشر العامة في القرون الخمسة
الآخيرة (٥٦) . ولم يتركز اهتمامه على ذرى ضراوة الحرب ، ولكنه عنى
ببدايات الحرب . فعند النظر في أمر دورة الانتاج وحدها (فعلياً
ألا ننسى أن نظرية جولدستين قد استندت على ارتفاع الانتاج وهبوطه
أكثر من تركّزها على الأسعار وباقي المتغيرات) اكتشف ليفي صورة
مغايرة لنظرية جولدستين . إذ بدأت أربع من عشر حروب في منتصف أو
نهاية الحركة الهابطة . وحدثت حربان في بداية الحركة الصاعدة أكثر من
خروجها قرب نهاية الحركة الصاعدة ، كما توحى نظرية جولدستين .
واندلعت حروب كثيرة بالقرب من فترة الانتقال من الحركة الهابطة إلى
الحركة الصاعدة بحيث يصح نسبة الخسائر المصاحبة لها إلى الحركة
الصاعدة بالرغم من احتمال بدء الحرب في الفترة الهابطة ، مما يفسر لماذا
اكتشف جولدستين وجود ارتباط بين موجات ك وضراوة الحرب ، وليس
بين موجات ك وبداية الحرب .

ولا يقتصر الأمر على إدراك اتباع نظرية الدورة الطويلة أن موجات ك
تمثل جانباً مهماً من بنى الاقتصاد العالمي ، إلا أن أصحاب نظرية الأنظمة
العالمية يرونها كذلك (٥٧) . ويعتقد أن ارتفاع وهبوط أو انحدار القوى
المهيمنة يتزامن مع موجتين من موجات ك . وإن تعذر معرفة العدد الدقيق
لموجات ك المكونة لدورة الهيمنة (٥٨) ، وبينما أوضح بحث جولدستين
أن ذرى الحرب المصاحبة تحدث أثناء الحركة الصاعدة في الموجات ك ،
خصوصاً بين ذروة دورة الانتاج وذروة دورة الأسعار ، قام تشيس ، بقلب
هذه الحجة رأساً على عقب . فلو صح أن الضراوة تصل إلى قمته بعد
قمة الانتاج ، فإن هذا يعني أن ذرى ضراوة الحرب تحدث بعد بداية التراجع
الهابط في كل من دورتي الاستثمار والانتاج . ومن هنا استطاع الاهتمام
إلى تفسير أقرب بصفة مباشرة إلى الماركسية . فالتأرجحات الهابطة هي
الفترات التي يتيسر فيها للدول الكثير من الموارد الصالحة للحرب
(كما يوحى جولدستين) . وفي ذات الوقت ، تؤدي المغالة في الانتاج
خلال هذه المرحلة إلى زيادة التنافس مع الأسواق الأجنبية وفرص
الاستثمار . وبذلك يصبح الضغط لتسخير قوة الدولة بحماية نصيبها في
الأسواق أو توسيعها وفرص الاستثمار خلال فترات الانكماش عاملاً مهماً
في الانزلاق نحو الحرب (٥٩) .

نظرية دورة القوى النسبية لدوران :

وضعت نظرية تشارلز . ف دوران عن دورة القوة النسبية نظرية صنع قرار الحرب في سياق صعود وهبوط القوة النسبية للدول العظمى (٦٠) . ويعتقد دوران أن قدرات القوة للدول بالنسبة للأعضاء الآخرين المنتمين للنظام المركزي للقوى العظمى تتبع طريقاً دورانياً من النمو والتضيق والتدهور . وبالرغم من اختلاف حالات العلو والهبوط لكل دولة ، وأيضاً طول الوقت الذي تستغرقه لبلوغ هذه القمم وأدنى نقاط تداعبها ، إلا أن كل قوة عظمى تمر من خلال هذه الدورة . ويتمثل النمط العام في الخطوات الآتية : « حدوث ارتفاع في القوة النسبية ينتهي أمره بالتمهل حتى بلوغ ذرى القوة النسبية ، وانحدار في القوة النسبية ينتهي بالمثل بامهال الخطي (٦١) . وترجع الدورة إلى حد كبير إلى تقطع في معدلات النمو الاقتصادي الداخلي . ولما كانت القوى الكبرى تنزع إلى المشاركة في الحروب الأكبر ، فإن هذه الديناميات الخاصة بالقوة تبدو قادرة على تقديم العون في تفسير الحروب الأكبر في التاريخ ، أو ما سماه دوران بالحرب المبتدئة (٦٢) .



وعلى الرغم من أن هذه النظرية قد تبدو فعالة في مستوى دولة - الأمة لتناولها دورات القوى القومية ، إلا أنها في الواقع نظرية خاصة بالنظام الدولي . إذ تعد نظرية دورة القوة لدوران دورة للقوى النسبية ، لأن رحلة الدولة من خلال الدورة تعتمد بنفس القدر على قوة الآخرين مثلما تعتمد على نموها الداخلي أو انحدارها . وترى نظرية دورة القوة النسبية كأغلب النظريات أن سياسات الدول ومسالكها ترتكن إلى حد كبير على موقعها في النظام ، وفي هذه الحالة على موقعها في دورة القوة النسبية . ومن المرجح أن تحدث الحرب عندما تصل الدولة إلى أربع نقاط حرجية خلال الدورة . ففي كل نقطة من هذه النقاط يحدث انعكاس مفاجيء في طريق القدرات النسبية . وتشتمل الدورة الكاملة على نقطتي انعطاف وتغطي تحول ، كما يبين من الشكل السابق .

ونقطة التحول الدنيا (وفيها تدخل معظم الدول نظام القوى العظمى) هي النقطة التي يتغير فيها الموقع النسبي للدولة من قوة منحدرة إلى قوة صاعدة ، عندما تبدأ في التزايد قدراتها التي تتناسب هي وقدرتها القوى الأخرى . وتمثل نقطة الانعطاف الأولى النقطة التي عندها تبدأ القدرات النسبية للدولة - بينما هي مستمرة في الارتفاع - في الارتفاع بمعدل أكثر أهمية للدلالة على أن القوة المتزايدة المبدئية السريعة ليس بمقدورها الاستمرار دون توقف عند حد . ونقطة التحول العليا هي النقطة التي عندها تبدأ قدرات الدولة التي تتناسب وقوى أعضاء النظام الآخرين في الانحدار . وتحول الدولة من قوة صاعدة إلى قوة منحدرة . ونقطة الانعطاف الثانية هي النقطة التي يبدأ عندها الانحدار النسبي للدولة بعد أن كان مسرعا في البداية والهبوط على نحو أكثر تمهلا ، إشارة إلى أن المستقبل قد يكون أكثر إشراقا .

والسؤال النظري الحاسم هو لماذا تعتبر هذه الأحوال خطيرة بالذات ؟ والإجابة معقدة ، ولكنها مستصوبة . فهي تضم نظريات عن تخطيط الحكومة وصنع القرار وتصورات الدور القومي ، وأيضا نظرية خاصة بالتقسيم المتقطع . ويحاجي دوران بالقول بأن الزعماء القوميين يجرون النبوءات الطويلة المدى عن طريق عملية تقدير استقرائي فحسب (يعني عملية إسقاط تتخذ شكل الخط المستقيم) من تجربة الماضي . فإذا كان العقد الماضي ، أو ما يقرب من ذلك ، قد مر بعملية صعود سريع في القوة النسبية للدولة بالمقارنة بالدول الأخرى في النظام ، فسيتمتع التخطيط على مواصلة هذا الميل . ومع هذا فكل منها غير قابل للتنبؤ أساسا ، وكل منها يكشف بفتة عن خطأ التفكير السالف خطأ جذريا في النقطة التي بعد فيها الوقوع في الخطأ أخطر ما يهدد مكانة الدولة (٦٣) .

ويعتمد المسلك القومي - من جانب - على تصور الزعيم لدور الدولة في نطاق النظام * وفضلا عن ذلك ، فإن هذا التصور للدور القومي يعتمد - أساسا - على مكانة الدولة ضمن النظام من ناحية قدراتها النسبية في جانب القوة * ويعنى أى تغيير في القدرات النسبية حدوث تغيير في الأدوار (يشمل الجميع من الزعيم الى الأتباع) * ويصعب أن تضطلع الدول بهذه النقلات التي أحدثها اجتياز النقاط الحرجة في دورة القوة * فبينما تدعو النقاط الحرجة الى أحداث تحولات مسبقة في الدور الرئيسى، إلا أن ظهورها المباغت يراوغ أية محاولة متقدمة لاكتشافه، ومن هنا ارتفعت درجة عدم اليقين ، وازداد تعرض الزعماء للغلو في رد الفعل ، واساءة الإدراك التي قد تسوقهم الى اختيار الحرب (٦٤) *

على أن أسباب الحرب تختلف من حالة لأخرى ، وترتكز على أية نقطة من النقاط الحرجة وصلت إليها * ولكل نقطة منطقتها وديناميتها * فمثلا عندما تنضال القوة النسبية للدولة ، فلا بد أن يتضال بالتبعية دورها ومظاهر اهتمامها * ولكن الدول تحجم عادة عن قبول هذا الحد من مكانتها وتأثيرها * ومن ناحية أخرى ، عندما تزداد القوة النسبية للدولة ، فإن اهتماماتها وأدوارها تتزايد أيضا ، ولكن غالبا ما يعزف الأعضاء الآخرون في النظام عن السماح بتوسع أفعال الدولة الصاعدة * وهكذا ففي كلا الحالتين ، يظهر التعارض بين قدرات الدولة ودورها ، ولكن على أنحاء شتى (٦٥) *

ولا يقتصر الأمر على تعرض رد فعل الدولة للتغير الحرج الذي يتصف بأهمية ، ولكن ينبغي أن يعمل حساب أيضا لرد فعل الأعضاء الآخرين في النظام تجاه التغير أيضا (٦٦) ، وأن الأعضاء الآخرين في النظام يبتلون أيضا بأساءة الإدراك ومشاعر القلق * وفي الظروف المادية يتيسر لجميع دول النظام التخطيط لنقلات القوة النسبية ، ولكن هذه المخططات تتعرض للتصدع عند جميع البلدان عندما يحدث تغير محرج للدولة الكبرى * اذ تفجر ظواهر مستوى النظام الدولى ظواهر المستوى الفردى (ادراك التهديد أو الفرصة) بين البنية السياسية في جميع الدول الكبرى *

وتحمل دورة القوة ضمنا بعض العواقب التي تتمثل فيما يحدث من رد فعل على مسلك دولة الأمة، وإن كانت لها أيضا عواقب ضمنية تترك أثرها على شتى جوانب النظام * فعندما تمر عدة دول في النظام في ذات الوقت من خلال نقاط حرجة في دورة القوة النسبية ، فإن مثل هذه الحالة تحدث أثرا مؤسفا على توليد الضغوط لاحداث تحولات في الدور ، بينما

تدعو في نفس الوقت الى المبادرة بالتغيرات في التوقعات عن التوازن النسبي في القوة . وهذا يؤدي الى حدوث عدم وثوق بنيوي هائل في النظام ، وينتقص من قدرة أعضاء النظام على مواجهة التغير . ان هذا الاعتماد عن التوازن يعرض النظام بدرجة كبيرة للحروب الممتدة التي قد تؤدي في نهاية الأمر الى حدوث تحول في النظام الدولي عينه (٦٧) . والظاهر أن هذا هو ما حدث في الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى . وتمشيا مع ما ذكره دوران ، فإن ما بين ١٨٨٥ و ١٩١٤ ، مر كل عضو في النظام المركزي للقوى الكبرى من خلال إحدى النقاط الحرجة في دورته للقوة (٦٨) .

ويسود الاستقرار النظام الدولي عندما تكون تحركات أعضاء النظام داخل دورة القوة بورتينية ومتوقعة . ففي هذه الحالات ، تكون الفجوة بين المصالح والقدرات صغيرة بالنسبة للفاعليات الكبرى ، وينعم النظام بتوازنه . ووفقا لما ذكره دوران تماثل الأنظمة ثنائية الاستقطاب هي ومتعددة الاستقطاب في حالات الاستقرار (أو عدم الاستقرار) . فليس العامل الحاسم هو الاختلاف في البنيان بين النظامين ، ولكنه النقلة من النظام المتعدد الاستقطاب الى الثنائي الاستقطاب ، التي تحدث عندما يسر عضو من الفاعليات الرئيسية في النظام من خلال نقاط حرجة في دورة القوة النسبية (٦٩) .

دورة القوة النسبية : متضمنات :

عندما ألف دوران كتابه في خريف ١٩٨٩ قبيل تفكك الاتحاد السوفيتي الى دول منفصلة، فإنه اعتبر هذه الدولة قد مرت بأول منعطف دال على إهمال معدلات النمو ، وكانت الولايات المتحدة قد اجتازت ذروتها في القوة النسبية ، وإن كانت لم تبلغ بعد حالة « الانحدار » . وبلغت اليابان الحد الأقصى لمعدل نموها في أول نقطة انعطاف . وتنبأ دوران بحدوث تحولات حرجة في النظام الدولي في المستقبل عندما تواجه الأحوال الآتية :

١ - وصول الاتحاد السوفيتي الى نقطة تحوله العليا .

٢ - وصول القوة النسبية للولايات المتحدة الى نقطة الانحدار النسبية .

٣ - وصول الصين الى أقصى معدل نمو .

٤ - بلوغ النمو الياباني مرحلة انخفاض عائدته الهامشي .

٥ - دخول المجتمع الأوربي النظام كمنافس كبير (٧٠) : وعلى الرغم من صعوبة تقييم هذه النقاط دون انتفاع ببعض المنظورات التاريخية ، إلا أن أحداث أواخر ١٩٨٩ وبواكير ١٩٩٢ تبين أن النقطتين الأولى والثانية قد تم بلوغهما ، والنقطتين الرابعة والخامسة في طريقهما للتحقق .

دورة القوة النسبية : بحث تجريبي :

قبل أن نضمّن النبوءات علينا أن نتساءل عن حال النظرية بعد مواجهتها للاختبار التجريبي ، « عال العال » ، وفقا لما يقوله أنصارها . ويبحث دوران وبارسونز دورات الدول التمسح التي تؤلف نظام القوى الرئيسية من ١٨١٦ حتى ١٩٦٥ ، وافترضنا أن المبادرة بشن الحرب الممتدة قد بلغت ذروتها خلال النقاط الأربع الحرجة ، ولابد أن تتناقص بابتعادنا في الزمان عن ازدياد مثل هذه النقاط . وكانت هناك ٢٣ فترة حرجية خلال السنوات موضع البحث ، وشنت ٢٦ حربا خلال هذه الفترات الحرجية . أما الفترات التي زاد فيها عدد الفترات الحرجية فقد احتوت على ٥١ مبادرة لشن الحرب ، ومع هذا ، فإن متوسط الحجم والضراوة وديمومة الحروب كانت أعلى كثيرا بالنسبة للفترات الحرجية ، مما سمح لدوران وبارسونز باستخلاص القول بأرجحية اقدم الكبرى على شن الحروب والتي تحدث ممتدة خلال إحدى الفترات الحرجية . ولا ارتساض بين غلبة الحرب ودورات القوة النسبية ، لأن ما وقع من حروب خلال الفترات الحرجية لم يزد عن ٣٤٪ ، ولكن الحروب التي شنتها القوى الكبرى خلال الفترة الحرجية تصاعدت الى ما هو أبعد من الحروب التي شنتها في أوقات أخرى (٧١) . هذا يعني أن دورات القوى النسبية ليست متصلة بجميع الحروب ، وتقتصر على الحروب الكبرى بين القوى الكبرى .

وتبدو نقاط الانعطاف أكثر تقبلا لشن الحروب من نقاط التحول . فالظاهر أن القوى العظمى أميل لبدء الحروب عندما يصل معدل نمو القدرات النسبية الى الحد الأقصى (أول منعطف) أو الحد الأدنى (المنعطف الثاني) وتعارض هذه النتيجة نوعا هي والفكر الشائع الذي يزعم ازدياد احتمال وقوع الحرب عندما تصل الدول اما الى ذروة منحني قوتها النسبية أو حضيضها .

وإذا تكلمنا بوجه عام ، فسنلاحظ أن القرن التاسع عشر بعد ١٨١٥ قد خلا من الحروب الكبرى لقلة تحركات القوى الفعالة داخل أو خارج النظام ، وكانت القوى الرافعة أو المنزعجة في النظام تجتاز أجزاء من مسار قوتها اتصفت بخلوها من الازعاج وامكان التنبؤ بها . وكانت عملية ضغط

الحواشي المعتمدة على الاكتشاف المبكر تعالج بطريقة روتينية • ومقابل ذلك ، انغمست القوى الكبرى في الحرب في النصف الأول من القرن العشرين لدخول عدد كبير من الدول النقاط الحرجة في دوراتها، ولدخول دول جديدة في معترك النظام (كالمانيا في أواخر القرن التاسع عشر) وتبعها الولايات المتحدة ثم اليابان ، بينما انسحب بعض الأعضاء القدامى (النمسا - المجر) وعدلوا مواقف قوتهم النسبية وأدوارهم في النظام (٧٧) •

وفي اختتام آخر لدوران ، جرت مباراة بين نظرية أورجانبسكي في انتقال القوة ضد نظريته في دورة القوى ، وتقضى الاختصار الحروب (الحس من ١٨١٦ حتى ١٩٧٥) التي تورطت فيها القوى العظمى المتنافسة (دول القمة الثلاث أو الأربع في النظام) على كلا الجانبين - حرب القرم والحرب الفرنسية البروسية والحربين العالميتين الأولى والثانية وحرب كوريا • وبينت النتائج أن التغيرات الحرجة في القوة النسبية هي أفضل المنبئات بالحروب الممتدة بين المتنافسين ، أي تفوق في هذه القدرة المساواة في القوة أو وجود تقلات في القوة كما ذكر أورجانبسكي. وعلى الرغم من أن الثنائيات المتحاربة قد اتصفت بالسيمترية في القوة (المساواة النسبية) واتصف العديد منها أيضا (بانتقال القوة) إلا أن كلا من الثنائيات السيمترية والانتقالات قد أدت الى نشوب الحرب نصف الوقت • ومن جهة أخرى ، فإن ٩٠٪ من النقاط الحرجة (أو ١٠٠٪) إذا احتسبنا الاتحاد السوفيتي باعتباره شريكا في حرب كوريا ، قد أدت الى اشتعال حرب كبرى ، وبينما مرت ٣٥٥٪ فقط من الدول بنقاط حرجة في دوراتها للفوز خلال هذه الفترة ، إلا أن جميع الدول السبت عشرة المشتركة في الحرب إما تعرضت لتغيرات حرجة أو كانت تقاتل ضد دولة من هذا القبيل • إذ كان جميع المشاركين في الحرب في الدول التي تمر بنقاط حرجة تواجه دولة في موقف حرج • ولعل الأكثر إثارة للاهتمام من كل هذه الأشياء اكتشاف دوران أنه في كل حالة تتناوب فيها حالة انتقال القوة (التي تحدث عنها أورجانبسكي) الى الحرب ، كانت هناك نقطة حرجة قائمة أيضا • وبينما كان من الضروري لحالات انتقال القوة أن تحدث حتى تستطيع النقاط الحرجة أن تؤدي الحرب ، فإن تقلات القوة لم تؤدي الى الحرب الا عند وجود نقطة حرجة أيضا (٧٧) •

وفي الوقت الحاضر لم يتحد أي بحث تجريبي نظرية دوران في الدورة النسبية للقوة •

انتقال القوة والنظريات التاريخية البنيوية - مقارنة :

وعلى الرغم من الاختلافات المهمة ، فإن هناك جوانب مشتركة عديدة بين نظرية انتقال القوة ، والنظريات البنيوية التاريخية ، التي تحدثنا عنها الآن :

فأولا : وباستثناء نظريات انتقال القوة ، فإنها جميعا تنطبق على نظام الدولة الحديثة الذي بدأ حوالى سنة ١٥٠٠ .

ثانيا : أنها تتركز على الحروب الكبرى أكثر من ارتكازها على جميع الحروب الأصغر التي ولدت بين الدول .

ثالثا : باستثناء نظرية دوران عن دورانية القوة النسبية ، فإنها تركز على الصراع بين الدولة المهيمنة في النظام واحدى الدول المتحدية الصاعدة .

رابعا : قد وضعت جميعها نصب عينيهما الأسباب البعيدة للحرب .

خامسا : في جميع النظريات تؤدي المبدلات المتقطعة في النمو بين أعضاء النظام دورا مهما في أحداث نوع من اللاتوازن في النظام الدول قد يسفر عن وقوع الحرب .

سادسا : ربما قبلت أغلبيتها معتقدات نظريات التفاوت في الوضع ، وأثرت ما يقال عن أن الرضاء النسبي أو الاستياء النسبي من أوضاع النظام الدولى ، عامل مهم في المسلك الذى تتخذه الدولة ازاء الحرب ، وإن كان هذا العامل له أهمية عند بعض النظريات أكثر من البعض الآخر .

سابعا : باستثناء دوران ، فإن جميع هذه النظريات تنزع الى اعتبار تركيز القوة في قبضة قطب مفرد ، أو بمعنى أصح في قبضة زعيم النظام يمثل موقفا مستقرا مسالما نسبيا ، وإن اتفقت أيضا على عدم دراسة مثل هذه الحالة الى ما شاء الله .

ومن النقاط المثيرة للاهتمام - نظريا - وغالبا ما تثار عند البحث في مستوى النظام الدولى ، ما اتضح من أن العديد من العوامل التى يقال أن لها تأثيرا عليا (بتشديده اللام) على الحرب لها أثر فعال عندما تقترب بعض المتغيرات التنسيقية الأخرى . فمثلا : لقد اتفقت نظرية الدورة الطويلة ونظرية الرستين على القول بأن دورات القوة تتفاعل على نحو ما مع موجسات ك ل أحداث الحروب الكبرى ، ولكنها لم تتفق في تحديد لماذا يحدث ذلك .

٢ - يرى وايهان ان القوة المتعددة الاستقطاب من المحتمل ان تؤدي الى الحرب عندما تشترك معها القوة العنقودية ثنائية الاستقطاب .

٣ - يرى ستول وشامبيون ان تركيز القوة داخل النظام قد يكون خطرا ، او ذا تاثير سلبي اعتمادا على توزيع الرضا في النظام .

٤ - يحاجي دوران بالقول بان نظرية انتقال القوة عند أوجانسكي لا تؤدي الى الحرب الا اذا اشترك معها مرور اى بلد خلال احدى النقاط الحرجة داخل دورة القوة .

٥ - اثبت البحث القريب العهد لدانييل جيلر ايضا ان عوامل المستوى الثنائي وعوامل مستوى النظام الدولى مرتبطان برباط وثيق ، فبعد ان ركز على صلات نظرية استقرار المهيمن ونظرية انتقال القوة ، استخلص من ذلك وجوب مصاحبة تحولات القوة بين الدول المتنافسة لحالات من التفكك فى النظام الدولى ، تنذر باقتراب الحرب (٧٤) .

٦ - اكتشف طومسون ايضا ان ارتباط التفكك فى دورة النظام العالمى بانتقال القوة الثنائى يتسم بوجه خاص بالخطورة .

٧ - واخيرا طالب روبرت ثورث حديثا بالتعارب المتدائم بين نظرية الضغوط الجانبي واتجاهات الواقعية البنوية وانتقال القوة واستقرار المهيمن .

نظريات النظام الدولى : ذيولها :

لما كان التغير فى توزيع القوة والمكانة بوجه عام ، وتدهور زعامة النظام بوجه خاص ، يجعلان بوقوع الحرب ، فكيف نستطيع الحفاظ على السلام ؟ لعلنا نعرف ان الحفاظ على الوضع الراهن مستحيل . واذا كنا عرفنا من دراسات مستوى النظام الدولى (والثنائى) ان فروق معدلات النمو ستجعل من المستحيل تحقيق توازن فى القوى فى المدى البعيد . وايا كان نوع الاستقرار القائم (اى تحقق عن طريق المهيمن او غير ذلك) ، فلا بد ان يكون استمراره مؤقتا مما يعزى الى حالة اللاتوازن العام للتطور المتقطع .

وكما تذكرنا عبارة الرئيس بوش الدائمة التردد : « النظام العالمى الجديد » ، فلقد افصح ان تغيرات النظام الدولى التى وقعت خلال السنوات القليلة الماضية كانت فى الحق اشبه بزلزال فتت الارض الصلبة للواقع . فلقد كان تدهور قدرات السوفيت مصحوبا بانحلال الامبراطورية الداخلية والامبراطورية الخارجية وتفتت الكتلة العسكرية السوفيتية .

وظهر التنازع الآن بظهور حلف بلا رسالة • وجاء خلق المانيا الموحدة .
 بفاعلية جديدة قوية في قلب أوروبا • وفي ذات الوقت بدأت القدرات
 النسبية للولايات المتحدة (وبخاصة قدرتها الاقتصادية) في التدهور
 بالمقارنة بكبار منافسيها • وشهدت أواخر الثمانينات وبداية التسعينات
 نقلة في القوة من الدرجة الأولى ، وأيضا انتقال دول عديدة خلال النقاط
 الحرجة في دورة القوة ، وبازدياد الاستقطاب وتغير توزيع القوة ، أصبحنا
 نشهد تحولا رئيسيا في النظام الدولي • ومن المرجح حدوث تغيرات أكبر
 في مستوى النظام الدولي باقترابنا من نهاية القرن • وتثير جميع هذه
 التغيرات التساؤل حول هل سيتحقق التحسن في النظام العالمي الجديد
 يفوق ما كنا عليه منذ أربع سنوات أو عشر مضت ، على حد قول الرئيس
 السابق ريجان •

ثمة أشياء كثيرة يمكن أن يقال عما حدث حديثا من تحول •
 أولا : كانت التغيرات ثورية حقا ، بل لقد وصف أحد المحللين
 التحول بأنه المكافئ الأساسي لاية حرب سيادية بغير وقوع أى عنف (٧٦) •
 والواقع أن جميع التغيرات في النظام الدولي التي تحدث عنها أصحاب
 النظريات البنوية التاريخية عند ذكر النقولات في الهيمنة جار حدوثها
 الآن • فلقد ظهرت إعادة توزيع للقوى ، وحدث تعديل للحدود في الاتحاد
 السوفيتي السابق وأوروبا ، ويلاحظ وجود هيرارشية جديدة في المكانة •
 والظاهر أن هناك مجموعة جديدة من القيم سارية المفعول • واستحدثت
 إجراءات ومؤسسات جديدة لإدارة النظام •

ثانيا : لعل من الملفت أن تحدث هذه التغيرات بطريقة سلمية إلى
 حد كبير • فلم تمثل الهيمنة أو الحروب العالمية جانبا من الصيغة • وإذا
 ارتكنا إلى مناقشاتنا السابقة لنظريات مستوى النظام الدولي ، فإن هذه
 النتيجة لم تكن من بين النتائج التي كان من الضروري أن نتوقعها • إذ
 يحتاج ما صادفنا من حظ حسن إلى بعض الجهد • ويتعين النظر إلى
 التحليل الآتي على أنه جزئي وتبهيدي •

أولا : لقد حدث انتقال للقوة ، ولكنه لم يتخذ شكل نقلة القوة التي
 تحض على الحرب ، التي اعتاد أصحاب النظريات التحدث عنها • فقد
 كان هذا الانتقال من النوع الذي اضطلمت فيه الدولة المندحرة بدور
 المتحدى (الاتحاد السوفيتي السابق) بدلا من القوة المهيمنة (الولايات
 المتحدة) • كما لم تكن النقطة نحو التكافؤ ، ولكنها كانت بالأحرى تحولا
 ابتعد عن المساواة النسبية التي اهتمت إليها القوتان العظيمتان عبر
 السنين • وعلى الرغم من وجود بعض ما يبرر الاعتقاد بخطورة نقلات

القوة المبتعدة عن التكافؤ ، فإن النقلا التى كان يصور اليها المتجدون
المحتلون ليلوغ التكافؤ مع الدولة المهيمنة ، كانت هى الأكثر احتمالا أن
تسوق الى الحرب (٧٧) . وبالإضافة الى ذلك ، فإن تدهور القوة
السوفيتية قد جاء نتيجة لتورط الولايات المتحدة وروسيا الآن فى سياق
متبادل لنزع السلاح . فلقه اندفعت العسكرية السوفيتية فى اندحازها ،
وإن كانت العسكرية الأمريكية قد تعرضت لعملية تخفيض فى أعدادها أيضا .

ثانيا : لقد تضاهل الى حد كبير دور استقطابية النظام الدولى ،
وما سميناه بالاستقطابية المنقودية . فلم يعد نظام التحالف الثنائى
الاقطاب للحرب الباردة قائما ، وانتقل حلف وارسو الى رحمة الله ،
وطالب العديد من الدول المشتركة فيه (بما فى ذلك بوليس) يلتسبن فى
روسيا (١) الانضمام الى الناتو ، الحلف الذى مازال باقيا . ومن الصعب
معرفة كيف نصف ما حدث ، فقد نشعر بأغراء يدفعنا الى وصف ما حدث
بأنه أحادى القطب ، وإن كانت الأحلاف العسكرية قد لا تعنى الكثير ،
إذا لم تكن موجهة ضد دولة أخرى أو مجموعة من الدول . ولم يعد الناتو
يتمتع بهذا الوضوح فيما يهدف اليه . ومن المرجح أن يصاب بالوهن
وتقرب شسبه فى المستقبل القريب . وصدد بيان بعد قمة يلتسين
ويوش فى بواكير ١٩٩٢ ، ذكر فيه أن البلدين يتمتعان بالصدقة أكثر
من كونها عدوين . والظاهر أن الأئسب هو الاكتفاء بتصنيف هذا النسق
بأنه لا استقطابى .

وعندما نراجع الإيجابيات والسلبيات سنرى أن الافتقار الى وجود
استقطاب للأحلاف قد يبدو شيئا حميدا . فلا يخفى أنه ارتبط بتخفيف
التوتر الدولى ، ولعله يمثل خلفية ما حدث من انعكاس لسياق التسليح
السوفيتى الأمريكى . ويقدر ازدياد احتمال تعاون روسيا فى القوى
العظمى الأخرى لتخفيف حدة الصراع الدولى عن طريق الأمم المتحدة (كما
فعلت فى أزمة الخليج الفارسى) ومن خلال التنظيمات الإقليمية (مثلها
حدث فى مؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا) ، فإن اختفاء الاستقطاب ربما
أثبت نفعه للسلام العالمى .

ومع هذا ويبتأ أضحى النزاع بين أعضاء قلب النظام أقل احتمالا ،
ولا أن القوى العظمى ربما كانت أقل استعدادا أو مقدرة على كبح جماح
أفعال صنائعها السابقين ، مما يؤدى الى زيادة الصراع فى المحيط أو شبه
المحيط . ولعل الحرب الجارية بين الدولتين المستقلتين حديثا فى أرمينيا
وأذربيجان على ناجورنو كاراباخ هى المثل الكلاسيكى لذلك .

كفانا هذا بالنسبة لانتقال القوة والاستقطاب . فما الذى يمكن أن يقال عن توزيع القوة (الاستقطابية) ؟ والحجة « الموضحة » هي القول بأن موت الاتحاد السوفيتى قد خلق نظاماً دولياً أحادى القطب ، لا تزيد فيه الولايات المتحدة عن مجرد قوة عظمى حقة ، يعنى الدولة الوحيدة التى تملك قدرات متفوقة فى جميع الميادين المتصلة بالقوة من عسكرية واقتصادية وتكنولوجية . ولقد بين الرئيس بوش فى بيانته عن رسالة الاتحاد فى يناير ١٩٩٢ « أن العالم الذى انقسم يوماً من الأيام الى معسكرين مسلحين قد اعترف الآن بوجود قوة واحدة متفوقة يعنى الولايات المتحدة الأمريكية » .

وبينما يصح القول بغير شك ان الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التى تملك القدرة المشتركة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية مما يبيح لها الوصف بأنها قوة عظمى حقة ، الا أن هناك عنصراً من الاستقطابية المتعددة فى النظام . فما زالت روسيا دولة نووية (رأسها برأس الولايات المتحدة) . وتواصل الصين النمو عسكرياً واقتصادياً على السواء . وتجاوزت ألمانيا واليابان بعض مؤشرات القوة الاقتصادية . وازدادت قوة المجتمع الأوروبى (الاتحاد الأوروبى بعد ذلك) سياسياً وأيضاً اقتصادياً مما جعل تصنيف الولايات المتحدة بالقوة المهيمنة مثيراً لشك . ويكفي هنا ذكر أمثلة قليلة :

١ - بينما كانت الولايات المتحدة - بكل وضوح - القوة العسكرية الوحيدة التى تملك القدرة على نقل ونشر القوة الكافية لصده الغزو العراقى للكويت ، الا أن عجز الحكومة الأمريكية عن تكبد نفقات هذه العملية ، قد عنى اضطرار الولايات المتحدة الى النزاع للتسول وطلب اسهامات أسدقائها لدفع تكاليف الحملة .

٢ - لقد تمت أساساً ترتيبات إعادة توحيد ألمانيا التى يقال انها أهم عملية سياسية ، لإعادة التخطيط بين الدول فى عالم ما بعد الحرب الباردة ، من خلال معاهدة مشتركة بين السوفيت وألمانيا الغربية (وفقاً لشروط ألمانيا الغربية) ، ولم يتجاوز دور الولايات المتحدة دور الضيف غير المدعو .

٣ - عجزت الولايات المتحدة عن الضغط بالقدر الكافى على أسدقائها فى المجتمع الأوروبى لتقديم التنازلات للمساعدات الزراعية خلال الدورة الأخيرة لمفاوضات الاتفاقية العامة للتجارة والتجارة ، مما أدى الى حدوث انهيار لهذه المحادثات . وتلقى الموقف الأمريكى لطة خطيرة عندما حاول بعد ذلك تنظيم التجارة الخارجية على أساس مبدأ التجارة الحرة .

٤ - ألفت الولايات المتحدة نفسها منعزلة في يونيو ١٩٩٢ (في قمة الأرض بـريو باليرازيل عندما واجهت موقفها معاهدات بيئية عالمية قوية) .

وهكذا فعلى أن نستخلص من ذلك (وآسف لغموض كلماتي فلا مفر من أن تكون على هذه الحال) أن النظام يضم عناصر من القوى أحادية القطب والمتعددة الأقطاب . فهل تفيد هذه الحالة السلام ؟ إن هذا لا يهم كثيرا فيما يحتمل . أما ما يهم فهو اتمام النقلة ذاتها بسلام . فليست النقطة الحاسمة هي هل النظام أحادي القطب أم متعدد الأقطاب ، ولكن الأهم هو ما حدث عند الانتقال من حالة لأخرى ، فالظاهر أننا اجتزنا آخر النقولات بسلام .

وقد عرفتنا نظريات مستويات النظام العالمى أن الحرب ترجع الى قوى اجتماعية سياسية اقتصادية رحيبة تتجاوز قدرة الأفراد أو الحكومات على التحكم فيها يوما بيوم . وكل ما هناك هو أن قرارات الأفراد لشن الحروب تمثل تصاعد هذه القوى اللاشخصية على نطاق واسع . وتبعاً لذلك فإن محاولات الحيلولة دون اندلاع الحروب والتحكم في التغير البنيوي الدولى ستكون عشوائية في أحسن تقدير . ولم يتوافر للزعامة القوميين ، ولن يتوافر لهم سوى قدر ضئيل من السيطرة على الدورة الطويلة الأمد للنمو القومى وما يعترى العلاقات السياسية التى تنساب منها من تدهور وتغيرات .

وقد أصبح أصحاب نظريات العلاقات الدولية تحليلات مختلفة نوعاً لطرق الاهتمام بالسلام . فلقد اعتمد أصحاب نظريات الاستقطاب على قدرة الفاعلية الرئيسية على انشاء توازنات فى القوى فى البيئات الثنائية الاستقطاب أو المتعددة الاستقطاب . ووضع قلائل من المنظرين (من أمثال المنتمين الى مدرسة الاقتصاد العالمى) آمالهم فى حدوث نقلة سلمية الى النظام الدولى الجديد تعتمد على مبادرة مستحدثة . ومع هذا ، فإن رسالة معظم النظريات التى نوقشت على هذا المستوى من التحليل (كالتفاوت فى المكانة ونظرية جيلدين فى حرب الهيمنة ونظرية أوردجانسكى فى انتقال القوة ونظرية موديلسكى فى زعامة العالم ودورة القوة النسبية لدوران) قد تركزت على التنويه الى حاجة القوى العظمى للتحكم فى النقولات المحتوية فى القوة ، وأيضاً تحديد الأضرار والأوضاع التى ستجد فى النظام الدولى بطريقة تعاونية مسالمة . وبينما حدثت هذه التغيرات فى الماضى مصحوبة بالحرب ، فإن قطائع الحرب فى العصر الحالى تدعو بالضرورة الى تطوير آليات السلام لتحقيق السلام . فلا بد إذن من الشاء مؤسسات

وعمليات بديلة لمواجهة التغيرات التي لا مناص من حدوثها في السياسة العالمية .

ويعتقد بعض المنظرين في هذه المجموعة ، وعلى الأخص جيلين وموديلسكي في امكان حدوث ذلك . وبينما تعد قوى النظام العالمي من غير العوامل العلية الحاسمة ، الا أنها ليست محتوية بالاطلاق ، اذ تخضع الردود السياسية على هذه الظواهر - الى حد ما - لحرية الاختيار . وبينما كنت أخط هذه المخطوطة ، شهد العالم ما يصح وصفه بأول تحولات كبرى في النظام الدولي تحدث دون توقع حرب بين الدول على نطاق واسع . ففي خلال هذه الحقبة المتفجرة المحتملة ، حرص زعماء الدول حرصا شديدا على معالجة هذه التغيرات الخطيرة التي ستترك أثرها على العالم عن بكرة أبيه . بانشاء مؤسسات دولية جديدة أو توسيع المؤسسات القديمة ، والسعي الواعي عن طريق تخفيف ويلات الخاسر الأعظم في هذا التحول (الاتحاد السوفيتي السابق) ولعل هناك سببا ما يبرر هذا التفاؤل .

هوامش الفصل التاسع

(١) War and Change in World Politics — Robert Gilpin (١٩٨١) .

(٢) يشدد بعض المنظرين الآخرين من دماء الریبط بین السیادة والاستقرار على إنشاء والحفاظ على نظام للتجارة اللیبیرالية والحرية يتبعها المهيمن وتساهم في تحقيق السلام والاستقرار في النظام . انظر على سبیل المثال Stephen Krasner في مقال بعنوان State Power and the Structure of International Trade العدد ٢٨ أبريل ١٩٧٦ ، ص ٣١٧-٣٤٧ . وانظر أيضا كتاب Ole Holsti وآخرين Changes in International System ١٩٨٠ ص ١٣١ - ١٦٢ وكتاب Robert Kenhane و Joseph Nye : Power and Independence (١٩٧٧) . وقد أشار Gilpin إلى هذه النقطة ولكنه أثر عدم التشديد على أهميتها وعلى ذلك بالقول بأن بريطانيا عندما عجزت عن احتواء المطامع الامبريالية المناهضة في أوروبا بالنظر إلى ما حدث من اضطرابات لكانتها السیادية ، اتجهت إلى اتباع نوع ما من الامبريالية « المعوقة » للاقبال من الضائكر في مواجهة مناهضةها . وهكذا يتضح أن القوى السیادية لا تمارس نیرما سيطرة السوق الحرة .

(٣) Gilpin ص ٨٢ .

(٤) نفس المصدر ، الصفحات IX إلى XII .

(٥) نفس المصدر ص ٢٠٨-٢٠٩ . بطبيعة الحال بین الخيارات الأخرى المتاحة لفرض السیادة هناك زیادة الموارد المخصصة لاستمرار السیادة أو الاقلال من الالتزامات .

(٦) نفس المصدر ص ٩٢ و ٩٣ .

(٧) فيما يتعلق بهذه النقطة انظر Peace Survival — Robert North ١٩٩٠ ، ص ٢٢٢ .

(٨) Gilpin ص ٢١ . تماثل Gilpin هو و Blainey فيقال انه كلما ازداد اتصاف الخصم العسكري المبتدئ للهجومين ازداد وضوح معالم ما بعد الحرب ، ومن ثم سيقال احتمال نشوب الحرب .

(٩) انظر Long Cycles, Hegemonic Transitions — Charles W. Kegley (١٤٧ - ١٧٦) ضمن كتاب The Long Postwar Peace — Charles W. Kegley لتقييم المناظرة التاريخية - البنیویة ورائها في المستقبل .

(١٠) انظر British Hegemony and Major — K. Edward Spiezo
Power War (١٨١٥ - ١٩٢٩) وفيه اختيار تجريبي لنموذج
Glipin . مجلة الدراسات الدولية ٢٤ ، يونيو ١٩٩٠ ، ص ١٨١-١٦٥ .

(١١) بالرغم من أن بعض منطري البنيوية التاريخية قد اعتبروا البرتقال
والامارات المتحدة دولا سيادية (كما فعل Modelski على سبيل المثال) أو
الامارات المتحدة فقط (Walkstein) فقد فضل Glipin عدم تصنيف
هذه الدول على أساس أنها قد خلقت نفسها متسيدا . إذ تميزت الحماية
بين ١٩٤٨ و ١٨١٥ بما سادها في القوى الأوروبية أكثر من اشتغالها
على نورات من التعاقب السيادة . تمشيا مع ما ذكره Glipin بأن العصر
للمابقي للعصر الحديث كان يتميز بتعاقب الامبراطوريات (ص ١١٦) .

(١٢) The Long Cycle of Global Politics and — George Modelski
the Nations-State انظر مجلة Comparative Studies in Society
and History العدد ٢٠ (أبريل ١٩٧٨) ، ص ٢١٤ - ٢٣٥ .
وايضا On Global War — William R. Thompson لا تزعم المنظورات الخاصة
بالدورة الطويلة . إنها نظرية ممتدة . فهي مازالت في حالة تطور لأن انتصارها مشغولون
بالتقيا . ويفضل Thompson تسميتها « بالنظور » أو الاطار التحليلي .

(١٣) On Global War — William Thompson ص ٤٥ ، ص ١١٨ .
و The Long Cycle of Global Policies — Modelski ص ٢١٥ .

(١٤) Polarity, the Long Cycle and Global Power — Thompson
Welfare مجلة Conflict Resolution العدد ٣٠ ، ديسمبر ١٩٨٦ ، ص ٥٨٧ - ٦١٥ .

(١٥) Global Wars, — William R. Thompson و Karen Rastler
Public Debts and the Long Cycle مجلة السياسة العالمية العدد ٢٥ ، يوليو
١٩٨٢ . انظر ايضا The Rise and Fall of Great Power — Paul Kennedy
من ١٥٠٠ الى ٢٠٠٠ (١٩٨٨) .

(١٦) On Global war — Thompson ص ٤٩ - ٥٠ .

(١٧) Understanding — Patric Morgan و George Modelski
Global War مجلة Conflict Resolution ٢٩ سبتمبر ١٩٨٥ ، ص ٢٩٩ .

(١٨) انظر Succession Crises in the Political System — Thompson
شبين كتاب Crises in the World System — Albert Bergesen ص ١٠٩ .

(١٩) انظر Long Cycles and Global War — Modelski و Thompson
شمن كتاب Handbook of War Studies : Midlarsky ص ٢٩ ، وايضا
Succession Crises in the Global Political System — Thompson

(٢٠) Uneven Economics Growth — Thompson ص ٢٤٩ .

- (٢١) انظر تعليقات Levy على هذه النقطة Jack Levy Theories of General War . مجلة السياسة العالمية. العدد ٢٧ ، ص ٣٦١ - ٣٦٢ .
- (٢٢) Morgan, Modelski ص ٤٠١-٤٠٠ و Rasler و Thompson (٢٢) ص ٥٠٠ .
- (٢٣) Uneven Economic Growth — Thompson (٢٣) ص ٢٥١-٢٤٩ .
- (٢٤) On Global War — Thompson (٢٤) انظر فيما يتعلق بهذه النقطة ايضا Thompson و Rasler War and Systematic Capability — مجلة Conflict Resolution ٢٢ (يونيو ١٩٨٨) .
- (٢٥) يتعارض هذا الكلام مع كشف Singer و Bremer و Stuckey بوجود اتصال موجب في القرن التاسع عشر بين القدرة على التركيز والحرب الجارية . انظر Contending Approaches of World System Analysis — Thompson ١٩٨٢ .
- (٢٦) انظر Polarity, the Long Cycle and Global — Thompson Conflict Resolution مجلة Power war Fare العدد ٢٠ ، ديسمبر ١٩٨٦ ص ٦١٥-٥٨٧ . وايضا لنفس المؤلف On Global War الفصل التاسع .
- (٢٧) Succession Crises in the Global Political — Thompson Systems ص ١١٢ .
- (٢٨) اجمعت هذه الافكار في كتاب Declining Power — Jack Levy and the Preventive Motivation of War مجلة السياسة العالمية ٤٠ ، اكتوبر ١٩٨٧ ، ص ٨٥ - ٨٨ وعند Long Cycles Hegemonic — Levy Transitions and Long Peace مجلة السياسة العالمية ١٩٦٨ ، ص ٢٧٦ .
- (٢٩) On Global War — Thompson ص ٢٧٧ ، ٢٨٠ .
- (٣٠) Long Cycles and Global — Thompson, Modelski ص .
- (٣١) Modelski و Morgan ص ٤٠٢ Modelski و Thompson ص ٤٢ .
- (٣٢) Long Peace — Levy (٣٢) Long Peace ص ١٥٨ - استبعد منظور الدورة الطويلة ايضا حرب السنوات المئتين (١٧٢٥ - ١٧٦٢) والحرب الهولندية في عهد لويس الخامس عشر (١٦٧٢ - ١٦٧٨) من قائمتها للحروب العالمية .
- (٣٣) نفس المصدر ، ص ١٥٩ .

- (٧٤) تتضمن الأعمال الرئيسية The Modern — Wallerstein
 ١٩٧٩ The Capitalist world Economy و ١٩٧٤ World Systems
 Mercantilism and the Coordination "The Modern World System II
 and Consolidation of the European Economy. (١٧٤٠ - ١٦٠٠)
 ١٩٨٢ - ١٩٧٩ Historical Capitalism المتعرف على خلاصة الأفكار انظر كتاب
 Interstate System and — Christopher Chase — Dunn (٢٥)
 Capitalist World Economy مجلة الدراسات الدولية الفصلية ٢٥ ، مارس ١٩٨١ ،
 ص ٢٧ ، ٢١ .
 (٢٦) تعرف الحروب العالمية بأنها منازعات تسعى فيها احدى الدول لاحاق الهزيمة
 بالدولة الاخرى ، وبذلك تحطم النظام الداخلى لهذه الدولة . والتمركز حول العديد من
 النقاط أو قد تعرف الحروب العالمية بأنها كفاح يقرر من ستكون له الفاعلية في التزعم .
 انظر Christopher Chase — Dunn في كتاب : Global Formation
 Structure of the World Economy (١٩٨٩) ص ١٥٩ .
 (٢٧) Historical Capitalism — Wallerstein ص ٦٢ .
 (٢٨) نفس المرجع ، ص ٦٤ .
 Interstate System and Capitalist — Chase Dunn World (٢٩)
 World Economy ص ٢٣ .
 (٤٠) Sokolovsky و Chase Dunn ص ٣٦٤ .
 Cyclical Rhythms and Secular Trends in the Capitalist (٤١)
 World-Economy ص ٤٨٣ - ٥٠٠ ذكرها Thompson في كتاب Global War
 ص ٧٢ .
 (٤٢) Global Formation — Chase — Dunn ص ١٨٢ - ١٨٤ .
 Interstate System, World — Sokolovsky و Chase - Dunn (٤٣)
 Empires and -Capitalist World Economy مجلة الدراسات الدولية الفصلية ،
 العدد ٢٧ ، سبتمبر ١٩٨٢ ، ص ٣٦١ .
 Interstate System and Capitalist World — Chase-Dunn (٤٤) انظر
 Economy ص ٢٨ - ٤٠ .
 (٤٥) Historical Capitalism — Wallerstein ص ٥٨ .
 (٤٦) Global Formation — Chase - Dunn ص ٨٤ - ٨٥ و ص ٢٤٢ -
 ٢٤٥ .
 (٤٧) War, Peace, Survival — North ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .
 (٤٨) The Long Wave Cycle — N.D. Kondratieff ١٩٨٤ .

The Long Cycle of Global Politics and — Modelski (٤٩)
 Modelski and Morgan من ٢٢٧ - ٢٢٠ و the Nation-State
 Basler and Thompson .

War, Inflation and the — Gary Zuk و Thompson (٥٠)
 Kondratieff Long Wave مجلة Conflict Resolution العدد ٢٦ ، ديسمبر ١٩٨٢ ،
 من ٦٤٤-٦٢١ .

On Global War — Thompson (٥١) من ٥٢ - ٥٤ .

Long Cycles : Prosperity and War — Joshua S. Goldstein (٥٢)
 in the Modern Age ١٩٨٨ .

(٥٣) نفس المؤلف — Kondratieff Waves as War Cycles مجلة الأبحاث
 Long Waves in War, (ديسمبر ١٩٨٥) و ٤١١ - ٤٤٤ مقال
 Production and Prices مجلة Conflict Resolution العدد ٢٦
 ديسمبر ١٩٨٧ ، من ٥٧٣ - ٦٠٠ .

(٥٤) على أن Levy قد لاحظ أنه لما كانت موجات ك شماعة نسقية ، فإن
 على جميع القوى العظمى الالتئاع من الحركات المتبادلة وبذلك تحقق توازن القوى -
 انظر كتاب Long Cycles, Hegemonic Transitions من ١٦٥ .

Long Cycles — Goldstein (٥٥) الفصل ١٥ وايضا من ٢٥٠ -
 ٣٥٧ .

Long Cycles, Hegemonic Transitions and Long — Levy (٥٦)
 Peace.

(٥٧) يرى منظرون الأنظمة العالمية أن تكوين نسق العالم الحديث يتميز بثلاثة ثوابت
 واتجاهات دينوية . والثوابت الثلاثة هي : ١ - إنتاج السلع ، ٢ - تقسيم العمل
 التي تلب Core ... وهوامش ، ٣ - نظام الدولة الذي تتوافر له دول قلب ثورية ، ودول
 هامشية ضعيفة نسبيا والدورات الثلاث هي ١ - الموجات الطويلة (موجات ك) التي تمثل
 الزيادة والنقصان في معدل تراكم رأس المال ، والفاعلية الاقتصادية الشاملة في النظام .
 ٢ - دورة مفردة المركز ومتعددة المراكز في العلاقات الاقتصادية بين القلب والمحيط .
 والاتجاهات الدينوية هي : ١ - توسع النظام عبر الزمان ، ٢ - ازدياد علاقات السلع شدة
 وعمقا ، ٣ - القوة المتزايدة والتحكم في الدول ، ٤ - ازدياد حجم المشروعات الاقتصادية .
 انظر Chase - Dunn - في مقال Comparative Research on World System Characteristics
 مجلة الدراسات العالمية العدد ٢٢ ديسمبر ١٩٧٩ ، من ٦٠٧ -
 ٦٠٨ .

Long Cycles — Goldstein (٥٨) من ٢٨٧-٢٨٨ .

- (٥٩) Global Formation — Chase - Dunn من ١٦٤ وهناك اختلاف
 حليف في رأى Wallerstein — 'نظر كتاب Historical Capitalism من ٣٩ •
- (٦٠) بالرقم من ورقة ما كتب Doran في هذه الناحية ، إلا أننا نلتصق
 بالاطلاع على مقال War and Power Dynamics : Economic Underpinnings
 مجلة الدراسات الدولية الفصلية ٢٧ ، ١٩٨٢ ، من ٤١٩ — ٤٤٤ •
- (٦١) Power Cycle Theory of Systems Structure — Doran من ٨٨ •
- (٦٢) نفس المرجع ، من ٩٥٢ • وكتاب War and Power Dynamics من ٤٢ •
- (٦٣) War and Power Dynamics — Doran من ٤٢١ — ٤٢٢ وأيضا:
 كتاب Power Cycle Theory of Systems Structure and Stability من ٨٩ •
- (٦٤) Doran and Parsons من ٩٤٩ — ٩٥٠ •
- (٦٥) War and Power Dynamics — Doran من ٤٢٢ — ٤٢٦ •
 وأيضا كتاب Power Cycle Theory of Systems Structure and Stability
 من ٨٩ •
- (٦٦) Power Cycle Theories — Doran من ٩٠ •
- (٦٧) Power Cycle Theory of Systems Structure & — Doran
 Stability من ٨٤ •
- (٦٨) نفس المرجع ، من ٩٢ •
- (٦٩) War and Power Dynamics : Doran من ٤٢٩ — ٤٣٠ •
- (٧٠) Systematic Disequilibrium, Foreign — Doran Policy Role
 من ٣٩٨ — ٣٩٧ •
- (٧١) Doran and Parsons من ٤٦ — ٤٦٢ •
- (٧٢) War and power Dynamics : Doran من ٤٣٠ •
- (٧٣) Systematic Disequilibrium, Foreign Policy Role — Doran
 من ٢٨٧ — ٢٨٢ •
- (٧٤) Toward a Unified Theory of War — Daniel Geller بحث
 مقدم المؤتمر جمعية الدراسات الدولية بواشنطن ، أبريل ١٩٩٠ •

War, Peace, Survival — North: (٧٥) ص ١٣٥ - ١٣٦ .

Is War Still Becoming Obsolete ? — John Mueller (٧٦) بحث مقدم

في اجتماع سنوى لجمعية العلوم السياسية الأمريكية بواشنطن أغسطس ١٩٩١ ،
ص ٤٨ .

Capability — Driven Disputes — Charles Gochman (٧٧) ص ١٤١ -

١٥٩ . ضمن كتاب للمؤلف بالاشتراك مع Sabrosky بعنوان Prisoner of War ?
١٩٩٠ .

(٧٨) جريدة الواشنطن بوست ، في ٢٩ يناير ١٩٩٢

الفصل العاشر

خلاصة وتعقيب

لقد التقينا بالعدو ٠٠٠ الله نحن

يوجد

أمل أن يكون التقارىء قد ازداد تعرفا من الصفحات السابقة على بعض التعقيدات الكامنة في اكتشاف أصل الحرب • وما أسير الشعور باللبلة من وفرة فرضيات أسباب الحرب • وحان الوقت الآن أن يكون الأمل قد سادركم (حيركم) في اقدام المؤلف على فرز مختلف النظريات المعروضة في الصفحات السابقة ، مما يمهّد لذكر الإجابة الحققة على سؤال لماذا تنشب الحرب ؟ ومع هذا فإن مثل هذه الأسئلة السهلة لا وجود لها • فخلّد عجزنا عن التعرف على أية نظرية متفردة بالمقدور الاكتفاء بها لتفسير الحرب كظاهرة عامة • وعوضا عن ذلك ، فقد اكتشفنا جملة جزر للنظريات التي اهتمت الى تقييمات جزئية ، تبدو كأنها تنطبق على العديد من الحروب ، وليس عليها جميعا ، أو لعلها تقيّد في تفسير الحروب على القوى الكبرى • وليس بين الدول ذات القوى الأقل قوة ، أو هي تخص عهودا بالذات ، ولكنها لا تنطبق على جميع المهور • فبالاستطاعة تطبيقها على حالات معينة ، وليس على جميع الحالات •

وعلى الرغم من عدم وجود نظرية وحيدة اقتربت على أي نحو من الإجماع على صحتها ، إلا أن البحث العلمي الاجتماعي لم يكن عديم الفائدة بالإطلاق • ووضعت بعض النظريات بالافتقار الى أساس فعلي • وبمعلت معاملة الأساطير • ولكن العديد من النظريات أثبتت أحداث العالم العقلية في كثير من الأحيان صحتها ، وارتقت الى مصاف الأشياء شديدة النفع ، واستحققت منا أخلص آيات الانتباه • ونظر الى أنماط اتجاهات معينة على أنها تنذر بالحرب ، وأخفقت أنماط أخرى شائعة في التنبؤات •

وهكذا تكون هناك عملية غريبة جارية فى دراسات الحرب • وبالرغم من أن الأبحاث التى أجراها علماء الاجتماع خلال السنوات الأربعين الماضية لم تصل إلى ذروتها ، أى الاهتمام إلى نظرية واحدة موحدة عن الحرب ، إلا أنها يقينا قد أضافت إضافة كبرى إلى فهمنا لأسباب الحرب • وعندما قبلت ذلك ، فإنها أضافت أيضا إلى فهمنا لكيفية الحفاظ على السلام •

ومن بين الأهداف التى سعى لها هذا الكتاب التعريف بوجود العديد من أسباب حدوث الحروب ، وعدم اقتصرها على سبب واحد لا غير • ولا تتطلب معظم الحروب نوعيات عديدة من التفسيرات النظرية نحسب • ولكن هذه التفسيرات تحتاج إلى مستويات عديدة للتحليل • ولا يقتصر الأمر على ما يجرى من غربة ، ولكن هناك أيضا عملية تقاطع وتشابك للمستويات تكتشف عندما يهتدى الباحثون إلى صلات مهمة بين مستويات التحليل • ومع هذا ، فما زال انشاء نظرية مفردة متكاملة متقاطعة بين المستويات فى مراحله الأولى •

خلاصة : بعض الأنماط المستمرة :

لعل أفضل ما بالمقدور عمله الآن — على الأقل فى الحيز الضيق المخصص للفصل الختامى — هو الإشارة إلى بعض الاتجاهات والأنماط المتكررة ، وتصوير كيف يحتمل أن تتكاثف العوامل فى مستويات شتى من التحليل فى عملية خاضعة لمبدأ المعاملة بالمثل وقاعدة الفعل ورد الفعل. لزيادة احتمالية الحرب • وأظننا نستطيع انشاء « نموذج » للسيناريو المطابق للحرب يمثل حالة افتراضية للجمع بين مختلف العوامل التى إذا اجتمعت سويا أصبحت الحرب أمرا لا مفر من وقوعه (١) •

ولنجعل بؤرة ارتكازنا الميدانية حدوث أزمة أمنية دولية بين دولتين (أو أكثر) ، وأن زعماء الدولتين المعنيين قد أدركوا أن الموقف يمثل تهديدا خطيرا لبلديهما ومصالحيهما الحيوية ، وأن الالتجاء للقوة سواء تم من ناحيتهم أو ناحية خصومهم قد أصبح فى حكم الأهمور المحتملة فى المستقبل المباشر •

والظاهر أن المخرض الأكبر للحرب مستمد من التفاعل السلبي والاضطرابى لهاتين الدولتين — أى ما سميناه هنا « بمأزق الأمن » • فمن المحتمل أن تؤدي تكتيكات « السياسة الواقعية » كالاتجاء إلى الاستئساد

والتهديدات والتحدى والاذنابات وسياسة حافة الهاوية والأفعال التهديدية واستعراضات القوة التي يقصد بها استعراض الخشونة وردع الخصوم ،
 يحتمل أن تؤدي الى حدوث أفعال عدوانية متبادلة يفوق أثرها النتيجة
 المرجوة ، أى دفع الخصوم الى التراجع . ومن المستبعد أن تحقق السياسة
 الواقعية نتيجة فعالة - وبخاصة بين الأطراف المتكافئة - لأسباب متعلقة
 بالتكوين السيكولوجى الفردى للزعماء وأساليب تعاملهم والبيئة السياسية
 الداخلية . إذ تواجه التهديدات بتهديدات مضادة ، ويقابل التحدى بالتصلب
 والعناد ، وتقابل عروض حلول الأزمات بعروض مناهضة لها . وتضاعف
 درجة العداء ويدخل الطرفان فى نزاع حازونى . وقد تبدأ أزمات الأمان
 كمبراريات مأزق المحبوسين ، ولكنها تجنح الى التحول الى مباريات وعاديه ،
 ينزع فيها قادة الطرفين الى الاعتقاد فى شيئين : التراجع (بالنسبة لهم)
 غير مقبول ، ولكن خصومهم سيضعرون بالندم عندما يواجهون بدلائل
 واضحة على الالتزام .

وقد تلجأ الدول الى حشد القوات وتعزيزها ، ويقابل هذا الاجراء
 بالمثل ، ويتحول هذا الموقف الى سباقات تسلح . وقد تعقد محادثات
 عسكرية زائدة فى تحقيق الأمن . وقد تواجه مثل هذه الأحلاف بآلة
 اتفاقيات مماثلة من قبل الخصم . وربما اتخذ التأثير المشترك لهذه السباقات
 على التسلح وانشاء الأحلاف العسكرية شكل استقطاب تكتلى . وتسفر
 هذه العوامل مجتمعة عن خلق توتر دولى يزداد تفاقما . وربما كانت
 المراحل الأولى من عملية تكديس الأسلحة وانشاء الأحلاف الأشد حساسا ،
 وتمنح عن تزايد المخاوف والشكوك ، وتبعاً لذلك الى سباقات تسلح
 وانشاء أحلاف مضادة . وما لم يحدث إيقاف للصدام الحازونى اعتماداً
 على الدبلوماسية الخلاقة ، فإن الحرب تفقدو عظمة الاحتمال .

ولن يكون لمحاولات الردع فى مثل هذا السباق أكثر من امكانية
 محدودة للنجاح . والواقع أنه لن يكفى حتى التفوق فى القدرات
 العسكرية . والالتزامات الشكلية لردع الصدام الضعيف . فالواقع أن
 التهديدات والإفعال التخويقية التي يقصد بها منع أفعال الغير العنيفة
 تساعد على تأكيد شكوك « وقوع الأسود » من الخصم . فكثيراً ما يرغبهم
 التهديد المخطط لخصمهم على المبادرة باتخاذ اجراءات حربية أو مواصلتها .
 وسواء ظهر التهديد فى شكل مستحدث أم لا ، فالنتيجة واحدة ، وهى
 اخفاق الردع .

ومن المؤكد أن هذا التفاعل الثنائي سيتعرض الى التفجر ، ويزداد التحريض على اتباعه من تأثير عوامل في المستوى الفردى ومستوى المجموعة الصغيرة ومستوى دولة الأمة والمستوى الدولى . وفى كل مستوى من مستويات التحليل ، هناك جملة عوامل قد تساهم فى احتمال وقوع الحرب أو قد تمهل الاتجاه نحو العنف .

ومدركات الزعماء القوميين فى المستوى الفردى مرتبطة برباط لا ينقسم بعوامل فى المستويات الأعلى للتحليل . اذ يتم ترشيح ما يحدث من أفعال فى كل مستوى من مستويات التحليل من خلال مصفاة مدركات القادة بوصفهم أفرادا ، وتشكل وتفسر اعتمادا على ما لديهم من صور ومنظورات للعالم . ويتكيف الرد الفردى ، ويتخذ اتجاهها محددا اعتمادا على أسلوب تعاملهم .

وتعد مؤثرات مثل مدركات الحركات الصاعدة فى الاقتصاد أو التقلبات والاضطراب الداخلى وانتقال القوة والافتقار الى العدالة فى التوزيع فى النظام الدولى والجانب العدوانى فى التعامل مع الآخرين وتكوين الأحلاف وتوازن القوى داخل النظام الدولى ، مهمة الى حد ادراك أهميتها من قبل النخبة السياسية التى تملك سلطة إصدار القرارات الخاصة بالحرب والسلام . ولعل أفضل وسيلة لتكوين تصورات عن دور الظواهر فى مستوى النظام الدولى والمستوى الثانى ومستوى دولة الأمة فى التحليل ، هى ادراك دورها فى تفسير المدركات الفردية (واسماء الادراك) التى توجه القرارات بعد ذلك نحو الحرب أو السلام .

وقد تسبب اساءة ادراك أفعال الخصم ونواياه وقدراته ، ودرجة تهديد أمننا ، تبعا لذلك ، فى خلق المؤثرات الضرورية لبند أية أزمة فبمجرد بدء الأزمة ، قد تتفاقم وتتزايد خطورتها على مستوى التوتر . ومن المهم بصفة خاصة الجمع بين الغلو فى ادراك عداء الخصم والخيانة ، وبخس ادراك قدرات الخصم ومقدرات الخطورة الكامنة فى مسلكه ، والوثوق بلا مبرر فى القدرة على ارغام الخصم على التراجع قبل الاقدام على الحرب أو فى قدرتنا على إلحاق الهزيمة بالخصم ، دون تكبد خسارة اذا حدثت الحرب . ومن الجوانب المهمة لذلك ادراك عدم التزام الدول الأخرى بتقديم العون لخصمنا أو عدم استعدادها أو قدرتها على الوفاء بالتزاماتها .

وبينما تلعب الصور والمدرجات دورا حاسما فى تقرير مدى اعتقاد القادة أو الزعماء لما تتعرض له مصالحهم من تهديد ، فإن أساليب التعامل تلعب دورا أساسيا فى تقرير كيفية رد هؤلاء الزعماء على التهديدات

المدرسة فلا يستبعد أن يلقى الزعماء - الذين يتبعون في تصرفاتهم السياسية الواقعية الممتدة على الاعتقاد بأن الاستئساد والتهديدات لها دور فعال مما يفرز استعمال التكتيكات العدوانية - أنفسهم قد وقعوا في أحبولة الصدمات الحزونية التي يعجزون عن الإفلات منها دون إقحام أنفسهم في الحرب .

وقد تلعب العوامل الشخصية الفردية دورا هنا أيضا ، إذا أثرت في قدرة الزعماء القوميين على تقدير الموقف الدولي تقديرا واقعيا ، وإذا قامت برد فعل مقابل له . ولما كان كثيرون من الزعماء القوميين يتصفون بصفات سيكولوجية كالنزوع للقوة وشدة الهيمنة ، ويلجأون إلى الخط من قدرهم ، لذا يعد احتمال أن يكونوا على استعداد سيكولوجي للمساندة عند مواجهته تهديدات الخصوم الخارجيين احتمالا ضعيفا . وإذا أضفنا إلى الخصائص السابق ذكرها صفة قبول المخاطرة ، فسيكون خليط الوقود سريع التطاير . وأخيرا ، فقد يكون للتوتر السيكولوجي الناجم عن الأزمة أثر ضار على قدرة القرار على إجراء حسابات عقلانية .

وأخيرا ، فإن قرارات الحرب يحتمل أن تجمى ضمنا بناء على افتراض حتمية الحرب ، أو قد يكون بالمقدور شنّها بنجاح أو على أقل تقدير يكون بالاستطاعة شنّها مع تحمّل مستوى مقبول من الخسارة . وبالإمكان تعزيز هذه المدرّكات (أو أساءات الإدراك) اعتمادا على عوامل في مستوى المجموعة الصغيرة .

ففي مستوى المجموعة الصغيرة ، قد يتجاهل صناع القرار أخفاقات السياسة المتوعدة ، والكوارث العسكرية من تأثير التفكير في مستوى المجموعة . وقد تشترك ديناميات المجموعة الصغيرة هي عمليات المعرفة الفردية التي تحول دون إعادة صناع القرار النظر إلى الافتراضات الخاطئة ، ومن النظر جديا في وجهات النظر المغايرة لنظرتنا .

ومن جهة أخرى ، فإن ديناميات السياسة البيروقراطية قد تكون هي المساندة . ويرجع حدوث تصاعد للأزمة إذا سيطر على عملية القرار نخبة السياسة الذين يرتبط الحفاظ على مصيالحهم السياسية البيروقراطية والاقتصادية (أو تضخيمها) بالتصميم على المشاركة في الحرب .

علينا أن ننتبه بوجه خاص إلى آثار الضغوط السياسية الداخلية على الزعماء القوميين ، ونزوع أحزاب «البصرة» إلى زيادة قوتهم في فترات الأزمات والمواجهات . وتعدى سيطرة الصقور على آليات صنع القرار الحكومي

ويكفي هنا أن نرجع الى كلمة صقور بالذات - ترجيح اتباع نمط تكتيكات السياسة الواقعية في الأزمة (٢) . وتصحب هذه الحالة الرغبة في تعبئة الرأي العام ضد الخصم الخارجى ، كما تتطلب الحاجة الى زيادة اعتمادات الجيش تصوير العدو على أنه عديم الخلق مخلوق العقل وحقود ومشاكس . وتجبر هذه الحالة فى ذيلها بعض الآثار الداخلية ، كزيادة تأثير المتصلبين وتصعيب حدوث ايماءات تصالحية وحلول وسط لانقاذ ماء الوجه . وتزداد صعوبة نزع فتيل الصراع بعد ما جرى من أحداث وما صدر من تصريحات ، والعواقب الداخلية التى ستترب على التراجع عن السياسات السابقة المتصلبة أو الالتجاء الى حلول وسط . اذ تخشى النخبة أن يتمكن الخصوم فى الداخل من وصم الحل الوسط والمصالحة بأنه أزهق روح حلول الصراع الخلاقة . ان حدوث مثل هذه السياسات فى بلد واحد شيء سيئ ، وان كانت السياسة الداخلية عند كلا المتنافسين يحتمل أن تتأثر بالمثل ، مما يترك آثارا معززة متبادلة التأثير .

وليس هناك ما يحول دون تفاقم استعداد الأزمات للتصاعد والتحول الى حالة الحرب فى الحالات التى يحتمل فيها التنافس وأنماط التفاعل الاصطلاحي بعد مرور سنوات طويلة على اشتعاله - وبخاصة اذا كانت الأزمة الراهنة قد سبقتها أزمات أخرى مع نفس الخصم . فاذا كان النظام فى إحدى الدولتين (أو فى كليتهما) قد أدرك حديثا أنه أضاع فرصة استغلال فرصة أزمة سابقة لمواجهة خصمه . استدعو الحاجة الى الحيلولة دون وقوع أزمة ثانية (أو ثالثة) الى التظاهر بحلها ، مما يجعل سياسة الحل الوسط والمصالحة عسيرة التحقيق . وربما فاقت الاعتبارات السياسية الداخلية فى الأهمية الاعتبارات الدولية . ويحتمل أن يكون للأمان الداخلى أو التعرض للخطر الذى تشع به النخبة . وبخاصة اذا أضغنا اليهما المشكلات الاقتصادية ، عاملا يبرز وضع أنصار الاعتماد على العسكريين والمخاطرة وفوريا الى خلق الأزمات ، وتساعدنا الى حالة الحرب . ان حروب « كبش الفداء » ، بينما تبدو ظاهريا غير وفيرة ، الا أنها ممكنة الحدوث .

وفى مستوى « دولة الأمة » ، يعد اتجاه الدول الأقوى للتورط فى الحرب غير المتناسبة عاملا مقلقا . اذ تعد الصلة بين الدول الكبرى والحرب مرتبطة بعوامل فى المستوى الفردى ومستوى المجموعة الصغيرة . وفى المستوى الفردى ، يحتمل أن يتبنى زعماء القوى الكبرى تصورات يتحدد بموجبه دورهم فى البلد على أنه دور الحماة والمدافعين الوسطاء والنشطاء الحركيين فى النظام العالمى ، الذين يحملون على كاهلهم مسؤولية

« إنشاء نظام عالمي • وفي المستوى القومي الثاني ، يتوافر للدول الأقوى مؤسسات امن قومي عظيمة التقدم (مجمعات عسكرية صناعية) يحتفل أن يكون زعماءها أو مساعدهم ممثلين على خير وجه في الائتلاف الحكومي •

وتتفاقم الصراعات أيضا - جزئيا - من أثر النمو الديموجرافي والاقتصادي الذي يحدث في بعض المواقع ، والحاجة الكبرى للموارد التي تتطلبها مثل هذا النمو • على أن الرد على التساؤل حول هل يؤدي هذا النمو الى وقوع صراع دولي رهين بالارتباط بجملة عوامل في مستويات شتى من التحليل • اذ يعتمد على القرارات التي يقررها الزعماء القوميون المتعلقة بكيف تتصرف الدولة في مسألة طريقة الحصول على مصادر أوفر • ويعتمد على دور التصور القومي للزعماء القوميين ، ويعتمد على مكانة الدولة النسبية داخل النظام الدولي ، ودرجة شعور نخبة البلد بالرضا عن مرقفهم •

ولا يرتبط احتمال تصاعد الأزمات الى حالة الحرب ارتباطا كبيرا بطبيعة النظام السياسي أو الاقتصادي للدولة بقدر ارتباطه بدرجة الاختلاف السياسي الاقتصادي بين الدولتين • فعلى أقل تقدير في العصر الحديث ، قد أحجمت الأنظمة الديوقراطية عن خوض حروب متبادلة ، بينما شاعت الحروب بين الدول ذات الأنظمة المختلفة • وبينما ينزع الاشتراك في أنظمة سياسية متماثلة الى الحيلولة دون وقوع حرب ، فإن وجود حدود مشتركة مع دول تتبع في حكمها مبادئ مغايرة تمنح الى تبني الاعتقاد بأن المصالح القومية قد باتت في خطر ، ومن ثم يتولد الشعور ببشاعة الأزمة وجنوحها الى التصاعد الى حالة الحرب •

ومن ناحية ، تنشأ أزمات الأمن من طبيعة النظام الدولي ، فله تأثيره المؤكد على تطور الأزمة عندما تتجه اما الى الحل السلمي أو الحرب ، وربما لا يهم الشكل الخاص الذي تتخذه القوة في نطاق النظام ، المفرد القطب ، أو ثنائي القطب أو ثلاثي القطب أو متعدد الاقطاب • ان الصراعات الحزونية (وسباقات التسلح وإنشاء الأحلاف المتصلة بهلته الصراعات) ، والتي تؤدي الى استقطاب تكتلي قد تبدو خطيرة ، بوجه خاص ، لأنها تقلل من أهمية المشكلات الاعتراضية ، وتزيد من ادراك التهديد وتضخم المسرح المحتمل للحرب ، وترغم الدول على الاستعداد لمواجهة أسوأ السيناريوهات ، وتقلل من امكانية الوساطة الناجحة (٣) •

ويرجع حدوث أخطر آزمات التوى العظمى خلال فترات الانتقال فى النظام الدولى (أو فى الأنظمة الإقليمية الفرعية) عندما تحدث تحولات مهمة فى توازن القوى أو على الأخص بين الدولة المتحكمة فى النظام ومنافسيها الكبار ، وأيضاً بين أية مجموعة من المنافسين . وتفجر هذه التغيرات فى النظام الدولى والثنائية القطب ، ما يحدث من تغير فى المستوى القومى . إذ ترتد نقلات القوة الى جذورها فى عملية التطور الاقتصادى داخل الدول . وهى عملية تختلف من دولة لأخرى فى سرعتها بحكم طبيعتها . وتحمل مشكلات انتقال القوة فى طياتها فى نهاية المطاف مشكلات الجاه والمكانة . وهكذا فقد تولد نقلات القوة النزاع حول التوزيع الصحيح للجاء والمكانة داخل النظام ، وأيضاً الصراع حول التوزيع الصحيح للقوة السياسية والعسكرية والاقتصادية .

وربما كان أى تغير يطرأ على تكوين النظام الدولى (أو الإقليمى) خطراً ، وسواء تم التحول فى التكوين عن طريق النمو الصناعى والتكنولوجى ، الديموجرافى ، أو عن طريق التكديس الواعى للقدرات العسكرية من قبل إحدى الدول المتحدية ، أو بإعادة تنظيم الأحلاف العسكرية ، فإن خطوط بعض الدول ستعرض للتضاؤل ، بينما تتضخم خطوط البعض الآخر . وتنبج من ذلك جملة نتائج تظهر آثارها فى تحول الدور ، وفقدان توازن الوضع ، والتغيرات فى درجة الأمان المنظورة ، وازدياد عدم الثقة فى النظام الدولى . وفى هذه الحالات تصل درجة افتقاد الأمن والتهديد فى النظام الدولى الى ذروتها . ومن المرجح أن تتخذ الردود على هذه التهديدات للنظام الدولى مظهر خصائص الصراع الحزونى .

ولعله مما يبدو خطيراً بوجه خاص ما يحدث إذا حدثت عدة ظواهر فى المستوى الفردى متآنية ، كما هو محتمل . فمثلاً ربما بدأ تزامن نقلات القوة والنقاط الحرجة فى دورة القوة النسبية ، وانحدار السيطرة والتفكك فى النظام الدولى (وتحوله الى استقطابية للقوة الأكبر) واستقطابية الأحلاف - أو ربما القليل من هذه الظواهر ، أخطر من وجود عامل واحد بمفرده ، فقد يعجز أى تغير بنىوى فى مستوى النظام الدولى تصور الزعماء فى المستوى الفردى لوجود تهديد . فالعوامل فى المستوى الدولى والمستوى الثنائى متصلة بعوامل فردية وتصورية . ان هذا العنصر قديم يرجع على أقل تقدير الى ما أجمله توكوديدس عن سبب الحرب البلوبونيزية : « : ان ما جعل الحرب أمراً محتوماً هو ازدياد قوة أثينا والمخاوف التى شعرت بها اسبرطة من جراء ذلك » .

هل أصبحت الحرب « موضة » قديمة ؟

سوف نتهم بالإهمال اذا لم تختتم كلامنا بمناقشة وجيزة لما يقال عن أن الحرب بين الدول قد عفا عليها الزمان الآن ، أو على أقل تقدير الحروب الكبرى بين بلدان العالم المتقدم قد أصبحت في خبز كان . ولعل أهم العوامل وراء هذا التطور هو انتشار الديمقراطية وانتشار قيم السلام (٤) .

ومن بين أكثر الاتجاهات المعلنه شيوعا في الثمانينات ، استبدال الحكومات الأتوقراطية بحكومات ديموقراطية . فاذا اعتقدنا مثلما يفعل معظم المنظرين أن احتمال نشوب قتال بين الدول الديموقراطية قد أصبح صفرا ، وإذا جمعنا بين هذا القاتون والاعتراف بأن عدد الدول الديموقراطية في العالم في ازدياد مستمر (بينما عدد الدول الأتوقراطية في تضاؤل مستمر) فأننا سنهتدي الى نتيجة مؤداها اختفاء الحروب شيئا فشيئا ، وأنها في طريقها لأن تزدأ أمرا مهجورا (٥) . ولما كانت الديموقراطية قد اهتدت الى ماوى لها أولا في البلدان المتقدمة من العالم ، ففي هذه المنطقة أصبح السلام شديد الانتشار .

ويعتقد جون مولر - وهو من المنظرين الرواد في هذا المجال ، أن الصلة بين انتشار الديموقراطية والسلام أمر زائف ، ويعترض بالقول بأن العامل السببي الأول ببساطة هو الانتشار الجغرافى لفكرة عدم مقبولة الحرب بين الدول ، وقد شاعت هذه الفكرة في شتى أنحاء المعمورة على نحو مشابه لشيوع الديموقراطية ، وابتداء ظهور هاتين الفكرتين في العالم المتقدم ، وهكذا يمكن القول بأن البلدان التى حدث فيها « تقدم أخلاقى » فى النظرة الى الحرب قد مارست أيضا التقدم السياسى الديموقراطى ، فبين هذين الحدين صلة جغرافية ، ولكنها ليست صلة سببية (٦) .

وطرح نفر من المفكرين رأيا مؤداه ان احتمال الحرب قد تضائل من أثر انتشار قيم السلام ، وأخص بالذكر منهم مؤلر. وكتابه الشهير (٧) ، ومفاد الحجة التى اعتمد الكتاب عليها اعتمادا أساسيا هى القول بأن الحرب قد عفا عليها الزمان بين دول العالم المتقدم بعد تغير نظرة هذه الدول للحرب فلم يعد هناك من ينظر للحرب على أنها جاتب طبيعى أو سوى فى العلاقات الدولية ، ولم تعد تهتجر أمرا تعطله الطبيعة البشرية ، واختفى الاعتقاد بضرورتها للتقدم الانسانى ، أو بدورها لتحقيق احدى المهام

الاجتماعية والسياسية والاقتصادية • وينظر إليها - عوضا عن ذلك - على نطاق واسع كشيء بعيد عن العقل ولا أخلاقي وغير مقبول كجانب من العلاقات بين الدول المتحضرة • وبذلك توطدت قيمة مستحدثة بين دول العالم المتقدم تستنكر الحرب الهجومية • وتدعو الى وجوب الخلاص من الحرب • وتنادى بأن الوقت قد حان لترديد مثل هذه المعتقدات ، (وهذا تفيز مدفوع بالقروق العديدة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ، ومن ادراك فداحة تكاليف حروب المستقبل مما يجعلها بعيدة عن العقل) •

وتستند حجة مولر الأولية على أن الحرب شأن أية ظاهرة حضارية ، أخرى تخضع للتغير بسرور الزمان • فاقدم أدت تغيرات القيم الأخلاقية والإستراتيجية في نهاية المطاف الى حدوث تغيرات في المؤسسات الاجتماعية • فبينما كان عدد وفير من المجتمعات يزيد - في وقت ما - ظواهر مثل الرق والمبارزة ، بل وإزهاق الأرواح البشرية ، تغيرت الأوضاع الآن وتعرضت هذه الظواهر للإستنكار شيئا فشيئا ، ثم نبذت تماما (أى لم يقتصر الأمر على احلال ظواهر أخرى محلها) • والأمر بالمثل في حالة النظرة للحزب في العالم المتقدم • فبمقدورنا الإشارة الى عدة دول أوربية خاضت حروبا استمرت عدة قرون كسويسرا واسكندناوة وهولاندة على سبيل المثال ، بل أوروبا نفسها التي كانت في وقت من الأوقات أنسب ميدان لاشتعال الحرب ، ولكنها لم تعد تعرف الحرب بين الدول منذ ١٩٤٥ •

ومع هذا ، فيتعين التنويه الى أن الاتجاه الذي تبناه مولر لم ينشر في شتى الأنحاء (فإلينا ألا ننسى أنه لم يضم أوروبا بأسرها ، كما يبين من الصراع الدامي الذي ما زال محتدما بين سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة - الهرسك ضد فلور دولة يوجوسلافيا تحت زعامة الصرب) • وبعبارة أخرى ، لا تعد أغلبية دول العالم منتمية الى العالم المتقدم ، و / أو منتسبة للديموقراطية • مما يدعونا الى استخلاص القول بأنه لم يتم الاستغناء من الحرب حتى الآن ، رغم الزعم بأنها قد تحولت الى شيء عفا عليه الزمان ، فأغلب الظن أن هذه الأمنية لم تتأكد حتى الآن ولا يصرف جدول توقيتها الزمني •

ويرى مولر أن علماء الاجتماع عندما تجاهلوا القوة المستقلة للعلم ، فانهم اغفلوا متغيرا مستقلا مهما في بحثهم عن أصل الحرب ، فلقد اعتقدوا أن الحرب فكرة تبلتها أجزاء كبيرة من المجتمع الدولي ، ربما بصفة مؤقتة كوسيلة لفض المنازعات • ولما كانت الطبيعة البشرية ليست في حاجة الى هذه الوسيلة ، وكذلك طبيعة النظام الدولي - لذا بالاستطاعة الخلاص منها كأي شيء آخر أوجدته الحضارة • وتمشيا مع ما يقوله مولر :

٥ بالمقدور اختفاء الحرب دون حدوث تغير ملحوظ أو ارتقاء في أي مستوى من فئات التحليل . نعم ليس هناك ما يحول دون اختفاء الحرب بغير حدوث تغيير للطبيعة البشرية ، وبغير انشاء حكومة عالمية فعالة ، أو نظام للقانون الدولي ، وبغير رفع مستوى الاقتدار أو القدرة الأخلاقية للزعماء السياسيين ، وليس هناك ما يحول أيضا دون أدائها لرسالتها بغير أن تنسر أرض الواقع بالأنظمة الديمقراطية أو الرخاء ، وبغير عقد اتفاقيات تسودها الصراحة والاخلاص لتقييد التسلح أو صناعة الأسلحة . . . ودون أن تقدم على أية خطوة من أي نوع .تجار الأسلحة النووية « (٨) .

وتلفت حجة مولر انتباهنا الى متغير حاسم في معضلة الحرب . . . وهن متغير لم يكشف عنه أحد يوجه عام - أسلوب التعامل ، الذي تدرج تحته اتجاهات الزعماء بوصفهم أفرادا نحو الحرب : هل هناك ما يسمى بالحرب العادلة ؟ . وهل هي مقبولة ؟ هل تمتد الحرب وسيلة فعالة في السياسة الخارجية ؟ وما هي الظروف التي تبيح اللجوء للحرب ؟ ما هي الأهداف الصحيحة والغاية للحرب ؟ كيف يستطيع توجيه الحرب لتحقيق أفضل النتائج ؟ ان الاجابات عن هذه الاسئلة متضمنة في أسلوب التعامل .

لقد عرفتنا الدراسات التاريخية لايفان ليوارد وهولستي أن الاتجاهات نحو الحرب لم تظل ثابتة عبر العصور (٩) : فلقد تغيرت الأهداف الصحيحة للحرب والمشكلات التي تدفع الدول لتحجيد القتال والتقييم الأخلاقي للحرب من خلال التاريخ . وبالإستطاعة تفسير حجة مولر على أنها تعنى تعرض أساليب التعامل التي يتبعها زعماء الدول المتقدمة في القرن العشرين ، للتغير في نظرتها للحرب ، بعد أن حدث تحد خطير لقيمتها الأخلاقية ، وارتياح في فاعليتها كأداة سياسية ، وانكار مقبوليتها سياسيا واجتماعيا .

وتلعب أساليب التعامل دورا حاسما في سلسلة الأحداث المؤدية للحرب . إذ تمر معظم الطرق المؤدية للحرب من خلال صور فردية وأساليب التعامل . أنها تحتل موقعا في المشرق الحاسم الذي يربط المتغيرات في جميع المستويات الأخرى للتحليل . وتعمل الصبورات وأساليب التعامل عند الزعماء الأفراد كمرشحات يرون من خلالها ، ويفسرون أفعال الآخرين . ويتم ترشيح الأفعال التنافسية (كحشود الجيوش والتقدم التكنولوجي وإنشاء الأحلاف والتصريحات الكلامية) وأيضا لقوات القوة وتحولات ميزان القوى الثنائية أو الثلاثية من خلال صورنا . وتشكل

المدركات (وإساءات الإدراك) ويستعان بأساليب التعامل لتفسير الأحداث وتحليلها وانتقاء الردود عليها .

إن أساليب التعامل المتصلبة التي ترى الحرب أداة سياسية سوية وفعالة والمؤيدة للتكتيكات العدوانية كالتهديدات والاندراوات وحافة الهاوية والاستئساد ، والتي تدافع عن اتجاه (السلام من خلال القوة) في العلاقات الدولية ، والتي تفضل الحرب على التنازلات وفقد ماء الوجه . وتعتبر التعاون والتصالح والتنازل من جانب واحد - تعمل على تكييف الرد الذي يبالغ في رد الفعل على مسلك الآخرين ويؤدي الى وقوع نزاع حلزوني .

ولقد أصاب مولر عندما قال بإمكان تحقيق السلام بعد تغيير النظرة الى الحرب . ولعلنا نذكر الكلمات التي ابتكرت منها «مؤسسة اليونسكو»: لما كانت الحروب تبدأ من داخل عقول البشر ، فيتعين أن يفرس في أذهان البشر القول بوجوب إقامة السلام : « نعم سيتمحق السلام عندما تتبعه أساليب التعامل ، وتنبذ السياسات الواقعية المزعومة (وغيرها من السياسات المتحجرة) في السياسة الخارجية ، ويتغير تصوراتنا للآخرين ، ويتعلم الزعماء التحرر من الصراعات الحلزونية وينظر للحرب - أخيراً - كعامل لا أخلاقي وغير سليم ويبعد عن العقل .

وفي ذات الوقت ، ونحن في انتظار قبول معايير السلام كقيم مقبولة عالمية لعله من المناسب أن نتقدم ببعض الاقتراحات المتواضعة .

بعض اقتراحات متواضعة

تطرح جميع هذه الأفكار لمن يمارسون المسائل الدولية العديد من المسائل التي تستاهل التمعن ، فمن المحتمل أن تكون الكلمات الأتفة الذكر قد رسمت صورة غير واقعية ، وكثيية عن امكانية الحرب ، ولا بد أن نحافظ على تفاؤلنا واعتقادنا ، بأن معظم الحروب - وإن لم تكن جميعها في الغلب الظن - بالامكان تجنبها . وكما قدم لنا البحث القريب العهد بعض مفاتيح لأسباب الحرب ، فإنه قد أشار أيضاً الى بعض الخطوط الإرشادية للحيلولة دون وقوعها . وفيما يلي بعض اقتراحات شديدة التواضع للمماسحة للتمعن فيها :

١ - المدركات مهمة . ومن واجب الزعماء المشاركة في اختبار الواقع حتى يأمّنوا عدم التعرض لاساءات التصور أو الإدراك . ولابد من الحفاظ على انفتاح الذهن لاقتراحات الآخرين ولما يذكرونه عن حدوث اسامة تصور لا أساس له في تفسير الواقع . وفي هذه الناحية ، من المرغوب فيه اتباع نوع ما من النظرات المدافعة المتعددة الأقطاب في صناعة السياسة .

٢ - يجب التزام الحذر من الافتراضات الآلية الوصلية بأن للتهديد أثرا فعلا ، وتراجع الحصر عندما يواجه بقوة متفوقة وبالتزامات محددة قاطعة . وهذه حالة نادرة ، وبخاصة بين القوى المتكافئة ، بل وحتى في حالة الدول التي تلزم الجانب الخاطئ من توازن القوى ، لأنها غالبا ما تواجه صعوبات عندما تقدم على التراجع .

٣ - يجب التزام الحذر من المعاملات الاصطناعية التي تتخذ شكلا حلزونيا يصعب التحكم فيه . ولابد من التعرف على الصدمات الحلزونية المحتملة بأسرع وقت ممكن ، وتجري محاولات في أبكر وقت في مثل هذه المواقف لنزع فتيل الصدام الحلزوني ، وعكس اتجاهه ، وعلى الرغم من احتمال عدم فاعلية هذه السبل دوما ، إلا أن الاستراتيجيات المعتمدة على المعاملة بالمثل كاستراتيجية دقة بدقة (*) والجريت (**) جديرة بالمحاولة ، وبخاصة إذا أمكن البدء بها في وقت مبكر بما فيه الكفاية .

٤ - علينا أن نعي مآزق الأمان ، وأن ندرك احتمال تصور الحوصم لأفعالنا على أنها أفعال تهديدية ، حتى لو لم تكف نيتنا كذلك ، ولابد أن يكون الأمان متبادلا . فمن غير الممكن أن يتم على حساب الآخرين ، والقدرة على التغافل في كوامن وجدان الآخرين صفة مهمة عند صانعي القرار .

٥ - تعد فترات انتقال القوة وتغيرات النظام الدولي من الفترات الخطرة . ولابد من توجيه النصح لرجال الدولة بالتزام الحذر عند مواجهة هذه الحالات ، وأن يوجهوا اهتماما مماثلا للأطراف التي تبرز قوتها للتمهيد ولتلك التي ازدادت قوتها . ويجب أن يشعر الفريق الأول بأن حقوقه المشروعة سيحافظ عليها ، حتى زعم تضاؤل قدرته على النهوض

(TFT) TIT FOR TAT.

(*) النظر :

Graduated and reciprocated — GRIT Initiatives in renson (★★)
reduction .

بهذه المهمة ، ويمنح الفريق الثانى المكاة والمستويات المناظرة لقدراته
المستجدة .

٦ - يحتاج الزعماء القوميون الى التذكرة باحتمال اتسام ودود
خصومهم فى الخارج بنفس التطرف الذى تنسم به مواقفهم الداخلية
الخاصة فى مواجهة البيئة الدولية ومن المحتمل أن تؤدى الحسابات التى
تفعل هذا العامل الى حدوث حالات احباط .

٧ - يجب أن يكون الزعماء القوميون على استعداد للتعامل مع
الجمهير المتخلفة . اذ تسبب المشكلات الناجمة عن اعطاء الكثير من
الأهمية لما تتركه الأحداث السياسية من أثر على المواقف الداخلية فى
أحداث أزمات تعترض القرار السياسى فعليك أن تتبع المسلك الصحيح .

هوامش الفصل العاشر

(١) *The Steps to War : Toward a Scientific — John Vasquez*
Explanation of the Correlates of War مجلة السياسة العالمية XL أكتوبر ١٩٨٧ ، ص ١٠٨ — ١٤٥ .

(٢) يصبح القول — فيما يحتمل — أن بعض الثقافات تجنح لأن تكون أكثر من غير تقبلا للقيم القتالية وتؤثر هذه الظاهرة على مضمون أساليب تعامل زعمائها . ففي هذه الثقافات ، تعد تكتيكات الاستئساد هي الأكثر مقبولة بوجه عام ، وتتزع النخبة السياسية الممثلة لهذه القيم للحصول والانتفاع من قدر جوهري من الشرعية .
(٣) Vasquez ص ١٢٨ .

(٤) لقد طرحت عوامل أخرى أيضا مثل ١ — ارتفاع تكاليف الحرب التي تزايدت زيادة هائلة بعد اختراع الأسلحة النووية ٢٠ — زيادة الاعتماد المتبادل دوليا وتعقد النظام الدولي . بالنسبة للمقطة الأولى — انظر :
Nuclear Myths and Political Realities : Kenneth Waltz مجلة العلوم السياسية الأمريكية ٨٤ (سبتمبر ١٩٩٠) ، ص ٧٢١-٧٤٥ و *John Measheimer*
Instability in Europe After — Back to the Future Cold War
مجلة الأمن الدولي (صيف ١٩٩٠) ص ٥٦٠ .

(٥) تمشيا مع الصحيح التي أوردها *Bueno de Mesquita* و *Enlaman* لاحظ Ray أن ازدياد عدد الديمقراطيات — على أقل تقدير في المدى القصير — قد يزيّد من فرص الحرب ، نظرا لاحتمال حدوث زيادة في المواجهات بين الديمقراطيات واللاديمقراطيات . ولكن بمجرد وصول نسبة الدول الديمقراطية إلى ٥٠٪ فإن عدد المواجهات الثقافية بين الديمقراطيات واللاديمقراطيات سيتضاءل مما يساعد على تضاؤل فرص الحرب James Lee Ray في بحث بعنوان *The Future of International War* . قدم هذا البحث لمؤتمر جمعية العلوم السياسية الأمريكية بواشنطن أغسطس ١٩٩١ .

(٦) *Is War Still Obsolete ? — John Muller* بحث مقدم للمؤتمر السنوي لجمعية العلوم السياسية الأمريكية بواشنطن (أغسطس ١٩٩١) .

The Obsolescence — Retreat from Doomsday — John Mueller (M)
 Changing Attitudes Towards war لنفس المؤلف • ١٩٨٩ of Major War
 Is War Still Obsolete ؟ أيضا ٢٨١ ص • (١٩٩١) مجلة العلوم السياسية البريطانية ٢١
 Obsolete ؟

• ٥٥ - ٥٤ ص Is War Still Becoming Obsolete — Muller (A)

: أيضا War in International Society — Evan Luard (٩)
 • ٥٥ - ٥٤ ص , Peace & War — Kalevi Holsti

بیلیو جرافیا

- Achen, C. H. and D. Snidal (1989) « Rational Deterrence Theory and Comparative Case Studies. » *World Politics* 41 : 143-69.
- Adelman, J. and Palmieri (1989) *The Dynamics of Soviet Foreign Policy*. New York : Harper & Row.
- Adorno, T. W. (1950) *The Authoritarian Personality*. New York : Harper & Row.
- Alexandroff, A. and R. Rosecrance (1977) « Deterrence in 1939 ». *World Politics* 29 : 404-24.
- Allison, G. (1969) « Conceptual Models and the Cuban Missile Crisis. » *American Political Science Review* 63-689-718.
- (1971) *Essence of Decision : Explaining the Cuban Missile Crisis*. Boston : Little, Brown.
- Allison, G. and M. Halperin (1972) « Bureaucratic Politics : A Paradigm and Some Policy Implications », pp. 40-79 in R. Tanter and R. Ullman (eds.), *Theory and Policy in International Relations*. Princeton, NJ : Princeton University Press.
- Altfield, M. (1983) « Arms Races ? -and Escelation ? : A Comment on Wallace ». *International Studies Quarterly* 27 (2) : 225-31.
- Anderson, P. A. (1987) « What Do Decision Makers Do When They Make Foreign Policy ? The Implications for the Comparative Study of Foreign Policy, » pp. 285-308 in C. F. Hermann, C. W. Kegley, and J. N. Rosenau (eds.), *New Directions in the Study of Foreign Policy*. Boston : Allen and Unwin.
- Angell, N. (1913) *The Great Illusion*. New York : Knickerbocker Press.

- Ardrey, R. (1961) *African Genesis*. New York : Atheneum.
- (1966) *The Territorial Imperative*. New York : Atheneum.
- (1970) *The Social Contract*. New York : Atheneum.
- Arrow, K. (1951) *Social Choice and Individual Values*. New York : Wiley.
- Art, R. (1974) « Bureaucratic Politics and American Foreign Policy : A Critique. » *Policy Sciences* (Summer).
- Ashley, R. (1980) *The Political Economy of War and Peace*. New York : Nicholas.
- Axelrod, R. (1973) « Bureaucratic Decisionmaking in the Military Assistance Program : Some Empirical Findings, » pp. 154-72 in M. Halperin and A. Kantor (eds.), *Readings in American Foreign Policy : A Bureaucratic Perspective*. Boston : Little, Brown.
- (1980a) « Effective Choice in the Prisoners' Dilemma. » *Journal of Conflict Resolution* 24 : 3-25.
- (1980 b) « More Effective Choice in the Prisoners' Dilemma ». *Journal of Conflict Resolution* 24 : 379-403.
- (1984) *The Evolution of Cooperation*. New York : Basic Books.
- Babst, D. V. (1972) « A Force for Peace. » *Industrial Research* 14 : 55-58.
- Bandura, A. (1980) « The Social Learning Theory of Aggression », pp. 141-56 in R. Falk and S. S. Kim (eds.), *The War System*. Boulder, CO : Westview.
- Barber, J. D. (1972) *The Presidential Character*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.
- Barnds, W. J. (1972) *India, Pakistan and the Great Powers*. New York : Praeger.
- Barnet, R. (1973) *Roots of War : The Man and Institutions Behind U.S. Foreign Policy*. New York : Penguin.

- Beer, F. A. (1981) *Peace Against War*. San Francisco : W. H. Freeman.
- Behr, R. (1981) « Nice Guys Finish Last — Sometimes. » *Journal of Conflict Resolution* 25 : 289-300.
- Beitz, C. and T. Herman (1973) (eds.) *Peace and War*. San Francisco : W. H. Freeman.
- Bender, D. L. and B. Leone (1983) (eds.) *Are Humans Aggressive by Natures ?* St. Paul, MN : Greenheaven Press.
- Bergeson, A. (1983) (ed.) *Crises in the World-System*. Beverly Hills, CA : Sage.
- Berkowitz, L. (1962) *Aggression : A Social-Psychological Analysis*. New York : McGraw-Hill.
- Betts, R. K. (1977) *Soldiers Statesmen and Cold War Crises*. Cambridge, MA : Harvard University Press.
- (1978) « Analysis, War, and Decision : Why Intelligence Failures Are Inevitable ». *World Politics* 31 (1) : 61-89.
- Blainey, G. (1973) *The Causes of War*. New York : Free Press.
- Boulding, K. (1956) *The Image*. Ann Arbor : University of Michigan Press.
- (1962) *Conflict and Defense : A General Theory*. New York : Harper & Row.
- (1967) « The Learning and Reality Testing Process in the International System, » pp. 1-15 in J. C. Farrell and A. P. Smith (eds.), *Image and Reality in World Politics*. New York : Columbia University Press.
- Braybrooke, D. and C. Lindblom (1969) « Types of Decision-Making, » pp. 207-16 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*. New York : Free Press.
- Brecher, M. (1975) *Decisions in Israel's Foreign Policy*. New Haven, CT : Yale University Press.
- (1988) « Stability and Polarity : New Paths for Inquiry. » *Journal of Peace Research* 25 : 31-42.

Bremer, S. (1980) «National Capabilities and War Proneness», pp. 57-82 in J. D. Singer (ed.), *The Correlates of War II : Testing Realpolitik Models*. New York : Free Press.

———— (1982) «The Contagiousness of Coercion : The Spread of Serious International Disputes, 1900-1976.» *International Interaction* 9 : 29-55.

———— (1991) «Dangerous Dyads : Conditions Affecting the Likelihood of Interstate War, 1816-1965.» Revised version of paper presented at Peace Science Society Meeting, Rutgers University.

Bremer, S., J. D. Singer, and U. Luterbacher (1973) «The Population Density and War Proneness of European Nations, 1816-1965.» *Comparative Political Studies* 6 : 329-48.

Brodie, F. (1981) *Richard Nixon*. New York : Norton.

Brown, S. (1987) *The Causes and Prevention of War*. New York : St. Martin's.

Bueno de Mesquita, B. (1975) «Measuring Systemic Polarity.» *Journal of Conflict Resolution* 19 : 187-216.

———— (1978) «Systemic Polarization and the Occurrence and Duration of War.» *Journal of Conflict Resolution* 22 : 241-67.

———— (1981a) *The War Trap*. New Haven, CT : Yale University Press.

———— (1981 b) «Risk, Power Distribution and the Likelihood of War.» *International Studies Quarterly* 25 (4) : 541-68.

Bueno de Mesquita, B. and W. Riker (1982) «An Assessment of the Merits of Selective Nuclear Proliferation.» *Journal of Conflict Resolution* 26 : 287-306.

Bundy, McG. (1988) *Danger and Survival : Choices About the Bomb in the First Fifty Years*. New York : Random House.

- Burrows, R. and J. Garriga-Pico (1974) « The Road to the Six Day War : Relational Analysis of Conflict and Co-operation. » *Peace Science Society (International) Papers* 22 : 47-74.
- Caldwell, D. (1977) « Bureaucratic Foreign Policy Making ». *American Behavioral Scientist* 21 (2) : 87-110.
- Cartwright, D. (1971) « Risk-taking by Individuals and Groups: An Assessment of Research Choice Dilemmas ». *Journal of Personality and Social Psychology* 20-261-78.
- Chan, S. (1984) « Mirror, Mirror on the Wall . . . Are the Freer Countries More Pacific ? » *Journal of Conflict Resolution* 28 (4) : 617-48.
- Chase-Dunn, C. (1979) « Comparative Research on World-System Characteristics ». *International Studies Quarterly* 23 (4) : 601-23.
- (1981) « Interstate System and Capitalist World-Economy : One Logic or Two ? » *International Studies Quarterly* 25 (1) : 119-42.
- (1989) *Global Formation : Structure of the World-Economy*. Cambridge, MA : Basil Blackwell.
- Chase-Dunn, C. and J. Sokolovsky (1983) « Interstate System, World-Empires and the Capitalist World-Economy : A Response to Thompson. » *International Studies Quarterly* 27 : 357-67.
- Chesen, E. (1973) *President Nixon's Psychiatric Profile*. New York : Peter Wyden.
- Choucri, N. and R. North (1975) *Nations in Conflict : National Growth and International Violence*. San Francisco : W. H. Freeman.
- (1989) « Lateral Pressure in International Relations : Concept and Theory, » pp. 289-326 in M. Midlarsky (ed.), *Handbook of War Studies*. Boston : Unwin Hyman.
- Claude, I. (1962) *Power and International Relations*. New York : Random House.

- Cobb, R. W. and C. Elder (1970) *International Community*. New York : Holt, Rinehart & Winston.
- Cusack, T. R. and M. D. Ward (1981) « Military Spending in the United States, Soviet Union and the Peoples' Republic of China. » *Journal of Conflict Resolution* 25 : 429-67.
- Cyert, R. and J. March (1963) *A Behavioral Theory of the Firm*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.
- Darcey, R. and N. Pendegraft (1988) « The Optimality of TTF-FOR-TAT. » *International Interactions* 15 (1) : 45-57.
- Dart, R. (1953) « The Predatory Transition from Ape to Man. » *International Anthropological and Linguistic Review* 1.
- Divies, J. (1970) « Violence and Aggressions : Innate or Not ? » *Western Political Quarterly* 23.
- de Rivera, J. (1968) *The Psychological Dimension of Foreign Policy*. Columbus, OH : Charles Merrill.
- Demaue, L. (1984) « The Making of a Fearful Leader : « Where's the Rest of Me ? » » *Journal of Psychohistory* 12 : 5-21.
- Dessler, D. (1991) « Beyond Correlations : Toward a Causal Theory of War. » *International Studies Quarterly* 35 : 337-55.
- Deutsch, K. and R. Merritt (1965) « Effects of Events on National and International Images, » pp. 132-87 in H. Kelman (ed.) *International Behavior*. New York : Holt, Rinehart & Winston.
- Deutsch, K. and J. D. Singer (1964) « Multipolar Power Systems and International Stability. » *World Politics* 16 (3) : 390-406.
- Diehl, P. F. (1983) « Arms Races and Escalation : A Closer Look ». *Journal of Peace Research* 20 (3) : 205-12.
- (1985 a) « Contiguity and Military Escalation in Major Power Rivalries, 1816-1980. » *Journal of Politics* 47 (4) : 1203-11.

- (1985b) « Arms Races to War : An Analysis of Some Underlying Effects. » *Sociological Quarterly* 26 : 331-49.
- Diehl, P. F. and G. Goertz (1988) « Territorial Changes and Militarized Conflict. » *Journal of Conflict Resolution* 32 (1) : 103-22.
- Diehl, P. F. and J. Kingston (1987) « Messenger or Message ? Military Buildups and the Initiation of Conflict. » *Journal of Politics* 49 : 789-99.
- Dixon, W. J. (1982) « Measuring Interstate Affect. » *American Journal of Political Science* 27 : 828-51.
- (1986) « Reciprocity in United States-Soviet Relations : Multiple Symmetry or Issue Linkage ? » *American Journal of Political Science* 30 : 421-45.
- Doran, C. F. (1983) « War and Power Dynamics : Economic Underpinnings. » *International Studies Quarterly* 27 : 419-44.
- (1989 a) « Systemic Disequilibrium, Foreign Policy Role, and the Power Cycle : Challenges for Research Design. » *Journal of Conflict Resolution* 33 (3) : 371-401.
- (1989 b) « Power Cycle Theory of Systems Structure and Stability : Commonalities and Complementarities, » pp. 83-110 in M. Midlarsky (ed.) *Handbook of War Studies*. New York : Unwin Hyman.
- Doran, C. F. and W. Parsons (1980) « War and the Cycle of Relative Power. » *American Political Science Review* 74 : 947-65.
- Dougherty, J. E. and R. L. Pfaltzgraff, Jr. (1981) *Contending Theories of International Relations*, 2nd ed. New York : Harper & Row.
- Duncan, G. T. and R. M. Siverson (1975) « Markov Models for Conflict Analysis : Results from Sino-Indian Relations » *International Studies Quarterly* 19 : 344-74.

Dyer, G. (1985) War. New York : Dorsey.

East, M. A. (1972) « Status Discrepancy and Violence in the International System : An Empirical Analysis, » pp. 299-319 in J. N. Rosenau, V. Davis, and M. A. East (eds.), *The Analysis of International Politics*. New York : Free Press.

East, M. A. and P. Grogg (1967) « Factors Influencing Cooperation and Conflict in the International System. » *International Studies Quarterly* 11 : 224-69.

East, M. A., S. Salmore, and C. F. Hermann (1978) (eds.) *Why Nations Act : Theoretical Perspectives for Comparative Foreign Policy*. Beverley Hills, CA : Sage.

Etheridge, I. (1978) « Personality Effects on American Foreign Policy, 1898-1968. » *American Political Science Review* 72 : 434-51.

———— (1979) « Hard Ball Politics : A Model. » *Political Psychology* Spring.

Fabbro, D. (1980) « Peaceful Societies, » pp. 180-203 in R. Falk and S. S. Kim (eds.) *The War System*. Boulder, CO : Westview.

Falk, R. and S. S. Kim (1980) (eds.) *The War System*. Boulder, CO : Westview .

Fann, K. T. and D. C. Hodges (1977) (eds.) *Readings in U.S. Imperialism*. Boston : Porter Sargeant.

Ferris, W. (1978) *The Capability of Nations*. Lexington, MA : D. C. Heath. Festinger, I. (1957) *A Theory of Cognitive Dissonance*. Evanston, IL : Row, Patterson.

Fieldhouse, D. K. (1972) « Imperialism : An Historiographical Revision », in K. Boulding and T. Mukerjee (eds.), *Economic Imperialism*. Ann Arbor : University of Michigan Press.

- Fink, C. (1965) « More Calculations About Deterrence. » *Journal of Conflict Resolution* 9 : 54-66.
- Fischer, F. (1975) *War of Illusions : German Policies from 1911 to 1914*. Trans M. Jackson, New York : Norton.
- Fodor, E. M. and T. Smith (1982) « The Power Motive as an Influence on Group Decision Making. » *Journal of Personality and Social Psychology* 42 : 178-85.
- Fossey, D. (1983) *Gorillas in the Mist*. Boston : Houghton Mifflin.
- Frank, J. (1967) *Sanity and Survival : Psychological Aspects of War and Peace*. New York : Vintage.
- Freud, S. (1985) « Why War ? » pp. 158-63 in M. Small and J. D. Singer (eds.) *International War : An Anthology*. Homewood, IL : Dorsey Press.
- Gallucci, R. (1975) *Neither Peace nor Honor*. Baltimore : Johns Hopkins University Press.
- Galtung, J. (1964) « A Structural Theory of Aggression ». *Journal of Peace Research* 1 : 95-119.
- Gamson, W. A. and A. Modigliani (1971) *Untangling the Cold War : Strategy for Testing Rival Theories*. Boston : Little, Brown.
- Garnham, D. (1976) « Dyadic International War 1816-1935 : The Role of Power Parity and Geographic Proximity. » *Western Political Quarterly* 29 : 231-42.
- (1985) « The Causes of War : Systemic Findings », pp. 7-23 in A. N. Sabrosky (ed.), *Polarity and War*. Boulder, CO : Westview.
- (1986) « War-Proneness, War-Weariness, and Regime Type : 1816-1980. *Journal of Peace Research* 23 (3) : 279-89.
- Gelb, L. and R. Betts (1979) *The Irony of Vietnam : the System Worked*. Washington, DC : Brookings Institution.

- Geller, D. (1990) « Toward a Unified Theory of War . » Paper presented to International Studies Association conference, Washington, DC.
- George, A. L. (1972) « The Case for Multiple Advocacy in Making Foreign Policy. » *American Political Science, Science Review* 66 : 751-85.
- (1980) « The Operation Code » : A Neglected Approach to the Study of Political Leaders and Decision Making », pp. 165-90 in E. Hoffman and F. Fleron (eds.), *The Conduct of Soviet Foreign Policy*. New York : Aldine.
- George, A. L. and J. George (1964) *Woodrow Wilson and Colonel House — A Personality Study*. New York : Dover Publications.
- George, A. L. and Smoke (1974) *Deterrence in American Foreign Policy : Theory and Practice*. New York : Columbia University Press.
- Gilpin, R. (1981) *War and Change in World Politics*. Cambridge : Cambridge University Press.
- Glossop, R. J. (1987) *Confronting War : An Examination of Humanity's Most Pressing Problem*. Jefferson, NC : McFarlane.
- Gochman, C. (1980) « Status, Capabilities, and Major Power Conflict », pp. 83-123 in J. D. Singer (ed.), *The Correlates of War II*. New York : Free Press.
- (1990) « Capability-Driven Disputes, » pp. 141-59 in C. Gochman and A. N. Sabrosky (eds), *Prisoners of War ? Nation-States in the Modern Era*. Lexington, MA : Lexington Books.
- Gochman, C. and Z. Moaz (1984) « Militarized Interstate Disputes, 1816-1976 : Procedures, Patterns and Insights. » *Journal of Conflict Resolution* 28 : 585-616.

- Gochman, C. and A. N. Sabrosky (1990) (eds.) *Prisoners of War ? Nation-States in the Modern Era*. Lexington, MA : Lexington Books.
- Goldstein, J. (1985) « Kondratieff Waves as War Cycles. » *International Studies Quarterly* 29 (4) : 411-44.
- (1987) « Long Waves in War, Production, Prices, and Wages ». *Journal of Conflict Resolution* 31 (4) : 573-600.
- (1988) *Long Cycles : Prosperity and War in the Modern Era*. New Haven, CT : Yale University Press.
- (1991) « Reciprocity in Superpower Relations : An Empirical Analysis. » *International Studies Quarterly* 35 (2) : 195-209.
- Goldstein, J. and J. R. Freeman (1990) *Three-Way Street : Strategic Reciprocity and World Politics*. Chicago : Chicago University Press.
- Goodall, J. (1990) *Through a Window : My Thirty Years with the Chimpanzees of Gombe*. Boston : Houghton Mifflin.
- Greenstein, F. (1975) *Personality and Politics*. New York : Norton.
- Gregg, P. and A. Banks (1965) « Dimensions of Political Systems : Factor Analysis of 'A Cross-Polity Survey'. » *American Political Science Review* 59 : 602-14.
- Gruder, C. L. and R. J. Dulak (1973) « Elicitation of Cooperation by Retaliatory and Nonretaliatory Strategies in a Mixed-Motive Game. » *Journal of Conflict Resolution* 17 : 162-64.
- Gurr, T. R. (1980) (ed.) *Handbook of Political Conflict*. New York : Free Press.
- Haas, M. (1968) « Social Change and National Aggressiveness, 1900-1960 », pp. 215-45 in J. D. Singer (ed.) *Quantitative International Politics*. New York : Free Press.

- (1980) « Societal Approaches to the Study of the war, » pp. 347-68 in R. A. and S. S. Kim (eds.), *The War System : An Interdisciplinary Approach*. Boulder, CO : Westview.
- Halberstam, D. (1972) *The Best and the Brightest*. Greenwich, CT : Fawcett.
- Helperin, M. (1974) *Bureaucratic Politics and Foreign Policy*. Washington, DC : Brookings Institution.
- Halperin, M. and A. Kantor (1973) (eds.) *Readings in American Foreign Policy : A Bureaucratic Perspective*. Boston : Little, Brown.
- Hempson(F. O. (1985) « The Divided Decision - Maker ; American Domestic Politics and the Cuban Crisis. ». *International Security* 9 (3) : 130-65.
- Hart, J. (1974) « Symmetry and Polarization in the European International System, 1870-1879 : A Methodological Study. » *Journal of Peace Research* 11 : 229-44.
- (1985) « Power and Polarity in the International System, » pp. 25-40 in A. N. Sabrosky (ed.), *Polarity and War*. Boulder, Westview.
- Hastings, M. and S. Jenkins (1983) *The Battle for the Falklands*. New York : Norton.
- Hazelwood, L. (1975) « Dimension Mechanism and Encapsulated Processes. The Domestic Conflict — Conflict Hypotheses Reconsidered. » *Sage Foreign Policy Yearbook* 3 : 213-34.
- Herek, M, I. L. Janis, and P. Huth (1987) « Decision Making During International Crises : Is Quality of Process Related to Outcome ? » *Journal of Conflict Resolution* 31 (2) : 203-26.
- Hermann, C. F. (1988) « The Impact of Single Group Decision Units on Foreign Policy. » Paper presented at International Studies Association Conference, St. Louis.

- Hermann, C. F., C. W. Kegley, Jr., and J. N. Rosenau (1987) (eds.) *New Directions in the Study of Foreign Policy*. Boston : Allen and Unwin.
- Hermann, M. (1978) « Effects of Personal Characteristics of Political Leaders on Foreign Policy », pp. 49-68 in M. East, S. Salmore, and C. F. Hermann (eds.), *Why Nations Act : Theoretical Perspectives for Comparative Foreign Policy*. Beverly Hills, CA : Sage.
- Hermann, M. and C. F. Hermann (1982) « A Look Inside the « Black Box » : Building on a Decade of Research, » pp. 1-36 in Gerald Hoppie (ed.), *Biopolitics, Political Psychology and International Politics*. New York : St. Martin's.
- Hill, B. (1988) « A General Model of International Conflict : Dynamics, Problems and Prospects, » Paper presented to International Studies Association conference, St. Louis.
- Hilsman, R. (1987) *The Politics of Policy Making in Defense and Foreign Affairs*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.
- Hilton, G. (1971) « A Closed and Open Model Analysis of Expressions of Hostility in Crisis. » *Journal of Peace Research* 8 : 249-62.
- Hobson, J. A. (1965) *Imperialism : A Study*. Ann Arbor : University of Michigan Press.
- Hollist, W. L. (1977 a) « An Analysis of Arms Processes in the United States and Soviet Union. » *International Studies Quarterly* 21 : 503-28.
- (1977 b) « Alternative Explanations of Competitive Arms Processes : Tests on Four Pairs of Nations. » *American Journal of Political Science* 21 : 315-40.
- Holsti, K. J. (1970) « National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy. » *International Studies Quarterly* 14 (3) : 233-309.
- (1991) *Peace and War : Armed Conflicts and International Order 1648-1989*. Cambridge : Cambridge University Press.

- Holsti, O. (1967) « Cognitive Dynamics and Images of the Enemy », pp. 16-39 in J. C. Farrell and A. P. Smith (eds.), *Image and Reality in World Politics*. New York : Columbia University Press.
- (1969) « The Belief System and National Images : A Case Study, » pp. 543-50 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*, rev. ed. New York : Free Press.
- (1972 a) « Foreign Policy Decision-Makers Viewed Psychologically : « Cognitive Process » Approaches, » pp. 120 — 44 in J. Rosenau (ed.), *In Search of Global Patterns*. New York : Free Press.
- (1972 b) *Crisis, Escalation, War*. Montreal : McGill-Queens University Press.
- (1987) « Theories of Crisis Decision Making, » pp. 244-81 in P. Viotti and M. Kauppi (eds.), *International Relations Theory*. New York : Macmillan.
- Holsti, O., R., Brody, and R. North (1965) « Measuring Affect and Action in International Reaction Models : Empirical Materials from the 1962 Cuban Crisis. » *Peace Research Society (International)* 2 : 170-90.
- Holsti, O. and R. North (1965) « History of Human Conflict, » pp. 155-72 in E. B. McNeil (ed.), *Nature of Human Conflict*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.
- Holsti, O., R. North, and R. Brody (1968) « Perception and Action in the 1914 Crisis, » pp. 123-59 in J. D. Singer (ed.) *Quantitative International Politics*. New York : Free Press.
- Holsti, O., R. Siverson, and A. George (1980) (eds.) *Change in the International System*. Boulder, CO : Westview.
- Horn, M. (1984) « Arms Races and the Likelihood of War. » Paper presented to International Studies Association conference, Atlanta.

- Houweling, H. and J. Siccama (1988) « Power Transitions as a Cause of War ». *Journal of Conflict Resolution* 32 (1) : 87-102.
- Howard, M. (1991) *The Lessons of History*. New Haven, CT : Yale University Press.
- Huntington, S. P. (1958) « Arms Races : Prerequisites and Results », pp. 41-86 in C. J. Friderich and S. E. Harris (eds.), *Public Policy*. Vol. 8. Cambridge, MA : Graduate School of Public Administration, Harvard University.
- Huth, P. (1988) « Extended Deterrence and the Outbreak of War. » *American Political Science Review* 82 : 423-34.
- Huth, P. and B. Russett (1984) « What Makes Deterrence Work ? Cases from 1900-1980. » *World Politics* 36 : 496-526.
- (1988) « Deterrence Failure and Crisis Escalation. » *International Studies Quarterly* 32 : 29-45.
- (1990) « Testing Deterrence Theories : Rigor Makes a Difference ». *World Politics* 42 : 466-501.
- Isaac, R. (1981) *Individuals and World Politics*, 2nd ed. Monterey, CA : Wadsworth-Duxbury.
- Jacobson, M. (1961) *The Diplomacy of the Winter War : An Account of the Russo-Finnish War, 1938-1940*. Cambridge, MA : Harvard University Press.
- James, W. (1968) « *The Moral Equivalent of War*, » pp. 21-31 in L. Bramson and G. Goethals (eds.), *War : Studies from Psychology, Sociology, Anthropology*, rev. ed. New York : Basic Books.
- Janis, I. L. (1982) *Groupthink*, 2nd ed. Boston : Houghton Mifflin.
- Janis, I. L. and L. Mann (1977) *Decision-Making : A Psychological Analysis of Conflict, Choice and Commitment*. New York : Free Press.

- Jensen, L. (1982) *Explaining Foreign Policy*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.
- Jervis, R. (1969) « Hypotheses on Misperception, » pp. 239-54 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*, rev. ed. New York : Free Press.
- (1976) *Perception and Misperception in International Politics*. Princeton, NJ : Princeton University Press.
- (1983) « Perception and Misperception : The Spiral of International Insecurity, » pp. 200-207 in W. Olson, D. McLellan, and F. Sonderrmann (eds.), *Theory and Practice of International Relations*, 6th ed. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.
- (1989) « Rational Deterrence : Theory and Evidence ». *World Politics* 41 (2) : 183-207.
- Jervis, R., R. N. Lebow, and J. G. Stein (1985) *Psychology and Deterrence* Baltimore : Johns Hopkins University Press.
- Kaplan, M. (1969) « Variants on Six Models of the International System, » pp. 281-303 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*. New York : Free Press.
- Karsten, P. (1978) *Soldiers and Society : The Effects of Military Service and War in American Life*. Westport, CT : Greenwood.
- Kaysen, C. (1990) « Is War Obsolete ? *International Security*, 14 (4) : 42-64.
- Kegley, C. W. (1991) *The Long Postwar Peace : Contending Explanations and Projections*. New York : Harper Collins.
- Kegley, C. W. and G. Raymond (1982) « Alliance Norms and War : A New Piece in an Old Puzzle. » *International Studies Quarterly* 26 : 572-95.
- Kegley, C. W. and F. R. Wittkopf (1987) *American Foreign Policy : Pattern and Process*, 3rd ed. New York : St. Martin's.

- Kelman, H. C. (1965) « Social-Psychological Approaches to the Study of International Relations, » pp. 3-39 in H. Kelman (ed.), *International Behavior : A Social Psychological Analysis*. New York : Holt, Rinehart & Winston.
- Kennedy, P. (1988) *The Rise and Fall of Great Powers : Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000*. New York : Random House.
- Keohane, R. O. (1980) « The Theory of Hegemonic Stability and Changes in International Economic Regimes, 1967-77, » pp. 317-47 in O. Holsti, R. Siverson, and A. George (eds.) *Change in the International System*. Boulder, CO : Westview.
- Keohane, R. O. and J. Nye (1977) *Power and Interdependence*. Boston : Little, Brown.
- Kim, S. S. (1980) « The Lorenzian Theory of Aggression and Peace Research : A Critique, » pp. 82-115 in R. Falk and S. S. Kim (eds.), *The War System*. Boulder, CO : Westview.
- Kim, W. (1989) « Power, Alliance, and Major Wars, 1816-1975. » *Journal of Conflict Resolution* 32 (2) : 255-73.
- Kinder, D. and J. Weiss, (1978) « In Lieu of Rationality. » *Journal of Conflict Resolution* 22 (4) : 707-35.
- Kissinger, H. (1964) *A World Restored : The Politics of Conservatism in a Revolutionary Age*. New York : Grosser & Dunlap.
- (1969) « Domestic Structure and Foreign Policy », pp. 261-75 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*. New York : Free Press.
- Kohl, W. (1975) « The Nixon-Kissinger Foreign Policy System and U.S.-European Relations : Patterns of Policy Making. » *World Politics* 28 (1) : 1-43.
- Kondratieff, N. D. (1984) *The Long Wave Cycle*. New York : Richardson and Snyder. (Original edition 1928.)

- Krasner, S. (1972) « Are Bureaucracies Important ? A Re-examination of Accounts of the Cuban Missile Crisis. » *Foreign Policy* 7 : 159-79.
- (1976) « State Power and the Structure of International Trade. » *World Politics* 28 : 317-47.
- Kugler, J. and A. F. K. Organski (1989) « The Power Transition : A Retrospective and Prospective Evaluation, » pp. 171-94 in M. Midlarsky (ed.) *Handbook of War Studies*. Boston : Unwin Hyman.
- Lambelet, J. (1975) « Do Arms Races Lead to War ? » *Journal of Peace Research* 12 (2) .
- Lambeth, B. S. (1974) « The Sources of Soviet Military Doctrine, » in B. Horton et al. (eds.), *Comparative Defense Policy*. Baltimore : Johns Hopkins University Press.
- Langer, W. (1989) « The Origin of the Russo-Japanese War, » pp. 3-45 in C. E. Schorske and E. Schorske (eds.), *Explorations in Crisis*. Cambridge, MA : Harvard University Press.
- Lasswell, H. (1930) *Psychopathology and Politics*. Chicago . University of Chicago Press.
- (1948) *Power and Personality*. New York : Norton.
- Leaky, R. (1981) *The Making of Mankind*. New York : Dutton.
- Lebow, R. N. (1981) *Between Peace and War : The Nature of International Crises*. Baltimore : Johns Hopkins University Press.
- (1984) « Windows of Opportunity : Do States Jump Through Them ? » *Internal Security* 9 : 147-86.
- (1985) « Miscalculations in the South Atlantic : The Origins of the Falklands War, » pp. 89-124 in R. Jervis, R. N. Lebow, and J. G. Stein, *Psychology and Deterrence*. Baltimore : Johns Hopkins University Press.

- Lebow, R. N. and J. G. Stein (1990) « Deterrence : the Elusive Dependent : Variable. » *World Politics* 42 : 336-69.
- Leites, N. (1953) *A Study of Bolshevism*. Glencoe, IL : Free Press.
- Leng, R. J. (1980) « Influence Strategies and Interstate Conflict, » pp. 124-57 in J. D. Singer (ed.), *Correlates of War II : Testing Some Realpolitik Models*. New York : Free Press.
- (1983) « When Will They Ever Learn ? Coercive Bargaining in Recurrent Crises. » *Journal of Conflict of Resolution* 27 : 379-419.
- (1984) « Reagan and the Russians : Crisis-Bargaining Beliefs and the Historical Record. » *American Political Science Review* 78 : 338-55.
- (1988) « Crisis Learning Games. » *American Political Science Review* 82-179-94.
- Leng, R. J. and C. S. Gochman (1982) « Dangerous Disputes : A Study of Conflict Behavior and War. » *American Journal of Political Science* 26 : 664-87.
- Leng, R. J. and R. Goodsell (1974) « Behavioral Indicators of War Proneness in Bilateral Conflicts » pp. 191-226 in P. J. McGowan (ed.), *Sage International Yearbook of Foreign Policy Studies*. Vol. II. Beverley Hills, CA : Sage.
- Leng, R. J. and H. B. Wheeler (1979) « Influence Strategies, Success and War. » *Journal of Conflict Resolution* 23 : 655-84.
- Lenin, V. I. (1939) *Imperialism : the Highest Stage of Capitalism*. New York : International Publishers.
- L'Etang, H. (1970) *The Pathology of Leadership*. New York : Hawthorone.
- Levi, W. (1966) « The Causes of War and the Conditions of Peace », in R. Falk and S.

Mendlovitz (ed.), *Toward a Theory of War Prevention*.
New York : World Law Fund.

Levy, J. S. (1981) « Alliance Formation and War Behavior :
An Analysis of the Great Powers, 1495-1975 ». *Journal
of Conflict Resolution* 25 : 581-614.

————— (1983) « Misperception and the Causes of War :
Theoretical Linkages and Analytical Problems. » *World
Politics* 36 (1) : 76-99.

————— (1985 a) « Theories of General War. » *World Poli-
tics* 37 (3) 344-74.

————— (1985b) « The Polarity of the System and Inter-
national Stability : An Empirical Analysis. » pp. 41-66 in
A. N. Sabrosky (ed.), *Polarity and War*. Boulder, CO :
Westview.

————— (1986) « Organizational Routines and the Causes
of War ». *International Studies Quarterly* 30 (2) : 193-
222.

————— (1987) « Declining Power and the Protective Moti-
vation for War. » *World Politics* 40 (1) : 82-107.

————— (1988) « Domestic Politics and War, » pp. 79-99 in
R. Rothberg and A. Rabb (eds.), *The Origin and Prevention
of Major Wars*. Cambridge : Cambridge University
Press.

————— (1989) « The Diversionary Theory of War : A
Critique, » pp. 259-88 in M. Midlarsky (ed.), *Handbook of
War Studies*. Boston : Unwin Hyman.

————— (1990-1991) « Preferences, Constraint, and Choi-
ces in July 1914. » *International Security* 15 : 151-86.

————— (1991) « Long Cycles, Hegemonic Transitions and
the Long Peace, » pp. 147-76 in C. W. Kegley (ed.), *The
Long Postwar Peace*. New York : Harper Collins.

- Levy, J. S. and T.C. Morgan (1986) « Take War Weariness Hypothesis : An Empirical Test. » *American Journal of Political Science* 30 : 26-50.
- Lindblom, C. (1965) *The Intelligence of Democracy*. New York : Free Press.
- Linden, C. (1966) *Khrushchev and the Soviet Leadership*. Baltimore : Johns Hopkins University Press.
- Linskold, S. (1978) « Trust Development, the GRIT Proposal, and the Effects of Conciliatory Acts on Conflict and Cooperation. » *Psychological Bulletin* 85 (4) : 772-93.
- (1979) « Conciliation with Simultaneous or Sequential Interaction. » *Journal of Conflict Resolution* 23 : 704-14.
- Linskold, S. and M. Collins (1978) « Inducing Cooperation by Groups and Individuals. » *Journal of Conflict Resolution* 22 : 679-90.
- Linskold, S., P. S. Walters, and H. Koutsourais (1983) « Co-operators, Competitors, and Responses to GRIT. » *Journal of Conflict Resolution* 27 : 521-32.
- Lockhart, C. (1977) « Problems in the Management and Resolution of International Conflicts. » *World Politics* 29 : 378-403.
- Lorenz, K. (1966) *On Aggression*. New York : Bantam.
- Luard, E. (1976) *Types of International Society*. New York : Free Press.
- (1986) *War in International Society*. New Haven, CT : Yale University Press.
- Macfie, A. L. (1938) « The Outbreak of War and the Trade Cycle. » *Economic History* 3 : 89-97.
- Majeski, S. J. and D. L. Jones (1981) « Arms Race Modelling : Causality Analysis and Model Specifications. » *Journal of Conflict Resolution* 25 : 259-88.
- March, J. and H. Simen (1958) *Organizations*. New York : Wiley.

- Mandel, R. (1980) « Roots of Modern Interstate Border Disputes. » *Journal of Conflict Resolution* 24 : 427-54.
- Manning, B. (1977) « The Congress, the Executive and Intermestic Affairs : Three Proposals. » *Foreign Affairs* 55 (2) : 306-24.
- Moaz, Z. (1989) « Joining the Club of Nations : Political Development and International Conflict, 1816-1976 ». *International Studies Quarterly* 32 (2) : 199-231.
- Moaz, Z. and N. Abdoell (1989) Regime Type and International Conflict, 1816-1976. » *Journal of Conflict Resolution* 33 (1) : 3-35.
- Moaz, Z. and B. Russett (1990) « Alliance, Contiguity, Wealth, and Political Stability : Is Lack of Conflict Among Democracies a Statistical Artifact ? » Paper presented at American Political Science Association conference, San Francisco.
- Maslow, A. (1943) « A Theory of Human Motivation » *Psychological Review* 50.
- (1954) *Motivation and Personality*. New York : Harper & Row.
- Matthews, R. O., A. Rubinoff, and J. G. Stein (1984) (eds.) *International Conflict and Conflict Management*. Scarborough, Ontario : Prentice-Hall.
- May, E. (1973) « Lessons » of the Past : *The Use and Misuse of History in American Foreign Policy*. New York : Oxford University Press.
- Mazlish, B. (1973) *In Search of Nixon*. Baltimore : Penguin.
- McGwan, P. and H. Shapiro (1973) *The Comparative Study of vior : Some Evidence from the Middle East.* » *International Studies Quarterly* 19 : 17-45.
- McGowan, P. and H. Shapiro (1973) *The Comparative Study of Foreign Policy* Beverly Hills, CA : Sage.

- Mead, M. (1973) « Warfare Is Only an Invention — Not Biological Necessity, » pp. 112-18 in C. Beitz and T. Herman (eds.), *Peace and War*. San Francisco : W. H. Freeman.
- Mearshehier, J. (1990) « Back to the Future : Instability in Europe After the Cold War. » *International Security* 15 (1) : 5-56.
- Megargee, E. I. and J. E. Hokenson (1970) *The Dynamics of Aggression*. New York : Harper & Row.
- Midlarsky, M. (1974) « Power, University and the Onset of International Violence. » *Journal of Conflict Resolution* 18 : 395-431.
- (1975) *On War*. New York : Free Press.
- (1989a) (ed.) *Handbook of War Studies*. Boston : Unwin Hyman.
- (1989b) « Hierarchical Equilibria and the Long-Run Instability of Multipolar Systems, » pp. 64-74 in M. Midlarsky (ed.), *Handbook of War Studies*. Boston : Unwin Hyman.
- Milstein, J. S. (1972) « American and Soviet Influence, Balance of Power, and Arab-Israeli Violence », pp. 139-62 in B. Russett, (ed.), *Peace, War and Numbers*. Beverley Hills, CA : Sage.
- Modelske, G. (1978) « The Long Cycle of Global Politics and the Nation-State. » *Comparative Studies in Society and History* 20 (2) : 214-35.
- Modelske, G. and P. Morgan (1985) « Understanding Global War. » *Journal of Conflict Resolution* 29 (3) : 39-391-417.
- Modelske, G. and W. R. Thompson (1989) « Long Cycles and Global War, » pp. 23-54 in M. Midlarsky (ed.), *Handbook of War Studies*. Boston : Unwin Hyman.
- Montegu, A. (1968) *Man and Aggression*. New York : Oxford University Press.

- (1980) (ed.) *Sociobiology Examined*. New York : Oxford University Press.
- Morgan, T. C. and S. Campbell (1990) « Domestic Structures, Decisional Constraints and War : War : So Why Kant Democracies Fight ? » Paper presented at International Studies Association conference, Washington, DC.
- Morgan, P. (1977) *Deterrence : A Conceptual Analysis*. Beverley Hills, CA : Sage.
- (1981) *Theories and Approaches to International Politics*, 3rd ed. New Brunswick, NJ : Transaction Books.
- Morrow, J. D. (1989) « A Twist of Truth : A Reexamination of the Effects of Arms Races on the Occurrence of War. » *Journal of Conflict Resolution* 33 (3) : 500-29.
- Most, B., P. Cehrodt, R. Siverson, and H. Starr (1990) « Border and Alliance Effects in the Diffusion of Major Power Conflict, 1816-1985, » pp. 209-29 in Gochmand and A. N. — Sabrosky (eds.) *Prisoners of War ? Nations-States in the Modern Era*. Lexington, MA : Lexington Books.
- Most, B. and H. Starr (1980) « Diffusion, Reinforcement, Geopolitics and the Spread of War. » *American Political Science Review* 74 : 932-46.
- Mueller, J. (1989) *Retreat from Doomsday : The Obsolescence of Major War*. New York : Basic Books.
- (1991 a) « Changing Attitudes Towards War : The Impact of the First World War. » *British Journal of Political Science* 21 : 1-28.
- (1991 b) « Is War Still Becoming Obsolete ? » Paper presented to American Political Science Association conference, Washington, DC.
- Murnighan, J. K. and A. E. Roth (1983) « Expected Continual Play in Prisoner's Dilemma Games. » *Journal of Conflict Resolution* 27 : 279-300.

- Myers, D. G. and H. Lamm (1977) « The Polarizing Effect of Group Discussion, » in I. Janis (ed.), *Current Trends in Psychology : Readings from the American Scientist*. Los Altos, CA : Kaufmann.
- Naroll, A. (1969) « Deterrence in History », pp. 150-64 in D.G. Pruitt and R. C. Snyder (eds.) *Theory and Research on the Causes of War*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.
- North, R. C. (1967) « Perception and Action in the 1914 Crisis », pp. 103-22 in J.C. Farrell and A. P. Smith (eds.), *Image and Reality in World Politics*. New York : Columbia University Press.
- (1990) *War, Peace, Survival : Global Politics and Conceptual Synthesis*. Boulder, CO : Westview.
- North, R. C. R. Brody and O. Holsti (1964) « Some Empirical Data on the Conflict Spiral. » *Peace Research Society (International)* 1 : 1-15.
- Nossal, K. R. (1984) « Bureaucratic Politics and the Westminster Model, » pp. 120-27. in R. O. Matthews, A. Rubinoff, and J. G. Stein (eds.) *International Conflict and Conflict Management*. Scarborough, Ontario : Prentice-Hall.
- Odom, W. (1976) « A Dissenting View on the Group Approach to Soviet Politics. » *World Politics* 28 (4) : 542-67.
- Organski, A. F. K. (1958) *World Politics*. New York : Knopf.
- Organski, A. F. K. and J. Kugler (1980) *The War Ledger*. Chicago : University of Chicago Press.
- Orme, J. (1986-1987) « Deterrence Failures : A Second Look. » *International Security* 11 : 96-124.
- Osgood, C. El. (1962) *An Alternative to War or Surrender*. Urbana : University of Illinois Press.
- (1971) « Graduated Unilateral Initiatives for Peace, » pp. 515-25 in C. G. Smith (ed.), *Conflict Resolution : Contributions from the Behavioral Sciences*. Notre Dame, IN : Notre Dame University Press.

- Oskamp, S. (1971) « Effects of Programmed Strategies on Cooperation in Prisoner's Dilemma and Other Mixed Motive Games. » *Journal of Conflict Resolution* 15 : 225-59.
- Ostrom, C. W. (1927) « Evaluating Alternative Foreign Policy Decision Making Models. » *Journal of Conflict Resolution* 21 : 235-66.
- Ostrom, C. W. and E. W. Hoole (1978) « Alliances and War Revisited : A Research Note. » *International Studies Quarterly* 22 : 215-36.
- Ostrom, C. W. and B. L. Job (1986) « The President and the Political Use of Force. » *American Political Science Review* 80 : 554-66.
- Ostrom, C. W. and R. F. Marra (1986) « U.S. Defense Spending and the Soviet Estimate. » *American Political Science Review* 80 : 819-42.
- Oye, K. (1985) « Explaining Cooperation Under Anarchy : Hypotheses and Strategies. » *World Politics* 38 (1) 1-24.
- Patchen, M. (1987) « Strategies for Eliciting Cooperation from an Adversary : Laboratory and International Findings. » *Journal of Conflict Resolution* 31 : 164-85.
- Payne, J. 7. (1970) *The American Threat : The Fear of War as an Instrument of Foreign Policy*. Chicago : Markham.
- (1981) *The American Threat : National Security and Foreign Policy*. College Station, TX : Lytton.
- Perkins, D. (1968) *The American Approach to Foreign Policy*, rev. ed. New York : Atheneum.
- Perlmutter, A. (1974) « The Presidential Political Center and foreign Policy : A Critique of the Revisionist and Bureaucratic-Political Orientations. » *World Politics* 27 (1) : 87-106.
- Pilisuk, M. and P. Skolnick (1968) « Inducing Trust : a Test of the Gsgood Proposal. » *Journal of Personality and Social Psychology* 8 : 122-33.

- Pruitt, D. (1971) « Choice Shifts in Group Discussion : an Introductory Review. » *Journal of Personality and Social Psychology* 20 : 329-60.
- Rapkin, D., W. R. Thompson, and J. Christopherson (1979) « Bipolarity and Bipolarization in the Cold War Era. » *Journal of Conflict Resolution* 23 : 261-95.
- Rapoport, A. (1960) *Fights, Games and Debates*. Ann Arbor : University of Michigan Press.
- Rasler, K. and W. R. Thompson (1983) « Global Wars, Public Debts, and the Long Cycle, » *World Politics* 35 (4) : 489-516.
- Rattinger, H. (1975) « Armaments, Detente, and Bureaucracy : The Case of the Arms Race in Europe. » *Journal of Conflict Resolution* 19 : 571-95.
- (1976) « From War to War : Arms Races in the Middle East. » *International Studies Quarterly* 20 : 501-31.
- Ray, J. L. (1974) « Status Inconsistency and War Involvement in Europe, 1816-1970. » *Peace Science Society (International) Papers* 23 : 69-80.
- (1989) « The Abolition of Slavery and the End of International War. » *International Organization* 43 : 405-39.
- (1991) « The Future of International War. » Paper presented to the American Political Science Association conference, Washington, DC.
- Richardson, L. F. (1960a) *Statistics of Deadly Quarrels*. New York : Quadrangle New York Times.
- (1960b) *Arms and Insecurity*. Chicago : Quadrangle.
- Roeder, P. G. (1984) « Soviet Politics and Kremlin Politics. » *International Studies Quarterly* 28 (2) : 171-93.
- Rokeach, M. (1954) « The Nature and Meaning of Dogmatism. » *Psychological Review* 61 (May).

- (1960) *The Open and Closed Mind*. New York : Basic Books.
- Rosati, J. (1981) « Developing a Systematic Decision-Making Framework : Bureaucratic Politics in Perspective. » *World Politics* 33 (2) : 234-52.
- Rosecrance, R. (1963) *Action and Reaction in World Politics*. Boston : Little, Brown.
- (1969) « Bipolarity, Multiplicity, and the Future, » pp. 325-35 in J. Rosenau (ed.) *International Politics and Foreign Policy*, rev. ed. New York : Free Press.
- Rosecrance, R., A. Alexandroff, B. Healy, and A. Stein (1974) « Power , Balance of Power, and Status in Nineteenth Century International Relations. » *Sage Professional Papers in International Studies* 3 : 2-29.
- Rosenau, J. N. (1969) (ed.) *International Politics and Foreign Policy*. New York : Free Press.
- (1991) « A Wherewithal for Revulsion : Notes on the Obsolescence of Inter-state War. » Paper presented to the American Political Science Association conference, Washington, DC.
- Ross, D. (1980) « Coalition Maintenance in the Soviet Union. » *World Politics* 32 (2) : 258-80.
- (1984) Risk Aversion in Soviet Decisionmaking », pp. 237-51 in J. Valenta and W. Potter (eds.), *Soviet Decisionmaking for National Security*. Boston : Allen and Unwin.
- Rothberg, R. and T. Rabb (1988) (eds.) *The Origin and Prevention of Major Wars*. Cambridge : Cambridge University Press.
- Rousseau, J. (1917) *A Lasting Peace Through the Federation of Europe*. Trans. by C. E. Vaughan. London : Constable.
- (1950) *The Social Contract and Discourses*. Trans. by G. D. H. Cole. New York : Dutton.

- Rummel, R. J. (1963) « Dimensions of Conflict Behavior Within and Between Nations. » *General Systems : Yearbook of the Society for General Systems Research* 8 : 1-50.
- Rummel, R. J. (1964) « Testing Some Possible Predictors of Conflict Behavior Within and Between Nations. » *Peace Research Society (International) Papers* 1 : 79-111.
- (1967) « Some Attributes and Behavioral Patterns of Nations. » *Journal of Peace Research* 4 (2).
- (1968) « The Relationship Between National Attributes and Foreign Conflict Behavior, » pp. 187-214 in J. D. Singer (ed.), *Quantitative International Politics*. New York : Free Press.
- (1972) *The Dimensions of Nations*. Beverly Hills, CA : Sage.
- (1979) *Understanding Conflict and War, Volume 4 : War, Power and Peace*. Beverly Hills, CA : Sage.
- (1983) « Libertarianism and International Violence. » *Journal of Conflict Resolution* 27 : 27-71.
- (1985) « Libertarian Propositions on Violence Within and Between Nations : A Test Against Published Research Results. » *Journal of Conflict Resolution* 29 (1) : 419-53.
- Russett, B. (1967) *International Regions and the International System*. Chicago : Rand McNally.
- (1969) « The Calculus of Deterrence, » pp. 359-69 in J. Rosenau (ed.) *International Politics and Foreign Policy*, rev. ed. New York : Free Press.
- (1972) (ed.) *Peace, War and Numbers*. Beverly Hills, CA : Sage.
- (1983) « Prosperity and Peace. » *International Studies Quarterly* 27 : 381-87.

- (1990) « Economic Decline, Electoral Pressure and the Initiation of Interstate Conflict, » pp. 123-40 in C. Gochman and A. N. Sabrosky (eds.) *Prisoners of War ? Nation-States in the Modern Era*. Lexington MA : Lexington Books.
- Russett, B. and R. J. Monsen (1975) « Bureaucracy and Polyarchy as Predictors of Performance : A Cross-National Examination. » *Comparative Political Studies* 8 : 5-31.
- Sabrosky, A. N. (1975) « From Bosnia to Sarajevo. » *Journal of Conflict Resolution* 19 : 3-24.
- (1985) (ed.) *Polarity and War : The Changing Structure of International Conflict*. Boulder, CO : Westview.
- Sahlins, M. (1976) *The Use and Abuse of Biology : An Anthropological Critique of Sociobiology*. Ann Arbor : University of Michigan Press.
- Salmor, S. A. and C. F. Hermann (1970) « The Effects of Size, Development and Accountability on Foreign Policy. » *Peace Research Society Papers* 14 : 15-30.
- Schellenberg, J. A. (1982) *The Science of Conflict*. New York : Oxford University Press
- Schelling, T. (1963) *The Strategy of Conflict*. New York : Oxford University Press-Galaxy Books
- Schmookler, A. B. (1984) *The Parable of the Tribes : The Problem of Power in Social Evolution*. Boston : Houghton Mifflin.
- Scott, J. P. (1968) « That Old-Time Aggression, » pp. 136-43 in A. Montagué (ed.) *Man and Aggression*. New York : Oxford University Press.
- Semmel, A. K. (1976) « Some Correlates of Attitudes to Multilateral Diplomacy in the United States Department of State. » *International Studies Quarterly* 20 (2) : 301-24.

- (1982) « Smell Group Dynamics in Foreign Policy-making : A Comparative Analysis, » pp. 94-113 in G. Hopple (ed.), *Biopolitics, Political Psychology, and International Politics*. New York St. Martin's.
- Shepard, G. H. (1968) « Personality Generalization Theory, » *International Studies Quarterly* 32 (1) : 91-123.
- Shirer, W. L. (1960) *The Rise and Fall of the Third Reich*. New York : Fawcett Crest.
- Shubik, M. (1964) (ed.) *Game Theory and Related Approaches to Social Behavior*, New York : Wiley.
- Simon, H. (1959) *Administrative Behavior*. New York : Macmillan.
- Singer, J. D. (1968) (ed.) *Quantitative International Politics*. New York : Free Press.
- (1969) « The Level of Analysis Problem in International Relations, » pp. 20-29 in J. Rosenau (ed.) *International Politics and Foreign Policy*, rev. New York : Free Press.
- (1972) « The Correlates of War Project : An Interim Report and Rationale, » *World Politics* 24 : 243-70.
- (1979) « Introduction, » pp. 11-20 in J. D. Singer and associates (eds.), *Explaining War : Selected Papers from the Correlates of War Project*. Beverly Hills, CA : Sage.
- (1980) (ed.) *The Correlates of War II : Testing Some Realpolitik Models*. New York : Free Press.
- Singer, J. D., S. Bremer, and J. Stuckey (1972) « Capability Distribution, Uncertainty, and Major Power War, 1820-1965, » pp. 19-48 in B. Russett (ed.), *Peace, War and Numbers*. Beverly Hills, CA : Sage.
- Singer, J. D. and T. Cusack (1961) « Periodicity, Inexorability and Steersmanship in International War, » pp. 404-22 in R. Merritt and B. Russett (eds.), *From National Development to Global Community*. London : Allen and Unwin.

- Singer, J. D. and M. Small (1967) « Alliance Aggregation and the Onset of War, 1815-1945, » pp. 246-86 in J. D. Singer (ed.), *Quantitative International Politics*. New York : Free Press.
- (1972) *The Weges of War, 1816-1965 : A Statistical Handbook*. New York : Wiley.
- Singer, J. D. and M. Wallace (1982) (eds.) *To Augur Well : Early Warning Indicators in World Politics*. Beverly Hills, CA : Sage.
- Siverson, R. M. and P. Diehl (1989) « Arms Races, the Conflict Spiral, and the Onset of War, » pp. 195-218 in M. Midlarky (ed.) *Handbook of War Studies*. Boston : Unwin Hyman.
- Siverson, R. M. and J. King (1982) « Alliances and the Expansion of War, » pp. 37-49 in J. D. Singer and M. Wallace (eds.), *To Augur Well : Early Warning Indicators in World Politics*. Beverly Hills CA : Sage.
- Siverson, R. M. and H. Starr (1990) « Opportunity, Willingness and the Diffusion of War, 1816-1995. » *American Political Science Review* 84 : 47-67.
- Siverson, R. M. and M. Sullivan (1983) « The Distribution of Power and the Onset of War. » *Journal of Conflict Resolution* 27 (3) : 473-94.
- Siverson, R. M. and M. Tennefoss (1984) « Power, Alliance, and the Escalation of International Conflict, 1815-1965. » *American Political Science Review* 78 : 1057-169.
- Skilling, H. G. and F. Griffiths (1971) *Interest Groups in Soviet Politics*. Princeton, NJ : Princeton University Press.
- Small, M. and J. D. Singer (1970) « Patterns in International Warfare, 1816-1965 ». *Annals of the American Academy of Political and Social Sciences* 391 : 145-55.
- (1976) « The War Proneness of Democratic Regimes ». *Jerusalem Journal of International Relations* 1 : 49-69.

- (1985) (eds.) *International War : An Anthology*. Homewood, IL : Dorsey Press.
- Smith, T. C. (1980) « Arms Race Instability and War. » *Journal of Conflict Resolution* 24 : 253-84.
- (1988) « Curvature Change and War Risk in Arming Patterns. » *International Interactions* 14 : 201-28.
- Snyder, G. H. and P. Diesing (1971) *Conflict Among Nations : Bargaining, Decision-making, and System Structure in International Crises*. Princeton, NJ : Princeton University Press.
- Snyder, J. L. (1985) « Perceptions of the Security Dilemma in 1914, » pp. 153-79 in R. Jervis, R. N. Lebow, and J. G. Stein (eds.), *Psychology and Deterrence*. Baltimore : Johns Hopkins University Press.
- Spanier, J. and E. Uslaner (1978) *How American Foreign Policy is Made*, 2nd ed. New York : Holt, Rinehart & Winston.
- Spezler, D. R. (1986) « The U.S.S.R. and Third World Conflicts : Domestic Debate and Soviet Policy in the Middle East, 1967-1973. » *World Politics* 38 (3) : 435-61.
- Spiezio, K. E. (1990) « British Hegemony and Major Power War, 1815-1939 : An Empirical Test of Gilpin's Model of Hegemonic Governance. » *International Studies Quarterly* 34 (2) : 165-81.
- Sprout, H. and M. Sprout (1965) *The Ecological Perspective on Human Affairs*. Princeton, NJ : Princeton University Press.
- Starr, H. (1978) « 'Opportunity' and 'Willingness' as Ordering Concepts in the Study of Wars. » *International Interactions* 4 : 366-87.
- (1984) *Henry Kissinger : Perception of International Politics*. Lexington : University Press of Kentucky.
- Starr, H. and Most, (1976) « The Substance and Study of Borders in International Relations Research. » *International Studies Quarterly* 20 : 631-620.

- (1978) « A Return Journey : Richardson : « Frontiers' and Wars in the 1946-1965 Era. » *Journal of Conflict Resolution* 22 : 441-67.
- (1983) « Contagion and Border Effects on Contemporary African Conflict. » *Comparative Political Studies* 16 : 92-117.
- Stein, J. G. (1987) « Extended Deterrence in the Middle East : American Strategy Reconsidered. » *World Politics* 39 (3) 326-52.
- Seinbruner, J. (1974) *The Cybernetic Theory of Decision*. Princeton, NJ : Princeton University Press.
- Steiner, M. (1977) « The Elusive Essence of Decision. » *International Studies Quarterly* 21 (2) : 389-422.
- Stoessinger, J. (1982) *Why Nations Go to War*, 3rd ed. New York : St. Martin's.
- Stoll, R. J. and M. Champion (1985) « Capability Concentration, Alliance Bonding, and Conflict Among the Major Powers, » pp. 67-94 in A. N. Sabrosky (ed.), *Polarity and War*. Boulder, Co : Westview.
- Storr, A. (1983) « Aggression is an Instinct », pp. 16-21 in D. Bender and B. Leon (eds.), *Are Humans Aggressive by Nature ?* St. Paul, MN : Greenhaven Press.
- Sullivan, M. P. (1976) *International Relations : Theories and Evidence*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.
- Tanter, R. (1986) « Dimensions of Conflict Behavior Within and Between Nations 1958-1980. » *Journal of Conflict Resolution* 10 : 41-64.
- (1972) « International System and Foreign Policy Approaches : Implications for Conflict Modelling and Management. » *World Politics* 24 : 7-39.
- Taylor, A. J. P. (1952) *Rumors of War*. London : Hamish Hamilton.
- Terhune, K. W. (1968) « Motives, Situation, and Interpersonal Conflict Within Prisoners' Dilemma. » *Journal of Per-*

Thomas, E. (1959) *The Harmless People*. New York : Knopf.

Thompson, W. R. (1982) « Phases of the Business Cycle and the Outbreak of War. » *International Studies Quarterly* 26 : 301-11.

————— (1983 a) « Succession Crises in the Global Political System : A Test of the Transition Model, » pp. 93-116 in A. L. Bergeson (ed.), *Crises in the World-System*. Beverly Hills, CA : Sage.

————— (1983 b) « Uneven Economic Growth, Systemic Challenges, and Global Wars. » *International Studies Quarterly* 27 : 341-55.

————— (1986) « Polarity, the Long Cycle, and Global Power Warfare. » *Journal of Conflict Resolution* 30 (4) : 587-615.

————— (1988) *On Global War : Historical-Structural Approaches to World Politics*. Columbia : University of South Carolina Press.

Thompson, W. R. and K. A. Rasler (1988) « War and Systemic Capability Reconcentration. » *Journal of Conflict Resolution* 32 : 335-68.

Thompson, W. R. and G. Zak (1982) « War, Inflation, and the Kondratieff Long Wave. » *Journal of Conflict Resolution* 26 (4) : 621-44.

Thompson, J. C. (1973) « How Could Vietnam Happen ? An Autopsy, » pp. 98-110 in M. Halperin and A. Kantor (eds.), *Readings in American Foreign Policy : A Bureaucratic Perspective*, Boston : Little, Brown.

Tiger, L. and R. Fox (1971) *The Imperial Animal*. New York : Holt, Rinehart Winston.
Quarterly 26 : 301-11.

To T. (1988) « More Realism in Prisoner's Dilemma. » *Journal of Conflict Resolution* 32 : 402-8.

- Toynbee, A. (1954) *A Study of History*. Vol. IX. London : Oxford University Press.
- Triska, J. F. and D. D. Finley (1969) « Soviet-American Relations : A Multiple Symmetry Model, » in D. Edwards (ed.), *International Political Analysis : Readings*. New York : Holt, Rinehart Winston.
- Tuchman, B. (1962) *The Guns of August* New York : Dell.
- Tucker, R. (1973) *Stalin as Revolutionary : 1879-1929, A Study in History and Personality*. New York : Norton.
- Valenta, J. (1979) *Soviet Intervention in Czechoslovakia, 1968 : Anatomy of a Devision*. Baltimore : John Hopkins University Press.
- (1984) « Soviet Decisionmaking on Afghanistan, » pp. 218-36 in J. Valenta and W. Potter (eds.), *Soviet Decisionmaking for National Security*. Boston : Allen and Unwin.
- Van Elvera, S. (1984) « The Cult of the Offensive and the Origins of World War I. » *International Security* 9 : 58-107.
- (1985) « why Cooperation Failed in 1914. » *World Politics* 38 : 80-117.
- Yasquez, J. A. (1983) *The Power of Power Politics : A Critique*. New Brunswick, NJ : Rutgers University Press.
- (1987 a) « Foreign Policy, Learning, and War, » pp. 366-83 in C.F. Hermann, C. W. Kegley, Jr., and J. N. Rosenau (ed.), *New Directions in the Study of Foreign Policy*. Boston : Allen and Unwin.
- (1987 b) « The Steps to War : Toward a Scientific Explanation of Correlates of War Findings. » *World Politics* 50 (1) : 108-45.
- Viotti, P. and M. Kauppi (1987) *International Relations Theory*. New York : Macmillan.
- Walker, S. G. (1977) « The Interface Between Beliefs and Behavior : Henry Kissinger's Operational Code and the Vietnam War. » *Journal of Conflict Resolution* 21 (1) : 129-68.

- Wallace, M.D. (1971) « Power, Status, and International War. » *Journal of Peace Research* 8 (1) : 23-36.
- (1972) « Status, Form Organization, and Arms Levels as Factors Leading to the Onset of War, 1820-1964, » pp. 49-69 in B. Russett (ed.), *Peace, War and Numbers*. Beverly Hills, CA : Sage.
- (1973) *War and Rank Among Nations*. Lexington, MA : D.C. Heath.
- (1973 b) « Alliance Polarization, Cross-Cutting, and International War, 1815-1964. » *Journal of Conflict Resolution* 17 : 576-604.
- (1979) « Arms Races and Escalation : Some New Evidence. » *Journal of Conflict Resolution* 23 : 3-16.
- (1983) « Armaments and Escalation : A Reply to Professor Weed. » *Journal of Conflict Resolution* 24 : 289-92.
- (1982) « Armaments and Escalation : Two Competing Hypotheses. » *International Studies Quarterly* 26 : 37-56.
- (1983) « Armaments and Escalation : A Reply to Altfeld » *International Studies Quarterly* 27 : 233-35.
- (1985) « Polarization : Toward a Scientific Conception, » pp. 95-114 in A.N. Sabrosky (ed.), *Polarity and War*. Boulder, CO : Westview.
- Wallerstein, E. (1974) *The Modern World-System*. New York : Academic Press.
- (1979) *The Capitalist World-Economy*. New York : Cambridge University Press.
- (1980) *The Modern World-System II : Mercantilism and the Coordination and the Consolidation of the European World-Economy, 1660-1750*. New York : Free Press.
- (1983) *Historical Capitalism*. London : Verso.
- Waltz, K. N. (1959) *Man, the State and War*. New York : Columbia University Press.

- (1969) « International Structure, National Force, and the Balance of World Power, » pp. 304-14 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*, rev. ed. New York : Free Press.
- (1979) *Theory of International Politics*. Reading MA : Addison-Wesley.
- (1990) « Nuclear Myths and Political Realities. » *American Political Science Review* 84 (3) : 731-45.
- Ward, M. D. (1982) « Cooperation and Conflict in Foreign Policy Behavior. » *International Studies Quarterly* 28 : 87-126.
- Waymon, F. (1985) « Bipolarity, Multipolarity, and the Threat of War, » pp. 115-44 in A. N. Sabrosky (ed.), *Polarity and War*. Boulder, CO : Westview.
- Weede E. (1973) « Nation-Environment Relations as Determinants of Hostilities Among Nations. » *Peace Science Society (International) Papers* 20 : 67-90.
- (1976) « Overwhelming Preponderance as a Pacifying Condition Among Contiguous Asian Dyads, 1950-69. » *Journal of Conflict Resolution* 20 : 395-411.
- (1980) « Arms Races and Escalation : Some Persisting Doubts. » *Journal of Conflict Resolution* 24 : 285-87.
- (1984) « Democracy and War Involvement. » *Journal of Conflict Resolution* 28 (4) : 649-64.
- Well, H. (1975) « Can Bureaucracies Be Rational Actors ? Foreign Policy Decision-Making in North Vietnam. » *International Studies Quarterly* 19 (4) : 432-63.
- Wesley, J. P. (1962) « Frequency of Wars and Geographical Opportunity. » *Journal of Conflict Resolution* 6 : 387-89.
- Wiegele, T. (1973) « Decision-Making in an International Crisis : Some Biological Factors. » *International Studies Quarterly* 17 : 295-333.

- Wilkenfeld, J. (1968) « Domestic and Foreign Conflict Behavior of Nations ». *Journal of Peace Research* 5 (1) : 56-69.
- (1975) « A Time Series Perspective on Conflict Behavior in the Middle East, » pp. 177-212 in P. J. McGowan (ed.), *Sage International Yearbook of Foreign Policy Behavior*. Beverly Hills, CA : Sage.
- Wilkenfeld, J., G. W. Hopple, P. J. Rossa, and S. J. Andriole (1980) *Foreign Policy Behavior*. Beverly Hills, CA : Sage.
- Wilkenfeld, J., V. L. Lussier, and D. Tahtinen (1972) « Conflict Interactions in the Middle East, 1949-1967. » *Journal of Conflict Resolution* 16 : 135-54.
- Williams, W. A. (1962) *Tragedy of American Diplomacy*, rev. ed. New York : Dell.
- Wills, G. (1985) *Reagan's America*. New York : Penguin.
- Wilpert, B., P. Burger, J. Doktor, and R. Doctor (1976) « The Risky Shift in Policy Decision Making : A Comparative Analysis. » *Policy Sciences* 7 : 365-70.
- Wilson, E. O. (1975) *Sociobiology : The New Synthesis*. Cambridge, MA : Harvard University Press.
- (1978) *On Human Nature*. Cambridge, MA : Harvard University Press.
- Winter, D. G. (1973) *The Power Motive*. New York : Free Press.
- Winter, D. G. and A. J. Stewart (1977) « Content Analysis as Technique for Assessing Political Leaders, » in M. G. Hermann (ed.), *A Psychological Examination of Political Leaders*. New York : Free Press.
- Wright, Q. (1965) *A Study of War*, 2nd ed. Two volumes. Chicago : University of Chicago Press.
- Zinnes, D. (1968) « Expression and Perception of Hostility in Prewar Crisis : 1914, » pp. 85-119 in J. D. Singer (ed.), *Quantitative International Politics*. New York : Free Press.

- (1972) « Some Evidence Relevant to the Man-Millieu Hypothesis, » pp. 209-51 in J. Rosenau, V. Devis, and M. East (eds.), *The Analysis of International Politics*. New York : Free Press.
- (1980) « Why War ? Evidence on the Outbreak of International Conflict, » pp. 331-60 in T.R. Gurr (ed.), *Handbook of Political Conflict*. New York : Free Press.
- Zinnes, D., R. North, and H. E. Koch (1961) « Capability, Threat, and the Outbreak of War, » pp. 469-83 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*. New York : Free Press.
- Zinnes, D. and J. Wilkenfeld (1971) « An Analysis of Foreign Conflict Behavior of Nations, » pp. 167-213 in W. Hanreider (ed.), *Comparative Foreign Policy*. New York : David McKay.

اقرأ في هذه السلسلة

برتراند رسل	احلام الاعلام وقصص اخرى
ي . رادونسكايا	الالكترونيات والحياة الحديثة
الدمس هكسلى	نقطة مقابل نقطة
ت . و . فريمان	الجغرافيا في مائة عام
رايموند وليامز	الثقافة والمجتمع
ر . ج . فوريس	تاريخ العلم والتكنولوجيا (٢ ج)
ليستريدل راى	الأرض الغامضة
والترالين	الرواية الانجليزية
لويس فارجاس	المرشد الى فن المسرح
فرانسوا دو ماس	آلهة مصر
د . قدرى حفى وأخرون	الانسان المصري على الشاشة
اولج فولكف	القاهرة مدينة ألف ليلة وليلة
هاشم النحاس	الهوية القومية فى السيلعما العربية
ديفيد وليام ماكداول	مجموعات النمود
عزيز الشوان	الموسيقى - تعبير نقمى - ومنطق
د . محسن جاسم الموسوى	عصر الرواية - مقال فى النوع الادبى
اشراف س . بى . كوكس	ديلان توماس
جون الويس	الانسان ذلك الكائن الفريد
جول ويست	الرواية الحديثة
د . عبد المعطى شعراوى	المسرح المصرى المعاصر
أنور الممداوى	على محمود طه
بيل شول وابنهيت	القوة النفسية للاهمرام
د . حيفاء خلوصى	فن الترجمة
رالف ئى ماثلو	تولستوى
فيكتور برزومير	سلطدال

وسائل واحاديث من المنفى	فيكتور هوجو
الجزء والكل (مصاورات فى مضمار	
الفيزياء الذرية)	فيرنر هيزنبرج
القرآن الغامض ماركس والماركسيون	سدينى هوك
فن الأدب الروائى عند تولستوى	ف . ع أدنيكوف
أدب الأطفال	هادى نعمان الهيتى
أحمد حسن الزيات	د . نعمة رحيم العزواى
أعلام العرب فى الكيمياء	د . فاضل أحمد الطائى
فكرة المسرح	جلال العشرى
الجحيم	هنرى يارپوس
صنع القرار السياسى	السيد عليرة
التطور الحضارى للانسان	جاكوب برونوفسكى
هل نستطيع تعليم الأخلاق للأطفال	د . روجر ستروجان
تربية الدواجن	كساتى ثير
الموتى وعالمهم فى مصر القديمة	ا . سينسر
الفصل والطب	د . ناعوم بيتروفيتش
سبع معارك فاصلة فى العصور الوسطى	جوزيف دامفوس
سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ازاء	
كيف تعيش ٢٦٥ يوما فى السنة	د . جون شندلر
الصحافة	بيير البير
مصر ١٨٣٠ - ١٩١٤	د . لينوار تشامبرز رايت
أثر الكوميديا الالهية لدانتى فى الفن	
التشكيلى	د . غبريال وهبة
الأدب الروسى قبل الثورة البلشفية	
ويعسدها	د . رمسيس عوض
حركة عدم الانحياز فى عالم متغير	د . محمد نعمان جلال
الفكر الأوروبى الحديث (٤ ج)	فرانكلين ل . هاومر
الفن التشكيلى المعاصر فى الوطن العربى	
١٨٨٥ - ١٩٨٥	شوكت الربيعى
التقشنة الأسرية والأبناء الصغار	د . محيى الدين أحمد حسين

ج • دادلى اندرو	تفكرات الفيلم الكبرى
جوزيف كوراد	مختارات من الادب القصصى
د • جوهان دوزشتو	الحياة فى الكون كيف نشأت واين توجد
ماتثية من العلماء الأمريکین	حروب الفضاء
د • السيد عليشوة	ادارة الصراعات الدولية
د • مصطفى غنائى	الميكروكمبيوتر
صبرى الفضل	مختارات من الادب اليابانى
فرانکلين ل • باومر	الفكر الاوربى الحديث ٢ ج
جابريل پاير	تاريخ ملكية الاراضى فى مصر الحديثة
انطونى دى كرسبى	اعلام الفلسفة السياسية المعاصرة
دوايت سنوین	كتابة السيناريو للسينما
زافيلسكى ف • س	الزمن وقياسه
ابراهيم القرضاوى	اجهزة تكييف الهواء
بيتشر رداى	الخدمة الاجتماعية والاضطباط الاجتماعى
جوزيف داموس	سبعة مؤرخين فى العصور الوسطى
س • م پورا	التجسرية اليونانية
د • عاصم محمد رزق	مراكز الصناعة فى مصر الإسلامية
رونالد د • سمپسون	العلم والطلاب والمدارس
ونورمان د • أندرسون	
د • انور عبد الملك	الشوارع المصرى والفكر
والث وتيمان روستو	حوار حول التنمية الاقتصادية
فريد س هيس	نسيط الكيمياء
جون يوركهارت	العادات والتقاليد المصرية
آلان كاسپيان	التذوق السيمفالى
سامى عبد العطى	التخطيط السياحى
فريد هويل	البذور الكونية
شاندرا ويكراما ماستينج	
حسين حلمى المهندس	دراما الشاشة (٢ ج)
روى زوبرتستون	الهيرويين والايدين
مارك النحاس	حبيب محفوظ على الشاشة

دوركاس ماكلينتو له	صور الفريقية
بيتر لوري	المصادر حقائق اجتماعية ونفسية
بوريس فيدورفيتش سيرجيف	وظائف الأعضاء من الألف الى الياء
ويليام بينز	الهندسة الوراثية
ديفييه ألبرتون	تربية أسماك الزينة
جمعها : جون ر . بورر	الفلسفة وقضايا العصر (٣ ج)
وميلتون جولد ينجر	
أرنولد توينبي	الفكر التاريخي عبد الأفريق
د . صالح رضا	قضايا وملامح الفن التشكيلي
م . م . كنج وآخرون	التقنية في البلدان النامية
جورج جاموف	بداية بلا نهاية
د . السيد طه أبو سديرة	الحرف والصناعات في مصر الإسلامية
	حوار حول النظامين الرئيسيين
	للكون
جاليليو جاليليه	الارهاب
أريك موريس وألان فو	اختلاتون
سيريل ألدريد	القبيلة الثالثة عشرة
آرثر كيمستلر	التوافق النفسي
توماس أ . هاريس	الدليل البيولوجياقي
مجموعة من الباحثين	لغة الصورة
روى أرمز	الثورة الأصلية في اليابان
ناجاي متشيو	العالم الثالث غدا
بول هاريسون	الانقراض الكبير
ميخائيل إبي ، جيمس لفلو	تاريخ النقود
فيكتور مورجيان	التحليل والتوزيع الأورجستري
اعداد محمد كمال اسماعيل	الشاهنامة (٢ ج)
الفردوسى الطوسى	الحياة الكريمة (٢ ج)
بيرتون بورتز	كتابة التاريخ في مصر
جاك كرايس جونور	عن النقد السيتماني الأمريكى
ادوارد مييرى	تراقيم زرادشت
اختيار / د . فيليب عطية	

السينما العربية	اعداد / موني براح وآخرون
دليل تنظيم المتاحف	آدامز فيليب
سقوط المطر وقصص أخرى	نادين جوردن وآخرون
جماليات فن الإخراج	زيجمونت هينر
التاريخ من شتي جواتيه (٣ ج)	ستيفن أوزمنت
الحملة الصليبية الأولى	جوناثان ريلي سميت
التمثيل للسينما والتلفزيون	توني بار
العثمانيون في أوريا	بول كولنسر
صناع الضلوع	موريس بير براير
الكنائس القبطية القديمة في مصر (٢ ج)	الفريد ج . بيلز
رحلات فارثيما	رودريغو فارثيما
الهم يصنعون البشر (٢ ج)	فانس يكاره
في النقد السينمائي الفرنسي	اختيار / د . رفيق الصبيان
السينما الخيالية	بيتر نيكولز
السلطة والفرد	برفارد راسل
الأزهر في ألف عام	بيار دودج
رواد الفلسفة الحديثة	ريتشارد شافيت
سفر نامة	ناصر خميري مخلوق
مصر الرومانية	نفتالي لويس
الاتصال والهيئة الثقافية	هيربرت شيلر
مختارات من الآداب الآسيوية	اختيار / صبري الفضيل
كتب فيرت الفكر الانساني (٥ ج)	احمد محمد الشكراني
الشموس المتفجرة	اسحق عليمشوف
مدخل الى علم اللغة	لوريغو توف
حديث الفهرس	اعداد / سوزيغال هيد المظفر
عن هم التتار	د . ابرار كسريم الله
ماسقريخت	اعداد / جابر محمد الجزار
معالم تاريخ الاساتية (٤ ج)	ه . ج . ولز
الحملات الصليبية	ستيفن رانسيمان
حضارة الاسلام	جوستاف جرونيباوم
رحلة بيتر كوت (٣ ج)	ريتشارد ف . بيلتون
الحضارة الاستلاعية	امر مقلز
الطفل (٢ ج)	ارنولد جينزل

افريقيا الطريق الآخر

السحر والعلم والدين

الكون ذلك المجهول

تكنولوجيا فن الزجاج

حرب المستقبل

الفلسفة الجوهرية

الاعلام التطبيقي

تبسيط المفاهيم الهندسية

فن الماييم والبالتومايم

تحول السلطة (٢ ج)

التفكير المتجدد

السيناريو في السينما الفرنسية

فن الفرجة على الافلام

خفايا نظام النجم الامريكى

بين تولستوى وبستوفسكى (٢ ج)

ما هى الجيولوجيا

الحجر والبيض والسود

انواع الفيلم الامريكى

رحلة الأمير رودلف ٢ ج

رحلات ماركو بولو ٣ ج

الفيلم التسجيلى

الرومانتيكية والواقعية

نظرية التصوير

تاريخ العلم والحضارة فى الصين

الحب

كنوز الفساعة

اطلالات على الزمن الاتى

الرواية اليوم

مشكلات القرن الحادى والعشرين

هادى اوليمود

فيليب عطية

جلال عبد الفتاح

محمد زينهم

مارتن فان كريفيلد

سوندارى

فرانسيس ج • برجينه

ج • كارفيل

توماس ليههارت

الغين توفلر

انوارد ويونو

كريستيان سالين

جوزيف • م • بوجز

بول وارن

جورج ستاينز

ويليام ه • ماثيوز

جارى ب • تاش

ستالين جين • سولوموند

عبد الرحمن الشيخ

عبد العزيز جاويد

محمود سامى عطا الله

يانكو لافرين

ليوناردو دافنشى

جوزيف ليدهام

د • ليويوسكاليا

ت • ج • ه • جيمسز

د • السيد نصر الدين

مالكولم براك برى

يوسف شرارة

نظرية الأدب المعاصر

مجمع تاريخ الأدب الانجليزي

الاقتصاد السياسي للعلم والتكنولوجيا

تاريخ أوروبا في العصور الوسطى

المرأة الفرعونية

التربية عن طريق الفن

معجم التكنولوجيا الحيوية

البرمجة بلغة السي

البرنامج النووي الاسرائيلي

الكيمياء في خدمة الانسان

بحثا عن عالم افضل

العلم وآفاق المستقبل

كوتشا المتعدد

ديفيد بشنيدر

ايفور ايفانس

نورمان كلارك

هنري بيرين

كريستيان ديروش نوبلكور

هيربرت ريد

وليام بينز

روبرت لافور

د. معدوح حامد عطية

رولاند جاكسون

كارل بوبر

اسحق غظيموف

ايفري شاتزمان

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٠٥٢٥ / ١٩٩٦

ISBN — 977 — 01 — 4988 — 8

لا يقتصر هذا الكتاب على محاولة الإجابة من
سؤال لماذا يحدث الحروب، لأنه يتطرق للبحث عن وسائل
فض المنازعات مما يجعله مدخلا للدبلوماسية الحديثة
وما استحدثته من مصطلحات بدأت تشيع في
صحافتنا وتبدو متخربة أحيانا، لاختلافها عما
اعتدناه من مصطلحات مازالت مستعملة في كليتنا
وعاهدنا ودراساتنا التاريخية.